وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Superieur

et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطنبولي -معسكر-

L'Université de Mustapha Stambouli –Mascara-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

La Faculté des Sciences Economiques , Commerciales , et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد وتسيير عمومي بعنوان:

# التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، ماليزيا، والجزائر.
# -دراسة مقارنة-
# Le développement économique dans la Corée du Sud, la Malaisie, et l'Algérie
# – Etude Comparative –

من إعداد الطالبة:

عزازن حفيظة.

تحت إشراف البروفيسور:

ثابتي الحبيب.

| أعضاء لجنة المناقشة | | | |
|---|---|---|---|
| بن عبو الجيلالي | أستاذ التعليم العالي | جامعة معسكر | رئيسا |
| ثابتي الحبيب | أستاذ التعليم العالي | جامعة معسكر | مقررا |
| دياب زقاي | أستاذ التعليم العالي | جامعة سعيدة | ممتحنا |
| يعقوب محمد | أستاذ محاضر أ | جامعة معسكر | ممتحنا |
| دحو عبد الكريم | أستاذ محاضر أ | جامعة تيارت | ممتحنا |
| لقام حنان | أستاذ محاضر أ | جامعة معسكر | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2018-2019

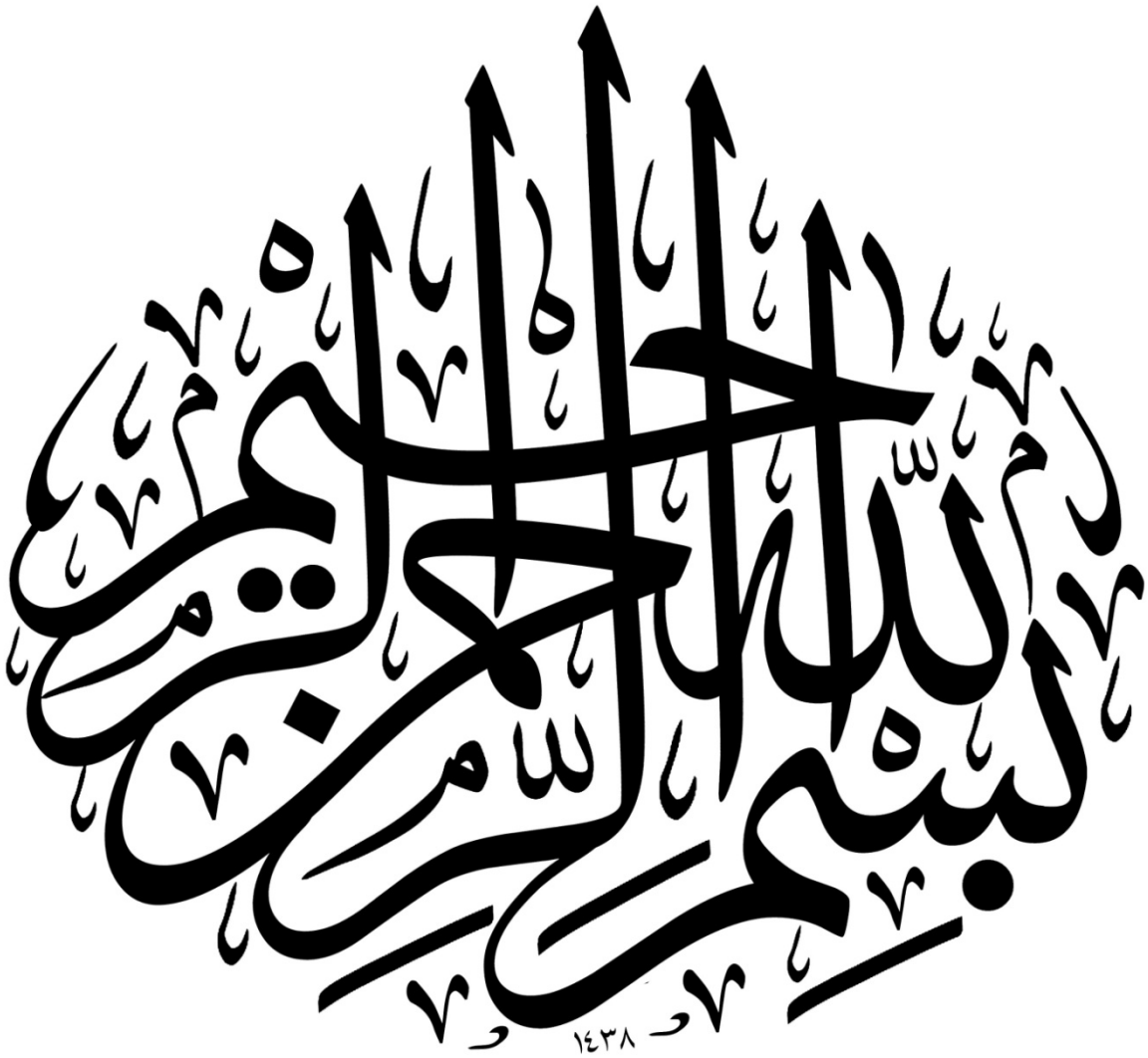
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ
نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ
عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ
أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ
فِي عِبَادِكَ
الصَّالِحِينَ.

# الإهـــــداء

**إلى من حملتني في بطنها تسعة أشهر وأرضعتني حولين كاملين وسهرت من أجلي الليالي الطوال وتفانت في تربيتي لأصبح على ما أنا عليه الآن، إلى رمز الصمود والعناء، إلى نبع الحنان، إلى من الجنة عند قدميها: والدتي الحنونة.**

**إلى من كان سببا في وجودي في الحياة، إلى من بفضله تعلمت مقاومة الصعاب، إليك يا من اعتلى التراب جسدك،دون روحك، إليك أبتي...**

**إلى أعز و أطيب الناس إخوتي و إخواتي .**

**إلى زوجي الغالي، الذي ساندني طيلة مشواري في الدكتوراه، إلى والد طفلي يونس.**

**إلى طفلي الحبيبين محمد وأسماء.**

**إليهم جميعا ومن أعماق أعماق القلب، أهدي ثمرة ما هداني اللّه تعالى إليه في هذا العمل المتواضع.**

حفيظة

# كـــــــلمة شكـــــــــــر

الحمد والشكر للّه العلي القدير الذي وفقني بدون حول مني ولا قوة إلى إتمام هذا العمل المتواضع، نحمده كل الحمد ونشكره كل الشكر.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذنا الدكتور ثابتي حبيب، الذي قبل الإشراف على هذه المذكرة، كما لا ننسى التقدم بالشكر للأستاذ مختاري فيصل والذي واكبوسار معنا على الدرب منذ دراستنا للماستر.

ولا ننسى السادة: دحو عبد الكريم، أمين حواس–أستاذين محاضر ين بجامعة تيارت-،و الأستاذ خيثر هواري –أستاذ محاضر بجامعة تيسمسيلت ،و الذين لم يبخلوا علينا بأي شيء أو مجهود لإنجاز هذا العمل .

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي وأخص بالذكر أساتذة التخصص الاقتصادي كل باسمه.

وإلى كل من قال لي ذات مرة وفقك اللّه.

حفيظة

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات:


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| البسملة. | |
| إهـــــداء. | |
| كلمة شـــكر. | |
| فهرس المحتويات. | II-VI |
| فهرس الجداول والأشكال. | VII-XIII |
| أولا: قائمة الجداول. | VII-X |
| ثانيا: قائمة الأشكال. | XI-XIII |
| **مقدمة عامة** | **أ-د** |
| **الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية** | **41-01** |
| تمهيد الفصل. | 02 |
| I- الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية. | 02 |
| 1-المقاربة النظرية للتنمية الاقتصادية. | 02 |
| 1-1 التخلف الاقتصادي. | 02 |
| 1-1-1 تعريف التخلف الاقتصادي. | 02 |
| 1-1-2 أسباب التخلف الاقتصادي. | 03 |
| 1-1-3 خصائص التخلف الاقتصادي. | 06 |
| 1-2 التنمية الاقتصادية. | 09 |
| 1-2-1 ماهية التنمية. | 10 |
| 1-2-2 أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية. | 12 |
| 1-2-3 العوامل المساعدة على التنمية. | 14 |
| 1-2-4 أهمية التنمية الاقتصادية. | 15 |

## فهرس المحتويات :


| | |
|---|---|
| 3-1 النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. | 15 |
| 1-3-1 عناصر النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. | 18 |
| 2-3-1 مستويات التنمية ومجالاتها. | 18 |
| 3-3-1 عناصر التنمية الاقتصادية. | 19 |
| 4-3-1 معوقات أو عراقيل التنمية الاقتصادية. | 21 |
| 5-3-1 عوامل نجاح عملية التنمية الاقتصادية. | 23 |
| 2-نظريات التنمية الاقتصادية. | 25 |
| II- استراتيجية اللحاق بالركب للبلدان النامية. | 34 |
| 1-نظرية– Spence | 34 |
| 2-نظرية –lim | 36 |
| خلاصة الفصل | 41 |
| **الفصل الثاني: التجربة التنموية لكوريا الجنوبية** | **77-42** |
| تمهيد الفصل. | 43 |
| 1-مؤشرات الأداء الاقتصادي. | 44 |
| 2-عملية التنمية الاقتصادية ومراحل التطور الاقتصادي في كوريا الجنوبية. | 47 |
| 1-2 عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية. | 47 |
| 2-2 مراحل تطور الاقتصاد الكوري الجنوبي. | 52 |
| 3-السياسة الصناعية في كوريا الجنوبية. | 59 |
| 1-3 تجربة سياسة تشجيع التصدير في كوريا الجنوبية. | 60 |
| 2-3 أثر سياسة تشجيع التصدير الصناعية على النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية. | 62 |
| 4-إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية. | 63 |
| 1-4 سياسات العلوم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية. | 64 |
| 2-4 بناء القدرات التكنولوجية. | 65 |

## فهرس المحتويات :


| | |
|---|---|
| 5-دعائم التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية. | 67 |
| 1-5 مظاهر النمو الاقتصادي والنجاح لكوريا الجنوبية. | 67 |
| 2-5 العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي بكوريا الجنوبية. | 67 |
| 3-5 العوامل المساعدة في نجاح التجربة التنموية الكورية الجنوبية. | 69 |
| 6-تحديات التنمية وطرق مواجهتها في كوريا الجنوبية. | 73 |
| 1-6 تحدي الأزمة المالية لعام 1997. | 75 |
| 2-6 تحدي التزاحم السكاني في المدن. | 76 |
| 3-6 تحدي المعمرين. | 76 |
| 4-6 التحدي الكوري الشمالي. | 76 |
| خلاصة الفصل | 77 |
| **الفصل الثالث: التجربة التنموية الاقتصادية الماليزية** | **125-78** |
| تمهيد الفصل. | 79 |
| I- مؤشرات الأداء الاقتصادي و مظاهر النجاح التنموي الماليزي. | 79 |
| I-1 مؤشرات الأداء الاقتصادي و أهم بيانات الاقتصاد الماليزي. | 80 |
| I-2 ملامح نجـاح التجربة التنموية الماليزية. | 83 |
| I-3 نبذة عن التجربة التنموية الماليزية. | 85 |
| I-4 تطور الاقتصاد الماليزي. | 93 |
| I-5 الإسلام وتجربة التنمية في ماليزيا. | 99 |
| I-6 سياسات الإصلاح في ماليزيا. | 101 |
| I-7 الأزمة المالية لعام 1997 | 103 |
| II- السياسات التنموية و العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة. | 104 |
| II-1 السياسات التنموية المنتهجة و استراتيجيات و ميكانيزمات التنمية في ماليزيا. | 105 |

| | |
|---|---|
| II-1-1 السياسات التنموية المنتهجة. | 105 |
| II -1-2 استراتيجيات و ميكانيزمات التنمية في ماليزيا. | 115 |
| II-2 العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية. | 116 |
| III- التحديات في وجه التنمية في ماليزيا. | 122 |
| خلاصة الفصل | 124 |
| **الفصل الرابع: التجربة التنموية الاقتصادية في الجزائر** | **161-126** |
| تمهيد الفصل | 127 |
| 1-واقع الاقتصاد الجزائري. | 127 |
| 1-1 وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-1987. | 128 |
| 2-1 وضعية الاقتصاد الجزائري في ضوء الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق. | 137 |
| 3-1 الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات المستقبلية | 146 |
| 2-النموذج التنموي الصناعي الجزائري وأسسه النظرية. | 154 |
| 1-2 مبررات اختيار نموذج الصناعات المصنعة. | 155 |
| 2-2 أهداف إستراتيجية التنمية عن طريق التصنيع. | 156 |
| 3-واقع أنشطة البحث العلمي والتطوير في الجزائر. | 157 |
| 1) البناء الهيكلي لأنشطة البحث العلمي والتطوير في الجزائر. | 157 |
| 2) الإجراءات المتخذة والأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة. | 158 |
| 3) آفاق البحث العلمي والتطوير في الجزائر | 159 |
| خلاصة الفصل | 161 |
| **الفصل الخامس:إستراتيجية اللحاق بالركب؛ الدراسة المقارنة المرجعية** | **210-162** |
| تمهيد الفصل. | 163 |

## فهرس المحتويات :


| | |
|---|---|
| **I- الإطار النظري لمفهوم المقارنة المرجعية:** | 164 |
| I -1 المقارنة المرجعية ، مفهومها و أهمية تطبيقها. | 165 |
| I-2 أهمية المقارنة المرجعية. | 166 |
| **II- المقارنة المرجعية لمؤشرات النمو الاقتصادي في البلدان الثلاثة موضوع الدراسة.** | 167 |
| **1) مؤشر تطور نصيب الفرد منGDP في البلدان الثلاثة موضوع الدراسة.** | 168 |
| **2) مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي.** | 171 |
| **3) مؤشر الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان موضوع الدراسة.** | 173 |
| **4) مؤشر التضخم في البلدان محل الدراسة.** | 175 |
| **5) مؤشر التجارة الخارجية(صادرات و واردات).** | 176 |
| **6) مؤشر البطالة في البلدان الثلاثة.** | 177 |
| **7) مؤشر التقدم الاجتماعي في البلدان الثلاثة.** | 179 |
| **8) مؤشر الإنتاج الصناعي في الدول الثلاث.** | 180 |
| III- الملامح الرئيسية لإستراتيجية اللحاق بالركب في كوريا الجنوبية و ماليزيا (نقاط التفوق). | 180 |
| III-1 استغلال ميزة التخلف. | 181 |
| III-2 ترقية القدرات الاستيعابية | 189 |
| III-3 خلق مناخ ملائم للاستثمار ،التغيير الهيكلي،و تحسين الكفاءة | 196 |
| IV- اختبار الفرضيات. | 209 |
| **خلاصة الفصل .** | 210 |
| **خاتمة عامة** | **212** |
| **فهرس المراجع والمصادر.** | **216** |
| **الملخص** | **231-229** |

# فهرس الجداول و الأشكال

# أولا:

# قائمة الجداول

# فهرس الجداول والأشكال:

**قائمة الجداول:**


| رقم | الجـــــــدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل فرد. | 04 |
| 02 | نسبة الزراعة والصناعة والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول لسنة 1998. | 07 |
| 03 | ملامح عامة للصحة في بعض الدول. | 08 |
| 04 | بعض الملامح الأساسية للتعليم. | 08 |
| 05 | المعدل السنوي لنمو السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1975 – 1998) الوحدة: دولار الولايات المتحدة في عام 1995 | 09 |
| 06 | تدفق رؤوس الأموال نحو الدول النامية (1977-1992) | 20 |
| 07 | تخصص بعض الدول في تصدير المنتجات | 22 |
| 08 | إجمالي الدخل الوطني،ونصيب الفرد فيه للفترة )1990-2002)(بليون دولار أمريكي) | 44 |
| 09 | الصادرات والواردات الكورية الجنوبية (بليون دولار) | 45 |
| 10 | الصناعات الأساسية للاقتصاد الكوري الجنوبي. | 45 |
| 11 | تدفق الاستثمارات الأجنبية في كوريا الجنوبية. | 46 |
| 12 | نمو متوسط الناتج الإجمالي المحلي 1960-2000 | 81 |
| 13 | المؤشرات الاقتصادية الكلية من 1970 إلى1998. | 82 |
| 14 | معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة (1995-1999) | 107 |
| 15 | المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الماليزي(1999) | 108-107 |
| 16 | متوسط دخل الأسرة الشهري حسب الأعراق، ومعدل النمو السنوي في الفترة من عام 1995-1999. | 108 |
| 17 | النفقات الحكومية 1996-2000م على التعليم (بالدولار الأمريكي) | 109 |
| 18 | النسبة المئوية لنفقات التنمية من الحكومة على بعض الخدمات(2000-2001) | 110 |
| 19 | إنجازات الحكومة للقضاء على الفقر للفترة (1990-1999) | 112 |
| 20 | أهمية القطاعات في الاقتصاد الجزائري للفترة 1967-1989 من إجمالي المخصصات المالية (الاستثمارات العمومية) | 129 |
| 21 | الأهداف المرجوة من مخططات الدولة في إطار تسييرها للنشاط الاقتصادي. | 130 |

## فهرس الجداول والأشكال:


| | | |
|---|---|---|
| 22 | حصة مختلف القطاعات في الخطط التنموية للفترة (1967-1989) (%) المبالغ بالملايير | 132 |
| 23 | تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1970-2016)، الوحدة: مليون دولار: | 134 |
| 24 | تطور الميزان التجاري خلال فترة الاحتكار التدريجي (1970-1978) الوحدة مليون دولار | 135 |
| 25 | تطور الميزان التجاري خلال فترة الاحتكار الإلزامي (1979-1988) الوحدة مليون دولار | 136 |
| 26 | تطور الميزان التجاري خارج المحروقات للفترة (1970-1989) الوحدة مليون دج | 136 |
| 27 | معدلات النمو في إجمالي النتائج المحلي: للفترة 1993-1998 الوحدة: نسبة مئوية (%) | 141 |
| 28 | الميزان الكلي للميزانية العامة. الوحدة: نسبة مئوية (%) من إجمالي الناتج المحلي | 142 |
| 29 | تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-1999 الوحدة: نسبة مئوية (%) | 142 |
| 30 | تطور الدين الخارجي والاحتياطات الدولية. الوحدة: مليار دولار | 143 |
| 31 | تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999 الوحدة: نسبة مئوية (%) | 145 |
| 32 | معدل النمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2016. الوحدة: نسبة مئوية (%) | 149 |
| 33 | الميل العام للتجارة الخارجية للجزائر. الوحدة: دولار | 152 |
| 34 | بنية التبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية. الوحدة: نسبة مئوية (%) | 153 |
| 35 | التغيير الهيكلي في ال جزائر1970-2016 (وحدة القياس % من إجمالي GDP) | 211-210 |

# ثانيا:

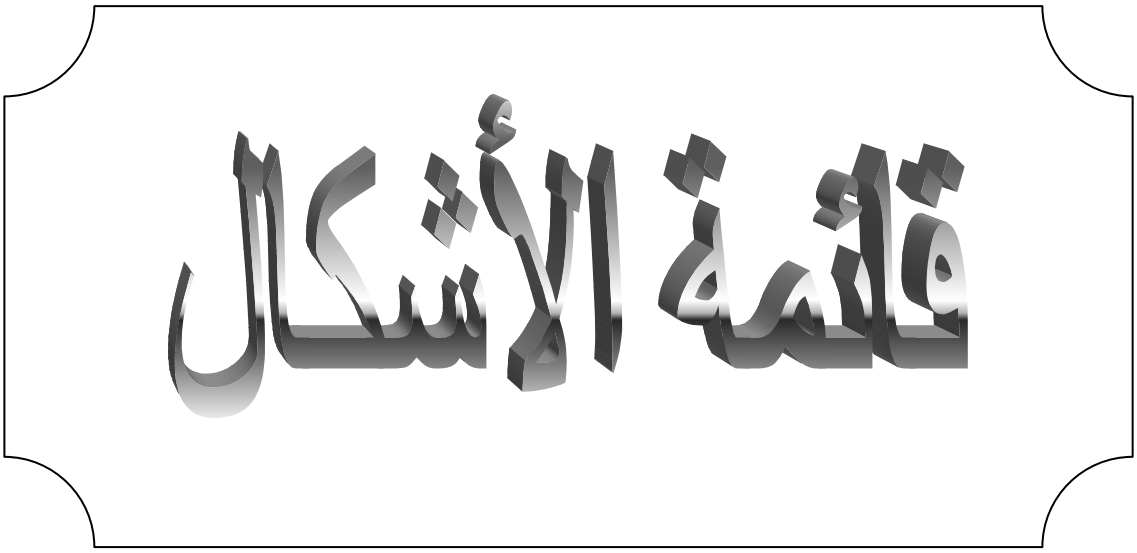

# فهرس الجداول والأشكال:

**قائمة الأشكال:**


| الرقم | الـــــشكـــــــــل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الخصائص المشتركة لتحقيق معدلات نمو سريعة ومستدامة. | 35 |
| 02 | منحنىS للتنمية الاقتصادية: | 37 |
| 03 | EGOو الإنسان | 39 |
| 04 | نظريةCالثلاثية | 39 |
| 05 | تطور نصيب الفرد منGDPفي الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية، وماليزيا (بالدولار). | 168 |
| 06 | نظرية منحنىS و الجزائر | 170 |
| 07 | مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج (%) في الجزائر | 171 |
| 08 | مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج (%) في كوريا الجنوبية. | 172 |
| 09 | مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج (%) في ماليزيا. | 172 |
| 10 | الاستثمار في الدول الثلاث (% من GDP) | 174 |
| 11 | الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث (% من GDP) | 175 |
| 12 | تطور معدلات التضخم في الدول الثلاث (% من GDP) | 177 |
| 13 | تطور صادرات الدول الثلاث (دولار أمركي). | 177 |
| 14 | تطور واردات الدول الثلاث (دولار أمريكي). | 178 |
| 15 | تطور معدلات البطالة في الدول الثلاث. | 179 |
| 16 | القوة العاملة في الدول الثلاث. | 180 |
| 17 | مؤشر التقدم الاجتماعي للبلدان. | 181 |
| 18 | مؤشر الإنتاج الصناعي في الدول الثلاث | 181 |
| 19 | ريع الموارد الطبيعية في البلدان الثلاثة. | 184 |
| 20 | تطور الصادرات في الجزائر، ماليزيا، وكوريا الجنوبية للفترة 1970-2016 (دولار أمريكي) | 185 |
| 21 | تطور الواردات في الجزائر، ماليزيا، وكوريا الجنوبية للفترة 1970-2016 (دولار أمريكي) | 185 |
| 22 | الصادرات حسب الكثافة التكنولوجية في الجزائر،ماليزيا،وكوريا الجنوبية،1990-2014. | 186 |
| 23 | الصادرات الصناعية في الجزائر. | 187 |

| | | |
|---|---|---|
| 24 | الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا،القيمة المضافة (%) في البلدان موضوع الدراسة: | 188 |
| 25 | الصادرات عالية التكنولوجيا. | 188 |
| 26 | واردات الصناعة في الجزائر. | 189 |
| 27 | مؤشر الابتكار الكلي للدول الثلاثة. | 190 |
| 28 | تبني اقتصاد المعرفة من طرف البلدان الثلاثة موضوع الدراسة. | 191 |
| 29 | اتجاهات متوسط سنوات التمدرس لإجمالي السكان البالغين سن15فما فوق | 193 |
| 30 | تطور الإنفاق على البحث والتطوير في الدول الثلاثة. | 194 |
| 31 | تطور عدد المقالات في المجلات العلمية والتقنية في إطار جهود البحث والتطوير R&D في البلدان الثلاثة. | 196 |
| 32 | تطور عدد الباحثين في البحث والتطوير في إطار جهود البحث والتطوير R&D في البلدان الثلاثة. | 197 |
| 33 | عدد التقنيين في البحث والتطوير في إطار جهود البحث والتطوير R&D في البلدان الثلاثة. | 197 |
| 34 | عدد براءات الاختراع في إطار جهود البحث والتطوير R&D في البلدان الثلاثة | 198 |
| 35 | الاستقرار السياسي في الاقتصادات الثلاث: | 200 |
| 36 | جهود البلدان لتحسين أداء الحكومة. | 201 |
| 37 | جهود البلدان لتحسين أداء الحكومة(التنظيم). | 202 |
| 38 | جهود البلدان في محاربة الفساد. | 203 |
| 39 | معدلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر،كوريا الجنوبية،وماليزيا. | 204 |
| 40 | عدد الأيام للبدء في التجارة. | 205 |
| 41 | البدء في إجراءات الأعمال بالعدد. | 206 |
| 42 | دخول الهاتف النقال في البلدان الثلاثة (لكل 100 شخص) | 207 |
| 43 | دخول الهاتف الثابت في البلدان الثلاثة (لكل 100 شخص) | 207 |
| 44 | تطور القطاع البنكي ووصول القطاع الخاص للتمويل في الجزائر،ماليزيا، وكوريا الجنوبية 1968-2016. | 209-208 |
| 45 | اتجاه التحضر في الجزائر 1968-2016. | 213 |

# مقدمة عامة

اهتم الاقتصاديون طويلا بالبحث عن أسباب الاختلاف في الأداء الاقتصادي بين مختلف البلدان، و كذا الحقائق المتعلقة بمصادر النمو الاقتصادي فيها، فضلا عن الاختلاف في الثروة، والدخل؛ وهو ما يتجلى في التباين الواسع في معدلات نمو الناتج الوطني بين البلدان الغنية ونظيراتها من البلدان الفقيرة؛ و ذلك نظرا لإتباعها أنماطا متباينة في تنميتها الاقتصادية؛ الأمر الذي جعل بعض البلدان تقع فيما يسمى بـ " التخلف «أو الركود على المدى البعيد، في حين بقيت بلدان أخرى قادرة على المحافظة على معدلات نموها المرتفعة.

و من هنا ظهر وجود اختلافات كبيرة في تجارب البلدان النامية فيما بعد الحرب خصوصا بين قارتي آسيا و إفريقيا.

أدى تحقيق بلدان جنوب شرق آسيا لمعدلات مرتفعة و مستمرة في النمو الاقتصادي إلى تحولها من بلدان فقيرة و متخلفة صناعيا إلى قوى اقتصادية ذات صناعات موجهة للتصدير؛فقد شهدت هذه المنطقة نموا سريعا في مختلف مؤشرات رفاهيتها الاقتصادية و الاجتماعية كانخفاض مستويات الفقر،و كذا مستوى البطالة و الأمية، كما عرفت تحولات و إصلاحات جذرية (هيكلية) في مجالي الإنتاج و التصدير، و هو ما أعطاها اسم المعجزات الآسيوية ( Asian Miracles ) .

إن اقتصاديات جنوب شرق آسيا لم تكن سابقا تختلف عن نظيراتها من اقتصاديات إفريقيا من حيث الناتج الداخلي الخام (GDP،Gross Domestic Product) للفرد، إلا أن نموها المتسارع مكنها من تجاوز حتى بعض الاقتصاديات الغنية نسبيا.

يرى الاقتصاديون بالتحول الأكيد لهذه البلدان من «بلدان مصنعة حديثا " إلى عمالقة في الاقتصاد العالمي (Titans of the Global Economy).

تعد تجربة التنمية الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا من أهم التجارب الاقتصادية التي استطاعت تحقيق النمو الكبير ،السريع ،و العدالة في توزيع الدخول؛الأمر الذي جعلها تقابل بالتقليد ؛إذ يتم حاليا في الكثير من البلدان النامية القيام بالإصلاحات من خلال تبني و استنساخ تلك السياسات الناجحة لاقتصاديات جنوب شرق آسيا، و القيام بالعديد من الدراسات و الأبحاث للتعرف على العوامل المساهمة في مثل هذه "المعجزة" ؛فمن الممكن و استنادا إلى تحليل محددات النمو التعرف على أنماط النمو في اقتصاديات جنوب شرق آسيا فيما إذا كانت تتميز بالاستمرارية و الاستدامة (Sustainable) أو لا ؛فإذا كان تراكم رأس المال المادي من خلال الادخار مسؤولا عن ذلك النمو الكبير؛ فإنه من المرجح أن تتناقص معدلات النمو الاقتصادي مستقبلا ،في حين أنه من المتوقع أن تتمكن تلك البلدان من الحفاظ على نموها السريع لعقود مقبلة إذا كان النمو الاقتصادي مرتبطا بالتطور التكنولوجي،كما أنه من الممكن لتحليل تجربة نمو دول جنوب شرق آسيا أن تقدم دروسا قيمة لباقي البلدان النامية الأخرى فيما يخص التدابير و الإجراءات المحفزة للنمو الاقتصادي.

إن من أهم هذه الدول -جنوب شرق آسيوية -كوريا الجنوبية وماليزيا؛ إذ حققتا خلال العقود الأربعة الماضية قفزات كبيرة في التنمية الاقتصادية والبشرية، وفي مجالي الصادرات والواردات، مما مكنهما من تأسيس بنى تحتية متطورة وتنويع مصادر دخليهما الوطني.

تمكنت دول جنوب شرق آسيا من تجاوز الأزمة الاقتصادية لعام 1997؛ نظرا لتبنيها استراتيجيات، وخطط عمل ناجعة؛ وهو الأمر الذي جعلها نماذج يقتدى بها في مجال التنمية الاقتصادية.

إن الجزائر؛ وإن تمكنت من تحقيق مستوى من النمو والتنمية الاقتصادية، إلا أنها تسعى لتبني استراتيجيات،سياسات،ونماذج التنمية المطبقة في دول جنوب شرق آسيا للنهوض باقتصادها الوطني.

**أولا: إشكالية الدراسة:**

يقوم البحث بدراسة قضية التنمية وكيفية تحقيقها عن طريق الاستفادة من تجارب بعض الدول كدول جنوب شرق آسيا؛ والتي استطاعت أن تحتل مكانة خاصة في الساحة الدولية بفضل تبنيها وإتباعها لسياسات تنموية هادفة.

و إذا كانت دولتي جنوب شرق آسيا -كوريا الجنوبية وماليزيا -ينطلقان تقريبا من نفس منطلق الاقتصاد الجزائري؛فما هي العوامل المساهمة في إنجاح عملية التنمية في هذين البلدين، و ما عوامل الإخفاق في الجزائر ؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو مسار التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا؟

- ما هو مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

- لما تمكنت دول جنوب شرق آسيا، وخصوصا كوريا الجنوبية وماليزيا من الانطلاق الاقتصادي والمحافظة عليه،في حين عجزت الجزائر عن ذلك؟

- كيف يمكن الاستفادة من التجربة الآسيوية الناجحة؟

**ثانيا:فرضيات الدراسة.**

*** الفرضية الأولى:**

إتباع وتطبيق نماذج التنمية الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا في الجزائر يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج ومعدلات النمو المرتفعة.

*** الفرضية الثانية:**

الإمكانيات والعوامل المادية وبالخصوص البشرية المتوفرة لدى الجزائر تؤهلها إلى انتهاج النمطين التنمويين الكوري الجنوبي والماليزي.

**ثالثا: الهدف من الدراسة.**

تهدف الدراسة التي بين أيدينا إلى استعراض نقاط التشابه والاختلاف فيما بين البلدان محل الدراسة، تحليل، وتقييم هذه التجارب التنموية للتمكن من الاستفادة من الناجحة منها، ومن ثم اقتباسها، وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالمعدلات التي ترفع من مستوى التنمية في البلدان النامية كالجزائر على سبيل المثال لا الحصر.

كما تستهدف الدراسة كيفية الاستفادة اقتصاديا من تجارب دول جنوب شرق آسيا لكونها تمكنت وفي فترة وجيزة من الوصول إلى تحقيق نمو وتنمية اقتصادية كبيرة،وذلك من خلال تقديم دراسة تحليلية معمقة لمختلف نماذج التنمية في هذه الدول وعلى رأسها كوريا الجنوبية وماليزيا،دراسة إمكانية نجاح تطبيق هذه النماذج في الجزائر،وفي الأخير معرفة طريقة الاستفادة من هذه النماذج الناجحة.

**رابعا: أهمية البحث.**

تكمن أهمية البحث في تبيين أوجه التشابه والاختلاف في التنمية الاقتصادية بين مختلف البلدان محل الدراسة؛وذلك لدعم وتوجيه السياسات الاقتصادية في الجزائر قصد تحقيق أو الاقتراب من مستويات النمو التي تشهدها دول جنوب شرق آسيا.

**خامسا: أسباب اختيار الموضوع.**

يعزى اختيارنا للموضوع؛ لما لمفهوم التنمية والنمو الاقتصاديين من أهمية في البحوث والدراسات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصة وقد تمكنت دول كانت بالأمس القريب رهينة الفقر والتخلف من اللحاق بركب الدول المتقدمة صناعيا، بل وتجاوزتها في بعض الأحيان؛ كدول جنوب شرق آسيا حديثة

التصنيع،فيما أخفقت أخرى في ذلك، وعلى الرغم من غناها وتوفرها على الموارد والثروات الهامة كالجزائر على سبيل المثال لا الحصر.

**سادسا: حدود الدراسة.**

تشتمل الدراسة التحليل المقارن بين أبرز دول جنوب شرق آسيا –كوريا الجنوبية وماليزيا-كمرجعين للدراسة المقارنة المرجعية،والجزائر،ويقوم البحث على أساس أخذ الفترة الزمنية الموالية للاستقلال السياسي لكل بلد من البلدان موضوع الدراسة، أي في الفترة من العام 1970 وإلى غاية2016.

**سابعا:منهج البحث.**

للإجابة على إشكالية الدراسة، واختبارا لصحة فرضياتها، وصولا إلى الأهداف المسطرة؛ تم اعتماد تجميع البيانات، تحليلها، اختبار الفرضيات، ومن ثم التوصل إلى النتائج، كما يرتكز المنهج المتبع على التحليل؛ وذلك من خلال اعتماد الأسلوبين:

- **المنهج الوصفي:** من خلال تجميع البيانات المتعلقة بالمفاهيم الأساسية للبحث، وتتبع مسارات التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان موضوع الدراسة المقارنة.
- **الأسلوب التحليلي:** وذلك من خلال الدراسة والتحليل الاقتصاديين باستعمال طريقة المقارنة المرجعية؛ المستندة على مرجع للمقارنة،مع تبيين مكامن القوة ونقاط التفوق لمرجع الدراسة،وتتبع نقاط الضعف ومكامن الخلل في الطرف المراد مقارنته.

**ثامنا: الدراسات السابقة.**

أخذت التنمية الاقتصادية حيزا كبيرا من الدراسات والبحوث، وكذا تناول المقارنة بين مختلف الاقتصاديات في الشأن التنموي؛ومن هنا وجب القيام بالمسح المكتبي لمختلف المراجع باللغة العربية والأجنبية؛ كالكتب، المقالات،والأطروحات للوقوف على ما وصلت إليه الدراسات السابقة في المواضيع ذات الصلة؛ أي ما يتعلق بالمقارنة المرجعية،وتحديد موضع الدراسة الحالية منها، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

*** عبد الفضيل محمود ،العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.**

هي دراسة تقييمية موضوعية لخبرة البلدان الآسيوية التي تمكنت من النهوض في مجالي التنمية والتطوير الاقتصادي والثقافي؛ويتعلق الأمر بخمسة بلدان آسيوية هي (سنغافورة،ماليزيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، والصين)، والتي تمثل كلا منها تجربة متميزة في مجال التنمية السريعة والنهضة الاقتصادية المبهرة؛ من أجل استخلاص الدروس لصناع القرارات في البلدان النامية عموما،والعربية خصوصا.

اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء على الخط أو النقطة الجامعة في التقدم بين مختلف تجارب هذه البلدان ،في حين تخلفت البلدان العربية،و قد انقسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام، أما الأول ؛فيركز على التجارب التنموية في هذه البلدان الآسيوية ؛سنغافورة كنموذج في التصدير ،ماليزيا كنموذج للنمو السريع، كوريا الجنوبية أكثر النمور الآسيوية نضجا،تايلاند نمر آسيا المريض،و الصين كتجربة للسير على الساقين، أما الثاني فيقدم نظرة تحليلية تقييمية لأهم السياسات الإنمائية المنتهجة في هذه البلدان ،ليقدم القسم الثالث من الدراسة نظرة تقييمية جامعة لأساسيات نموذج التنمية و النهضة في البلدان محل الدراسة .

تناولت الدراسة التجربة الماليزية من خلال مقارنتها بمجموعة البلدان الآسيوية الأخرى المشار إليها، من خلال التطرق لأبعادها الاجتماعية والحضارية؛ لاستخلاص الدروس منها.

*** Nathalie Aminian ,A Comparative Analysis of Trade and Economic Integration in East Asia and Latin America,, K.C. Fung and Francis Ng (francis.ng2013@gmail.com) ,Economic Change and Restructuring, 2009, vol. 42, issue 1, 105-137.**

تقدم هذه الورقة تحليلا لقناتين من التكامل الإقليمي والتكامل من خلال الأسواق والتكامل من خلال الاتفاقات. وبالنظر إلى أن شرق آسيا وأمريكا اللاتينية هما منطقتان خصبتان حيث يوجد كل من أشكال التكامل، فإننا ندرس تجارب هذين المجالين لتوضيح استنتاجاتنا. هناك ثلاث نتائج ذات صلة:أولاً، لقد اندمجت شرق آسيا عبر الأسواق قبل فترة طويلة من اتفاقيات رسمية كانت رائجة في المنطقة. من ناحية أخرى، تستخدم أمريكا اللاتينية في المقام الأول معاهدات التجارة الإقليمية الرسمية باعتبارها القناة الرئيسية للتكامل، ثانياً،على الرغم من النقص النسبي في معاهدات التجارة الإقليمية الرسمية حتى وقت قريب؛ فإن شرق آسيا أكثر اندماجاً في حد ذاته من أمريكا اللاتينية. ثالثاً،من وجهة نظر اقتصادية وتجارية بحتة،يبدو أن التسلسل الصحيح للتكاملات هو الاندماج عبر الأسواق وبعد ذلك عن طريق اتفاقات التجارة الإقليمية الرسمية كإحدى التفسيرات للنجاح النسبي لنهج شرق آسيا هو أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية غالباً ما تخدم عدة مكونات،كما ويمكن أن يكون الدمج عبر الأسواق مفيدًا؛ فهو ما يمكن أن يمنح قوة تفاوضية أكثر للقوى الاقتصادية الموجهة نحو الخارج.

*** Hamidreza Nemation,A Comparative Analysis of South Korea and Iran Banking Structure (Based Benchmark approach),on Line Available at http://www.akes.or.kr/papers(2013)/49abs.pdf.**

هي دراسة استخدام المقارنة المرجعية لقياس العمليات المصرفية دراسة مقارنة بين إيران وكوريا الجنوبية، وذلك من خلال إبراز هذا النوع من المقارنة لجملة من النقائص ونقاط الضعف في إيران، ومحاولة اقتباس التجربة الكورية الجنوبية في إيران لإحداث التغيير بهدف دفع النمو والتنمية الاقتصادية.

و ثمة مجموعة أخرى من الدراسات و التي تناولت موضوع المقارنة المرجعية فيما بين الدول ؛ **كمساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات –دراسة مقارنة شركتي الحضنة والمراعي،صالح بلاسكة، نور الدين مزياني، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد 2013/04**؛ بهدف معرفة كيفية الاستفادة من هذا النوع من المقارنة لتقييم الأداء في الشركتين الجزائرية و السعودية، و **المقارنة المرجعية الإستراتيجية في صناعة الالكترونيات –دراسة مقارنة بين الصناعات الالكترونية في العراق والسويد-، الدكتورة إيثار عبد الهادي آل فيحان، مقال منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 2005/54**؛مع تبيين أهمية و نجاعة طريقة المقارنة المرجعية في توضيح و مساعدة مثل هذه المؤسسات العراقية في تطبيق مختلف الإجراءات و إتباع السياسات و الاستراتيجيات في البلد المقارن به .

**تاسعا: صعوبات الدراسة.**

واجه الدراسة جملة الصعوبات؛ وفي الجانبين النظري والتطبيقي؛ولعل من أهمها:

- بذل مجهود كبير في ترجمة المراجع باللغة الأجنبية؛ لا سيما الإنجليزية منها.
- صعوبة الدراسة المقارنة؛ لما فيها من تعقب للمسارات التنموية للبلدان محل الدراسة، وإيجاد نقاط التشابه والاختلاف، ومكامن القوة والضعف،ومن ثم التحليل الاقتصادي لظاهرة التنمية الاقتصادية في ظل ظروف البلدان الثلاثة.

**عاشرا: خطة البحث.**

للقيام والإلمام بجوانب الدراسة، ومن ثم تحقيق الأهداف المسطرة؛ وإجابة منا على إشكالية البحث ، وكذا الأسئلة الفرعية؛ قمنا بتقسيم العمل إلى خمسة فصول؛حيث تطرقنا في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق للمقاربة النظرية لمفهوم التنمية الاقتصادية،بالتعرض لمفهومي التخلف والتنمية، ثم تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية، وكذا التطرق إلى مختلف نظرياتها،واستراتيجياتها في الأخير تسليط الضوء على إستراتيجية اللحاق بركب الدول المتقدمة.

أما **الفصل الثاني** فتناولنا فيه التجربة التنموية في كوريا الجنوبية، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف مراحل تطور الاقتصاد الكوري الجنوبي، عوامل نجاحه، وإبراز نقاط القوة والتفوق.

أما في **الفصل الثالث** فتم التطرق إلى التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية؛ وذلك من خلال تسليط الضوء على مختلف مراحل الاقتصاد الماليزي، مظاهر النجاح، والعوامل المساعدة في إنجاح التجربة، مع تبيين مكامن التفوق والنجاح لهذه التجربة.

أما **الفصل الرابع** فتناولنا فيه التجربة الجزائرية في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تتبع المسار التنموي الاقتصادي للجزائر، وتسليط الضوء على مكامن القصور ونقاط الضعف التي تكتسي الأداء الاقتصادي للبلد.

أما **الفصل الخامس** وهو الجزء التطبيقي؛فقمنا بالتطرق إلى بعض من الجانب النظري لطريقة المقارنة المرجعية، ومن ثم محاولة دراسة الاختلاف فيما بين الدول محل الدراسة (كوريا الجنوبية،ماليزيا، والجزائر) باعتماد الثلاثة اتجاهات أو السمات الأساسية لإستراتيجية اللحاق بركب الدول المتقدمة.

وفي الأخير تنتهي الدراسة المقارنة بخاتمة متضمنة لملخص عام، وأهم النتائج المتوصل إليها، وبعض التوصيات بهدف الاستفادة من التجارب الناجحة تنمويا.

# الفصل الأول
# الإطار النظري لمفهوم التنمية

**تمهيد :**

لازالت دراسة المجتمعات محورا رئيسيا لمختلف الدراسات والبحوث خاصة ما تعلق منها بالاقتصاد، ولعل من أهم هذه القضايا؛ قضية التنمية والتخلف الاقتصاديين؛الناجمة عن تعقد واتساع مشاكل الحياة في مختلف جوانبها الاقتصادية،الاجتماعية،السياسية، وحتى الثقافية؛فأخذ البحث في مجال النمو، التنمية، والتخلف الاقتصادي مجالا شاسعا؛فهي من الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية،كما يعد البحث في إمكانات ومتطلبات التغير الاقتصادي محورا لهذا الاهتمام.

**I- <u>الإطار النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية :</u>**

ركزت مختلف الأدبيات الاقتصادية على دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي،من خلال تناول أسباب وآلية تحقيق الرفاه الاقتصادي،وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمعات عبر الزمن،خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛حيث شهدت عديد دول العالم تسارعات في معدلات نموها الاقتصادي،وهو ما انعكس إيجابا على تحسن ظروف معيشتها،ارتفاع مداخيل أفرادها،وكذا تطور و عصرنة بناها التحتية،

ويعود السبب وراء هذه القفزات النوعية في معدلات نموها إلى تحديث وسائل الإنتاج، وإدخال التكنولوجيا في العملية الإنتاجية، فضلا عن توسيع الإنتاج والتصدير نحو الأسواق العالمية،هذا من جهة،

واكتشاف الجديد فيما يتعلق بالموارد الطبيعية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية من جهة أخرى.

**<u>1-المقاربة النظرية للتنمية الاقتصادية:</u>**

لابد من تحديد الإطار العام لمفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، وبعض المفاهيم المتعلقة بالمصطلحين.

**<u>1-1 التخلف الاقتصادي:</u>**

برز وانتشر استعمال مصطلح التخلّف على إثر استقلال عديد الدول وذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لتعرف فترة الخمسينات من القرن الماضي استعمالا أوسع لمثل هذا المفهوم؛ حيث تلازم هذا المصطلح وظروف العالم الثالث، ليبرز الاهتمام أكثر بتحدي النهوض الاقتصادي.

**<u>1-1-1 تعريف التخلف الاقتصادي:</u>**

اختلف علماء الاقتصاد في إعطاء تعريف محدد للتخلف؛نظرا لكونه ظاهرة اقتصادية،واجتماعية تختلف من بلد لآخر.

عرفت هذه الظاهرة انتشارا واسعا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية؛ممازاد من اهتمام رجال الاقتصاد بها؛فيقترح (سيمون كورنت) ثلاثة تعارف في ذلك:

**<u>التخلف</u>** بمعنى الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

**<u>التخلف</u>** بمعنى الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

**التخلف** بمعنى الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.
هناك من يرى بأن التخلف الاقتصادي عبارة عن ركود للاقتصاد بمرور الزمن،ومنهم من يرى أن عجز الدولة عن الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية لسبب مباشر في حدوثه،كما يرى آخرون بأنه نتيجة حتمية لاعتماد المجتمعات على المواد الأولية في شكل صناعات استخراجية دون الاعتماد على الصناعة الابتكارية، كما أن السبب في ذلك يرجع إلى قلة رأس المال في البلد.

استند البعض الآخر من الاقتصاديين في تعريفه لظاهرة التخلف على طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في التفرقة بين الدول المتقدمة و نظيراتها المتخلفة،مع اعتبار الدول الزراعية دولا متخلفة في حين تعتبر الدول الصناعية متقدمة[1]،كما يمكن تعريف هذه الظاهرة على أنها "انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي"[2]،يرجعه آخرون " إلى التدهور في مستوى الدخل الحقيقي للفرد فالتخلف ما هو إلا انعكاس لوظيفة اقتصادية متدهورة في مجتمع معين ومحدد، وهو وصف عام لأغلب الدول المتمركزة بوجه عام في آسيا ،إفريقيا وأمريكا الجنوبية، والتي يبلغ عدد سكانها ما يقارب ثلثي سكان العالم"[3] ،و هي دول تعاني من مظاهر التدهور في جميع مجالاتها الحياتية ( اقتصادية ، صحية ، ثقافية ، تعليمية ،و معيشية ،...)،ولكن لا يعد هذا التعريف دقيقاً للحكم على التخلف؛فبعض البلدان المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة.
يمكن من هذه التعريفات حصر مفهوم التخلف في كونه ظاهرة تبين مدى تهيئة المجتمعات لسكانها،وإمدادهم بالقدر الكافي من حاجياتهم ودواعي رفاهيتهم؛"فهو بذلك يبين الفرق بين الدول المتقدمة الموفرة لكل الظروف المواتية للحياة لأفرادها، وبين نظيراتها من الدول المتخلفة؛والتي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدن ومحدود، ويتجسد ذلك في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية"[4].

**2-1-1 أسباب التخلف الاقتصادي.**

اختلف علماء الاقتصاد في تحديد نوعية،و طبيعة الأسباب المؤدية للتخلف الاقتصادي؛فيعود السبب في نظر بعضهم " إلى أسباب تاريخية، في حين يعود في نظر آخرين إلى عوامل جغرافية، و أخرى اجتماعية، كما تعتبر تبعية البلدان الفقيرة للعالم الخارجي، و وقوعها تحت سيطرة الدول المتقدمة من أهم مسببات التخلف في نظر البعض الآخر " [5] ، كما أن " العوامل السياسية ممثلة في سيطرة الاستعمار على البلدان تعتبر من أهم أسباب تخلفها"[6] كذلك ، و يمكن التطرق إلى مختلف هذه الأسباب كما يلي :

1- حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 15.
2 -محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 2.
3- موريس دوب، التنمية الاقتصادية والدول النامية، ترجمة صالح نامق، دار النهضة العربية،القاهرة،2003، ص 8.
4-محمد أحمد الدوري،المرجع السابق، ص 42.
5- محمد الدوري، المرجع السابق، ص 42.
6-عبد الرحمن بودافجي، التنمية الاقتصادية، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2004، ص 34.

**1-1-2-1 الأسباب الطبيعية والجغرافية:**

يرجع الكثير من العلماء وعلى رأسهم هنتجينتون* التخلف إلى " العمل الطبيعي والجغرافي ممثلا في طبيعة المناخ والتضاريس "[2]؛حيث يتوفر العالم المتقدم على ثروات، ويعرف مناخا لطيفا،في حين يعرف العالم المتخلف مناخا حارا، وغير مساعد على العمل والإنتاج، بل ويؤدي إلى الكسل،الخمول،والملل،إلا أن هذا الرأي يبقى نسبيا؛ فقد ازدهرت حضارات رغم قسوة مناخها،وتخلفت أخرى رغم ثرائها وكثرة مواردها.

**1-1-2-2 الأسباب السياسية:**

ساهم الاستعمار بشكل كبير في إعاقة المسار التنموي في العديد من البلدان المستعمرة،وحتى بعد استقلالها ظلت على حالها من التبعية للدول المتقدمة،ويظهر ذلك في عجز موازين مدفوعاتها على سبيل المثال لا الحصر؛ومن أجل ذلك؛فإن التخلف يعود بشكل كبير إلى الأسباب السياسية خاصة الاستعمار الأجنبي؛أين تبقى الدول المستعمرة والمتخلفة تابعة آليا لمستعمريها من الدول المتقدمة.

والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل فرد لمجموعة من الدول في الفترة الممتدة من 1880 إلى 1998، والتي تتخللها الفترة الاستعمارية:

**الجدول رقم 01: معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل فرد وحدة القياس مليون دولار.**

| الدول الصناعية | 1913-1880 | 1938-1918 | 1990-1950 | 1998-1990 |
|---|---|---|---|---|
| **ألمانيا** | 1.9 | 4.2 | 3.7 | / |
| **الو.م.أ** | 1.6 | 0.6 | 1.9 | 1.8 |
| **اليابان** | 1.9 | 1.7 | 6.0 | 1.1 |
| **الدول النامية** | 1913-1900 | 1950-1913 | 1987-1950 | 1998-1990 |
| **البرازيل** | 1.4 | 2.0 | 3.0 | 1.3 |
| **الصين** | 0.3 | 0.3 - | 4.9 | 1.8 |
| **روسيا** | 1.6 | 2.3 | 2.4 | 7.0 - |

**المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 1994، تقرير التنمية البشرية لسنة 2000.**

يوضح الجدول أعلاه ،المقارنة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة،و تأثير الاستعمار عليها من خلال الناتج الداخلي الخام خلال فترة ما قبل و ما بعد الحربين الأولى و الثانية أي الفترة الممتدة بين 1880 و 1913 ،و الفترة الممتدة بين 1950 و 1967 على التوالي،و كذا الفترة المتميزة بحدوث الاستعمار ألا و هي الممتدة بين 1913 و 1950،فنلاحظ من هذا الجدول أن فترة ما بعد الحربين أي بعد خروج المستعمر من مستعمراته

* - صامويل فيليبس هنتنجتون Samuel Phillips Huntington (1927- 2008):، عالم سياسي أميركي، بروفسور في جامعة هارفارد لـ 58 عاماً، ومفكر محافظ. عمل في عدة مجالات فرعية منبثقة من العلوم السياسية والأعمال، تصفه جامعة هارفارد بمعلم جيل من العلماء في مجالات متباينة على نطاق واسع، وأحد أكثر علماء السياسة تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين

2- محمد أحمد الدوري،مرجع سبق ذكره، ص 48.

تشهد تحسنا في معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لكل فرد ؛و هو إن دل على شيء فإنما يدل على مدى تأثير ظاهرة الاستعمار على الدول المستعمرة ،و بالتالي تأثر تنميتها،و بالرغم من ذلك استطاعت بعض الدول النامية التخلص من ظاهرتي التخلف الاقتصادي والتبعية الأجنبية.

**1-1-2-3الأسباب الاقتصادية:**

يرى بعض الاقتصاديين أن الدول تمر في نموها الاقتصادي بمراحل متعددة؛ فقد قسم ابن خلدون ذلك إلى:رعي، زراعة، فصناعة،وأخيرا خدمات؛ متنقلة في ذلك من مرحلة لأخرى حسب درجة تقدمها[1].

يرى آدم سميث و(Fridrichlist) أن المجتمعات تتطور حسب العمل الاجتماعي وحجم السوق، وأثر الادخار في ذلك إلى مرحلة بدائية،رعي، فزراعة، فصناعة،فتجارة[2].

**1-1-2-4 الأسباب الاجتماعية:**

إن من أسباب التخلف انتشار وتفشي بعض العادات المعرقلة لعجلة التنمية كالاكتناز للأموال، التنافس لشراء الأراضي؛مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال[3]، ويمكن توزيع هذه الأسباب بشكل آخر إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة:

**- الأسباب المباشرة:**

* ضعف وعدم كفاءة الإنتاج.
* ضعف الجانب الفني في عملية الإنتاج وغياب التكنولوجيا الحديثة.
* البيئة السياسية.
* سيطرة الثقافات غير الاقتصادية على فكر البلد المتخلف والتخلف الاجتماعي.
* عدم استغلال كل الثروات.
* الارتفاع في الزيادة السكانية وكذا معدل الأمية.

**الأسباب غير المباشرة:**

* انخفاض الدخل الوطني وكذا حصة الفرد فيه.
* انخفاض كمية الإنتاج، وقلة جودته ونوعيته.
* محدودية وضعف المستوى التعليمي وتأخر المرأة في كثير من المجالات.
* استفحال ظاهرة عمل الأطفال.
* البطالة بأنواعها المقنعة والموسمية.
* الإسراف في الإنفاق والتبذير.

1- حسين درويش العشري،مرجع سبق ذكره، ص 52.

2- حسين درويش العشري، المرجع السابق، ص 52.

3- محمد أحمد الدوري،مرجع سبق ذكره، ص 44.

**3-1-1 خصائص التخلف الاقتصادي:**

تختلف خصائص التخلف الاقتصادي حسب الاقتصاديين؛فمنهم من يقسمها على أسس اقتصادية وأخرى غير اقتصادية،ومنهم من يراها عوائقا للنمو،في حين يراها آخرون أعراضا عامة للتخلف،وتبقى هناك خصائص مشتركة للبلدان النامية تميزها عن نظيراتها من الدول المتقدمة؛ وهي اقتصادية،اجتماعية وسياسية.

**1-3-1-1 الخصائص الاقتصادية:**

يمكن حصر بعض الخصائص الاقتصادية فيما يلي:

* **قلة وندرة رأسمالها**؛ و سوء استخدامه إن وجد؛ والذي يعود أساسا إلى ضعف الادخار.

* **التبعية الاقتصادية**؛ وذلك من خلال التخصص الاقتصادي بمعنى تخصص الدول النامية في إنتاج المادة الأولية الموجهة نحو الدول المتقدمة لتستهلكها،وبالتالي تبعيتها لهذه البلدان،فضلا عما يترتب على ذلك من آثار سلبية في كل المجالات؛وتتجلى هذه التبعية في الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بصورها المختلفة (رأس مال نقدي،خبرة، ومعرفة فنية...)[1].

* **ضعف التصنيع**؛وغلبة القطاع الزراعي أو الفلاحي؛ ويتجلى ذلك في معدل صادرات الدولة من منتجات هذا الأخير، مدى مساهمته في الدخل الوطني،ونسبة المستغلين لهذا القطاع الفلاحي، وتبقى الدول النامية تتسم بقطاع زراعي ضعيف ومنخفض الإنتاج[2].

و الجدول التالي يبين نسبة كل من الزراعة، الصناعة والخدمات من الناتج القومي وهذا لسنة 1998.

1- محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره،ص 17.

2 -حسين درويش العشري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

**الجدول رقم02: نسبة الزراعة والصناعة والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول لسنة 1998(%)**

| الدول | الزراعة | الصناعة | الخدمات |
|---|---|---|---|
| دول ذات تنمية عالية: | | | |
| الو.م.أ | 1.7 | 26.2 | 72.1 |
| فرنسا | 2.3 | 26.2 | 71.5 |
| دول ذات تنمية متوسطة: | | | |
| الصين. | 18.4 | 48.7 | 32.9 |
| الجزائر. | 12.1 | 47.3 | 40.6 |
| دول ذات تنمية منخفضة: | | | |
| السودان | 39.3 | 18.2 | 32.5 |
| بورندي | 45.2 | 16.4 | 29.4 |

**المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2000، ص/209،202،207،208.**

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة طردية بين تنمية الدول ومعدلات الصناعة والخدمات فيها؛ فكلما زادت تنميتها زادت بذلك مساهمة الصناعة والخدمات من الناتج الإجمالي،وتظهر الجزائر بصفتها ذات تنمية متوسطة بقطاع زراعي ذو مساهمة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

**1-1-3-2-الخصائص الاجتماعية:**[1]

يمكن حصر هذه الخصائص فيما يلي:

*** انخفاض المستوى الصحي**؛رغم النهوض بهذا المجال،إلا أن الدول النامية لازالت تعاني من التدهور والانخفاض في المستوى الصحي.

وقد أعطى تقرير التنمية البشرية لعام 2000 معلومات حول المستوى الصحي لفرنسا؛والتي تتوفر على 280 طبيب و392 ممرض لكل 100.000 شخص،بينما تتوفر الجزائر على 83طبيب لكل 100.000 شخص،

وهو ما يبين شساعة الفرق بين المستوى الصحي لبلد متقدم وآخر نامي،يعود السبب فيه إلى: تدني أو سوء التغذية وكذا الحال بالنسبة للظروف الحياتية لدى الأفراد،فضلا عن انخفاض الوعي الصحي ومتطلبات العلاج من البنى التحتية كالمستشفيات،والقائمين على العملية الصحية كالأطباء،والممرضين، بل وندرة الأدوية في غالب الأحيان ...

والجدول التالي يوضح بعض المعدلات والمؤشرات الديمغرافية لبعض البلدان:

1- حواس،أمين . و زرواط ،فاطمة الزهراء..مقدمة في النمو الاقتصادي.دار المناهج للنشر و التوزيع،الأردن،2018،ص ص 281-285

**الجدول رقم03: ملامح عامة للصحة في بعض الدول.**

| البيان | الإنفاق العام على الصحة (كنسبة مئوية PIB) | | معدل وفيات الرضع (لكل 100 مولود حي) | | أطفال دون سن 05 يعلنون نقص الوزن | نسبة الوفيات النفاسية المبلغ عنها لكل 100000مولود حي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات / الدول | 1990 | 1998-1996 | 1970 | 1989 | 1998-1990 | 1998-1990 |
| كندا | 608 | 604 | 19 | 2 | / | / |
| جنوب إفريقيا | 3.1 | 3.2 | 80 | 60 | 9 | / |
| الجزائر | 3.0 | 3.3 | 123 | 35 | 13 | 220 |
| تشاد | / | 2.4 | 149 | 118 | / | 830 |
| الدول العربية | / | / | 126 | 55 | 19 | / |

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2000.

*** تخلف الأنظمة التعليمية و انخفاض مستوى التعليم** ؛و الذي يؤدي حتميا إلى نقص المهارات و الكفاءات الإنتاجية للعمال في جميع المجالات؛فقد أشارت دراسة مقارنة حديثة في عام 1998 أن نسبة القيد الإجمالي في التعليم في كل أطواره بلغ 90% في الدول المتقدمة،في حين عرفت الدول المتوسطة نسبة 65%،لتتذيل الدول النامية هذه القائمة بنسبة 37 %،و هو ما يبين الفرق بين مختلف هذه الدول،و هو ما يبين أكثر مدى عدم اهتمام حكومات الدول المتخلفة بالعلم و التعليم و باعتباره مصدرا من مصادر النمو،بل و من مصادر التحضر،و الجدول التالي يبين بعض الملامح الأساسية للتعليم .

**الجدول رقم 04: بعض الملامح الأساسية للتعليم.**

| البيان / البلد | معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب (24/15 سنة) (98) | الطالبات في التعليم العالي لكل 100.000 امرأة (94-97) | الحواسب الشخصية لكل 1000 شخص (96-98) |
|---|---|---|---|
| إيطاليا | 99.8 | 3462 | 173 |
| إسبانيا | 99.8 | 4405 | 145 |
| الجزائر | 87.3 | 1002 | 4 |
| المغرب | 65.5 | 971 | 3 |

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2000، ص 194.

**3-3-1-1 الخصائص الديموغرافية:**

تعاني الدول النامية من تلاشي زيادة تنميتها الاقتصادية،إذا ما قورنت بالزيادة المستمرة لعدد السكان، وهو الأمر الذي يتسبب حتميا في>سوء التغذية وضعف المستوى الصحي للأفراد،والجدول التالي يبين المعدل السنوي لنمو السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

**الجدول رقم 05: المعدل السنوي لنمو السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1975 – 1998)**
**الوحدة: دولار.**

| البيان / الدول | المعدل السنوي لنمو السكان 1975-1998 | نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1975 | 1980 | 1985 | 1990 | 1998 |
| الو.م.أ | 1.0 | 19364 | 21529 | 23200 | 25363 | 29683 |
| فرنسا | 0.5 | 18730 | 21374 | 22510 | 25624 | 27975 |
| الجزائر | 2.8 | 1460 | 1692 | 1860 | 1638 | 1521 |

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ص/ 178،180،223،225.

يوضح الجدول أعلاه الفرق بين المعدل السنوي لنمو السكان لبعض الدول الصناعية كفرنسا والو م أ، والأخرى النامية كالجزائر والذي يفوق نظيره في فرنسا بخمسة مرات،وفي الولايات المتحدة الأمريكية بقرابة ثلاث مرات،وهو ما خفض من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الذي انحدر مابين سنتي 1985 و1990.

**1-2: التنمية الاقتصادية(ECONOMIC DEVELOPMENT)**

تعتبر دراسة التنمية الاقتصادية من أهم الدراسات الاقتصادية في القرن العشرين خاصة في الدول النامية،ويرجع السبب في هذا الاهتمام إلى التغيرات السياسية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية،وكذا تطور الفكر الاقتصادي.

تشير أغلب تفسيرات التنمية الاقتصادية إلى كونها عبارة عن " مسيرة معنية بالتخصيص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة،كما أنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص،لأن هذا ضروري لإدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة "[1]؛ومن ثم فدراسة التنمية تستدعي التركيز لتغطية المتطلبات الاقتصادية ، السياسية ،والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية،والهيكلية المستعجلة للمجتمعات ذات المشاكل

1- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي،أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد تقدم بها،2008، ص63

التنموية،و هو ما يستدعي تدخل الدولة لأداء دورها الفعال من خلال التنسيق،و اتخاذ القرارات الاقتصادية[1].

**1-2-1 ماهية التنمية:**

تعددت التعاريف فيما يخص مصطلح التنمية من قبل علماء الاقتصاد؛فمنهم من يرى أن "المضمون العام للتنمية هو محاولة زيادة الدخل من خلال توسيع وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية"[2]،ومنهم من يحاول تعريفها من خلال المراحل التي يمر بها المجتمع كمرحلة المجتمع التقليدي،مرحلة التأهب،مرحلة الانطلاق،مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع[3]،ويرى البعض الآخر"أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا تحقيق لزيادة تراكمية سريعة ومستمرة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة"[4].

يرى البروفسور (كيم) الأستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية فيما يخص التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية،سياسية، أو اجتماعية بأنه " لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية،فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي،وبالتالي فمصطلح –مجتمع نامٍ – مصطلح خاطئ،فالمجتمعات يمكن فقط أن تقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها إلى مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية "[5].

كما ويقول الدكتور يوسف إبراهيم يوسف-الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة قطر-: " تتمثل التنمية في قيام المجتمع باستخدام الموارد المادية والبشرية بأفضل استخدام ممكن في ظل المعرفة الفنية السائدة وتوزيع الناتج الذي يحقق للناس حد الكفاية المتناسب مع حجم الناتج[6].

للتنمية تعريفات متعددة ومختلفة كما هو الشأن بالنسبة للتخلف فليس هناك تعريف محدد لها ويعرفها ماير" بأنها عملية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة"[7].

وتتعدد الآراء والمفاهيم حول التنمية ويمكن طرحها فيما يلي[8]:

1 - فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص40.

2- شوقي أحمد،دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، بيروت 1979 الطبعة الأولى، ص 16.

3-محمد العماري، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة دار الحياة، دمشق،1969، ص23.

4- حسين درويش، مرجع سبق ذكره، ص 63.

5- محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية،2000، ص 49

6- مجلة المنار الإسلامي، العدد 5، الطبعة 1988، ص23.

7-ماير، التنمية الاقتصادية -الجزء الأول -ترجمة د. عبد الله صائغ مكتبة لبنان، 1964، ص 18.

8-السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2005.2004، ص، ص.4.3.

" تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية و الايدولوجية ".

كما تعرف بأنها " الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته ".

وتعرف كذلك بأنها" ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة ".

يمكن تعريف التنمية كذلك على أنها «عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة خلال فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب"[1]

كما تعرف " بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية ".

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها " ذلك الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف أيضاً على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعرَّف على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية".

كما "تساعد التنمية الاقتصادية في تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل"[2]،وبصفة عامة يمكن القول بأنها " العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة"[3].

1 -ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية 2006، ص52.

2 - هوشيار معروف (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر، ط1، ص11.

3-نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000، ص499.

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية عمليا على أنها " عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".

ومن خلال هذه التعاريف يمكن إجمال النقاط المشتركة وهي:

1-التنمية عملية شاملة ومستمرة.

2-التنمية عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من هذا التغيير.

3-الهدف من التنمية هو تنمية الموارد والإمكانات الذاتية للمجتمع.

وعليه فإنه يمكن تعريف التنمية على أنها: عملية شاملة،مستمرة،موجهة،وواعية تمسجميع جوانب المجتمع،وتحدث تغييرات كمية ونوعية،وتحولات هيكلية للارتقاء بمستوى المعيشة لأفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة.

**1-2-2: أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية[1]: (The requirements of economic development)**

تتعدد أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية:

**1-2-2-1: أهداف التنمية.**

تختلف أهداف التنمية من دولة لأخرى،وذلك وفقا لأوضاعها الحياتية سواء أكانت اجتماعية، اقتصادية، سياسية،أو ثقافية،ولعل من أهم هذه الأهداف ما يلي:

*** زيادة الدخل الوطني:**

إن زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية؛وذلك نظرا للمستوى المعيشي المنخفض للسكان.

*** رفع مستوى المعيشة:**

تسعى التنمية الاقتصادية في الدول النامية إلى رفع مستوى معيشة الأفراد،رفاهيتهم، وتحسين ظروفهم الحياتية.

1- فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص69

*** تقليص التفاوت في المداخيل والثروات:**

تهدف التنمية الاقتصادية في الدول النامية إلى رفع مستوى المعيشة من خلال الاستغلال الأمثل للدخل الوطني؛لإحداث التغييرات في هذا الجانب.

كما وتسعى لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كتقليل التفاوت في المداخيل والثروات،والذي يحدث بالرغم من انخفاض الدخل الوطني،وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه.

*** توسيع الهيكل التنظيمي:**

تقوم الدولة في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية بتوسيع قواعد هياكلها الإنتاجية خاصة في القطاعات الهامة،كالصناعات الثقيلة و الاستخراجية ؛ والتي يمكن أن تتسبب في إضعاف الاقتصاد ما لم تقم الحكومة بالتوسع في هذه الهياكل الإنتاجية.

**1-2-2-2: متطلبات التنمية الاقتصادية:**

إن تحقيق التنمية يستدعي توفر شروط تمس كافة الجوانب الحياتية للدولة (اقتصادية،سياسية،

واجتماعية،و أهم هذه المتطلبات[1]:

*** الحد من التبعية الاقتصادية: إن** الحد من التبعية يستدعي بالضرورة اعتماد البلد على نفسه من خلال التخلص من كل ما يجعله مرتبطا بالعالم الخارجي، وهو ما يخلصه من ارتباط مصيره بهذا العالم وكذلك من خلال.

*** تقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي:** تقوم بعض المشروعات التنموية على أساس من التمويل الخارجي، وذلك في شكل قروض،أو استثمارات مباشرة،لذا تسعى الدولة إلى تقليل الاعتماد على مثل هذه الأموال في تحقيق وانجاز مشاريعها التنموية.

*** توجيه الإنتاج إلى السوق المحلية وتقليل الصادرات:**وذلك من خلال تقليل كل من الصادرات والواردات،وهو ما يجعلها مستقلة وأقل ارتباطا بالعالم الخارجي.

*** إعادة توزيع الموارد:** وذلك من خلال قيام الدولة بإعادة التوزيع للموارد نحو القطاعات الإنتاجية المهمة بما يعود بالفائدة على المجتمع؛فهي بذلك تنشط مباشرة في العملية الإنتاجية إلى جانب القطاع الخاص في إطار الشراكة والمنافسة.

1 - غربي سليمة، دور الجباية في التنمية الاقتصادية، جامعة الجزائر،2000، ص9.

*** الخلق والإبداع:** تقوم الدول النامية بتحصيل التقنية المتطورة من الخارج،ولكن نظرا لقصور ظروفها - الخاصة بها-الطبيعية والاجتماعية،وكذا عدم خبرة أفرادها في استيعاب مثل هذه التكنولوجيا،استوجب عليها التدخل لتوجيه أفرادها لمراكز البحث العلمي،وذلك من أجل تحفيز الخلق التقني والإبداع.

*** تطوير بعض المؤسسات وتغييرها:** إن أساس ومحور ما تقوم به الدولة من تطوير وتغيير؛يتجلى أساسا فيما تلعبه المؤسسات المالية والنقدية من دور هام في تشجيع الادخار وتمويل العملية الإنتاجية؛ وهو الأمر الذي يساعدها على تقليل الاعتماد على الخارج في تمويل تنميتها.

*** السيطرة على الموارد البشرية:** وذلك من خلال تخليص هذه الموارد من سيطرة المؤسسات الأجنبية،

وتأميمها،وهو ما يجعل البلد حرا في تصرفه في موارده الاقتصادية وبالخصوص البشرية.

*** العدالة الاجتماعية:** وهي كل ما يتعلق بإعادة توزيع الدخل والثروة، ومن ثم تقليل التفاوت في هذا التوزيع؛ وهو ما يساهم ولو بقليل في تحقيق العدالة الاجتماعية.

*** تغيير السلوك الاستهلاكي للأفراد:** إن المستهلك في الدول النامية يقلد في سلوكه الاستهلاكي المستهلك الأجنبي،وهنا يظهر دور وسائل الإعلام المحلية في محاولة تغيير هذا السلوك.

*** الاستقرار:** ويتعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية المتبعة واستقرارها،وبالتالي فإن هذا الاستقرار يعد من أهم متطلبات التنمية؛لما يعكسه من تحديد للمشكلات الاقتصادية،ووضع للحلول لها.

**1-2-3: العوامل المساعدة على التنمية:**

يمكن تقسيم هذه العوامل إلى ذاتية وأخرى موضوعية[1]:

**1-2-3-1: العوامل الذاتية:** ويمكن حصرها فيما يلي:

* الإيمان بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة أي بإمكانية الإصلاح والتقدم.

* التطوع والتعاون الذاتي من طرف الهيئات المتطوعة القادرة على التعاون مع أجهزة الحكومة لتحقيق التقدم.

* التحفيز لأفراد المجتمع لاستثمار جهودهم في المشاركة في العملية التنموية.

* التفاني في العمل التنموي؛وذلك بقيام الأفراد والقائمين على التنمية كل بدوره وواجبه.

1-السبتي وسيلة ، مرجع سبق ذكره، ص ص .5.4.

**1-2-3-2 العوامل الموضوعية:**

* توافق برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع.

* توازن عملية التنمية في كافة المجالات الوظيفية.

* أن يكون الهدف من برامج التنمية زيادة فعالية مشاركة الأفراد في الشؤون المحلية لمجتمعهم.

* تدريب القيادات المهنية المحلية،وإعطاء الأهمية للقيادات الشعبية.

* التركيز على مساهمة النساء والشباب في برامج التنمية كبرامج التربية،رعاية الأمومة والطفولة، ونوادي الشباب والجمعيات.

* التوازن التنموي على المستوى الوطني.

**1-2-4 أهمية التنمية الاقتصادية[1]:(The importance of economic development)**

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية ويتجلى ذلك في:

1- زيادة الدخل الحقيقي،وتحسين معيشة المواطنين.
2- توفير فرص العمل للمواطنين.
3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
4- تحسين المستوى الصحي،التعليمي والثقافي للمجتمع.
5- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف طبقات المجتمع.
6- تسديد ديون الدولة.
7- تحقيق الأمن القومي.

**1-3 النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: (ECONOMIC GROWTH ANDECONOMICDEVELOPMENT)**

في إطار البحث الاقتصادي في قضايا التخلف والنمو الاقتصادي،تثار مسألة التفريق بين النمو والتنمية الاقتصادية،فهناك من يتعامل معهما على أساس أنهما مرادفان لبعضهما،في حين يراهما آخرون غير ذلك، وفي هذا الشأن يمكن التفريق بين المفهومين.

إن أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية؛الاقتصادي "شومبيتر"؛ إذ يرى أن النمو هو حدوث لتغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية عادة بسبب نمو السكان،الثروة،والادخار،في حين

1 - فارس رشيد البياتي،مرجع سبق ذكره، ص68.

تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات تنتج عن التقدم، والابتكار التقنيين،وعليه فإن النمو الاقتصادي وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير يسبق التنمية الاقتصادية والتي لا تحدث إلا على المدى الطويل،ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبياً.

يعتمد مفهوم التنمية الاقتصادية على الجهد المنظم، الإدارة والتخطيط السليمين لإحداث التغيير للأفضل اقتصاديا واجتماعيا، في حين يعتبر النمو الاقتصادي عملية طبيعية تلقائية لا تستدعي وجود دراسة أو تخطيط سابق، كالنمو السكاني مثلا.

عند التكلم عن النمو؛ فهناك عنصران جديران بالذكر وهما السكان والموارد، فهذا النمو يفترض زيادة متناسبة في هذين العنصرين تكون فيهما دوما الزيادة النسبية في الموارد المتاحة أكبر من الزيادة في السكان.

أما عند التكلم عن التنمية؛فإن الدراسة تكون لمدى الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأقصى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة،أي الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات المتوفرة في البلد عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان أو الهيكل الاقتصادي والاجتماعي،وفي توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات[1].

و عليه يمكن القول أن النمو (Growth) هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة ،وتطور بطيء تدريجيا يحدث في جانب معين من جوانب الحياة،أما التنمية (Development) فهي عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث في فترة من الزمن و تحتاج إلى دفعة قوية،من خلال بذل جهود منظمة تهدف إلى الخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو،ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة لا تكمن حاجتها في النمو فحسب،بل في حاجتها للتنمية في جميع المجالات الاجتماعية، الاقتصادية كما و نوعا؛و عليه فإن الفارق بين النمو و التنمية يكمن في كون التنمية تقوم على بناء الإمكانيات ومن ثم استغلالها،بينما يكمن النمو في أنه نتيجة لاستغلال الإمكانيات سواء المكتسبة أو الكامنة،وبذلك يمكن للتنمية أن تشمل النمو وليس العكس،أو بمعنى آخر يمكن للنمو أن يكون إحدى نتائج وتجليات التنمية وليس جل نتائجها،كما أن التنمية عملية تقوم على أساس من الاستمرارية في حين أن النمو عملية مؤقتة .

كما يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية[2]؛إذ يعني الأول:الارتفاع في النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي (National Income)؛ إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط،الغاز، الفحم،القهوة،والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة ألا تنخفض أسعارها في الأسواق العالمية.

1- زروني مصطفى، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات دول جنوب شرقي اسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراهفي العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 09.

2-فارس رشيد البياتي،مرجع سبق ذكره، ص 72.

إن النمو السريع وقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية؛بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

كما "لا ينبغي فهم التنمية الاقتصادية على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، أو عابر يقتصر على عناصرها، بل هي خطة معقدة ومتشابكة تستهدف التغيير الجوهري في البنيان الاقتصادي،وتدفع إلى رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

تبدو هذه العملية شاقة، وإنها كذلك؛فمن الصعب إحداث هكذا تغيير؛فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة)، مقاسا بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم."[1]

إن الحديث عن مصطلح التنمية الاقتصادية مرتبط أساسا بالمدى الطويل؛فمن الواجب أن يكون ارتفاع الناتج الوطني مستمراً وغير منقطع لمدة طويلة قد تدوم لخمسة عشر عاماً على الأقل،إلا أن هذا الاستمرار يبقى مشكلة تعاني منها كل من البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء،غير أن الإسراع فيها يبقى من أولويات الدول؛خاصة الفقيرة منها.

أما بالحديث عن النمو الاقتصادي فإنه يعرف على أنه[2]:

* حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني،بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

* مصطلح كمي قابل للقياس،متصل بالتغيرات عبر الزمن في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي،كما يمكن تحقيق النمو الفعلي بدون تحولات أساسية في هيكل وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم، التوجهات، التنظيم والثقافة؛أي بدون إحداث أي تغيير في القوى غير الاقتصادية ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي.

* عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة،ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة ١لانتاجية، ومدى استغلالها؛ فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة

1 - فارس رشيد البياتي، مرجع سابق ذكره، ص 73

2- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات رشيد البياتي، مرجع سابق ذكره، ص 73

2- مصطفى بن ساحة، غير النقطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2011، ص27.

الإنتاجية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية،ارتفعت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح.

من خلال هذه التعاريف للنمو الاقتصادي،يمكن الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي ما هو إلى عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي،وعلى أنه مقياس كمي قابل للقياس ويحدث بتلقائية،بصفته نتيجة حتمية للتوسع في استغلال الطاقة الإنتاجية.

**1-3-1: عناصر النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[1]: (The elements of economic growth and economic development)**

حتى يتمكن المعنيون وأصحاب القرار الاقتصادي،من تنفيذ العملية التنموية،كان لابد من البحث المستمر في عناصر التنمية الاقتصادية وهي:

- **العمالة:**

يستدعي التعامل مع وسائل الإنتاج الحديثة وجود كفاءات وخبرات في هذا المجال؛لما له من تأثيرات إيجابية على سيرورة ودوران عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام،وهو ما يتبين حاصلا في الدول المعتمدة على العمالة الأجنبية الماهرة؛خصوصا في قطاعي الصناعة والخدمات،ومجالي التعليم العالي والصحة.

- **رأس المال:** ويعني وسائل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية.
- **الموارد الطبيعية:** وهي الثروات الطبيعية المتاحة للبلد.
- **الإدارة والتنظيم:** وهو نمط وأساليب التسيير،والتي ينبغي أن تتماشى وعادات،تقاليد،أعراف، ومعتقدات المجتمع.
- **التكنولوجيا:** وهي الطرق الكفيلة بتحويل المواد الخام إلى سلع وخدمات،ويظهر هنا دور التكنولوجيا على مستوى باقي عناصر الإنتاج.

**1-3-2: مستويات التنمية ومجالاتها:**

تتأثر طبيعة التنمية،وتختلف مجالاتها ومستوياتها؛باختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها على المناطق الإقليمية،ويتجلى ذلك في:[2]

- **بالنسبة لمستويات التنمية:**

يمكن التمييز بين التنمية **الوطنية والمحلية**؛إذ تعتبر الأولى عملية تقتضي وجود شبكة إنتاجية واسعة،

1-.M.MoierR.E.Baldwin,oKONOOMII.PolitycznegPwn Wazawa1969,p112.

2- مصطفى بن ساحة، مرجع سابق ذكره، ص5.

وشاملة لكل الأقاليم والقطاعات عبر الوطن،مع وجود تنسيق بين الوحدات الإنتاجية،تشغل فيها جميع القطاعات، وتستغل كل الموارد والإمكانات المتاحة في الوطن.

في حين تعتبر الثانية؛ مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية وتمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في تقدم الوطن.

- **أما بالنسبة لمجالات التنمية** فيمكن التمييز بين العديد منها:

**1-التنمية الاقتصادية:** وتنصرف في جوهرها " إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد "[1]

وهو ما سنركز عليه في هذه الدراسة إضافة إلى:[2]

**2-التنمية الاجتماعية:** وتعرف على أنها؛أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على أساس إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إشارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.

**3-التنمية السياسية:** تعرف بأنها " مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلى بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي،أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات،النقابات،وهي مستوى متطور من الفكر،يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع.

**4-التنمية الإدارية:** وتعرف بأنها " تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد التنظيم، وتحسين البيئة للعمل الإداري.

**1-3-3 عناصر التنمية الاقتصادية:**إن من أهم هذه العناصر:

**1-3-3-1 التصنيع:**

وهو بمثابة أهم منطلق لعملية التنمية الاقتصادية،ومظهر من مظاهر القوة للدولة،وهو المجال الأوسع لخلق وزيادة فرص العمل،كما يعتبر وسيلة لاستثمار الموارد المتاحة،وكابحا لاستغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى[3].

يعتبر التصنيع الوسيلة الأساسية للتخلص من الاختلالات الهيكلية للمجتمعات المتخلفة.

---

1-محمد أحمد الدوري،مرجع سبق ذكره، ص.53.

2-السبتي وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص.6.

3-محمد العماري،مرجع سبق ذكره، ص 826.

**1-3-3-2 خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:**

لنجاح عملية التنمية الاقتصادية كان لابد من متطلبات لإحداث مختلف التغييرات وفي جميع المجالات (السياسية،الاجتماعية،والثقافية في المجتمع)، ومن خلال إحداث تغييرات جوهرية في النظام التعليمي القائم،ومواجهة احتياجات الصناعة والتكنولوجيا،كما يعتبر وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ماهرة من أهم متطلبات التنمية السريعة والناجحة.

**1-3-3-3 رفع التراكم الاستثماري (المستوى الاستثماري):**

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية توفر المواد اللازمة لها؛فهي بحاجة إلى رؤوس أموال لاقتناء هذه المواد، لرفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة خاصة وأنها تتميز بضعف التصنيع ؛و ذلك من خلال الاعتماد على الخارج في شراء الآلات والسلع الإنتاجية لتحقيق خطة الاستثمار،و ذلك نظرا لعدم كفاية المدخرات المحلية لتغطية كامل احتياجات التنمية،كما أنه يتوجب على الدولة توسيع سوقها المحلي الضيق،كما أن متطلبات نجاح عملية التصنيع تستدعي الاستثمار في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي[1]،و الجدول التالي يبين تدفق رؤوس الأموال نحو الدول النامية:

**الجدول رقم06: تدفق رؤوس الأموال نحو الدول النامية (1977-1992)** الوحدة مليار دولار

| نوع التمويل | من 1977 إلى 1981 | من 1982 إلى 1988 | من 1989 إلى 1992 |
|---|---|---|---|
| استثمار أجنبي مباشر | 9.4265 | 13.303 | 31.0281 |
| استثمار الأوراق المالية | / | / | 5.7849 |
| الالتزامات | 2.7725 | 4.016 | 9.9921 |
| قروض البنوك التجارية | 48.2415 | 35.0145 | 28.3986 |
| ديون الممولين والتصدير | 11.4227 | 14.6835 | 19.9842 |
| قروض عمومية | 29.2776 | 44.8035 | 55.9207 |
| الهبات | 9.7592 | 13.6795 | 24.1914 |
| المجموع | 110.9 | 125.5 | 175.3 |

**المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي.**

1- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 237، بتصرف.

يوضح الجدول أعلاه تدفق رؤوس الأموال نحو الدول النامية حسب نوع التمويل؛إذ يتضح أن التدفقات في ارتفاع مستمر من فترة لأخرى؛ ففي الفترة ما بين 1977 و1981 بلغت نسبة تدفق رؤوس الأموال 110.9 مليار دولار، لترتفع إلى 125.5 في الفترة الموالية وهي ما بين 1985 و1988، لتستمر في الارتفاع في الفترة ما بين 1989 و1992 لتصل إلى قيمة 175.3.

إن هذا التزايد المستمر في تدفق رؤوس الأموال نحو الدول النامية،لهو دليل على التبعية الاقتصادية،

وهو ما يزيد من مديونيتها اتجاه الدول المصنعة.

**1-3-4 معوقات أو عراقيل التنمية الاقتصادية:**

هناك عدة عوامل تعيق عملية التنمية الاقتصادية نذكرها فيما يلي:[1]

**1-4-3-1 المعوقات الحكومية:**

يعتبر عدم توفير الحكومة لبيئة مستقرة للمشاريع،وكذا الاستقرار والاستقلال السياسي،فضلا عن الدعم الحكومي من أهم العوائق أو المعيقات لعملية التنمية الاقتصادية.

**2-4-3-1 المعوقات الاجتماعية:**

يعتبر النمو السكاني المتزايد في البلدان النامية من أهم العقبات في وجه التنمية الاقتصادية،خاصة في ظل ندرة الموارد الاقتصادية،كما أن ضعف المستوى التعليمي و محدودية التعليم يؤديان إلى قلة أو ندرة المهارات الفنية والإدارية،كما و تعتبر عدم كفاءة الجهاز الحكومي في تسيير النشاط الاقتصادي إلى جانب عدم العدالة في توزيع الدخل الوطني من معيقات التنمية كذلك،هذا و تعتبر قيم المجتمع التي لها دور مباشر في تحقيق التنمية هي الأخرى من معيقات التنمية،كما تعتبر الدائرة المفرغة للفقر (The vicious circle of poverty) ، و ضيق حجم السوق ( The limited of the market )من أهم المعيقات الاجتماعية لعملية التنمية

**3-4-3-1 العراقيل الاقتصادية:**

يقوم تفشي ظاهرة ازدواجية الاقتصاد في البلدان المتخلفة بعرقلة التنمية الاقتصادية،ويقصد بذلك وجود قطاعين منفصلين تماما عن بعضهما داخل الاقتصاد الوطني الواحد،أحدهما متقدم والآخر متخلف وكلاهما شبه مغلق،و هو ما يوضح عدم الترابط الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية،و هو الحال بالنسبة للجزائر ؛و يتعلق الأمر هنا بالقطاع الزراعي،و قطاع المحروقات؛إذ يعاني الأول من التخلف وسوء التسيير والاستغلال،فالموسم الزراعي 1999/1998 بلغت فيه المساحة الزراعية الصالحة 8226.900 هكتار،أما مجموع الأراضي المستعملة فبلغت 40596340 هكتار (النصف تقريبا) ،بينما يتميز الثاني و هو قطاع المحروقات بالتقدم التكنولوجي،كما أن قلة رؤوس الأموال المستثمرة تعتبر من أهم العقبات الاقتصادية ؛

1- مالكولمجيلز، دوايت بيركنز، مايكل رومر، دونالد سودجراس، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض ،1995، ص ص.63.51

ويعود السبب في ذلك إلى ضعف الادخار لدى الأفراد؛وهو ما يعيق تحقيق الاستثمار.

**1-3-4-4 المعوقات الخارجية:**

و يتعلق الأمر بالمحيط الدولي؛من ظروف دولية وعلاقات خارجية للبلدان المتخلفة مع نظيراتها من البلدان المتقدمة في مختلف الجوانب سواء الاقتصادية أو المالية،و يظهر ذلك في سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على السوق الدولية،وكذا شروط التجارة الخارجية بالنسبة لهذه الدول،فضلا عن تخصص البلدان النامية في تصديرها لسلعة أو مادة واحدة؛و هو ما أخل بالتوازن القطاعي،والجدول التالي يبين ذلك:

**الجدول رقم 07 :تخصص بعض الدول في تصدير المنتجات**

| نسبة الصادرات / المنتوج | أكثر من 50% من مجموع الصادرات | ما بين 20 و 49% من مجموع الصادرات | مابين 10و 19% من مجموع الصادرات |
|---|---|---|---|
| البترول الخام | العراق، فنزويلا، ليبيا، إيران، اليمن، نيجيريا، العربية السعودية | سوريا، الكاميرون | الجزائر، مصر، المكسيك |
| الغاز الطبيعي | تركمنستان | الجزائر | / |
| الذهب | / | جنوب إفريقيا، غانا | مالي، زيمبابوي |
| التبغ | مالاوي | زيمبابوي | / |
| القطن | / | بنين، مالي، السودان، تشاد | بوركينافاسو، باراغواي |

**Source: finance et développement / sept 1999, N°03 volume 36, p 41.**

كما يعتبر الاستغلال الاحتكاري للتكنولوجيا من العقبات الخارجية للتنمية،وكذا الحال بالنسبة لرؤوس الأموال المقترضة،المنح، المساعدات،والهبات الموجهة للدول النامية.

إن البلدان النامية أو المتخلفة تعرف عائقا آخرا لتنميتها اقتصاديا؛ألا وهو العائق السياسي بالدرجة الأولى ممثلا في فقدان وانعدام تواجد القيادة السياسية الواعية،الموحدة وطنيا، وقوميا، والمخلصة؛مع الإيمان الكامل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بإنجاز أهدافها المطلوبة والإلمام بها[1]

**1-3-5 : عوامل نجاح عملية التنمية الاقتصادية:**

لأن التنمية الاقتصادية وسيلة للوصول إلى أهداف محددة،يحصرها الدكتور العبادي في أربع نقاط وهي:

1- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- بناء قوة المجتمع الاقتصادية للصمود في وجه التحديات الخارجية.
- تغطية جميع المرافق الاقتصادية التي يتطلبها المجتمع.
- تحقيق الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع.
- تأمين فرص العمل للقادرين عليه[1].

يجب على البلد المتخلف للوصول بعملية التنمية إلى أهدافها المسطرة اختيار إستراتيجية سليمة و ملائمة لتلك التنمية،ويقصد بهذه الإستراتيجية الأسلوب المنتهج و المتبع من طرف الدولة في رسم سياستها الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الاجتماعي إلى حالة النمو الاقتصادي الذاتي،و تختلف في ذلك البلدان؛ فكل حسب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية،وكذا طبيعة دور الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية[2]،و لنجاح عملية التنمية الاقتصادية كان لابد من وجود عوامل:

**1) عامل النمو المتوازن للتنمية:**

يرتكز تطبيق أسلوب النمو المتوازن للتنمية والمبني على أساس الدفعة القوية على دفع معدلات النمو نحو الارتفاع،بما يحرض باقي قطاعات الاقتصاد الوطني على كسر دائرة التخلف الاقتصادي؛إذ تستند الدفعة القوية في ذلك على أمرين:

- **أما الأول**؛ فيتمثل في ضرورة زيادة الطلب على العديد من المنتجات مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف إنتاجها قدر المستطاع،وذلك بهدف الوصول إلى أكبر وفورات للحجم،وفي العديد من المجالات الإنتاجية.
- **أما الثاني**؛ فيتمثل في كون رفع الطلب على أية سلعة يوجب رفع مستويات الدخول بمعدل كبير،والذي لا يتحقق إلا في ظل برنامج ضخم وشامل للاستثمار فقط[3].

**2) عامل النمو غير المتوازن للتنمية:**

ويعتمد هذا العامل على توجيه الاستثمارات نحو بعض الصناعات أو القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية التنموية،ومنه نحو تطوير باقي القطاعات والصناعات الأخرى،وذلك بفضل الوفورات الخارجية الناتجة عن الاستثمار في القطاعات السائدة،وفي هذا الإطار تعرف نظرية النمو غير المتوازن نوعين من آثار الدفع وهما:

- **صناعات ذات الدفع للخلف:** وتتطلب استخراج الخام وصناعة الفحم؛كصناعة الحديد والصلب.
- **صناعات ذات الدفع للأمام:** كالصناعات البيتروكيمياوية،والصناعة التكريرية المتعلقة بالبترول.

1 مجلة المنار الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص64 ، بتصرف.

2- حسين درويش العشري،مرجع سبق ذكره، ص 102، بتصرف.

3- عمرو محي الدين،مرجع سبق ذكره،ص 251.

**3) عامل النمو المخطط:**

يرتكز هذا العامل على المخطط الاقتصادي الشامل للنشاط الاقتصادي،الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وقيام الدولة بتوفير وتوجيه الاستثمارات، ويعرف التخطيط "على أنه جملة من التنظيمات المحددة المتفق عليها للوصول إلى الأهداف المسطرة والمحددة،كما يعرف التخطيط أيضا على"أنه التوجيه الواعي أو الاستخدام الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية،والمقصود بالتوجيه الواعي هنا، التوجيه الإداري المصحوب بالمعرفة المسبقة لوسائل هذا التوجيه"[1].

يمكن لعامل النمو المخطط أخذ صفة نمو متوازن أو غير متوازن،كما ويتميز هذا النوع من الاستراتيجيات بما يلي:

* تغطية الاحتياجات الأساسية للمجتمع،وخاصة الفئة المنتجة فيه.

* وضوح إرادة المجتمع في التخطيط.

* استخدام التكنولوجيا الملائمة..

* القيام على أساس الاستثمار الأمثل للموارد.

يعتبر النموذج التنموي الياباني من بين أهم النماذج التنموية الناجحة في البلدان المتخلفة؛و الذي انتهجته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية،وحققت من خلاله نجاحا باهرا في القضاء على التخلف الذي عانت منه آنذاك،و في التقدم والتطور السريعين؛لتصير في السنوات الأخيرة قطبا يستدل به في الاقتصاد العالمي،تنافس عملته "الين" الدولار الأمريكي واليورو؛إذ يعد النموذج الياباني نموذجا رأسماليا حديثا؛يتميز بالدور الرائد للدولة في عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب القطاع الخاص؛إذ تتدخل الدولة في المجالات الاقتصادية الضخمة المتطلبة لرؤوس الأموال الضخمة،أو في المجالات ذات المردودية والربح القليل،والتي يتعذر على القطاع الخاص التدخل فيها،وعند نجاح هذه المشاريع تباع للخواص،و لضمان استمرار تمويل المشاريع الخاصة كان للدولة الحق في الامتلاك والسيطرة الكاملة على قطاع البنوك،وكذا بعض القطاعات ذات الطابع الخدماتي[2].

**2-نظريات التنمية الاقتصادية: (Theories of Economic Development)**

تعرف التنمية الاقتصادية جملة من النظريات والأفكار والآراء، والتي تفاوتت واختلفت فيما بينها تارة، وتكاملت فيها تارة أخرى.

1- عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره ، ص 251.

2- محمد احمد الدوري،مرجع سبق ذكره، ص 53، بتصرف.

**1-2 النمو والتنمية الاقتصادية عند الكلاسيك :**

يعنى أصحاب هذه النظرية كآدم سميث ودافيد ريكاردو بمصادر الثروة،وكذا آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق،وروبرت مالتيس حول السكان،ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- التكوين الرأسمالي هو أساس التقدم.
- الحرية الاقتصادية :في المنافسة الكاملة،الحرية الفردية،و رفض تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- الربح هو الحافز للاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح،زاد معدل الاستثمار والتكوين الرأسمالي.
- ميلان الأرباح للتراجع: وذلك بفعل تزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين في إحداث التراكم الرأسمالي.
- سمة السكون: و هو اعتقاد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار في نهاية عملية التراكم الرأسمالي؛ لأن الأرباح تبدأ و تستمر في التراجع إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر،و بذلك يتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان؛ فيعرف بذلك معدل الأجور مستوى الكفاف،وحسب سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية تعرقل النمو الاقتصادي،وتقُوده إلى حالة من السكون،كما نظر كل من ريكاردو و مالتيس للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة،و هو بدوره عقبة أمام التنمية،و من ذلك يرى الكلاسيك بالركود كنتيجة نهائية للتنمية؛حيث ينتج هذا الركود عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع،وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي،أو يستقر عدد السكان و بالتالي تسود حالة السكون[1].

**2-2 النظرية النيوكلاسيكية في النمو:**

ظهر الفكر النيوكلاسيكي مع مطلع سبعينات القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز روادها مثل:ألفريد مارشال،فيسكل،وكلارك،وهو القائم على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي،كما أوردت النظرية الكلاسيكية،ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك:

- أن النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة،ذات تأثير إيجابي متبادل؛حيث يؤثر نمو قطاع معين في دفع القطاعات الأخرى للنمو،فضلا عن فكرة مارشال المتعلقة بالوفورات الخارجية،هذا ويؤدي نمو الناتج القومي إلى نمو مختلف فئات الدخل من الأجور والأرباح.
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع من عمل، أرض،موارد طبيعية، تنظيم، وتكنولوجيا.
- بخصوص عنصر العمل تربط النظرية بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة،مع التركيز على أهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- وفيما يتعلق برأس المال يعتبر النيوكلاسيك النمو حاصلا للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال،التي تؤدي إلى خفض سعر الفائدة،فتزيد بذلك

1- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث،2009 ص: 34،35 **www.faculty.mu.du.sa**.

الاستثمارات،والإنتاج فيتحقق النمو الاقتصادي،فضلا عن دور الادخار في توجيه الاستثمارات،كما ويعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول الطامحة لتحقيق التقدم.

- ويرى أنصار هذه النظرية بخصوص عنصر التنظيم أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بشكل مستمر وفي العملية التطويرية،وهو قادر بذلك وبصفة دائمة على التجديد والابتكار.

- أن النمو الاقتصادي يشبه لحد بعيد النمو العضوي كما وصف مارشال؛فهو لا يتحقق فجأة بل تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في ذلك بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن،مع الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية على المدى القصير؛إذ يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل الذي ينمو تدريجيا وبشكل متسق ومتداخل،وبتأثير متبادل مع باقي المشاريع الأخرى.

- أن النمو الاقتصادي يستدعي التركيز أكثر على تقسيم العمل،التخصص،وحرية التجارة.

**3-2 النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:**

و هي أفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز (1883 - 1946) المتمكن من وضع الحلول للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة بين (1929 - 1932)؛إذ ترتبط قوانين نمو الدخل القومي بموجب هذه النظرية بنظرية المضاعف؛حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري،ومن خلال الميل الحدّي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية بوجود ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ -معدل النمو الفعلي (Actual rate of growth)؛ ممثلا في نسبة التغير في الدخل إلى الدخل.

ب -معدل النمو المرغوب (Warranted rate of growth)، ممثلا في معدل النمو عند بلوغ الطاقة الإنتاجية حدها الأقصى.

ج - معدل النمو الطبيعي (GN)،و هو أقصى معدل للنمو يمكن أن ينتج عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني ،التراكم الرأسمالي ،والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام التام و الكامل[1].

**4-2 النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:**

فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين،حيث ترتكز نظريته في هذا الشأن على جملة من الفرضيات المتعلقة بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع،على نوع الابتكار والاختراع السائدين،وعلى طريقة تراكم رأس المال،فضلا عن فرضياته فيما يخص معدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعد نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو؛إذ يعرف هذا الفائض بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك،أي ما هو مخصص للاستثمار،كما ويرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد

1- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النُّمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق -دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص31،32

لتحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، ومن ثم الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية وقوتها العاملة[1].

**2-5 النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:**

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل،نظرا لاستمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية،و لعل من أهمها :نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986،التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق نقلة نوعية ذاتية في مجالي المعرفة والتقدم التقني،فيما استندت أبحاث كل من غريك مانكي،ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية،التي تعطي أهمية كبيرة للتقدم التقني في النمو الاقتصادي من الاختراعات والابتكارات،كما و أن مثل هذه الدالة لا تسمح بتوسيع المجال لرأس المال البشري في مساهمته في العملية الإنتاجية؛نظرا لكون معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح،و منه تنفرد هذه النظريات السابقة بتقسيمه الرأس المال إلى جزأين:مادي،و بشري[2].

**2-6 نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي:**

اشتهر جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter(1883 -1950) عالم الاجتماع الأمريكي بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية،متمردا على المدارس الاقتصادية السائدة في وقته،خارجا بذلك عن أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة،مبتعدًا في ذلك عن التحليل السكوني (الستاتيكي)، آملا في تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)[3].

تأثرا منه بالمدرسة النيوكلاسيكية اعتبر جوزيف شومبيتر النظام الرأسمالي إطارا عاما للنمو الاقتصادي، وآمن بتناقضاته من خلال تأثره بأفكار مالتيس، ومن أهم أفكاره:

- يحدث التطور في ظل النظام الرأسمالي في شكل قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة،تتخللها فترات متعاقبة من الكساد والرواج قصيرة المدى؛وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون،والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

- يتوقف النمو على عاملين أساسين:المنظم كمبدع ومبتكر،والائتمان المصرفي الذي يقدم لهذا المنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

- الأهمية البالغة للمنظم؛ فهو مفتاح التنمية،أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

- التطورات التي يحدثها المنظم في أذواق،عادات وتقاليد المستهلكين،ويمكن لهذه التطورات إحداث الصور التالية:استحداث سلع جديدة،استغلال موارد جديدة،استحداث أساليب إنتاج جديدة،فتح أسواق جديدة، وإعادة تنظيم بعض الصناعات.

---

1- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنُمو الاقتصادي -دراسة نظرية -مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس، 2008.2009- ، ص: 16، 17.

2 - توفيق عباس عبد عون المسعودي، المرجع السابق، ص : 34.

3- مطانيوس حبيب، شومبيتر(جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com

وفي تحليله لعملية النمو الاقتصادي،يفترض شومبيتر سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد ما في حالة توازن ساكن متكرر عبر الزمن دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل الاستثمارات الجديدة؛ فتنشأ موجة من الاستثمارات نظرا للتجديد والابتكار،فيتم تفعيلا لمصانع الجديدة،وتجد السلع طريقها إلى الأسواق،فيزيد الإنتاج والدخل ومن ثم يحدث الازدهار، و يعم الرواج[1].

**7-2 نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو:**

وهي نظرية مراحل التطور الاقتصادي لصاحبها روستو في كتابه: "مراحل النمو الاقتصادي"،وهو ذو أهمية كبيرة لدى المختصين في قضية التنمية والدخل،يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب،وأصبح التمييز بين مراحل النمو الاقتصادي بغض النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئا عاديا".

على الرغم من عدم اهتمام روستو في هذا الكتاب بتحليل قضية التخلف بالدول المتخلفة،إلا أن نظريته قد استخدمت فيما بعد كاتجاه متميز في تفسير ظاهرة التخلف،و فكرة روستو هنا تتلخص في تكون النمو الاقتصادي من مراحل متتابعة زمنيا؛إذ تمهد كل مرحلة الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة الموالية لها،و هو ما يحتم على البلدان المتخلفة السير في نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950،حتى تقطع نفس هذه المراحل لتصل إلى مجتمع صناعي،وحسب روستو يمر المجتمع في تطوره بجملة من المراحل الخمسة؛و التي يراها روستو كنتائج لأحداث ضخمة عرفها التاريخ الحديث[2]:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

* **المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي**،وتتميز باقتصاد جد متخلف ذي طابع الزراعي،بوسائل بدائية للإنتاج،تنظيمه الاجتماعي يكون عن طريق نظام الأسرة أو العشيرة،يقسم الناتج الوطني فيه لأغراض غير إنتاجية،وأعطى روستو أمثلة لدول اجتازت هذه المرحلة؛كالصين،ودول الشرق الأوسط،ودول حوض البحر المتوسط،وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى،هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا،وتتميز بالبطء الشديد[3].

1- عبلة عبد الحميد بخاري،مرجع سابق، ص: 35_38.

2 عبلة عبدالحميد بخاري، المرجع السابق، ص ص: 38،39.

3- عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة،ص 02.

* المرحلة الثانية: و هي مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق،لا تختلف هذه المرحلة الجديدة - من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية–عن سابقتها،ولعل الفارق الأساسي بينهما يتمثل في طبيعة حركية المجتمعين؛فحركية المجتمع التقليدي داخلية و جزئية بالضرورة لا تتعدى أطر ذلك المجتمع؛فيما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور بوادر للتحول الجذري،تحول في المؤسسات السياسية - الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية المحفزة لأفراد المجتمع على العمل المثمر، وإلى أخذ بالمبادرة.

*** المرحلة الثالثة: و هي مرحلة الانطلاق**،مرحلة حتمية في عملية النمو،فإذا تعطلت العقبات في وجه التنمية، تمكن المجتمع مما يسمى بمرحلة الانطلاق،تتميز هذه الفترة بسيطرة القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة،فيصبح النمو والتنمية ظاهرتين طبيعيتين في المجتمع،و قد أظهرت أنماط التجارِب التاريخية فعالية عاملين رئيسيين:التكنولوجيا،والثورة السياسية،بمعنى انتقال الحكم السياسي"إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"،ويرتفع مستوى الاستثمار في هذه المرحلة من خمسة إلى عشرة بالمائة،و بالتالي تتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[1].

*** المرحلة الرابعة: وهي مرحلة النضج**،تتسم هذه المرحلة باستكمال الدول المتقدمة اقتصاديا نمو جميع قطاعات اقتصادها الوطني، والتمكن من رفع مستوى إنتاجها،كما وترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية والقائدة للتنمية؛كصناعة الآلات الصناعية،الزراعية،الإلكترونية، والكيميائية،خاصة مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات المعاصرة لهذه المرحلة كما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر،والتحضر التدريجي للريف.
- ارتفاع نسبة العمال ذوي المهارات العالية والفنيين.
- صيرورة القيادة في أيدي المدربين التنفيذيين بعدما كانت في أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين .
- مسؤولية الدولة خاصة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين[2].

*** المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير**، وهي مرحلة بلوغ البلد درجة عالية من التقدم؛إذ يزيد الإنتاج عن الحاجة،ومن ثم يعيش السكان عيشا حسنا،بدخول عالية،وبتوفر السلع الاستهلاكية،ومن مظاهره هذه الفترة:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (سيارات...).
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع[3].

---

1 -و.وروستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962. www.al-hakawati.net

2- عبلة عبد الحميد بخاري،مرجع سبق ذكره، ص: 40.

3- عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية ، مرجع سبق ذكره، ص 03.

**2-8 نموذج هارولد ودومار:**

و هو أكثر النماذج شيوعا،تطور في أربعينات القرن الماضي، وترتبط النظرية بالاقتصاديين البريطاني "روي هارولد" والأمريكي"إيفري دوما"،يركزان فيها على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد،و كذا أهمية الادخار في زيادة هذا الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو،كما و يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي؛و هو ما يعرف في علم الاقتصاد بمعامل رأس المال ؛فنموذج هارولد دومار يبين ضرورة زيادة الادخار لتحقيق عملية التنمية،و من ثم الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو؛فالاستثمار بذلك محدد رئيسي للنمو؛و ذلك من خلال الاعتماد على مدخرات الأفراد و المؤسسات،أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج - أي معامل رأس المال - فإنه مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

**2-9 نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس:**

من أشهر نظريات التنمية في خمسينيات القرن الماضي،تهدف إلى إيجاد كيفية تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الواسع على الزراعة إلى الاعتماد على الصناعة والخدمات،لتصير اقتصادياتها أكثر قدرة ومرونة على مواجهة التقلبات الحاصلة في الطلب،كان"آرثر لويس" سباقا في تقديمه لنموذج التنمية الذي أساسه التحول من الزراعة إلى الصناعة أي من الريف إلى الحضر،ويتعامل لويس في ذلك مع اقتصاد مكون من قطاعين:زراعي تقليدي أو ما يسمى بقطاع الكفاف،تنخفض فيه إنتاجية العمل لتصل إلى الصفر،أو أعلى بقليل،وآخر صناعي؛ترتفع فيه الإنتاجية،وتتحول إليه العمالة الرخيصة للقطاع التقليدي تدريجيا و بانتظام ، وافترض لويس كذلك، ما يلي:

- زيادة التراكم الرأسمالي،تؤدي إلى زيادة إنتاج القطاع الصناعي،وهو ما يزيد من عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي.
- إعادة استثمار الطبقة الرأسمالية في المجتمع لجميع أرباحها.
- احتفاظ القطاع الصناعي بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30 بالمائة) لتشكل حافزًا قويًّا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير،وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.
- تتحدد الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع[1].

ترتكز نظرية التغيرات الهيكلية* على الآلية المساعدة للاقتصادات المتخلفة على تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من الاعتماد على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر تقدمًا،وتنوعا صناعيا

1- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 45،46.

*-التغيراتالهيكلية: هي التغيرات الحاصلة بين الأجزاء والكل، وبين الأجزاء فيما بينها من خلال عملية النمو:أي هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، أو التغير في نسبة التجارة الخارجية؛ إذ أن التغيرات طويلة المدى ليست في حقيقتها سوى نتائج تراكمية لتغيرات متتالية قصيرة المدى.

في مجال الصناعات التحويلية والخدمات،بل وأكثر تحضرًا؛تستخدم في ذلك أدوات النظرية الكلاسيكية المحدثة لتبيين كيفية هذا التحول.

تؤكد النظريات الهيكلية على الزيادة في الطلب الاستهلاكي؛و ذلك من خلال التعرف على مميزات الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية،خاصة ما يتعلق منه بجمود أو محدودية المرونة في احتمال الإحلال أو الاستبدال في الإنتاج وفي عناصر الإنتاج،و ذلك بهدف التأثير في التكيفات الاقتصادية واختيار السياسات التنموية المواتية؛و هو ما أدى بالهيكليين إلى التركيز على سياسات اقتصادية و خطط قطاعية معينة،كما هو الحال بالنسبة لإستراتيجية إحلال الواردات (IMPORTS SUBSTITUTION) في الاقتصاد الوطني،وبقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الأخرى[1].

**2-10 نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي):**

ويدعى هذا النموذج بنموذج حدود النمو (1972)، والذي يشيرإلى صيرورة معدلات النمو إلى نهايتها أي إلى انعدامها خاصة في ظل الحالة المتفاقمة لنمو السكان،نضوب الموارد المتاحة،تلوث البيئة،وضعف الإنتاج الغذائي خلال المائة سنة المقبلة،ويسمى هذا النموذج بنموذج نادي روما؛نظرا للشروع في هذه الدراسة من طرف نادي روما،والإشراف عليها في معهد ماساشوسيت للتكنولوجيا MIT.

تشير هذه الدراسة إلى آسيا معدل النمو السكاني مقارنة بالمعروض من الغذاء والذي يتناقص عبر الزمن،كما يتجه الإنتاج الصناعي إلى النقصان بفعل نضوب الموارد المعدنية الباطنية إلى جانب النفط، لينتهي المطاف بانتشار المجاعة في نهاية المائة سنة المقبلة[2].

**2-11 نظرية ثورة التبعية الدولية:**

حظيت نماذج التبعية الدولية خلال سبعينيات القرن الماضي بتأييد مفكري العالم الثالث؛حيث ترى هذه النماذج أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل والعقبات الاقتصادية،السياسية،والمؤسسية محليا ودوليا،فضلا عن وقوعها في سيطرة الدول الغنية،وبقائها تابعة لها من خلال علاقتها بها، وتوجد ثلاثة تيارات ضمن هذه التبعية وهي:

أ - نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.

ب - نموذج المثال الكاذب.

ج - فرضية الثنائية التنموية.

**أ - نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:**

يعتبر هذا النموذج تطورا غير مباشر للفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية؛فهو يرجع سبب وجود واستمرارية التخلف في العالم الثالث إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل لاسيما في العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة؛إذ تتم هذه العلاقة -في نظام دولي مسيطر -عن طريق عدم تكافؤ القوة بين الدول

1 -رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية. http://econ.to-relax.net

2- توفيق عباس عبد عون المسعودي،مرجع سبق ذكره، ص: 34.

المتقدمة والدول المتخلفة،و ترى هذه النظرية بوجود مجموعات(حكام،عسكريين وأقلية من النخب)ذوي الدخول المرتفعة و المكانة الاجتماعي المرموقة فضلا عن القوة السياسية لهم،و التابعين للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل؛تتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية،مثل:الشركات متعددة الجنسيات،أو منظمات المساعدات،مثل: البنك الدولي،أو صندوق النقد الدولي،التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية،هذا و تمنع أنشطة هذه النخبة جهود الإصلاح الحقيقي،و بالتالي الإبقاء على انخفاض مستوى المعيشة،و من ثم استمرارية التخلف؛و من ذلك يعزي أصحاب هذه النظرية مشاكل الفقر في دول العالم الثالث و يرجعونها إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية،و منه يظهر أن التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي.

**ب –نموذج المثال الكاذب:**

يقوم هذا النموذج على نصائح موجهة للعالم الثالث وغير مناسبة له؛يعرض من خلالها الخبراء مفاهيم لا أساس لها من الصحة،كما أن نماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى وواقع هذه الدول،كثيرا ما تغيب العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية في نماذجهم المعروضة، وهو ما يفشل هذه الأخيرة في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

**ج - فرضية الثنائية التنموية:**

تمخضت فكرة ثنائية المجتمعات من نظريات التبعية الدولية في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة؛إذ تتمركز الثروة في الدول الفقيرة في أيدي القلة القليلة ضمن مساحة كبيرة من الفقر،والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية؛حيث يشير إلى وجود استمرار وتزايد الهوة والفرق بين الدول الغنية ونظيراتها الفقيرة، هذا ويشتمل مفهوم الثنائية على أربعة عناصر أساسية:

- توافر جملة من الظروف المتباعدة أو المتناقضة في آن واحد وفي مكان واحد (المدينة والريف، كلما هو حديث مع كلما هو تقليدي،الأغنياء مع الكثير من الفقراء).
- اتساع و استمرارية هذا التعايش ( نظرا للأسباب الهيكلية التي تصعب إزالتها أو القضاء عليها).
- عدم تقارب الثنائية،بل الازدياد في التباعد كإنتاجية العمال في الدول المتقدمة والتي تختلف عن نظيرتها في الدول المتخلفة،كما وتتسع من عام لآخر.
- عدم تأثر القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم؛والذي يعتبر من أهم سمات الثنائية،بل وعلى العكس بدلا أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع أكثر فأكثر[1].

**12-2 نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن:**

لصاحبها الاقتصادي روزنشتاين رودان؛حيث مفاد نظريته؛لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لابد من برامج التنمية الضخمة و المتلاحقة،وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" للتغلب

1- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري :قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة، السنة الجامعية: 2009 -2010، ص12.

على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل،هذا و يجب على الحكومة أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة؛ضمانا لزيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال،ومن ثم نجاح المشروعات في مجملها،ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد ما يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق الزيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة،مثل القوة العاملة العاطلة،وفي ذات الوقت يجب اتخاذ بعض التدابير الخاصة،عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي،ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسه (R.Nurkse) ؛فيرى أنه يمكن تحقيق النمو المتوازن فقط بالقيام بالاستثمارات المكثفة في عدد من الصناعات حتى يتسع حجم السوق ،و من ثم يزيد الطلب على منتجاتها ،و هو من الاقتصاديين الذين أيدوا و بشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بداية مرحلة تنميتها[1].

أما فيما يخص فكرة النمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعد انتقاده لأقطاب النمو والنمو المتوازن،و أكد على أهمية الخطة التنموية المطبقة لإستراتيجية النمو غير المتوازن في تحقيق التقدم؛و ذلك نظرا لكون الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة يؤدي حتما إلى استثمارات جديدة،كما و أن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة،وهذا لخلقها الوفورات الخارجية بما تنتفع منه باقي القطاعات،هذا و يمكن لأي مشروع جديد أن يولد وفورات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص،والأرباح الاجتماعية) بما يستفيد منها أي مشروع آخر جديد، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل برنامجها الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات دون غيرها،كما هو الحال في اليابان مثلا؛فلا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل قطاعاته،و من هنا وجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي،أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛حيث يخلق أحدها وفرات خارجية،ليستفيد منها الآخر،وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص،و هذا ما من شأنه خلق عدم التوازن الاقتصادي،و هو ما يعتبر قوة دافعة للنمو،

ويكون على مستويين:إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر،أو الاختلال داخل القطاع نفسه،مع اشتراط احتواء القطاع الرائد أكبر قدر ممكن من قوة الدفع للأمام والخلف؛ فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات،كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة[2].

كانت هذه أهم النظريات المقدمة لتفسير نمط وعملية النمو الاقتصادي في العصر الحديث.

---

1- رغد زكي قاسم السعدي،مرجع سبق ذكره،http://econ.to-relax.net

2- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013، ص: 69،70.

**II- إستراتيجية اللحاق بالركب للبلدان النامية :**

يعرف العالم اليوم تقسيمات هامة بين من يملكون (البلدان الغنية) و من لا يملكون (البلدان الفقيرة)،و لا يزال طرح التساؤلات المستعصية على الاقتصاديين و صناع القرار في مجالي التنمية و التخلف العالميين قائما؛و لعل من أهمها التساؤل حول: عدم زوال البلدان الفقيرة في العالم اليوم،تمكن بعض الدول من كسر دائرة الفقر المفرغة،تحقيق معدلات نمو هائلة،و اللحاق بركب البلدان المقدمة؛في حين عجزت بلدان أخرى عن تحقيق ذلك أو حتى أنها تخلفت إلى الوراء،و سبب تباطؤ معدلات النمو في الدول المتقدمة عند بلوغها مرحلة النضج.

شهدت الفترة الأخيرة بروز مجموعتين من النظريات لقيتا اهتماما واسعا من قبل الباحثين في إطار الإجابة على هاته التساؤلات المستعصية و هما :نظرية Spence (2008) و نظرية Lim (2009) ؛و اللتين تمكنان من وصف عملية التنمية و توقع إمكانية حدوث اللحاق بالركب للبلدان النامية من عدمه؛حيث أن لهاتين النظريتين الكثير من النقاط المشتركة،كما و تشتركان في منهج تحليلهما في تفسيرهما للاختلافات الكبيرة في مستويات الدخل و معدلات النمو فيما بين البلدان،و تبقى نظرية Spence وصفية و ليست شمولية مقارنة بنظرية Lim؛فهي تصف فقط تجربة البلدان عالية الأداء فيما بعد عام 1950،في حين تشتمل نظرية Limعلى الاقتصاديات في مختلف مراحل التنمية،كما لا تقوم نظرية Spence بتوفير إطار عام لمساعدة صناع القرار على صياغة إستراتيجية مناسبة للنمو في بلدانهم،في حين نظرية Lim يمكنها ذلك.

**01- نظريةSpence:**

قام مجموعة من أشهر الباحثين– كـRobert Solow ( الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد)، Paul Romer (كبير خبراء البنك العالمي حاليا) – بالإضافة إلى عدد من صناع القرار في العديد من البلدان – كـ Alejandro Foxley ( وزير خارجية شيلي)، Han Duck – soo (رئيس وزراء كوريا الجنوبية سابقا)–بقيادة Michael Spence ( الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) بكتابة تقرير في عام 2008 يهدف إلى الكشف عن أهم العوامل المساهمة في تحقيق الأداء السريع لثلاثة عشر بلدا منذ منتصف القرن الماضي من بينها ؛اليابان، كوريا الجنوبية، الصين،تايوان،هونغ كونغ ،تايلاندا،سنغافورة،اندونيسيا ،و مالطا حيث يظهر هذا التقرير خمس خصائص مشتركة بين هاته الاقتصادات الأكثر نموا في تلك الفترة[1] .

1- Solow، R. (1957). Technical change and the aggregate productionfunction. Review of Economics and Statistics, Vol.39 (3), pp.312–320.

**الشكل رقم 01:الخصائص المشتركة لتحقيق معدلات نمو سريعة و مستدامة.**

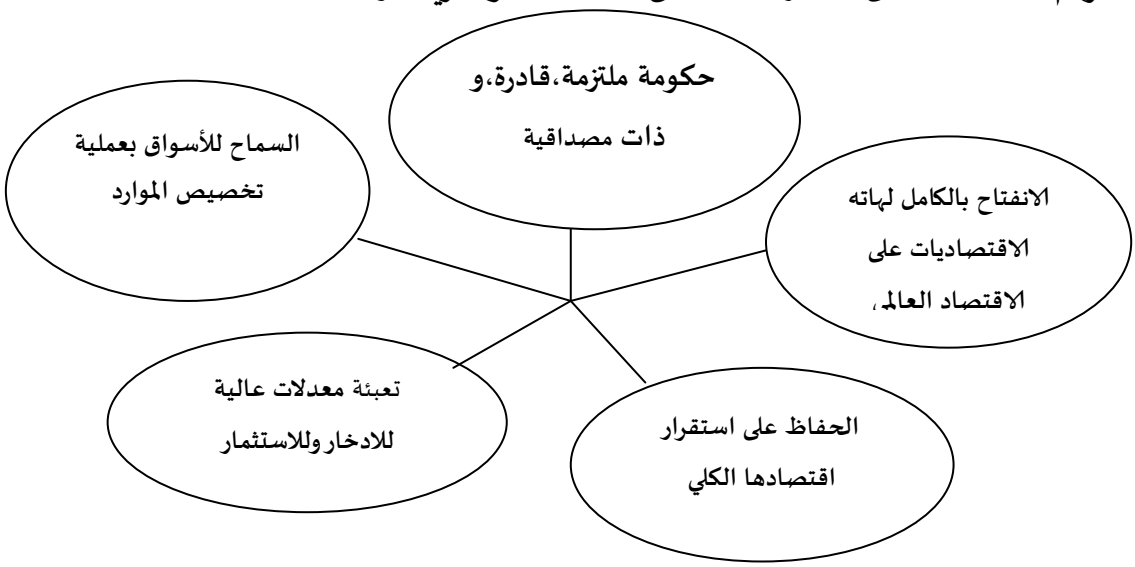


Source : World Bank (2008). The growth report: Strategies for sustainedgrowth and inclusive development. Washington, DC: World Bank.

1- **حكومة ملتزمة،قادرة،و ذات مصداقية:**تعتبر مسألة القيادة و التي لا تتجلى في مجرد زعيم أو فرد فقط ؛بل في فريق عمل ذي مهارات و رؤية استراتيجية واضحة،و التزام شديد في تطبيق السياسات السليمة لغرض تحقيق التقدم الاقتصادي السريع جد مهمة.

2-**الانفتاح بالكامل لهاته الاقتصاديات على الاقتصاد العالمي:**يرى Spence في نظريته وكشرط أساسي للتقدم الاقتصادي السريع بضرورة "الانفتاح على الاقتصاد العالمي"؛لما في ذلك من وجود لمزايا كبيرة من تقسيم دولي للعمل وتخصص اقتصادي مقارنة بحالة الاعتماد على الذات،وترى النظرية بضرورة زيادة الانفتاح على التجارة،زيادة تدفقات رأس المال،والمزيد من نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.

3-**الحفاظ على استقرار اقتصادها الكلي:** الحفاظ على استقرار اقتصادها الكلي كشرط ثالث لتحقيق التقدم الاقتصادي السريع؛مما يعني وضع السياسات السليمة سواء كانت مالية،نقدية، أو سياسة سعر صرف لتفادي الأزمات،ومشكل عدم التأكد،وبالتالي حدوث الاستقرار في معدل التضخم،سعر الصرف،

و التوازن الداخلي و الخارجي.

4-**تعبئة معدلات عالية للادخار وللاستثمار:**خاصة الاستثمارات العمومية في مجال البنية التحتية،كما وأن لتلك الاقتصاديات رؤى مستقبلية تؤكد على سياسة التضحية بوحدات من الدخل الموجه للاستهلاك الحاضر بهدف تحقيق مستويات أعلى للدخل في المستقبل من خلال بلوغ مستويات مرتفعة من الادخار والاستثمار.

5- **السماح للأسواق بعملية تخصيص الموارد:**يفيد التقرير بأن التجارب التي تبنت بدائل لآلية السوق في القرن العشرين باءت بالفشل،و من ثم فإن الأسواق جزء ضروري في الهيكل الاقتصادي لغرض لتحقيق و إدامة النمو؛حيث اعتمدت تلك الاقتصاديات ذات النمو المرتفع على النظام القائم على السوق و لكن بدرجات متفاوتة و بالاعتماد على مؤشرات الأسعار،و على القرارات اللامركزية و الحوافز لتوفير السلع و الخدمات،كما و تتفاوت البلدان في قوة و وضوح حقوق الملكية الخاصة بهم،إلا أن رجال الأعمال و المؤسسات يطمئنون في الاستثمار في أصولهم و يشعرون بالأمان.

**02- نظرية Lim :**

تتكون نظرية Lim أو نظرية "ثالوث النمو Trinity Growth"من ثلاثة أجزاء رئيسية: نظرية منحنى S (على شكل الحرفS)، نظريةEGOIN، ونظرية Cالثلاثية؛يمكن لكل نظرية منها أن تقدم– على حدا أو بأخذها معا– لتفسير سبب اختلاف مستويات الدخل فيما بين البلدان، سبب الاختلاف في معدلات النمو، و سبب الاختلاف في ذلك بين الأقاليم و المدن داخل البلد الواحد،وحتى سبب الاختلاف في ذلك في كيان اقتصادي واحد عبر الزمن.

*** نظرية منحنى S:**

تعمل نظرية "منحنى S Curve" على تقسيم الاقتصاد العالمي إلى ثلاث مجموعات رئيسية:اقتصاديات "السلحفاة Turtle"؛(دخل منخفض،نمو منخفض)،اقتصاديات "الحصانHorse "(دخل متوسط ،نمو سريع)،و اقتصاديات "الفيل Elephant"(دخل مرتفع،نمو منخفض)،يتم تصميم و رسم منحنى Sاعتمادا على بيانات لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل في محور التراتيب بدلالة الزمن على المحور الأفقي؛و بالتالي يمكن الحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل بدلالة ميل منحنى Sكما هو موضح في الشكل أدناه ؛إذ كلما كان الميل أكثر انحدارا كلما كان معدل النمو مرتفعا،و وفقا لـ Lim (2012) [1] و بدلالة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل،تنمو اقتصاديات الفيل بمعدل أقل من 3 إلى 4 %سنويا،بينما تنمو اقتصاديات الحصان بأكثر من 4 %سنويا،في حين تنمو اقتصاديات السلحفاة مثل الفيل بمعدلات 3 -4 % على أفضل تقدير.

1-Lim,C.(2012).The Trinity GrowthTheory: A Theory of Wealth and Poverty. Nanyang TechnologicalUniversity. EGC Report No : 2012/03.

**الشكل رقم02: منحنىSللتنمية الاقتصادية:**

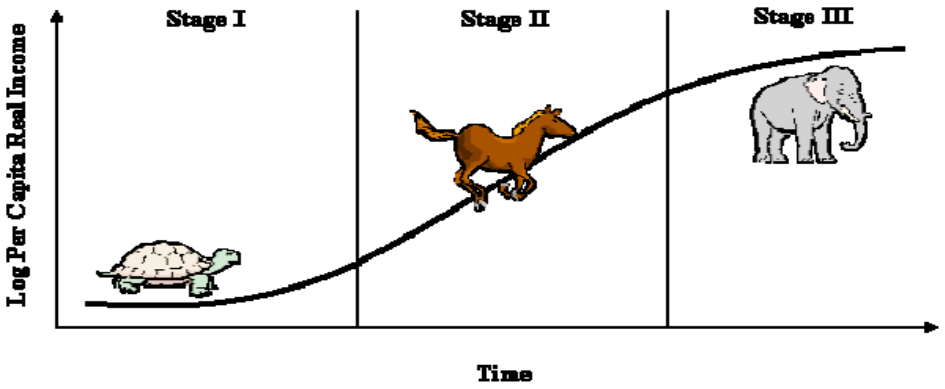


Source : Lim,C.(2012).The Trinity GrowthTheory: A Theory of Wealth and Poverty. Nanyang TechnologicalUniversity. EGC Report No: 2012/03.

لأن السلحفاة حيوان صغير وجد بطيء،يختبئ تحت قشرته،تأخذ اقتصاديات السلحفاة نفس هذه الخصائص لما تتميز به من ضعف وانخفاض في معدلات ادخارها ومن ثم استثمارها،هشاشة وضعف بنيتها التحتية، تخلف مواردها البشرية، سوء نوعية حكوماتها،تقع عديد هذه البلدان في فخ توازني ذي مستوى منخفض،وارتفاع معدلات نموها السكاني يعرقل دائما نمو نصيب الفرد من الدخل،تتطور مثل هذه الاقتصادات بوتيرة الزحف– كالسلحفاة – مما يجعل مستويات دخلها تتباعد أكثر فأكثر عن باقي العالم.

يمكن أن تتحول بعض اقتصاديات السلحفاة إلى اقتصاديات الحصان النامية و السريعة من خلال كسرها الحلقة المفرغة للفقر ،حيث تتميز اقتصاديات النوع الثاني بمعدلات ادخار و استثمار مرتفعة في القطاع الخاص (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر)،ضخامة استثماراتها في رأسمالها المادي و البشري،اعتمادها سياسة تصنيعية موجهة نحو التصدير،ملائمة مناخها للاستثمار،استقرار حكومتها و موالاتها للتنمية؛ و ذلك بفضل السرعة الكبيرة التي تتميز بها اقتصاديات "الحصان" و تحقيقها معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال في كلا القطاعين العام و الخاص ،كما و تعرف قفزة نوعية في نقل المعرفة،المهارات التنظيمية و تقنيات الإنتاج من البلدان المتقدمة نتيجة لمزايا "التخلف"،الانفتاح على التجارة و تدفقات رؤوس الأموال ،الركض بسرعة فائقة – كالحصان – و هو ما مكن تلك الاقتصاديات من التقارب نحو الاقتصاديات المتقدمة بدلالة مستويات الدخل.

فيما يظهر الفيل كحيوان ضخم متميز بأكله الشره وبطء حركته؛حيث يؤدي التقدم الاقتصادي لهذه الاقتصاديات الغنية – ذات الدخل المرتفع -إلى حدوث انخفاض في مستويات المنفعة الحدية للنقود والزيادة في تفضيلات أوقات الراحة،هذا وتواجه هذه البلدان مشكلة الشيخوخة في تركيبتها السكانية ذات التأثيرات السلبية على معدل النمو فيها، كما تشهد هاته الاقتصاديات موجة من اللاتصنيع خاصة في ظل تحول أنشطتها الصناعية نحو بلدان ذات تكاليف إنتاج منخفضة،و هذه الأسباب و غيرها ستؤدي حتما إلى تحقيق انخفاض في معدلات استثمار تلك العوامل؛مما يجعلها تنمو ببطء و لهذا سميت باقتصاديات الفيل.

*** نظرية EGOIN[1]:**

ترتبط الفرضية الأولى لمنحنى S بشكل وثيق بنظريةEGOIN المقترحة من قبل Lim

(1984,1991,2009) والتي ترى أن مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما هي دالة مباشرة لـ EGOIN الخاصة به.و يشتمل EGOIN على خمس محددات مشتركة للتنمية الاقتصادية:روح المبادرة أو المقاولتية( Entrepreuneurship , E )،الحكومة (Goverment , G)،العمالة العادية (Ordinary Labor , O)،الإستثمار ( Investment , I)،و الموارد الطبيعية (Natural Resource ,N ).و عليه،فEGOINهو مصادر (عوامل الإنتاج )و مظهر لنمو اقتصاد ما؛فكلما كان EGOINمرتفعا،كلما كان الاقتصاد متقدما على طول منحنى S؛و بالتالي فالاقتصاديات التي تعمل على تحسين محددات EGOINخاصتها بسرعة ستتمتع بمعدلات نمو سريعة و بالتالي ستنتمي إلى قائمة اقتصاديات "الحصان" هذا من جهة، و من جهة أخرى تتميز اقتصاديات "السلحفاة" بمستويات منخفضة و راكدة من EGOIN،في حين تظهر مستوياتها في اقتصاديات "الفيل" جد مرتفعة لكنها ستنمو بسرعة بطيئة بمرور الزمن،ترى نظرية EGOINولتحقيق معدلات نمو سريعة أنه ينبغي على الاقتصاديات الساعية وراء غاية اللحاق بالركب العمل على تحسين محدداتها الـEGOIN بشكل مستمر؛

و على سبيل المثال نقول عن الاقتصاديات التي شهدت قفزة نوعية أنها عملت على تحسين EGOIN الخاصة بها؛ الأمر الذي مكنها من التحول من اقتصاد مركزي التخطيط نحو اقتصاد موجه نحو السوق (E)، أو من خلال تبني استثمارات و سياسات تجارية موالية للتنمية (G ,E,I) ،كما و شهدت قفزة نوعية في معدلات نموها الاقتصادي.

إن نظريةEGOINتتعامل مع الإنسان بصفته هدفا وغاية جوهرية،أين تعتبر EGO أعوانا نشطة للنمو،ويمكن اعتبارها أيضا تلك القدرة الاجتماعية لاقتصاد ما على تراكم واستخدام الموارد الطبيعية والمادية المتاحة، كما وتعتمد هذه النظرية على العوامل البشرية، مواقف وكفاءة الحكومة والبيروقراطية كمحددات مشتركة ذات أهمية حاسمة في التنمية.ويعني مصطلحEGOو هو كلمة صينية " الإنسان人»: فكما يظهره الشكل أدناه: يمثل Gالرأس الثابت،E وOتمثل الأجزاء الرئيسة القابلة للحركة؛ وهي جد حيوية في خلق الثروة؛فحجم المهارة المتاحة وكيفية توجيه هذه العوامل الثلاثة يحددان مستوى وسرعة نمو أي الاقتصاد.

1- Lim,C. (1991). Development and Underdevelopment. Singapore : Longman.

**الشكل رقم 03: EGOو الإنسان.**

Source : Lim,C.(2012).The Trinity GrowthTheory: A Theory of Wealth and Poverty. Nanyang TechnologicalUniversity. EGC Report No: 2012/03.

تتميز نظرية EGOINالاقتصادية عن باقي نظريات التنمية الأخرى: بكونها نظرية متعددة السببية؛حيث تظهر التنمية كظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتحدد بعدد كبير ومتنوع من العوامل،كما وتؤكد هذه النظرية على أهمية المحددات البشرية في التنمية،خاصة ما يتعلق منها بنوعية الحكومة، إن هذه السببية المتعددة لـ EGOINوتركيزها على الحكومة يعطي النظرية درجة عالية من الواقعية.

*** نظرية C الثلاثية:**

الجزء الثالث من نظرية ثالوث نظرية النمو-هي نظرية ( C الترابط الثلاثي Triple Connectivity)-والتي ترى بفرضية أن النمو تدفعه ثلاث محركات رئيسية محلية،إقليمية، ودولية؛ أما المحرك الأول فيتغذى من خلال محددات(EGOIN) في الاقتصاد،في حين يتغذى المحركان الآخران بواسطة الانفتاح على التجارة والاستثمار،والشكل التالي يوضح ذلك.

**الشكل رقم 04: نظريةCالثلاثية**

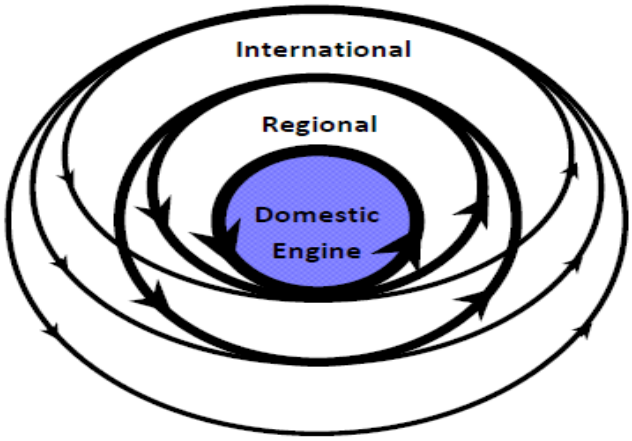


*Source* : Lim,C.(2012).The Trinity GrowthTheory: A Theory of Wealth and Poverty. Nanyang Technological University. EGC Report No: 2012/03.

تؤكد نظرية C الثلاثية على عدم عزلة الاقتصاد؛حيث تبرز أهمية عامل الاتصال و الترابط؛بمعنى أن (عامل C) يشير إلى الترابط بين البلدان إلى جانب الترابط داخل المدن أو ما بين الأقاليم داخل البلد الواحد؛إذ كلما زادت قيمة هذا العامل،دل ذلك على المستوى العالي للنمو الاقتصادي،والعكس صحيح ؛و عليه وجب على أي اقتصاد التواصل و الاستفادة من محركات النمو سواء كانت إقليمية أو عالمية من خلال التجارة،الاستثمار،و نقل المعرفة للتمكن من تسريع عملية النمو الاقتصادي،و من ثم عملية اللحاق بالركب– وفقا لنظرية C الثلاثية –*.

يترادف مصطلحي الانفتاح والترابط؛ليشير كل منهما إلى التجارة الملموسة وغير الملموسة،وكذا تدفقات رؤوس الأموال،والاستثمارات؛فالانفتاح بذلك عامل ضروري لتسهيل الحصول على الاختراعات والتقنية العالية من الاقتصاديات المتقدمة؛فهو يساعد على تعزيز التنافسية،والذي يتأتى بدوره من توسيع حجم السوق،ومن خلال ذلك تشهد اقتصاديات "الحصان" ذات السياسات الاستثمارية والتجارية المنفتحة معدلات نمو جد مرتفعة مقارنة باقتصاديات "السلحفاة" ذات السياسات المنغلقة أو المغلقة.

و ترى النظرية بضرورة العمل الكفء للمحرك المحلي بهدف دفع المحركين الآخرين الإقليمي و الدولي (Lim,2008)[2]؛ ففشل الاثنين مرهون بتعطل هذا المحرك خصوصا G.

في إطار ذلك يعطي Kirkpatrick (1994)[3] و Cook and Kirkpatrick (1997)[4] الأهمية الكبرى للحكومة و البيروقراطية في تكريس منافع العولمة بالقول:

"قيادة المنافع المحتملة للعولمة يتطلب إدارة اقتصادية فعالة وصياغة سياسات مناسبة من قبل صناع القرار في البلد؛ففي ظل هياكل إدارية،مؤسساتية،وتنظيمية ضعيفة فإن القدرة على "إدارة" عملية العولمة ستفشل لا محالة ".

إن تعزيز أي بلد لعامل الترابط أو عامل Cومحددات EGOIN، سيساهم في رفع مستوى الدخل،تسريع وإدامة معدلات النمو؛فيستطيع أي بلد بذلك الانتقال بين إحدى هذه الحالات (سلحفاة،فيل،أو حصان)

على طول منحنى S،و العكس صحيح.

---

* - قد يتعرض المحرك المحلي للخلل بسهولة حتى مع ازدهار المحرك الإقليمي أو العالمي، مما قد يؤدي إلى ركود المحلي أو ضعف النمو المحلي. و يمكن أيضا لوجود خلل في المحركين الإقليمي و العالمي أن يجبر المحرك المحلي أيضا على التوقف ( Lim,2012).

2-Lim,C.(2008).SoutheastAsia:The Long Road Ahead,3rd Ed.Singapore: World Scientific.

3- Donald L. Kirkpatrick, -Evaluating training programs : The four levels, 1994, San Francisco : BerrettKoehler. p229.

4- Paul Cook and Colin Kirkpatrick,-Macroeconomics for developing countries, book,november 2018,journal of SERBIULA (sistema Librum 2.0)

**خلاصة الفصل :**

تزايدت أهمية مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي ؛تزامنا مع حصول غالبية الدول النامية على استقلالها السياسي،لتتغير بذلك اهتماماتها التنموية،هذا و تركز اغلب الدراسات و البحوث على قضية التنمية الاقتصادية؛خاصة في هذه الدول النامية ،نظرا لتعقد مشاكلها الحياتية و في شتى المجالات .

عرف مفهوم التنمية الاقتصادية ؛و هو الأشمل لمفهوم النمو الاقتصادي ،إذ يعني حصول تغيرات هامة في مختلف المجالات ،تطورا عبر الزمن خاصة في ظل التحولات الاقتصادية ،الاجتماعية ،و السياسية التي يعرفها العالم ،فضلا عن عدم ثباتها (التنمية) ،و التفاوت الحاصل بين الشمال و الجنوب في هذا الشأن ؛و هو الأمر الذي أفصحت عنه الأدبيات الاقتصادية في تعريف و تحديد مجال مفهوم التنمية الاقتصادية؛فهي عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة توجيه الاقتصادات وفق مجريات العصر.

هذا و تعد التنمية الاقتصادية عملية تحول عميقة و شاملة تحتاج لإنجاحها جملة من المتطلبات ، و يساعد البلدان في تحقيق ذلك بدورها جملة من العوامل ؛و من هنا ظهر الاختلاف فيما بين البلدان ،في تبنيها للسياسات و الاستراتيجيات التنموية الهادفة للنهوض بالاقتصادات ؛لحاقا منها بركب الدول المتقدمة أو الأكثر تقدما.

# الفصل الثاني
# التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

**تمهيد:**

تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق قفزة نوعية كبيرة وسريعة في مسار تطورها الاقتصادي[1]؛وتمثل ذلك في النهضة الشاملة لمختلف جوانبها الحياتية:الاقتصادية،الاجتماعية،السياسية،والثقافية؛ لتحتل بذلك مكانة مرموقة بين دول العالم؛بعد أن كانت لوقت قريب مدمرة إثر حربها مع كوريا الشمالية العام 1950، فضلا عن افتقارها للموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية؛ وهو الأمر الذي أدى بالبعض إلى تسميتها **بالنمر الآسيوي**،أو **معجزة نهر الهونغكونغ**، منذ سبعينات القرن الماضي.

تلعب الدولة دورا رئيسيا وحاسما في عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية؛وذلك من خلال الدعم والتوجيه الممثل في السياسات متعددة الأساليب والمبنية على أساس تحقيق أهداف التنمية والتحديث.

اعتمدت الدولة في تمويل تنميتها الاقتصادية على المساعدات الأجنبية بفتح المجال أمام خواصها

(الخواص المحليين)؛ وهو ما ساهم في زيادة التراكم الرأسمالي مع تحكمها وسيطرتها على هذا التراكم؛

ويتجلى ذلك في قلة اعتمادها على الاستثمار الأجنبي غير المباشر،والتحكم في شراكتها مع الشركات متعددة الجنسيات؛ ومن هنا يبرز اعتماد السياسة الاقتصادية الكورية الجنوبية على أمرين هامين:أما الأول؛ فهو مدى التحكم الكبير لجهاز الدولة في عملية تمويل التنمية الاقتصادية،خاصة فيما يتعلق بالمجال الصناعي،وكذا التحكم في استقبال الموارد المالية الأجنبية،وكيفية تخصيصها،وأما الثاني؛ فالاعتماد على سياسة التحفيز لتحقيق أهداف الدولة في توجيهها لرأس مالها المحلي والأجنبي.

مع بداية التجربة التنموية الكورية الجنوبية في عام 1961، والتي شهدت بداية حكم العسكريين،أطلق الكوريون المحليون صفة الدولة الإنمائية الاستبدادية على تجربتهم الكورية؛نظرا للارتباط الشديد بين قوة الدولة و إستراتيجية التنمية؛إذ عرفت هذه الفترة تحقيقا للتنمية بفضل الدور الرئيسي للدولة في دعم آليات اقتصاد السوق وتوجيهها.

إن من بين أسباب نجاح التجربة التنموية الكورية الجنوبية اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية،

وكذا المحلية؛وهو الأمر الذي مكنها من تخطي عقبة الديون،فضلا عن الدور الكبير للدولة في ازدهار الصناعات الناشئة.

ومن هذا المنطلق تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق التقدم الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق؛وهو ما وصفه المتخصصون باقتصاد السوق الرأسمالي الموجه أي المتحكم فيه[2].

1 - الهيئة الكورية للاستعلامات ما وراء البحار، حقائق عن كوريا،الإصدار، 2003، ص96.

2- سمير زهير الصوص،تجربه كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية،قلقيلية، وزارة الاقتصاد الوطني، قسم السياسات والتحليل والإحصاء ، 2006،ص36.

كان اقتصاد كوريا الجنوبية تقليديا (زراعيا)، إلا أنه مع بداية ستينات القرن الماضي حقق تقدما سريعا في مجال التصنيع.

بعد الحرب الكورية (1950-1953)، عرفت البلاد انتعاشا اقتصاديا؛ وهو ما مكن الحكومة من تطوير صناعاتها التحويلية؛وذلك بفضل نمو صادراتها.

تمكنت كوريا الجنوبية في غضون 33 عاما من التحول من أفقر دول العالم إلى إحدى أهم القوى الصناعية الحديثة فيه.

**1-مؤشرات الأداء الاقتصادي:**[1]

يعتبر اقتصاد كوريا الجنوبية من أسرع اقتصاديات العالم؛ ليحتل بذلك المرتبة الـ12 عالميا،و الـ3 آسيويا بعد اليابان و الصين؛حيث عرفت برامج التنمية تنفيذا ناجحا وفق ما يسمى بإستراتيجية التنمية الشرقية المتجهة للخارج (هذه الإستراتيجية ترى الصادرات دافعا أساسيا للنمو)؛إذ عرف إجمالي دخلها الوطني نموا من 2.3 بليون دولار في عام 1962 إلى 447 بليون دولار في العام 2002،و على أساس ذلك نما نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني من87 دولار إلى حوالي 10.013 ألف دولار سنويا،و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 08: إجمالي الدخل الوطني،و نصيب الفرد فيه للفترة(1990-2002)(بليون دولار أمريكي)**

| إجمالي الدخل الوطني | | نصيب دخل الفرد من إجمالي الدخل الوطني |
|---|---|---|
| السنة | الدخل الوطني (بليون دولار امريكي) | |
| 1990 | 252.3 | 5886 |
| 1992 | 314.3 | 7183 |
| 1994 | 401.7 | 8998 |
| 1996 | 518.3 | 11385 |
| 1998 | 312.1 | 6744 |
| 2000 | 459.2 | 9770 |
| 2002 | 477 | 10013 |

المصدر: بنك كوريا http//:www.korea.net

1-KwonKai-Sun,Chau Leung-Chuen,Francis T LUI,Larry D QIU,The Industrial Development in SingaporeTaiwan and South Korea,world scientific,2001,p58

عرفت الواردات الكورية الجنوبية إلى جانب صادراتها تزايدا مستمرا؛فهي بذلك من أكبر الأسواق المستوردة في العالم لكل من: المواد الخام كالبترول والمعادن،المواد الاستهلاكية،معدات النقل، والمواد الالكترونية،

ويوضح الجدول التالي نمو الواردات والصادرات:

**الجدول رقم 09: الصادرات و الواردات الكورية الجنوبية(بليون دولار)**

| السنة | الصادرات | الواردات | المجموع ( بليون دولار الامريكي) |
|---|---|---|---|
| 1985 | 30.283 | 31.126 | 61.409 |
| 1990 | 65.015 | 69.844 | 124.859 |
| 1995 | 125.058 | 135.199 | 160.177 |
| 1997 | 126.164 | 144.616 | 280.780 |
| 2000 | 172.268 | 160.481 | 332.749 |
| 2002 | 162.471 | 152.126 | 314.597 |

المصدر: وزارة المالية و الاقتصاد http//:www.korea.net

يتميز الاقتصاد الكوري الجنوبي بالصدارة في إنتاج وصناعة السفن،ويحتل المرتبتين الثالثة والسادسة في إنتاج الحديد والسيارات على التوالي،والجدول التالي يوضح مختلف هذه الصناعات الأساسية:

**الجدول رقم 10: الصناعات الأساسية للاقتصاد الكوري الجنوبي.**

| السنة | السيارات (1000 سيارة) | السفن (1000 طن) | الحديد (1000 طن متري) |
|---|---|---|---|
| 1970 | 29 | - | 1.310 |
| 1980 | 123 | 1.690 | 9.341 |
| 1990 | 1.322 | 4.282 | 42.868 |
| 1995 | 2.520 | 7.133 | 26.772 |
| 1997 | 2.818 | 12.749 | 42.554 |
| 1999 | 2.834 | 11.843 | 41.042 |
| 2000 | 3.115 | 20.686 | 43.107 |
| 2002 | 3.148 | 9.755 | 51.983 |

المصدر: وزارة التجارة و الصناعة و الطاقة http//:www.korea.net

صارت كوريا الجنوبية بمرور الزمن وبشكل متزايد ومستمر قبلة للاستثمارات الأجنبية؛مما أدى إلى ضمان نموها الاقتصادي على المدى البعيد،والجدول التالي يوضح حجم هذه الاستثمارات:

**الجدول رقم 11: تدفق الاستثمارات الأجنبية في كوريا الجنوبية.**

| السنة | الو.م.أ | اليابان | البلدان الأخرى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | هونغ كونغ | ألمانيا | بريطانيا | فرنسا |
| 1980 | 70.6 | 42.5 | 0.5 | 8.6 | 2.3 | - |
| 1985 | 108 | 364.3 | 13.4 | 11.3 | 12.3 | 5.1 |
| 1990 | 317.5 | 235.9 | 300 | 62.3 | 44.8 | 22.4 |
| 1995 | 644.9 | 418.3 | 58 | 44.6 | 86.7 | 35.2 |
| 1997 | 3.189.6 | 265.7 | 84.6 | 398.1 | 258.6 | 410.7 |
| 1998 | 2.976 | 5.3 | 38.4 | 786.8 | 60 | 367.5 |
| 1999 | 3.739 | 1.750 | 10.052 | 960 | 479 | 760 |
| 2000 | 2.922 | 2.448 | 10.327 | 1.599 | 84 | 67 |
| 2001 | 3.890 | 772 | 7.208 | 459 | 432 | 426 |
| 2002 | 4.500 | 1.402 | 3.198 | 284 | 115 | 111 |

المصدر: وزارة التجارة و الصناعة و الطاقة http//:www.korea.net

هذا وعرف الاقتصاد الكوري الجنوبي نموا اقتصاديا قدر بـ 4% للفترة 2003-2005 وتزايد ليصل إلى قيمة 5.1% في الفترة ما بين 2006-2007.

كما أن الاقتصاد الكوري الجنوبي يتميز بريادة مؤسساته للصناعة الالكترونية، ويمكن تلخيص باقي الانجازات كما يلي:

**الانجازات السياسية:** وذلك من خلال الوصول إلى الديمقراطية، خاصة مع انتخاب كيم يونغ سام.

**الانجازات الاجتماعية**[1]: كارتفاع معدل الأعمار،زيادة الوعي باحتياجات المعاقين،والاهتمام بشؤون المرأة.

**الانجازات الثقافية**[2]: البنية التحتية لشبكة المعلومات الواسعة.

1-Han Sung-Joo,changing values is Asia-their Impact on Governmance and Development,Siongapore:Instituteof the South East Asia Studies,2004,p35

2- Samul Kim;Korea ,Cambridge University,2000,p30.

**2-عملية التنمية الاقتصادية ومراحل التطور الاقتصادي في كوريا الجنوبية:**

**2-1 عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:**

عرفت كوريا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية،وفي مدة لا تتجاوز الأربعة عقود ارتفاعا كبيرا في نموها الاقتصادي؛حيث شهدت البلاد ومع مطلع الستينات من القرن الماضي نموا اقتصاديا سريعا ليرتفع بذلك مستوى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي؛وهو الأمر الذي مكن كوريا من التحول من بلد متخلف ذي دخل منخفض إلى بلد صناعي ذي دخل مرتفع.

كان اقتصاد كوريا متخلفا وراكدا قبل نهضتها،وكان يتسم بـ:

- ضيق المساحة الزراعية، وندرة الموارد الطبيعية.
- اعتماد الاقتصاد على تصدير سلعة وحيدة وهي الأرز.
- النزوح الريفي نحو المدن.

استطاعت كوريا الجنوبية تحقيق تنمية اقتصادية شاملة على مدار العقود الثلاثة الماضية؛رغم أنها كانت قضية ميئوس منها؛لما شهدته من تدهور في اقتصادها خاصة في الحرب الكورية؛وذلك في الفترة ما بين 1950 و1953.

تعتبر عملية التصنيع في كوريا الجنوبية؛والتي انطلقت منذ الستينات عملية تراكم لرأس المال في شكل سلسلة من النجاحات والإخفاقات لذوي المشاريع و المخاطرين في ذلك،كما أنها عبارة عن جهود مضنية رامية لتعليم القوى العاملة،وهي سياسة حكومية تتراوح بين الصواب والخطأ لخلق بيئة أعمال سليمة، وخلق ميزة تنافسية لمواجهة البلدان الرائدة في العالم.

تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق الإصلاحات، التحولات الهيكلية،والزيادة في دخلها عن طريق التعلم المكثف من خلال بناء القدرات التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية،كما أن الدور النشيط الذي لعبته الدولة من خلال تدخلها في السوق،والبدء في التحول يعتبر من أهم مظاهر عملية التصنيع في البلد، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم عملية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الممتدة من الستينات إلى السبعينات: كتنمية تحركها العوامل.
- المرحلة الممتدة من السبعينات إلى التسعينات: كتنمية يحركها الاستثمار.
- المرحلة الممتدة من التسعينات إلى غاية بداية الألفية الجديدة: كتنمية يحركها الابتكار.

يمكن تفسير هذا التحول الناجح من "اقتصاد فقير الموارد" إلى "اقتصاد قائم على المعرفة" بتحقيق كوريا لمعدلات نمو سريعة و مرتفعة خلال مراحله الأولى نتيجة حملة التصنيع السريعة و واسعة النطاق،و التي تم

تنشيطها عن طريق تعبئة الموارد المحلية (العمالة،و بشكل متزايد رأس المال) إلى جانب إدخال التكنولوجيا الأجنبية، أو بصيغة أخرى اعتماد كوريا الجنوبية بشكل كبير على التكنولوجيا المستوردة خلال المراحل الأولى للتصنيع،بما في ذلك التكنولوجيا التي تم إدراجها في منشآت الإنتاج و استطاع الاقتصاد الكوري تحقيق قدرة تنافسية دولية من خلال إنتاج السلع و المنتجات المتطورة بشكل متزايد و بجودة معقولة، و بتكلفة منخفضة،

و نظرا للتغير الكبير في الظروف الداخلية و الخارجية للاقتصاد الكوري الجنوبي خلال العقدين الماضيين،بالإضافة إلى انضمامها إلى قائمة البلدان ذات الدخل المرتفع ،لم تعد تكاليف العمالة المنخفضة تعمل كسلاح تنافسي،و بالنظر إلى كون الاقتصاد الكوري مركزا صناعيا ذا توجه متنامي نحو التكنولوجيا العالية،لم يعد من الضروري الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية،في حين أصبح الإنتاج المحلي و تطوير احدث التقنيات أمرا ضروريا للمؤسسات الكورية لتظل قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية للسلع المعقدة و المتطورة كأشباه المواصلات ،السيارات ،شاشات العرض الرقمية ،و الهواتف المحمولة[1].

تمكن الاقتصاد الكوري الجنوبي من تحقيق تحول جذري في بنيته وتوسع كبير في هيكله الصناعي،

والذي مكنه من الانتقال من "اقتصاد يحركه الاستثمار (investment-driven economy)" الى "اقتصاد يحركه الابتكار (innovation-driven economy)»؛ ويرجع الفضل في ذلك إلى الإستراتيجية الكورية المعتمدة على الاستفادة من رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية؛ وهو الأمر الذي مكن من تراكم القدرات العلمية المحلية والتي تعتمد عليها الكثير من القطاعات الاقتصادية* .

عرفت عملية التصنيع في كوريا الجنوبية فترات من الارتفاع في معدلات التضخم والنكسات الاقتصادية الحادة خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية،كما شكل نقص النقد الأجنبي عائقا في ذلك.

سعت كوريا الجنوبية إلى إتباع إستراتيجية قيادة الصادرات للنمو الاقتصادي لتمكنها من التحول من اقتصاد زراعي إلى كسب النقد الأجنبي،وهو ماجعلها عرضة لتقلبات البيئة الدولية؛ فانشغلت الحكومة الكورية في إطار ذلك بتكيفها مع البيئة الدولية، واهتمت بميزان مدفوعاتها،كما وأن انفجار الأزمة المالية لعام 1997 فرض قيودا كبيرة على نموذج النمو الاقتصادي الذي يحركه الاستثمار أو تحركه المدخلات.

عقب الأزمة المالية لعام 1997،تحولت جهود الحكومة لإقامة اقتصاد مبني على المعرفة؛أين يمكن للابتكار من خلاله رفع،و تعزيز الإنتاجية الإجمالية،و من ثم الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي؛و عليه قامت الإستراتيجية الكورية الجنوبية الجديدة للنمو الاقتصادي بوضع الركائز الأربعة الأساسية لاقتصاد المعرفة ألا

1 -Hemmert,M,2007,The Korean Innovation System:From Industrial Catch-Up to Technological Leadership?InMahlich,Tand W.Pasha(eds),Innovation and Technology in Korea:Challenge of a Newly Advanced Economy,Springer ,Heidelberg,p310.

* - الى جانب التزايد السريع في دخل الفرد الكوري، تم الشروع في العملية الاقتصادية التنموية بوجود "تحويل للتقنيات، التنظيمومكونات الإنتاج باتجاه الإنتاجية المرتفعة، والتي عادة ما يصاحبها النمو " (Land,1988).

و هي: أنظمة الابتكار،إطار الاقتصاد الكلي،هياكل المعلومات،وتنمية الموارد البشرية؛فالانتقال الناجح نحو اقتصاد يحركه الابتكار يستدعي وجود العديد من العناصر كالاستثمار طويل المدى في التعليم ،تحديث البنى التحتية للمعلومات ،تطوير قدرات الابتكاريين ،و وجود بيئة اقتصادية ملائمة للقيام بمعاملات السوق[1].

يعطي الاقتصاد الكوري الجنوبي المبني على المعرفة أكثر الدروس قيمة للبلدان النامية خاصة إذا تعلق الأمر بالسياسات الواجب إتباعها لتحقيق مثل هذا الانتقال.

**1-1-2 دور الدولة في التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية:**

رأت حكومة الرئيس بارك* بضرورة التدخل المستعجل و القيام بالدور الرئيسي في تسيير عملية التنمية الاقتصادية؛ و هو ما حققه الانقلاب العسكري، كما و ظهرت مؤسسات جديدة قائدة لمسيرة التنمية و لعل من أبرزها مجلس التخطيط الاقتصادي( Economic Planning Board) ؛و الذي وكل بمهمة تخطيط،إدارة ، و بناء الاقتصاد الوطني ،و كذا الإشراف ،و التنسيق بين مختلف وزارات الدولة .

شمل النظام الاقتصادي الكوري على رأسمالية الدولة،و الاقتصاد الحر،مع هيمنة القطاع الخاص ممثلا في التكتلات الكبيرة ( شيبولCHAEBOL ) .

**2-1-2 المشاركة الشعبية:[3]**

عرفت الخطط الحكومية في المجال الصناعي تجاوبا من الشعب على اختلاف فئاته ،و مساندة من القطاع الخاص ( Private Sector ) ،و تجلى ذلك في ظهور مجالس المشاركة الشعبية من خلال معهد التنمية الكوري ؛إذ لعب هذا الأخير دورا فعالا في تنظيم الملتقيات العامة ( رؤساء التكتلات الصناعية،الأحزاب السياسية،التكتلات العمالية،المعارضة،العلماء، و ممثلو الأهالي،...)؛إذ أدت هذه الملتقيات إلى الإجماع على الخيارات السياسية،و الاقتصادية،كما و أهتم المعهد بإعداد البحوث الخاصة بالتنمية،و البحث والتطوير R&Dالداعمة لقرارات الدولة في تصميم ،و وضع السياسات المتعلقة بالتنمية و الصناعة .

**3-1-2 التكتلات الصناعية:[4]**

قامت الدولة مع بداية الستينات بتكوين جملة من المؤسسات الصناعية تدعى الشيبول بصفتها قواعد BASES للتصنيع السريع من أجل التنمية.

1-Carl Dahlman and Thomas Andersson,Korea and knowledge-based-economy,OECD,2000,p31.

*-بارك جونغ هي (1917/09/30-1979/10/26) فريق أول في جيش الجمهورية الكورية وهو الرئيس السابق لـ كوريا الجنوبيةمنذ 1962 حتى 1979، من خلال الانقلاب العسكري.

3- Byung-KOOK Kim and Ezra F.Vogel,The Park Chung Hee ERA,The Transformation of South Korea,Harvard University Press ,Cambridge,Massachusetts,London,England,2011,p301.

4-Byung-KOOK Kim and Ezra F.Vogel, ibid,p266.

تعتبر الشيبول مجموعة من المؤسسات التي تملكها وتسيرها عائلة مسيطرة ومحتكرة لصناعة معينة،

وتقدم الحكومة في سبيل ذلك تمويلا عند معدلات فائدة منخفضة،مع ضرورة إتباع هذه التكتلات للاستراتيجيات الوطنية للتنمية الصناعية القائمة على التصنيع الموجه للتصدير.

**2-1-4 كوريا الجنوبية والأزمة المالية لعام 1997:**[1]

تعرضت كوريا الجنوبية كما هو الحال بالنسبة لباقي دول جنوب شرق آسيا إلى أزمة مالية حادة تمثلت في انهيار أسواق المال،الأسهم،والسندات في عام 1997؛ فانتكس الاقتصاد منتقلا من معدل نمو 7 % إلى قيمة سالبة تقدر بـ7-%، كما أن الإصلاحات التي قام بها الرئيس الموالي -خريج جامعة كامبردج بتفوق-كيم دي جنج Kim Dae Jung، و ذلك منذ توليه الحكم عام 1998 باءت بالفشل.

ومع ظهور شركات جديدة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، زاد نمو الاقتصاد الكوري الجنوبي وهو ما صرح به الدكتور ماركس ناند Marcus Nond

**2-1-5 بناء اقتصاد المعرفة:**

بعد تخطي كوريا الجنوبية للأزمة المالية الآسيوية(1997-1998)، تم إطلاق خطة عملاقة من طرف الحكومة لبناء الاقتصاد على المعرفة؛ و ذلك من خلال الاستثمار في التعليم العالي،مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (Information and Communication Technology, ICT) ،و رفع مستويات الالتحاق بالمدارس ؛

وهو ما ساعد كوريا في تخطي الأزمة الآسيوية بنجاح،لتصير كوريا الجنوبية في منتصف الألفية الثالثة رائدة في تحقيق أعلى نسبة لـ GERD من GDP، وكذا الحال بالنسبة لعدد الباحثين.

اعتمدت كوريا الجنوبية اقتصاد المعرفة؛لتحقيق تحولها الصناعي؛ و هو الاقتصاد المبني على المعرفة، خاصة التقنية منها،و الذي يستند أساسا على التخطيط الاستراتيجي المعتمد على التخطيط للانتقال من اقتصاد الندرة و التخلف إلى اقتصاد الوفرة و التقدم،كما اعتمد الرئيس بارك إستراتيجية التحول الصناعي ذات الكثافة العمالية العالية،و هو ما حقق درجة كبيرة من التشغيل الكامل،و هو ما يزيد من المداخيل،

و ذلك بـ :

1- Sung-Hee Jwa,A New Paradigm for Korea's Economic Development,for Government Control to Market Economy,Studies in The Korean Economy,2001,p174.

*-حجم الإنفاق الإجمالي الكوري على البحث و التطوير Gross Expenditure on Research and Development, GERD

* التركيز على بعض الصناعات (خاصة ذات العمالة الكثيفة)وعدم التوسع بلا تخطيط وقال بارك في ذلك:

**we will win nothing when we try to win every thing""**

وبالمعنى «إننا لن نكسب شيئا واحدا عندما نحاول أن نكسب كل شيء"

وهذه هي الإستراتيجية المتبعة لتحقيق التحول الصناعي،يقول الدكتور لي Lee أن هذا السر الأول من أسرار التحول الصناعي المذهل لكوريا الجنوبية في مدة لم تتعدى 10 سنوات (1960-1971).

* السر الثاني من أسرار النمو الكوري الجنوبي؛سياسة التحفيز المالي لبارك وهو ما حول الشعب الكوري حسب الدكتور "لي" إلى نشيط بعد أن كان كسولا،لامبال،مدمن لشرب الخمور والمسكرات،القمار والتسكع،والفقر والفشل.

* من مظاهر اقتصاد المعرفة قيام بارك بإرسال بعثات علمية لآلاف العمال المهرة إلى أوروبا، أمريكا، واليابان،وهو ما يسمى بمجال بناء القدرات (Capacity Building) في شتى المجالات.

* التركيز على الصناعات الالكترونية، صناعة السيارات،والسفن.

* توجيه الإنفاق الحكومي لتغطية متطلبات الصناعة لتحقيق التحول الصناعي دون الإنفاق على الكماليات.

* توجيه الإنفاق الحكومي أيضا إلى أنشطة البحث والتطوير (أكثر من 30 % من الدخل الوطني)، وهو وجه لاقتصاد المعرفة المتبنى من طرف بارك.

* سر آخر وراء نجاح كوريا الجنوبية؛وهو الاتفاق الكامل بين الدولة والخواص،والتوحد التام بينهما لتحقيق الأهداف الوطنية؛وهي لحاق كوريا الجنوبية بركب العالم المتقدم،والخروج من التخلف؛ حيث كان الاتفاق على:

- الوطن فوق الجميع.
- إتباع سياسة الادخار وتوفير المال.
- اندماج المؤسسات الكبيرة والصغيرة.
- تمويل البنوك للمشاريع الصناعية.

* كما يعد سرا في هذا النجاح إسهامات الاستثمارات الأمريكية،اليابانية، والأوروبية في زيادة النمو، ومن ثم تحقيق الحلم الكوري الجنوبي في التحول العلمي والصناعي.

* والسر الأكبر هو سياسة بارك الرشيدة والخبيرة،وإيمانه بقدرة كوريا الجنوبية على اللحاق بركب الدول المتقدمة الصناعية في أقل من ثلاثة عقود من الزمن.

**2-2 مراحل تطور الاقتصاد الكوري الجنوبي:**

عرف الاقتصاد الكوري الجنوبي تطورا عبر التاريخ، ويمكن تتبع ذلك مرحليا، ومن خلال تتابع استراتيجياتها التنموية.

**1-2-2 الترتيب الزمني للتطور المرحلي:**

يمكن ترتيب التطور الزمني لمختلف مراحل الاقتصاد الكوري الجنوبي كما يلي:

*** المرحلةالأولى: مرحلة الاقتصاد الموجه والتدخل المباشر للدولة 1963-1981.**

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- بناء أركان الجانب المؤسسي للدولة التنموية و كان ذلك مع بداية الستينات، و التوجه مع بارك نحو سياسة الصناعة الموجهة للتصدير[1]،و ذلك بسبب[2] :

* ندرة الموارد الطبيعية.

* تحقيق تراكم رأس المال.

* محدودية السوق المحلية.

- وضع الأهداف الكلية والجزئية (القطاعية)للنمو؛ حسب سياسات التوجه نحو التصدير، وإحلال الواردات.

- تشكيل مجموعات عمل متخصصة للقيام بالبحوث الدقيقة و المعمقة لصالح تنمية كوريا الجنوبية؛و ذلك من خلال وضع سياسة التخطيط الاقتصادي ( خطط خماسية، و إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي ).

- صياغة الخطط الاقتصادية،وتوجيه الموارد و رؤوس الأموال.

- تدخل الدولة من خلال مجلس التخطيط الاقتصادي [3]

1-جابر سعيد عوض، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية،القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009، ص 105.

2 - سامح فوزي، دور الدولة الكورية في التنمية،القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية ،1996، ص324

3- جابر سعيد عوض، المرجع السابق، ص 106

- وضع الخطة الخماسية الأولى (1962-1966) الخاصة بتنمية الصادرات من خلال:

- تعدد أسعار الصرف للعملة لدعم الصادرات.
- مساعدة بعض المشاريع التصديرية.
- إمكانية حصول المصدرين على جزء من العملة الصعبة عند تصدير السلع.

بقيت سياسة كوريا الجنوبية ذات توجه تصديري حتى نهاية الخطة الخماسية الثانية (1967-1971) ؛ و هي فترة صناعة الالكترونيات و البتروكيمياويات ،أما الخطة الخماسية الرابعة (1977-1981) ،فأعطت الأولوية لتنمية الصناعات (ماكينات ،سفن ، و إلكترونيك،...).

*** المرحلة الثانية: المرحلة الانتقالية 1981-1992.**

هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية أدت إلى ظهور هذه المرحلة:

**أ-العوامل الداخلية:**

-- ظهور التكتلات ذات القوة الاقتصادية و السياسية ( الشيبول )،و التي صارت تنافس الدولة في السيطرة على الموارد الاقتصادية،السياسية،و الاجتماعية[1] .

-- الاضطرابات الاجتماعية والسياسية؛ من خلال المطالبة الشعبية بالحد من التفاوت في توزيع الناتج الإجمالي الخام، ضرورة تحقيق العدالة التوزيعية، وتصاعد الاضطرابات العمالية؛ مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي[2].

-- الكساد المالي؛خاصة بتطور التصنيع الثقيل مما زاد من عبء خدمة الدين، وانكماش الصادرات؛ مما أدى إلى الخسارة والإفلاس[3].

**ب –العوامل الخارجية:**

هناك عوامل خارجية أدت إلى التغيير وهي:

- قرار تخفيض عدد القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية (عهد نيكسون)؛ من 60000 إلى 40000 جندي[4] عام 1971.

1 - محمد عبد الشفيع عيسى،الدور التنموي للدولة، دراسة مقارنة للخبرة المصرية،2011، ص560.

2- محمد عبد الشفيع عيسى، المرجع السابق، ص561

3 - مختار الحمال، نماذج التنمية في شرقي آسيا، أوراق آسيوية، العدد 3، اوت 1995، ص27.

4 - جابر سعيد عوض، مرجع سبق ذكره، ص120.

- انهيار النظام المالي لبروتن وودز ،و انتهاء العمل بقاعدة الذهب ،و أسعار الصرف صارت بالدولار.

- هزم فيتنام لأمريكا،وتزايد مفهوم الحمائية؛ إذ صار معدل النمو سالبا -2.6% عام 1988و بالتالي قررت الحكومة إتباع سياسة التقشف المالي،وتخفيض الإنفاق العام.

- تجميد الزيادات في الإنفاق العام عام 1984.

*** المرحلة الثالثة: مرحلة التحرير والتدخل غير المباشر للدولة منذ 1992.**

كان تدخل الدولة في ستينات وسبعينات القرن الماضي ناجحا،إلا أنه لم يعد كذلك مع تغير الظروف الداخلية والخارجية للبلد (نمو معقد لا يمكن للدولة تسييره)، ومع نهاية التسعينات لم تعد هناك ضرورة لتدخل الدولة لأن الاقتصاد العالمي صار أقل تقبلا لذلك.

في ظل العولمة والتنافسية، صار من الصعب على الحكومة إدارة الأعمال،كما تم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات مما أدى بالو.م.أ والشركاء المحليين إلى الضغط للتحرير الاقتصادي،فالبيئة الخارجية تضغط أكثر في ذلك لفتح السوق والتحرر.

اهتمت كوريا الجنوبية بالجانب الكيفي لا الكمي للنمو على عكس حالها في الثلاثين سنة السابقة، فضلا عن تحرير كوريا لسياستها التجارية، وإعادة هيكلة اقتصادها[1].

**2-2-2 استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية:**

**أولا: ما قبل التصنيع:**

عانت كوريا من الافتقار للموارد الطبيعية وكذا من ويلات الحرب الكورية (1950-1953)، وحتى نهاية الخمسينات؛ فظلت بذلك مجتمعا زراعيا ذا أنشطة صناعية خفيفة كعمليات التجميع البسيطة وتصنيع المواد الخام، ومع ذلك،انتهجت الحكومة سياستين هامتين – التعليم الإلزامي (الإجباري)وإصلاح الأراضي* . إلا أن هذه الجهود في بناء قواعد مؤسساتية للدولة الحديثة توقفت بشكل مفاجئ بسبب الحرب في عام 1950.*

1 - جابر سعيد عوض، مرجع سبق ذكره، ص43.

*-الإصلاح الزراعي الذي اتبع عامي 1947 و1949 فقد مثل أساسا آخر لعملية التصنيع المقبلة، وذلك من منطلق أن توزيع الثروة بشكل أكثر إنصافا سيمكن من تعظيم الفرص لشريحة أكبر من المواطنين.

*-نشير الى أن السياسات الصناعية والتجارية في كوريا خلال فترة ما بعد الحرب كانت قائمة على إحلال الواردات التي تهدف الى تقييد حجم الواردات وإنتاج الاحتياجات الضرورية محليا لذلك، تم فرض معدلات رسوم جمركية مرتفعة للتحكم بحجم الواردات وبهدف حماية الصناعات الوطنية.

**ثانيا؛ فترة الستينات والبدء في عملية التصنيع:**

كانت استراتيجيات التنمية في فترة الستينات، تسعى للقضاء على الحلقة المفرغة للمستويات المنخفضة من الادخار،الاستثمار،والنمو، عن طريق تصميم العديد من السياسات الهادفة لتعزيز زيادة الادخار الكوري ورفع النفقات الرأسمالية الأجنبية، كما وأعطيت الأولوية لإستراتيجية قيادة الصادرات للتصنيع.

و الجدير بالذكر أن إستراتيجية التنمية في الستينات كانت قائمة على ترقية كلا من الصناعات الموجهة نحو التصدير و الصناعات الموجهة نحو إحلال الواردات، و في هذا الشأن،قامت كوريا بالحد من اعتمادها على المواد الخام،البنية الصناعية غير المتكاملة والقوة العاملة الماهرة الحاصلة على أجور حقيقية منخفضة؛ و بالتالي، و عند هذه المرحلة من التنمية،كان من الحتمي اعتماد الصادرات بشكل رئيسي على تجهيز المواد الخام و السلع الوسيطية ذات كثافة عنصر العمل، و قد تم استخدام تراكم رأس المال الناتج عن تلك العملية لتطوير القطاع الزراعي،و ترقية الصناعات الثقيلة و الكيماوية لتسريع عملية التصنيع ، و بالرغم من قيادة الحكومة لجهود التنمية ،إلا انه تم تشجيع مبادرات و إبداعات القطاع الخاص،ثم قبول مبادئ السوق كمنطلق أساسي للنظام الاقتصادي في الستينات، كما و قامت الحكومة الكورية باعتماد بعض الإجراءات مثل تطبيع أسعار الفائدة ،تبني معدلات صرف مرنة و تحرير التجارة من اجل تحسين آلية الأسعار.

**ثالثا؛ فترة السبعينات و ترقية الهيكل الصناعي:**

في منتصف السبعينات و مع الارتفاع المفاجئ للأجور،انتهجت الحكومة جملة جديدة من استراتيجيات التنمية للتوجه من ترقية الصناعات المصدرة ذات كثافة عنصر العمل إلى تطوير الصناعات الثقيلة و الكيماوية (Heavy and Chemical Industries, HCI)،و سعيا منها لتمويل متطلبات الاستثمار الضخمة،قامت الحكومة بإنشاء" صندوق الاستثمار الوطني"* ، و كذا التدخل الحكومي كتطبيق حواجز جمركية عالية لحماية مشاريع HCI المستهدفة،فضلا عن إقامة حواجز لدخول بعض الصناعات للحد من حدة المنافسة الأجنبية لها.

كان ينظر إلى تطوير الصناعات الثقيلة و الكيماوية كوسيلة لتكييف الاقتصاد مع التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية و المحلية؛فقد تم تشكيل الصناعات المستهدفة مثل الآلات،الكيماويات،المعادن،و بناء السفن أساسا لتطوير الصناعات الأخرى إلى جانب الصناعات المستهدفة،كما أكدت الخطة الحكومية على أهمية و ضرورة تنمية الموارد التكنولوجية و البشرية كاستراتيجيات ذات الصلة بعملية التحول؛فقد تم تحديث قطاع التعليم لتدريب التقنيين رفعا لجودتهم و إنتاج المهارات كما و نوعا [2].

* - يمنح قروضا مدعومة على المدى الطويل للصناعات الإستراتيجية المختارة لتنمية تكوينها الرأسمالي بطريقة فعالة ومنتظمة.

2 -Joonhae Suh and DerekH.C.Chen,2007,Korea as a Knowledge Evolutionary Preccess and Lessons Learned,p124.

أدى هذا التحول في السياسة إلى إحداث تعميق كبير للهيكل الصناعي،و قابل ذلك التسارع الكبير في مستويات التضخم ،و الارتفاع في الأجور و تزايد ضعف الكفاءة الاقتصادية؛فقد تسببت الاستثمارات المبكرة في HCI في إحداث تشوهات كبيرة في مجال تخصيص الموارد على حساب تطوير الصناعات كثيفة العمالة على وجه الخصوص[1]،و يمكن إرجاع السبب في هذه التأثيرات السلبية إلى الحجم الكبير للاستثمارات ،و الذي تجاوز القدرات التكنولوجية و المالية للاقتصاد ،و يظهر الدور الحاسم للمؤسسات الكبيرة في عملية التصنيع الثقيلة و الكيماوية نظرا لتجسيدها لوفورات الحجم،إلا أن السلطة فيها ظلت في أيدي القلة القليلة من مؤسسات الأعمال الكبرى في كوريا أو ( chaebols)هذا و أدى تطوير صناعات التجميع دون تطوير الصناعات الأخرى (قطع الغيار،على سبيل المثال) و المعدات إلى تعميق تبعية الاقتصاد للواردات الأجنبية.

**رابعا؛ فترة الثمانينات وترشيد الهيكل الصناعي:**

لمواجهة التحديات الجديدة،كان لابد للحكومة الكورية من تعزيز استقلالها الذاتي كأحد الأهداف الرئيسية للسياسة في الثمانينات،و من أجل ذلك قامت الحكومة بتبسيط و تسهيل العديد من الإجراءات و التراخيص المختلفة، و قد سمح التحرير الاقتصادي بتقليص حجم تدخل الحكومة و زيادة الحرية الفردية ،كما تم إتباع خطوات أخرى مماثلة و ذلك قصد تدويل و تحرير الاقتصاد الكوري الجنوبي؛فشهدت بذلك السياسات المتسارعة لتحرير الواردات خلال المخطط السادس للتنمية الاقتصادية الناجمة عن التحرير الكامل لواردات السلع المصنعة و معدلات الرسوم الجمركية انخفاضا واضحا، و قد كان الهدف من هذه المبادرات تعزيز القدرة التنافسية الدولية للصناعات المحلية من خلال زيادة التعرض للمنافسة الأجنبية، و قد قامت الحكومة أيضا بتعزيز سياسات التجارة و المنافسة العادلة للحد من القصور في الهيكل الصناعي المحلي،و الحد من الممارسات الاحتكارية التعسفية.

لقد ساعدت سياسات الاستقرار،التحرير،ورفع القيود في كوريا الجنوبية على تقليل الضغوط التضخمية و تحسين التنافسية الدولية للصناعات المصدرة،و بالرغم من ذلك لا تزال هناك مشاكل سببها وجود فجوة كبيرة بين قدرات المؤسسات الكبيرة و الصغيرة،اللاتوازن فيما بين القطاعات الحضرية و الريفية،وعدم المساواة في توزيع الدخل ؛رغم المساعي و الجهود الجبارة للحكومة في الثمانينات لتعزيز العدالة الاجتماعية ولتحسين توزيع الدخل، وقد حصل التحسن في أواخر الثمانينات؛ففي عام 1988،شرعت الحكومة بسن قانون الحد الأدنى للأجور،كما قامت بإنشاء نظام للمعاشات الوطني،إلى جانب نظام الضمان الوطني عام 1989.[2]

1 -Lee ,Won-ho,1991,Modern System Came Hard Way to Korea,Koreana,V,3,p33.

2 -Joonhae Suh and DerekH.C.Chen,2007,Korea as a Knowledge Evolutionary Preccess and Lessons Learned,p135.

**خامسا: فترة التسعينات وتحرير الاقتصاد:**

نجحت تدابير السياسات العامة المنتهجة خلال فترة الثمانينات في استعادة الاقتصاد تحقيق معدلات نمو مرتفعة،كما شهد الحساب الجاري لأول مرة، و منذ بداية عملية التصنيع القائم على التصدير فائضا في عام 1986 [1]،إلا أنه في عام 1989 تراجعت موازين التجارة إلى الخطوط الحمراء،وظهرت جملة جديدة من المشاكل الاقتصادية كارتفاع مستويات الأجور بشكل اكبر من نمو الإنتاجية. و بالتزامن مع ارتفاع قيمة عملة الوون الكوري، هذا و تراجعت القدرة التنافسية للاقتصاد ،مع تسجيل عجز مزمن في الحساب الجاري،كما أدى التوسع المفرط في الطلب المحلي و الارتفاع السريع للأجور خلال فترة الفائض التجاري إلى عودة العجز في ميزان المدفوعات ،إلا أن إرساء النظام الديمقراطي الجديد و المتميز بالحرية الفردية و تحرير رأس المال –لكن بتنظيمات غير فعالة، و إصلاح القطاع المالي و إعادة الهيكلة أدى إلى التسريع بالأزمة المالية لعام 1997؛ فالعديد من التحليلات التي تتبعت جذور و أسباب تلك الأزمة [2]أرجعتها في الأصل إلى الضعف الهيكلي ،و يرجع بعض المنظرين الاقتصاديين أسباب الأزمة إلى الصدمات الخارجية الخارجة عن السيطرةكالعدوى من الأزمة التي اندلعت في تايلاندا عام 1997،و التحول المفاجئ لتدفق رأس المال الأجنبي نتيجة القطيعة الممارسة من قبل المقرضين الأجانب،و الانخفاض الحاد في أسعار بعض المواد التصديرية الرئيسية،إلى جانب انخفاض قيمة الين الياباني.

وبالنظر إلى ارتفاع الأجور المحلية وكذا قيمة الوون الكوري،واصلت كوريا في التسعينات إتباع سياسة رفع القيمة المضافة للصناعات التحويلية من خلال ترقية الابتكارات عالية التكنولوجيا،وبناء هيكل معلوماتي متاح وحديث،كما كان هناك توسيع مستمر لقدرات القوى العاملة الماهرة نتيجة لتوسع الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي.

عرفت نسبة المنتجات العالية ومتوسطة التكنولوجيا في الصادرات الكورية نموا كبيرا منذ التسعينات، نظرا للتنمية الكبيرة للقدرات التكنولوجية في العديد من مجالات التكنولوجيا العالية.وقد أصبحت حاليا الشركات الكورية تستحوذ على حصة كبيرة في سوق أشباه المواصلات DRAM وTET-LCDوغيرها من الصناعات ذات التقنية العالية.

**سادسا: الألفية الجديدة واقتصاد المعرفة:**

في عام 1998،قامت الحكومة الكورية الجنوبية بإصلاحات هامة شملت مجالات : القطاع العام،القطاع المالي، (Chaebols) ،وسوق العمل،كما التزمت الحكومة بالانتقال إلى اقتصاد يحركه الابتكار لتعزيز الإنتاجية

1 - Dae-oup Chang,Capitalist Development in Korea, Labour,Capital,and The myth of the Developmental State,Routledge Advances in Korean Studies,2009,p120.

2-Sung-Hee Jwa,A New Paradigm for Korea's Economic Development,for Government Control to Market Economy,Studies in The Korean Economy,2001,p178.

الشاملة ؛فبعد الأزمة المالية لعام 1997،بذلت كوريا مجهودات كبيرة للحاق بركب الاقتصاديات الرائدة و ذلك من خلال تحريض موجات الترقية الصناعية مما مكنها من ريادة الصناعات ذات التكنولوجيا العالية ؛ فتميزت هذه المرحلة بالإنفاق الكبير و المتزايد على البحث و التطوير (Research and Development, R&D) من قبل القطاعين العام و الخاص على حد سواء ،و من خلال تحسين تدفقات المعرفة و نقل التكنولوجيا ، و قد سعت سياسة الابتكار الكورية الجنوبية إلى تسريع التحول من نظام اللحاق بالركب إلى نظام ابتكاري خلاق.

ساعد نموذج اللحاق بالركب على التركيز بشكل كبير على إستراتيجية تنمية التكنولوجيا ومؤسسات الأبحاث التابعة للحكومة والتكتلات العالمية الكبيرة والرائدة؛ وهو ما مكن كوريا من امتلاك الميزة النسبية القوية في صناعة التكنولوجيا العالية،حيث سجلت فائضا يقدر بـ 2.1 %في تجارة السلع المصنعة عام 2005، في حين سجلت معدل زيادة بـ 0.9 %في تجارة التكنولوجيا المتوسطة[1].

**سابعا؛ فترة اللحاق بالركب:**

في بداية المسيرة التنموية للاقتصاد الكوري الجنوبي،عرفت القاعدة التكنولوجية* للشركات الكورية مستويات متدنية مقارنة بتلك الموجودة في البلدان المتقدمة؛و هو ما يظهر الضعف الهيكلي الحقيقي في الاقتصاد الكوري إلا أن الحكومة و في الخطة الخماسية الأولى،أعطت اهتماما كبيرا بمجال العلوم و التكنولوجيا؛إذ قامت ببناء إطار مؤسساتي لتعبئة الموارد نحو هذا المجال،بينما اهتم قطاع الصناعة بعملية استيعاب التكنولوجيا،و بالتالي فإن هذه العملية هي نتاج لتراكم رأس المال و استيعاب التكنولوجيا من خلال الجهود المبذولة من قبل الحكومة و إلى جانبها القطاع الصناعي.

إن كوريا وبإطلاقها لحملة التصنيع خلال ستينات القرن الماضي،اعتمدت أساسا على استيراد التكنولوجيا الأجنبية: وفي إطار ذلك، عملت كوريا على تحقيق هدفين أساسيين هما:تشجيع إدخال التكنولوجيا الأجنبية إلى الوطن،تطوير القدرات الاستيعابية المحلية لتحسين التكنولوجيات المحولة،وتكييفها مع الإنتاج المحلي، واستيعابها.

1-Joonghae Suh and Derek H.C.Chen,KOREA as a Knowledge Evolutionary Process and Lessons Learned Economy,WBI Development Studies ,Korea Development Institute ,WB Institute ,2007,p79.

*-يشير مصطلح "القاعدة أو القدرة التكنولوجية Technological Capability" الى إمكانية الاستفادة الفعالة من المعرفة التكنولوجية في محاولة لاستيعاب، استخدام،تكييف،وتغيير التكنولوجيا الحالية.كما يمكن من خلالها أيضا خلق تكنولوجيات جديدة وتطوير منتجات وعمليات جديدة استجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية (Joseph Yun,2007).

كما ساهم النمو السريع في تدفق رأس المال الأجنبي في عملية النمو الاقتصادي عن طريق تمويل عملية توسيع القدرات الإنتاجية، وعن طريق زيادة الإنتاجية وزيادة نقل التكنولوجيا المتقدمة،وهنا تظهر الجهود الجبارة للدولة الكورية في قيامها بعملية التصنيع.*

**3- <u>السياسة الصناعية في كوريا الجنوبية:</u>**

تعتبر السياسة الصناعية جزءا هاما في إستراتيجية التنمية المعتمدة في دول جنوب شرق آسيا،وخاصة كوريا الجنوبية؛ فهي بذلك محدد رئيسي لمعدلات النمو والاتجاهات الحالية والمستقبلية لمسار التنمية الاقتصادية.

تعد تجربة كوريا الجنوبية على الصعيد التنموي بصفة عامة،والتنمية الصناعية بصفة خاصة أحد أبرز وأنجح التجارب الاقتصادية؛العاكسة لدور الدولة الاستراتيجي في رسم المسارات الأساسية لعمليات التصنيع والارتقاء بمستوياته،وقد مثلت السياسة الصناعية أهم أداة في إدارة وتوجيه النشاط الصناعي للبلد؛وهو ما أدى إلى تحقيق تنمية صناعية مثيرة،وفي زمن قياسي[2].

تشكلت معالم السياسة الصناعية في كوريا الجنوبية وفق نموذجين نظريين هامين هما: الدولة التنموية،

و نموذج الإوز الطائر في التنمية ؛حيث مثلت السياسة الصناعية نطاق تدخل الدولة في النشاط الصناعي ؛ ممثلا في تحديد المسار و الأهداف الرئيسية لإستراتيجية التنمية [3] ؛خاصة و أن الفكر الحديث للتنمية يرتكز على مفهوم الحكومة كمحرك أساسي للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي،و ذلك حسب فلسفة نظرية الدولة التنموية المطروحة من قبل (Alexander Gerschenkorn)[4] ،و ذلك على أساس أن عقيدة "التنموية" ،و فكرة الدولة المتدخلة مفهومان متلازمان [5] ،كما و جاء نموذج الإوز الطائر تبعا للنموذج الياباني في التصنيع من خلال تحديد طبيعة المسارات و الاتجاهات الأساسية،و آليات السياسة الصناعية للبلد،و ذلك من أجل تحقيق عمليات التلاحق الصناعي،و من ثم التنموي لباقي اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا،و على رأسها كوريا الجنوبية [6] .

* -لعب رأس المال الأجنبي دورا أساسيا في نجاح استراتيجيات التنمية في كوريا. ولعل السبب في ذلك يعود لأهمية مساهمة تلك الأموال في تمويل إجمالي الاستثمارات الوطنية (أكثر من 30 %) خلال الفترة ما بين 1962 الى 1982.ويقدر Cho and Kim (1997) انه على افتراض عدم وجود رأس المال الأجنبي، سيشهد النمو الاقتصادي انخفاضا ب3.3 نقطة من المعدل الحالي ل8.2 %.

2-Chang، Ha-Joon,1999,Industrial Policy and East Asia –The Miracle,The Crisis ,and The Future ,World Bank,www.econ.com.ac.uk,pp4-5.

3 -Page ,John,1994, The East Asian Miracle : Four Lessonsfor Development Policy,NBER,Macroeconomics Annual , Vol.9,http://Links.Jstor.org.p253

4 -Gerschenkorn,1962,1966

5-Lan,Chao-Wei,2001,Singapore's Export Promotion Strategy and Economic Growth (1965-1984),Working Paper,n°116,www.ac.uk/dpu,p3.

6-Landsberg Martin Hart and Burkett، Paul,1998,Contradiction of Capitalist Industralization in East asia: ACritique of "Flying geese", Theories of Development ,Economic Geography ,Vol.74,N°2,http://Links.Jstor.org.pp88-89

ولأن هيكل التجارة الخارجية معيار هام لتصنيف مدى تقدم وتطور مثل هذه الدول،وهو بمثابة المرتكز الرئيسي للانطلاق، ومن ثم التلاحق الصناعي،وعلى أساس ذلك جاءت أهمية تشجيع التصدير كجزء هام في إستراتيجية التنمية في دول جنوب شرق آسيا[1].

يعد تشجيع التصدير بمثابة وسيلة هامة للتنمية الصناعية،ومنه ارتبط مفهوم نمو وتنمية الناتج الصناعي بنجاح التصدير[2].

أكد الاقتصاديون أهمية الدور التدخلي للدولة،والسياسات الصناعية الفاعلة في عملية النمو في ذلك النجاح الباهر لدول جنوب شرق آسيا على العموم، وكوريا الجنوبية على وجه الخصوص[3].

**1-3 تجربة سياسة تشجيع التصدير في كوريا الجنوبية:**

تعتبر تجربة كوريا الجنوبية في مجال السياسة الصناعية من أهم،و أبرز تجارب دول جنوب شرق آسيا، و ذلك في ظل إستراتيجية تشجيع التصدير؛و هي الإستراتيجية المتبعة في كوريا الجنوبية منذ الستينات،و التي مارست من خلالها الحكومة دورا بارزا في رسم السياسات الصناعية الفعالة،و المتغيرة حسب مراحل التنمية[4]؛فقد كان التوجه قويا نحو زيادة الصادرات المصنعة خلال الخطط الخماسية الأولى و الثانية؛أي خلال الفترة ما بين (1962-1971)،و قد تميزت المرحلة الموالية و الممتدة بين (1972-1981) و المتضمنة للخطط الخماسية الثالثة و الرابعة بتشجيع صادرات البلد من الصناعات الثقيلة،لتمتاز آخر مرحلة؛و يتعلق الأمر بفترة ما بعد عام 1981 بالتركيز أكثر على الصادرات عالية التقنية High-Technology Exports .

قامت الحكومة بدعم تشجيع التصدير في إطار سياستها الصناعية،كما وقدمت في سبيل ذلك إعفاءات واستثناءات ضريبية،وقدمت حتى القروض الائتمانية التميزية[5].

و تؤيد الكثير من الدراسات مثل هذه الإعانات و المنح؛بصفتها إجراءات متفردة في سياسات التصنيع الكورية الجنوبية؛كالدراسة الصادرة عن البنك الدولي؛و التي أعدها كل من Rhee, Ross,Larson and Pursell في عام 1984 [6] و آخرون كدراسات (Amsden,1989)،( Hong ,1979)،و (Frank ,Kim and Westphal,1975) .

.

1 -Smith ,Stephen C,1991,Industrialization Policy in Developing Countries,Reconsidering the Real Sources of Export-Led Growth ,Economic Policy Institute,Washington ,www.epinet.org.p14

2 -Krugman , Paul R and Obsteld,Maurice ,2000,International Economics Theory and Policy ,5th ed,Addison-Wesley Publishing Campany,USA,p270

3 -Wada,Robert,2003,Governing the Market : Economic Theory and The Role of Governmentin East Asian Industrialization,Princeton;Princeton University Press,www.press.princeton.edu.pp1-4.

4- عبد الفضيل محمود،2000، العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ص129 و.Smith,1991,p15

5-Kokko,Ari,2002,Export-Led growth In East Asian,Lessons for Europ's Transition Economics,Working Paper,n°12,www.2hhs.se,p10

6 -Rhee, Ross,Larson and Rhee, Ross,Larson and Pursell,1984

عرفت سياسة تشجيع التصدير الصناعي في كوريا الجنوبية في سبعينات القرن الماضي[1]، اتجاهين متوازيين: أما الأول؛فيتعلق بالتوسع النشط والكبير في مجال المنتجات التصديرية كثيفة العمالة، صناعات الإحلال محل الواردات كثيفة رأس المال،والسلع الاستهلاكية المعمرة، أما الثاني؛فيتعلق الأمر بسياسة الحماية التجارية لتسهيل أهداف التصدير،والتي كانت من أبرز معالم السياسة الصناعية خلال عقدي الستينات والسبعينات.

عرفت سياسة التجارة و الصناعة الكورية الجنوبية علاقة وثيقة بالصادرات المصنعة[2]؛إذ أن الوصول إلى تحقيق أسواق محلية محمية يعتمد أساسا على الأداء الجيد للتصدير.

اتسمت كوريا الجنوبية بالتشدد و الصرامة في فرض و تقوية الكفاءة الإنتاجية و التخصصية في دعم قيود ميزانيتها؛فقد التزمت الحكومة بتقديم الدعم للمؤسسات؛سعيا منها لتشجيعها،و في حالة الفشل في أدائها (تحقيق أهدافها المسطرة) يتم سحب هذا الدعم من قبل الحكومة،محددة بذلك قيودا للدخول و التوسع في الاستثمار و في الصناعات المحمية،كما و كانت العقوبات شديدة على المؤسسات غير الكفأة [3] .

ومع بداية السبعينات، عرفت السياسة التصنيعية في كوريا الجنوبية منعطفا جديدا لصالح تحفيز الصناعات الكيمياوية والثقيلة (الفولاذ،الكيمياويات،والمعادن) لتحقيق الاكتفاء الذاتي،وتزامنا مع ذلك تم التوجه نحو صناعة السفن،الالكترونيات،والآلات كقاعدة مستقبلية للصادرات في إطار الصناعات كثيفة وعالية التقنية.

لقد حظيت هذه الصناعات الجديدة (الالكترونية و التقنية) بالحوافز، الدعم، والحماية [4]،و يعتبر هذا التوجه من أهم التحولات و المنعطفات في مسار السياسة الصناعية في كوريا الجنوبية،و الذي أدى إلى رفع كفاءة الإنتاجية،و نمو و تنمية صادرات كوريا الجنوبية،و من ثم رفع قدراتها التنافسية [5] .

و مع بداية عقد الثمانينات،ظهر تحول آخر في منحى السياسة الصناعية الكورية الجنوبية؛خاصة مع ما تضمنه قانون تنمية الصناعة لعام 1985؛ و ذلك بالتركيز على إحلال إعانات البحث و التطوير Research and Development –RD- .

عرفت تركيبة الصادرات الكورية الجنوبية تطورا، وتغيرا مستمرا و سريعا،كما وتميزت صناعاتها بالكفاءة والجودة؛ مما أهلها للتنافس محليا ودوليا،وذلك بفعل التدرج والانتقال من بدائل الاستيراد إلى التصدير.

---

1- عبد الفضيل محمود، مرجع سبق ذكره ،ص130.

2-Westphal,Larry E,1978,The Republic of Korea's Experience With Export-Led,Industrial Development ,World Development,vol.6,,N°3. p373.

3-Westphal,Larry E, ibid , p378.

4-Yoo ,Jungho,1997,Neoclassical Versus Revisionist Viewof Korean Economic Growth Harvard Institute for Internationaal Development, Discussion Papeer,N°588,www.cid.harvard.edu,pp5-6.

5-and Kokko,2002,p13.Healey Derek and Lutkenhorst,Wilfried,1989,Export Processing Zones :The case of the Republic of Korea ,UNIDO,Industry and Development ,n°26 ,p11.

ظلت الحكومة تتميز بتدخلها المستمر في الاقتصاد [1] خلال عقد الثمانينات؛حيث بدأت بتحرير الواردات تدريجيا من خلال الإلغاء التدريجي لتراخيص الاستيراد، وخفض التعريفات المفروضة على الواردات،و ظهر توجه آخر في التحفيز لصالح البحث و التطوير،و زاد التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك مع بداية منتصف الثمانينات ليشكل جزءا من سياستها الصناعية بهدف تسريع الفعاليات التكنولوجية عالية التقنية كمرحلة تالية للصناعات الثقيلة و الكيمياوية [2].

و مع نهاية الثمانينات،تحول التركيز نحو دعم الصناعة الصغيرة و المتوسطة،التكنولوجيا المتقدمة، و إعادة هيكلة مؤسسات **شيبول** الضخمة،كما و عرفت صناعات النسيج و الصباغة دعما كبيرا من طرف الحكومة [3].

شهد عقد التسعينات،انتهاء السياسة الصناعية القديمة، وذلك من خلال التدرج في تنازل الدولة عن تدخلها التنموي في الاقتصاد أو انسحابها التدريجي، والتوجه نحو السياسات التقنية،التحرر المالي،تطوير رأس المال البشري،رفع تنافسية الصادرات،واستهداف التنمية المستدامة (أخذ الاعتبارات لاحتياجات الأجيال اللاحقة،وتكاليف النمو الاجتماعية).

تعد كوريا الجنوبية من أهم و أكبر الدول النامية إنفاقا على البحث و التطوير؛لاستيعاب أحدث التقنيات دون الابتكار و التجديد حتى منتصف الثمانينات،ثم بدأ الاهتمام بالبحث و التطوير في مجال الابتكار و التجديد حتى وقتنا الحالي؛من خلال تشجيع الحكومة للدخول في مجال التنمية المتطورة [4].

اعتمدت كوريا الجنوبية بعد أزمة عام 1997 المالية؛إبقاء منها على تنافسية صادراتها المصنعة على الإدارة الكفؤة لسياسة سعر صرفها؛ وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الكلي،وتحقيق تنافسية الصادرات و دعمها.

كما ووضعت كوريا الجنوبية سياسات جديدة لإصلاح سوق العمل (ربط الأجور بالإنتاجية)، استهداف الأسواق الجديدة خاصة في الدول النامية،وزيادة التخصصية الإنتاجية لغرض زيادة الكفاءة كأحدث سياساتها الصناعية.

### 3-2- أثر سياسة تشجيع التصدير الصناعية على النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية:

تناولت العديد من الدراسات تحديد و تحليل العلاقة بين سياسة تشجيع التصدير و النمو الاقتصادي؛باعتماد دالة النمو النيوكلاسيكية للإنتاج من الشكل ( Gobb-Doglas) ،و المتضمنة لعاملي رأس

1 -Weiss,jhon,2005,export growth and industrial policy:lessons from the east asian miracleexperience,ADB p18

2-Kokko,Ari,2002,Export-Led growth In East Asian,Lessons for Europ's Transition Economics,Working Paper,n°12,www.2hhs.se, p14. and Weiss,2005, p 19

3- عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص129 وWestphal,1990,p58

4-123- Amsden,A,H,1989,Asia's Next Giant South Korea and Late Industrialization, NewYork. OxfordUniversity Press,p274.

المال ،و العمل،من خلال توسيعها بإضافة متغيرات أخرى مؤثرة و مرتبطة بنمو الإنتاجية الكلية FTP .[1]

وتم بناء النموذج القياسي لدراسة هذه العلاقة،ولأجل قياس العلاقات الاقتصادية لمتغيرات النموذج،

وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي تم جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بكوريا الجنوبية للفترة الممتدة بين (1980-2002).[2]

أكدت نتائج تقدير النموذج على أهمية تضمين السياسة الصناعية،ودورها في عملية النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية؛وذلك من خلال التأثير الايجابي لتشجيع التصدير على النمو الاقتصادي للبلد.

وخرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- تأكيد تحليل السياسة الصناعية فعالية سياسة تشجيع التصدير كأداة لتحقيق التغيير الهيكلي، والتقدم التكنولوجي.
- أهمية السياسة الصناعية في كوريا الجنوبية كعامل،ومحدد لمعدلات النمو الاقتصادي.
- أهمية ودور السياسة الصناعية في التأثير على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية،ودورها الاستراتيجي الممارس من قبل الحكومة.
- تأكيد الاتجاهات السببية لنموذج النمو الذي يقوده التصدير.

وجاءت اقتراحات هذه الدراسات في هذا الصدد كما يلي:

- لرفع التحديات أمام كوريا الجنوبية وجب قيامها وتعزيزها لعلاقات التكامل الاقتصادي فيما بينها وبين دول جنوب شرق آسيا المجاورة.
- ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإدارة الفعالة و الكفأة للتمويل اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية عموما،و الصناعية خصوصا،مع الانفتاح،و تسارع حركة رؤوس الأموال.
- التشديد على توسيع الأسواق المحلية.
- ضرورة توسيع حجم التجارة مع باقي الدول النامية.
- ضرورة القيام ببحوث حول السياسات الصناعية في ظل الأزمات المالية الراهنة؛من خلال دراسة اتجاهات وجوانب السياسة الصناعية في كوريا الجنوبية، ومدى انعكاس الأزمات المالية العالمية عليها.

1 -Oskooee,et al ,2005,pp42-43.

2-Constant,1995,US DOLAR

**4- استراتيجيات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:**

بعد انتهاء الحرب الكورية مع نهاية عام 1953، كان على الكوريين إعادة بناء اقتصادهم المحطم؛ و الذي تدمرت فيه المدن و المصانع؛إذ بلغ إجمالي الناتج الوطني حوالي 1553 مليون دولار للفترة الممتدة بين 1952-1953، كما قدرت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام بـ 15.7% بالنسبة للصناعة،أما الزراعة فقدرت النسبة بـ 75.3%، في حين اشتركت باقي القطاعات الاقتصادية بنسبة 9%[1].

بدأ مسار التنمية بأول خطة في عام 1962 (عام واحد من ترؤس الجنرال بارك لسدة الحكم من خلال الانقلاب العسكري)؛ إذ قررت الحكومة العسكرية تنشيط دور الدولة في العملية التنموية؛ وهو ما أدى إلى ظهور مؤسسات جديدة لقيادة التنمية؛أهمها مجلس التخطيط الاقتصادي؛ وهو ما أدى بدوره إلى تحول كوريا الجنوبية من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة،وبدأت تظهر ملامح كوريا الجنوبية كدولة صناعية بداية من عام 1972، وصنفت كدولة صناعية متطورة (العام 2001 من طرف البنك الدولي).

**4-1-سياسات العلوم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية:**

رأت الحكومة الكورية بضرورة تنمية القدرات المحلية في مجال العلوم والتكنولوجيا لإنجاح عملية التصنيع؛ فعملت على بناء القدرات.

وتشير الدراسات المتعلقة بالتطور التكنولوجي لكوريا[2]أن سياسات العلوم والتكنولوجيا المتبناة من طرف البلد خلال 50 سنة الماضية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل:التقليد، التحول، فالابتكار.

تعتمد إستراتيجية استيعاب التكنولوجيا على:التعلم من بناء التصاميم الجاهزة،معدات التصنيع الأصلية ،الهندسة العكسية للسلع الرأسمالية المستوردة ،والإنتاج المبني على التراخيص الأجنبية،و هو ما مكن كوريا من تقليص اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،و زاد إتباع هذه الإستراتيجية منذ الأزمة المالية لعام 1997،مما مكنها من الحفاظ على استقلاليتها عن الشركات متعددة الجنسيات ،فتمكنت بذلك الشركات الكورية من استيعاب التكنولوجيا بسرعة تسمح لها بالتوسع و التحسن مع وجود مساعدة تقنية قليلة من الموردين الأجانب

اعترفت الحكومة الكورية الجنوبية في فترة الخطط التنموية، بأهمية العلوم و التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية؛و تجلى ذلك في إنشاء مؤسستين هامتين في مجال التكنولوجيا و هما: المعهد الكوري للعلوم و التكنولوجيا (Institute of Science and Technology, KISTKorean )،و وزارة العلوم و التكنولوجيا ( Ministry of Science and Technology, MoST)،و ذلك في فترة الستينات؛ لتندمج هاتين المؤسستين فيما بعد مع

1- Joonghae Suh and Derek H.C.Chen,KOREA as a Knowledge Evolutionary Process and Lessons Learned Economy,WBI Development Studies ,Korea Development Institute ,WB Institute ,2007,p22.

2-Hillebrand W,1996,Shaping Competitive Adnantages:Conceptual Framework and the Korean Approach ,Frank Cass,London ,p46.

المعهد الكوري المتقدم للعلوم و التكنولوجيا ( the Korea Advanced Institute of Science and Technology, KAIS) و ذلك في عام 1971؛ليؤثر هذا التكتل كثيرا على مجتمع العلوم و التكنولوجيا في كوريا، و على الرغم من جهود الحكومة لبناء مؤسساتS&T في الستينات و إنشاء بنى تحتية لها؛مثل KIST و معاهد البحوث الحكومية المتخصصة (Government Research Institutes, GRITs) في السبعينات،إلا أن سياسات S&T لعبت دورا محدودا في تلك الفترة.

**2-4-بناء القدرات التكنولوجية:**

تمكنت الحكومة من إعادة توجيه سياسة S&T ؛من خلال بناء الهياكل الأساسية للتنمية التكنولوجية، كما أدت التغيرات في البيئة الاقتصادية إلى تحفيز كوريا الجنوبية على الاستثمار الجاد في مجال R&D المحلية ( الأصلية) و ذلك بسبب صعوبة مواجهة المنافسة في السوق الدولية،كما تمكنت الصناعات الكورية من النمو بسرعة؛ و هو ما جعلها منافسا شرسا في السوق الدولية؛ و هو زاد من تردد الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا إليها؛و هو الأمر الذي دفع بكوريا إلى القيام بتطوير القاعدة المحلية للبحوث و الابتكار؛و الذي لا يتأتى إلا بوجود موارد مالية لدعم أنشطة R&D * ،و وجود نخبة من العلماء و المهندسين المدربين تدريبا عاليا.

و حسب إحصائيات وزارة العلوم و التكنولوجيا الكورية؛ فقد عرف حجم الإنفاق الإجمالي الكوري على البحث و التطوير (Gross Expenditure on Research and Development, GERD) تزايدا كبيرا حجما و كثافة ،خاصة في الثمانينات؛حيث ارتفعت مساهمة GERD في GDP من 0.25 % عام 1963 إلى 2.64 % عام 2003 ،كما تزايد عدد الباحثين 100 مرة خلال أربعين عاما.

تعود الزيادة السريعة في R&D إلى توسع استثمار القطاع الخاص في هذا المجال؛خاصة مجموعة الشركات الصناعية الكبرى (chaebols)؛فقد عرفت السنوات الأولى من التصنيع إنفاقا محدودا على الـ R&D من قبل القطاع الخاص ( 2 % من إجمالي الإنفاق الوطني على R&D عام 1963)و مع تزايد أهمية الاستثمار في R&D لتحقيق النمو السريع،رفعت المؤسسات الخاصة حجم إنفاقها و بشكل مستمر على R&D ؛ليتغير بذلك مصدر تمويل هذه البحوث؛ مما أدى إلى انخفاض إنفاق الحكومة من GERD بشكل مستمر،حتى وصلت هذه النسبة إلى الربع فقط من إجمالي GERD،في السنوات الأخيرة .

أدت الزيادة في استثمارات R&Dإلى زيادة مماثلة في حجم الابتكار المحلي، و تبني التكنولوجيات المحلية، و يمكن ملاحظة هذا من خلال تحسن الأداء الكوري في مختلف المؤشرات الدولية للابتكار و اعتماد التكنولوجيا، و يظهر ذلك في الكم الهائل للمقالات العلمية و التقنية المنشورة من قبل المؤلفين الكوريين،عدد

*-كما يهدف تشكيل القدرات الاستيعابية الى استخدام التكنولوجيا الأجنبية المتطورةبشكل فعال، وهو ما يتطلب الاستثمار بكثافة في R&D

براءات الاختراع الممنوحة للمبتكرين الكوريين من قبل وكالة الولايات المتحدة لبراءات الاختراع و العلامات التجارية،و حجم الإتاوات و رسوم التراخيص المدفوعة و المتحصل عليها في كوريا.

استطاعت كوريا في غضون فترة قصيرة من الزمن أن تراكم قدرات هائلة للتنمية التكنولوجية، بالنظر إلى استعدادات و قدرات القطاع الخاص للإنفاق على R&D،إلى جانب وجود عدد كبير من الباحثين ذوي التعليم الجيد نسبيا، و فيما يخص نسبة براءات الاختراع إلىR&D الخاص؛ فقد عرف ارتفاعا في الألفية الجديدة،لدرجة أن حصة R&D الكوري الممول من قبل القطاع الخاص إلى إجمالي البحوث الوطنية فاق متوسط OECD،و تشير العديد من الدراسات إلى أن الانتقال الناجح إلى اقتصاد المعرفة عادة ما ينطوي على الاستثمارات طويلة الأجل في التعليم،تحديث البنية الأساسية للمعلومات،تطوير القدرة على الابتكار،و وجود بيئة اقتصادية مواتية للابتكار.

جعلت هذه القفزة النوعية في مجال البحث و التطوير كوريا الجنوبية من أهم المبتكرين على الصعيد العالمي؛ فبعض مؤسساتها (على سبيل المثال، Samsung, Hyundai Motor, LG Electronics, Daewoo, SK Telecom) أصبحت علامة تجارية عالمية، ومن العشر شركات الأوائل في الاقتصاديات النامية و الصاعدة المنخرطة في أنشطة R&Dو بعضها كشركة Samsung ،أصبحت من رواد عالم الابتكار،حيث تحتل منذ عام 2006 المرتبة الثانية كأكبر شركة ( بعد IBM ) تملك براءات اختراع ( حوالي 2,451)[1]

قامت الحكومة الكورية بتقديم التسهيلات في عدة مجالات كأنشطة R&D،و دعم التكتلات الصناعية، كما ساهم القطاع الخاص إلى جانب الحكومة في تطوير المنتجات،التطبيقات و الحلول و يمكن توضيح ذلك فيما يلي :

- الاعتماد على المنظمات الحكومية الرئيسية* المسؤولة عن الاستراتيجية المعلوماتية في إحداث التطوير السريع للبنى التحتية للمعلومات في كوريا الجنوبية.
- اجتماع إستراتيجية المعلوماتية (Informatization Strategy Meeting) برئاسة الرئيس،ووزارة المعلومات والاتصالات في نفس الوقت.
- وضع الحكومة لثلاث خطط تطويرية لمجتمع المعلومات* .

يشير التحليل التاريخي في تقييمه للموقع الحالي لكوريا وذلك من خلال تطورها التكنولوجي إلى:

1-Joonghae Suh and Derek H.C.Chen,KOREA as a Knowledge Evolutionary Process and Lessons Learned Economy,WBI Development Studies ,Korea Development Institute ,WB Institute ,2007,p154.

*- منظمات أنشئت في التسعينات وشملت لجنة تعزيز المعلوماتية (Informatization Promotion Committee) برئاسة رئيس الوزراء.

* -في 1995، تم إصدار قانون لترقية المعلوماتية، ووضع الخطة الرئيسية الأولى لترقية المعلوماتية في العام التالي.أما في عام 1998، خلال الخطة الرئيسية الثانية، تم تأسيس "فضاء كوريا 21 Cyber Korea 21 "لمواجهة البيئة المتغيرة التي نتجت عن الأزمة المالية الآسيوية.و في عام 2002، و بعد تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل خطة فضاء كوريا 21 قبل الموعد الأصلي، تم وضع الخطة الثالثة "رؤية 2007 لكوريا الالكترونية e- Korea Vision 2007 ".

- ريادتها وتصدرها المجال التكنولوجي من خلال لحاقها بركب الدول المتقدمة تكنولوجيا في فترة قصيرة.

- النمو المتسارع للإنتاج التكنولوجي الكوري.

**5- دعائم التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:**

للتنمية الاقتصادية في كويا الجنوبية دعائم ومرتكزات ساهمت في دعم نهضتها وفي شتى الجوانب الحياتية، وتجلى ذلك في مظاهر للنجاح الاقتصادي الهائل الذي عرفه البلد خلال عقود قليلة من الزمن.

**5-1- مظاهر النمو الاقتصادي والنجاح لكوريا الجنوبية:**

- تحقيق الوحدة الوطنية،والتفاهم الشامل بين فئات المجتمع.
- عدم تدخل الدولة في النشاطين الاقتصادي والصناعي،إلا في وضع السياسات العامة والكبرى.
- خصخصة الاقتصاد والمشاريع.
- توجيه الاقتصاد للتصدير،لا للاستهلاك المحلي؛ مما أدى إلى زيادة رؤوس الأموال الأجنبية.
- تنمية الموارد البشرية؛خاصة مع عدم توفرها على الموارد الطبيعية،من خلال التعليم المتميز (QUALITY EDUCATION) و التدريب و التعلم بالممارسة.

**5-2- العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي بكوريا الجنوبية:**

يمكن تفسير النجاح الاقتصادي التنموي في البلد الكوري الجنوبي من خلال عدة عوامل:

- **العوامل التاريخية** :

استفادت كوريا الجنوبية من عدة عوامل تاريخية كمشروع مارشال لسنة 1947، وكذا الدعم الأمريكي خلال الحرب الكورية 1950-1953.

- **العوامل التنظيمية** :

تبنت كوريا الجنوبية النظام الاقتصادي الحر المبني على المبادرة الخاصة مع توجيه الدولة، ويعتبر تشونغ هي واضع الأسس الثورة الصناعية بالاعتماد على الصناعة الثقيلة والاستثمارات الخارجية،وقد مر نمو الاقتصاد الكوري بعدة مراحل :

مرحلة ما قبل السبعينات: تميزت باعتماد الدولة على التصنيع الموجه نحو السوق الوطنية،هذه المرحلة اصطدمت بضعف الكفاءة المهنية .

مرحلة السبعينات : تميزت باعتماد الدولة على التصنيع الموجه إلى الخارج ،و الذي أساسه الصناعات الثقيلة.

مرحلة الثمانينات :و التي تميزت بإدخال الدولة للصناعة التكنولوجية الحديثة،مما مكن كوريا الجنوبية من توفير رؤوس الأموال و تكوين شركات متعددة الجنسيات أهمها( LG - SAMSUNG - HYUNDAI )

- **العامل البشري**:

تتوفر كوريا الجنوبية على تجمع بشري يقدر ب 48مليون نسمة تصل نسبة الناشطين منهم 72%[1] يتميزون بالانضباط و المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية (العمال،الأحزاب ،السياسية، والعلماء...) ؛ هذه السياسة أعطت رؤية موحدة للسياسة الاقتصادية .

- **عامل البحث العلمي**[2]:

تخصص كوريا الجنوبية 2.6% من ميزانيتها للبحث العلمي؛ و بهذه الحصة استطاعت تكوين 3187 باحث في كل مليون نسمة حسب إحصاء 2006 و هي حصة تقارب نظيرتها الألمانية.

- **عامل البنية التحتية:**

تتوفر كوريا الجنوبية على بنية تحتية جيدة على رأسها الطرق السيارة و السكك الحديدية (TGV )؛هذه الطرق تربط جميع المناطق (سيول،بوسان، كوانغ جو) إلى جانب ذلك وجود الموانئ المجهزة بشكل جيد أهمها ميناء بوسان (تربط كوريا بالعالم الخارجي) إضافة إلى ذلك نجد المطارات .

كما وواجهت كوريا الجنوبية جملة من المشاكل والتحديات ولعل من أهمها:

- **العجز في مجال الطاقة**[3]:

تعاني كوريا الجنوبية من عجز شبه مطلق في المصادر الطاقوية ؛ فنسبة الاكتفاء الذاتي لا تتجاوز 4% مما يجعل كوريا تستورد معظم حاجيتها من الخارج بتكلفة 49مليون دولار؛يمثل البترول 30 مليون دولار من واردتها التي تأتي من الشرق الأوسط.

- **المنافسة الخارجية:**

منافسة شرسة خاصة من طرف الصين التي تتحكم في الاقتصاد الكوري و هذه المنافسة تعود للأسباب التالية:

- صعوبة مسايرة المقاولات الكورية للتكنولوجيا الحديثة:
- معاناة المقاولات الكورية من تراجع دعم الدولة و ارتفاع اجر العامل الكوري.
- تشابه الإنتاج الكوري مع نظيره الصيني.
- **المشاكل الاجتماعية و المجالية:**
- البطالة التي تمس حتى خريجي الجامعات جعلت هؤلاء يزاولون أعمال يدوية أو العمل في النظافة
- شيخوخة المجتمع بفعل تراجع الخصوبة التي تصل فقط 1.16 طفل لكل امرأة.

1-Young-Iob Chung,South Korea in the fast Lane,Economic Development and Capital Formation,Michigen University,Oxford,2007,p72.

2- MICHEAL P,TODARO AND STEPHENE SMITH,Economic Development,2010,p76.

3- MICHEAL P,TODARO, ibid ,p500.

- التفاوت الجهوي بين الأقطاب الاقتصادية المتقدمة (سيول و بوسان ) و المراكز الهامشية ضعيفة النمو خاصة بالشمال الشرقي.

**3-5- <u>العوامل المساعدة في نجاح التجربة التنموية الكورية الجنوبية :</u>**

استطاعت كوريا الجنوبية و في غضون عقد من الزمن (1960-1970)،و بقيادة الجنرال بارك؛تحقيق ما يسمى بمعجزة نهر الهان The Han River ،انتقلت كوريا خلالها من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم احتل المرتبة 17 عالميا عام 2000 [1]، يرجع بارك نجاح بلده إلى ثلاثة أسرار:

- التركيز (The Focus) على الصناعات الرائدة مثل : السيارات،الإلكترونيك،و صناعة السفن ، ...
- التحفيز (Motivation) ،للعمال المهرة و فصل الفاشلين .
- بناء القدرات (Capacity Building) ؛من خلال إرسال البعثات العلمية للخارج؛و هي إستراتيجية اقتصاد المعرفة،و ذلك لتعويض العامل الطبيعي النادر بالعامل البشري المتوفر و الماهر.

كما أن سر نجاح كوريا يكمن بدرجة قصوى في التعليم و الاستثمار في مثل هذا المجال الحيوي.

في عام 1963، وضع بارك ما يسمى بسياسة التعيين، وذلك بتنصيب العمال كل حسب قدراته،ومهاراته خاصة الإطارات المبعوثة إلى الخارج؛وهو ما زاد من كمية الإنتاج وجودته.

حارب بارك ظاهرة الفساد الإداري و المالي بالإبقاء على اليد العاملة النظيفة في مناصب عملها حتى بعد التقاعد و الاعتماد عليها.

عبر Jinson Lee عن أسباب نجاح كوريا الجنوبية فقال :

**" If Someone asks why Korea developed so fast in the 1960s and 1970s, then we answer by saying: the government had a Right Focus, and Motivated People and Competent firms to contrive in Right direction, and all this" Was "made possible by a Visionary "Leader General Park, and Competent Civil servants "**

كما كان نجاح التجربة الكورية الجنوبية،نتيجة عوامل سياسية،اقتصادية،اجتماعية،وثقافية، وأخلاقية،ووطنية ومنها:

- تعظيم قيمة الوطن،والولاء له.

1-Roger/ Van Hoesel ,New Multinational entreprises from Korea and Taiwan,Beyond exportled growth,Routlege Studies INTERNATIONAL Business,London and New York ,1999,1968.

- محاربة الإسراف و التبذير.
- تكوين رؤوس الأموال لتحريك الاقتصاد للفترة بين 1962 و 1966.
- خبرة الرئيس الجنرال بارك من خلال انتمائه للأكاديمية العسكرية اليابانية؛حيث تعلم الولاء للوطن،ومصلحة الأمة قبل تحقيق المصلحة الشخصية.
- بناء الاقتصاد على أساس التصنيع الموجه للتصدير لا الاستهلاك المحلي.
- تشجيع الشيبول (أسر،شركات،وعشائر ذات أموال وعقارات).
- اعتماد الاقتصاد الكوري على كثافة اليد العاملة .
- تأميم البنوك الوطنية و فرض تحولها نحو الصناعة .
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مساعدات الو.م.أ و اليابان للبلد .
- توجيه البنوك إلى تمويل الشيبول مثل سامسونج،كيا،.....الخ.
- الدور النشيط و الفعال لنظام الحكم في كوريا الجنوبية (صياغة و تنفيذ خطط التنمية ).
- استقلالية الدولة الكورية الجنوبية عن انقسامات المجتمع (طبقات) ( عدم تبعية الدولة لطبقة دون أخرى).
- النظام التصنيعي البيروقراطي السلطوي؛والذي يتميز بكون الدولة شريك وقائد في علاقة الخاص بالعام.
- ظروف كوريا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية؛مما أدى إلى ظهور نظم سلطوية لتحقيق التنمية والاستقرار السياسي.
- تنفيذ توجهات التنمية بكل فعالية بفضل طبيعة الجهاز الإداري و التنظيم السياسي.
- دور العسكريين في التنمية (بارك) عام 1961 في تحفيز و تشجيع النمو الاقتصادي (إرساء سياسة اقتصادية جديدة )؛ فسلطوية الجنرال بارك هي سر نجاح التجربة الكورية في التنمية [1]
- تشكيل التكتلات أو الاتحادات الاقتصادية مثل : سامسونج .
- تماسك السياسات اقتصادية.
- تقييد الصحافة و الحريات ( بارك) ،و خطر الأحزاب السياسية.
- أفكار بارك وتحقيق النمو والتنمية اقتصادية،المساواة،والحفاظ على الحقوق والحريات السياسية.
- تحقيق التنمية لوجود السلطة في يد التكنوقراط اللاسياسيين،ومراقبة تنفيذهم لتوجيهات الحكومة.

[1] -Haggar Stephen and Kim Byung,The transition to export led growth in South Korea, 1954-1966, Asian studies,N°4,November 1991,p83.

- محاولة النظام الكوري الجنوبي تعزيز ،و ضمان نجاح قيام تنمية رأسمالية مستقلة ( التحكم في الشراكة بين الخاص و الأجنبي ).
- رؤية بارك للرأسمالية المحلية(الخوصصة ) كمصدر للتراكم الرأسمالي؛و بالتالي ضرورة حماية الدولة للطبقة الرأسمالية،و تشجيع انتقال رأس المال المحلي من التجارة إلى التصنيع من أجل التصدير.
- تشجيع الدولة لمؤسسات الشيبول [1].
- التوافق بين استراتيجيات النمو و الحكم السلطوي (الإستراتيجية الموجهة للتصدير تتوافق مع السيطرة الكاملة للطبقة العمالية )[2].

أما فيما يخص الزراعة؛فبدأ الإصلاح في فترة الاحتلال الياباني لكوريا الجنوبية 1910-1945.

- توزيع الأراضي المملوكة لليابان،وإعادة توزيعها على صغار المزارعين[3].

كما يمكن القول إن أهم عوامل النجاح التي ساهمت في إنضاج التجربة الكورية الجنوبية،ومن ثم تحقيق النهضة ألا وهي:

**<u>عامل الدور الحكومي في الاقتصاد الكوري الجنوبي :</u>**

أقر الدستور الكوري الجنوبي في عام 1948،و تعديلاته التسعة المتتالية حتى عام 1986 على :

- تبني الديموقراطية، واقتصاد السوق.
- تكفل الدولة بحق الملكية،وتشجيع حرية الإبداع.
- قيام الدولة بتنظيم و تنسيق الاقتصاد.

وظلت الحكومات الكورية المتعاقبة بدءا من حكومة بارك مطبقة للدستور،ومنسجمة معقراراته،ويظهر الدور الحكومي في:

--- اعتماد التخطيط في برامج التنمية،مع الإيمان بقدرة القطاع الخاص،وبالتالي توسيع دوره.

--- تكوين المؤسسات الصناعية الشيبول.

1 -Gaiden Gerald and Kim Bun Woong , A dragon's Pregress ,administrative Developement in Korea ,kumarian,1991,pp58-59

2 - محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سبق ذكره، ص227.

3 -Haggar Stephen and Kim Byung,same reference ,p255.

--- إنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية الجنوبية و المسماة **كوترا** (Korea's Trade Production Corporation) عام 1962 لتوسيع أسواق المنتجات الكورية الجنوبية بالخارج.

--- إنشاء معهد كوريا الجنوبية للعلوم و التكنولوجيا عام 1966،و وزارة العلوم و التكنولوجيا عام 1967 لتعزيز تنمية التقدم العلمي و التقني؛ من خلال استيعاب و تطبيق التكنولوجيا الأجنبية.

--- تعزيز حقوق الملكية الفكرية؛وذلك من خلال حماية الحكومة لهذه الحقوق؛لتطوير الاقتصاد،وإحداث التعاون الاقتصادي مع الشركاء،وقد قامت الدولة بإصلاحات في إطار ذلك.

**العامل البشري:**

وهو أهم عامل في إنجاح التجربة الكورية الجنوبية،خاصة وأن كوريا تفتقر إلى الموارد الطبيعية ورأس المال،وذلك من خلال الاستثمار في العامل البشري؛فقد راهنت القيادة الكورية على رأس المال البشري كمورد أساسي للتنمية، وهكذا ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من 2.5% سنة 1951 لتصل إلى أكثر من 23% من الميزانية بحلول الثمانينيات[1].

إن المجتمع الكوري الجنوبي مجتمع عالي التجانس (الوحدة العرقية المنتمية للسلالة المنغولية)، و هو ما أثر إيجابا على تفكير الشعب الكوري الجنوبي؛فهو مجتمع ذو وحدة و تجانس ثقافي، و يظهر دور العامل البشري في:

* **المشاركة الشعبية:**من خلال تأسيس مجالس المشاركة الشعبية لتنظيم الملتقيات العامة؛وهو ما أدى إلى الوصول إلى خيارات اقتصادية وسياسية مقبولة ومتفق عليها من طرف الجميع.

* **التعبئة من أجل التنمية:** من خلال شحذ همة قوة العمل، و رفع الكفاية الإنتاجية بين الدول النامية؛ و كل ذلك من خلال تمجيد العمل (تقدر ساعات العمل أسبوعيا بـ 54 ساعة؛ أي بمعدل 9 ساعات / الأسبوع).

* **القوة العاملة النسائية** [2]؛و التي ساهمت كثيرا في تحقيق النمو السريع للاقتصاد الكوري،و ذلك من خلال إسهامات الإناث في مجالات ( النسيج،التغذية،والصناعات الالكترونية) ،و حتى أعمال الزراعة ، كما واصلت المرأة إسهاماتها الفعالة في مجالات التعليم،الطب،و الهندسة بهدف ترقية المجتمع الكوري الجنوبي.

---

1-الهيئة الكورية للاستعلامات ما وراء البحار، حقائق عن كوريا، الاصدار 2003.

2-Hiro Koiima,Sustainable Urbanization Women's status and Relihion in South EAST Asia ,Tokyo, National Institute of Population and Social Security Research,2000,pp58-61.

**الشركات العملاقة:**

كانت بمثابة الذراع التنفيذية للدولة؛من خلال تحديد الاختيارات الإستراتيجية والخطط التنموية،حيث استفادت هذه الأخيرة من المساعدات الحكومية التي مكنتها من التحول من الصناعات المعتمدة على اليد العاملة الكثيفة إلى الصناعات الثقيلة في السبعينيات،ومن ثمإلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف بحلول الألفية الثالثة.

**العوامل الخارجية :**

وذلك من خلال مساعدات الو.م.أ لكوريا الجنوبية،خاصة في الحرب الكورية لتدعمها بصفتها بلد رأسمالي،وبلغ مجموع المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في الفترة الممتدة بين 1947 و1976 إلى 12.6 مليار دولار[1]فضلا عن فتح الولايات المتحدة أسواقها أمام السلع الكورية الجنوبية.

**6- تحديات التنمية و طرق مواجهتها في كوريا الجنوبية :**

صارت كوريا الجنوبية قوة عالمية بفعل نموها الاقتصادي المرتفع لعقود من الزمن؛وهو ما مكنها من التحول من بلد معتمد على المساعدات الممنوحة من البلدان الأخرى،إلى بلد مانح لها،خاصة بعد انضمامها لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE في عام 1996.

و سرعان ما تعافت البلد من أزمتي 1997 و 2008 الماليتين،استمر ناتجها المحلي الإجمالي في النمو ليصل إلى 1.116 تريليون دولار عام 2011 [2] ،و متوسط دخلها الفردي السنوي حوالي 29920 دولار[3] ، لتحتل بذلك المرتبة 12 اقتصاديا ، و الـ8 عالميا في التجارة [4] ،و لتحتل المرتبة الـ 12 عالميا حسب سلم التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2012[5] هذا من الناحية الاقتصادية،لتتمكن سياسيا من بناء نظامها الديموقراطي الفريد و القائم على التعددية و احترام الحريات،و هو ما زادها تقدما في نهوضها الاقتصادي،إلا أنها و بالرغم من كل هذه الإنجازات تواجه تحديات عدة .

1-Hiro Koiima,Sustainable Urbanization Women's status and Relihion in South EAST Asia ,Tokyo, National Institute of Population and Social Security Research,2000,pp58-61.

2-موقع البنك الدولي

http://databank.wordbank.org/data/views/reports/tableviews.aspx.

3- موقع البنك الدولي، المرجع السابق.

4- موقع كوريا نت الحكومي .http://www.korea.net/NewsFocus/Busniss/Views?articleId=104050

5- برنامج الامم المتحدة للتنمية http:// hdrstats.undp.org/en/indicators/103106.html

أ- **على الصعيد الاقتصادي :**

تمكنت مناطق من كوريا الجنوبية من بلوغ درجات عالية من التطور،فيما مازالت أخرى تكافح،و هو ما نجم عن التركيز في التنمية على مناطق دون أخرى **كسيول** و مقاطعة **كيونغ كي**،و التي صارت تحتوي على حوالي 75% من الشركات الصناعية،و تحتل ثلثي النشاط المالي[1]،فضلا عن احتواء هذه المناطق على أغلب جامعات و مراكز البحث؛حيث بلغت نفقات البحث العلمي 20% في عام 2010[2] .

كما وقدرت مساهمة منطقة **سيول** في الناتج الإجمالي لكوريا الجنوبية في عام 2010 حوالي 43%[3]، وهو ما جعلها قبلة للعدد المتزايد من السكان،نظرا لحيويتها وتوفرها على الفرص الاقتصادية.

وهنا تظهر حاجة كوريا الجنوبية إلى سياسات تنموية أكثر توازنا،وإلى تطوير قطاعها الخدماتي المتخلف مقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال،خاصة وكون هذا القطاع قادرا على خلق مناصب شغل ذات دخل مرتفع.

ب – **على الصعيد الاجتماعي:**

يتميز المجتمع الماليزي بارتفاع عدد المسنين؛فهو الثاني بعد اليابان من حيث الشيخوخة،و ذلك حسب توقعات عام 2050 [4]،و بذلك يصير التحدي كبيرا في وجه كوريا الجنوبية في مواجهة تقلص معدل القادرين على العمل من إجمالي عدد السكان،و كذا مواجهة ارتفاع إنفاق الدولة لدعم هذه الفئة من المجتمع .

هذا و تعاني كوريا الجنوبية من التمايز أو التفاوت الطبقي من أغنياء و فقراء؛فهي تحتل المرتبة الثانية بعد الو.م.أ من حيث سوء توزيع الثروة [5]؛ حيث تراجع عدد الأسر متوسطة الدخل من نسبة 75.4% عام 1990 إلى 64 % عام 2011 من إجمالي عدد السكان [6] ، كما و يعتبر موقع كوريا الجنوبية الجغرافي هو الآخر من أكبر تحديات الاقتصاد و النمو الاقتصادي،لكونه يقع في منطقة متوترة خاصة مع الحرب بين الشمال و

---

1- موقع يور بين ستاديز ألاينز Haknohkim,REGIONAL INNOVATION POLICY OF SOUTH KOREA, Compared in the learning From The European Union,2007. http://www.europeanstudiesalliance.org/calendar/sp07events/Kim_Paper.pdf.

2-منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية Industrial Policy and Terretorial Development Lessons from Korea http://www.keepeek.com/digital-asset-management/oecd/development /industrial policy and terretorial development _9789264173897.en.

3- ibid ,http://www.keepeek.com/digital-asset-management/oecd/development /industrial policy and terretorial development _9789264173897.en.

4- موقع كوريا فوكس Park Sei-Won and Lee Seung-Won,Effects of Population Aging of Economy and Car Market , September2012. http://www.KoreaFocus.or.kr/desing3/essays/views_asp?volume_Id=126 and content_Id=104209and category=G.

5- معهد شرق آسيا الكوري Jong-in Kim,The Presidency and Economic Democracy,December2012

http://www.eai.or.kr/type/PanelViews.asp?bytag=p and catcode=eng_reportand idx=11865and page=1

6- موقع كوريا فوكس Confidence,octobre 2010.Kim Dong-Yul,The Middle Class Is Losing http://www.KoreaFocus.or.kr/desing3/essays/views.asp?volume_Id=127 and content_Id=104251 and category=G.

الجنوب الكوري،فضلا عن النزاع الحاصل حول جزر بحر الصين الشرقي بين الصين و اليابان،و التي يعتبر اشتعالها تحديا كبيرا في وجه التنمية الكورية الجنوبية؛و التي قد تعصف بالاقتصاد الكوري الجنوبي في أي وقت .

تعتبر كوريا الجنوبية من بين أهم الدول ذات القدرة على معالجة المشاكل والصعوبات،خاصة إذا تعلق الأمر بمتطلبات التنمية الاقتصادية، وسبل استمرارها،ويتجلى الأمر في:

** رغم افتقار كوريا الجنوبية للمواد الأولية إلا أنها استطاعت الحصول على الموارد من السوق العالمية وبكل سهولة من خلال استيرادها،ومن ثم تسويقها إلى الدول الصناعية في إقليمها.

** إعداد مراكز مراقبة للقضاء على مشاكل البيئة والتلوث،واعتماد مصادر الطاقة غير الملوثة للبيئة.

** زيادة الإنفاق على مصاريف البحث و التطوير في القطاعين الخاص و العام.

** انتهاج السياسة الاقتصادية التصديرية، مما يشجع على التنافس.

تمكنت حكومة كوريا الجنوبية من انتهاج سياسات صائبة و سبل جادة لمواجهة الصعوبات و التحديات،و يمكن توضيح ذلك في :

**1-6 تحدي الأزمة المالية لعام 1997 :**

واجه الاقتصاد الكوري الجنوبي كما اقتصادات دول جنوب شرق آسيا مصاعب كبيرة تجلت أساسا في التكتلات الاقتصادية و المؤسسات المالية الكبرى،و هو ما زاد من شكوك المستثمرين الأجانب،مما أدى في النهاية إلى أزمة حادة في السيولة في أواخر عام 1997؛ فتوجهت الحكومة الكورية إلى العمل مع صندوق النقد الدولي FMI، ليقترح هذا الأخير جملة من الإجراءات الإصلاحية لتجاوز الأزمة، و ذلك من خلال:

أ- إعادة هيكلة القطاع المالي (بغلق بعض المؤسسات غير المجدية و غير المصرفية و هي 440 مؤسسة هذا من جهة،و دعم المؤسسات المجدية لجذب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى).

ب- إعادة هيكلة القطاع الخاص (بيع 16 من أصل 30 شركة شيبول الكبرى إلى المستثمرين الأجانب ) ، فضلا عن التحالف و الاندماج فيما بينها ؛ كتنازل شركة **دايو** عن صناعة الإلكترونيك لصالح شركة سامسونج في مقابل تنازل هذه الأخيرة عن ملكيتها لصناعة السيارات،و الهدف من هذه الهيكلة هو تحسين الإنتاجية و النمو .

ت- تعزيز الشفافية لتقوية الإدارة.

**2-6تحدي التزاحم السكاني في المدن :**

عرفت المدن الكورية الجنوبية تزاحما سكانيا كبيرا نظرا للهجرة من الأرياف تماشيا للنمو السريع في سبعينات و ثمانينات القرن الماضي؛ فقد زادت نسبة سكان المدن من 38%عام 1960 إلى 88.3% عام 2002[1]

إن هذا التزايد في عدد السكان أدى إلى نقص المساكن وارتفاع أسعار الأراضي في المدن،ولمواجهة هذا التحدي، تبنت الحكومة عام 1988 خطة بناء مليوني وحدة سكنية.

**3-6 تحدي المعمرين :**

أدى ارتفاع مستوى المعيشة إلى زيادة معدل المعمرين من كبار السن في المجتمع الكوري الجنوبي؛فقد بلغت نسبة الكبار فوق سن الـ 65 سنة معدل 2.9% عام 1960 ليرتفع عام 2002 إلى معدل 7.9.% ومن المتوقع أن تتزايد النسبة عام 2019 إلى 14.4%[2]، فهو بذلك تحدي كبير، ليس فقط أمام الحكومة بل أمام الاقتصاد الكوري ككل،وهنا ترفع الحكومة التحدي من خلال الرعاية التامة والشاملة لهذه الفئة من المجتمع.

**4-6 التحدي الكوري الشمالي:**

وهو التحدي المتوقع بعد توحد الكوريتين؛فكوريا الشمالية تبقى متخلفة مقارنة بنظيرتها الجنوبية،إلا أن هذا التحدي يجبر الحكومة الكورية الجنوبية على ضرورة التوحد والتكامل من منطلق أن الشعب الكوري الجنوبي والشمالي شعب واحد،وذلك من خلال التعاون الاقتصادي الكوري المشترك،وتطوير العلاقات بين البلدين.

1- David Ashton,Francis Green,Donna James and Johnny Sung,Education and Training for Development in East Asia ,The Political Economy of Skill formation in East Asian Newly Industrialised Economies,ESRC Pacific Asia Programme,London and New York,2005,p58.

2-David Ashton,Francis Green, ibid ,p63.

**خلاصة الفصل:**

استطاع الاقتصاد الكوري خلال أربعة عقود من الزمن، الانتقال من تنمية قائمة على الموارد إلى تنمية قائمة على الابتكار؛حيث مس هذا التحول هيكلها الصناعي ليصير أكثر تقدما و تطورا،و قد واجه في هذه المسيرة العديد من التحديات إلا أنه كان قادرا على الاستجابة و التكيف بنجاح؛مستفيدا في ستينات القرن الماضي من ميزة التجارة الموسعة من خلال انتهاج سياسة أو إستراتيجية التنمية الموجهة نحو التصدير،إلا أنه تدهور في السبعينيات بسبب التدخل المفرط للحكومة؛خاصة في الصناعات الثقيلة و الكيمياوية،و تلى ذلك فترة الثمانينات ،و ما عرفته من تعديلات هيكلية كتعزيز النمو الاقتصادي المستمر مع الحفاظ على استقرار الأسعار،و جاءت فترة التسعينات ليتحقق فيها تحرير الاقتصاد خاصة في الإصلاح المالي و معدلات الفائدة.

كما يمكن القول بتغير أهداف التنمية واتجاهات سياساتها مع الوقت، ووفقا للتغيرات والتحولات الاقتصادية المحلية والدولية.

تقدم كوريا الجنوبية للدول النامية نموذجا متميزا يحتذى به في التنمية الاقتصادية، ولعل من أبرز معطيات هذه التجربة القيادة الوطنية الواعية بإرادة التنمية، الوحدة القومية والحضارية للمجتمع الكوري الجنوبي (أصل واحد،دين واحد، ولغة واحدة)،و رؤية الإنسان كجوهر لعملية التنمية و أداة لها.

هذا ويمكن القول بأن التفكير الاستراتيجي والمهتم بوضع الخطط ومراقبتها إلى حين تنفيذها،ويتعلق الأمر بالجنرال بارك،ساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية في دولة كوريا الجنوبية،لدرجة أنها صارت تجربة ينبغي الاستفادة منها من طرف الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة.

يمكن القول بأن التجربة الكورية كانت ناجحة؛ويعود ذلك إلى إصرار وتصميم الشعب،وإيمانه بقدرته على البناء،وأيضا من خلال الاعتماد على الشركات العملاقة.

# الفصل الثالث
# التجربة التنموية الاقتصادية في ماليزيا

**تمهيد:**

تمكنت ماليزيا من النهوض الاقتصادي من خلال الاندماج في اقتصاديات العالم مع الحفاظ على وطنيتها الاقتصادية،كما ومكنها نهجها الاقتصادي المتميز من تجاوز الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام 1997، وذلك من خلال عدم خضوعها في علاج الأزمة لتوصيات صندوق النقد الدولي،بل وساعدها في ذلك الاعتماد على برنامج اقتصادي وطني متميز من خلال فرض قيود صارمة على سياستها النقدية، والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية.

ركزت ماليزيا على المبدأ الإسلامي في اعتبار الإنسان محورا وأداة للنشاط التنموي من خلال تمسكها بالقيم والأخلاق،العدالة والمساواة،واهتمامها بسكانها الأصليين (الملايو)، وتشجيعهم على العمل في القطاعات المنتجة في الاقتصاد

تمكنت ماليزيا من الانتقال من بلد تقليدي معتمد على الزراعة إلى بلد حديث معتمد على الصناعة،و ذلك بفضل انفتاحها الكبير على الخارج و حفاظها على ركائز تنمية اقتصادها الوطني،و هو ما رصده تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 لأهم ثلاثين دولة مصدرة للتقنية العالية ؛حيث احتلت فيه ماليزيا المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على الصين،و قد ساعدها برنامجها الإنمائي الناجح في تجاوز أزمة عام 1997 المالية،بفضل انتهاجها لخطة عمل وطنية من خلال قيودها المشددة على سياستها النقدية و الحرص على جلب النقد الأجنبي للبلد،لتتمكن بذلك من تجاوز الأزمة خلال عامين فقط.

وحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي،احتلت ماليزيا المرتبة 34 في الناتج الإجمالي المحلي عام 2008، والمرتبة 18 عالميا من حيث الصادرات عام 2004، والمرتبة 20 في حجم الواردات،كما وتميز مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالارتفاع بمراعاة مؤشرات الصحة،التعليم،ومستوى المعيشة،هذا وبلغ معدل الإنفاق على البحث والتطوير نسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005.[1]

**I- مؤشرات الأداء الاقتصادي و مظاهر النجاح التنموي الماليزي :**

يرى الدكتور عبد الفضيل من خلال البعد التاريخي و مدى تطور التنمية في ماليزيا؛أن البلاد و منذ حصلت على استقلالها عام 1958 اتجهت في استراتيجياتها التنموية نحو الإحلال محل الواردات في الصناعات الاستهلاكية؛والتي كانت حكرا على المؤسسات الأجنبية قبل الاستقلال،إلا أن هذه الإستراتيجية لم يكن لها الأثر الكبير في تحقيق القيمة المضافة أو تشغيل العمالة،كما و يبين الدكتور،أن المرحلة الأولى تميزت باتجاه التنمية صوب القطاع العام بإعطائه الدور الكبير في ذلك،و اعتماد التوجه التصديري في عمليات التصنيع بالتركيز على الصناعة الإلكترونية ؛و هو ما خفض من معدل البطالة نظرا لطلبه لليد العاملة الكثيفة في هذا

1-محسن محمد صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص92-93.

النوع من الصناعات،و من ثم إحداث تحسن في توزيع الثروة و المداخيل بين مختلف فئات المجتمع الماليزي،كما و كان للمؤسسات البترولية أهمية بالغة في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة بصفتها مؤسسات قابضة و مالكة لأغلب المؤسسات الصينية سابقا و مثيلاتها التي كانت المملوكة للإنجليز ،فيما شهدت الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينات؛و هي المرحلة الثانية تنفيذ رابع خطة ماليزية بالتركيز على أمرين هامين: الملكية العامة لقطاع الصناعات الثقيلة،و الموجة الجديدة من الصناعات في إطار القيام بالإحلال محل الواردات،لتأتي المرحلة الثالثة ممثلة في الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات وحتى عام 2000 ؛و التي شهدت تنفيذ ثلاث خطط خماسية لتحقيق سياسات تنشيط النمو الصناعي،تعميق التوجه التصديري في التصنيع ، و المزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار بلدان كتلة الآسيان،و كذا تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي .

## I-1مؤشرات الأداء الاقتصادي و أهم بيانات الاقتصاد الماليزي.

عرف الاقتصاد الماليزي كنظيره الكوري الجنوبي مؤشرات هامة لتحسن الاقتصاد و النهوض الاقتصادي الملحوظ في البلد.

### I-1-1مؤشرات الأداء الاقتصادي لماليزيا :

إن تقييم الأداء الاقتصادي لدولة ماليزيا يستدعي التطرق إلى مؤشرات و معايير لتبيين القدرة الذاتية للاقتصاد و مدى تقدمه،و كذا أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية المستعملة في تقييم المؤسسات الدولية لمسارات التنمية في مختلف بلدان العالم،و يمكن استعراض هذه المؤشرات الاقتصادية كما يلي :[1]

### مؤشرات الأداء الاقتصادي للتجربة الماليزية للفترة ما بين (1960-2002):

شهدت هذه الفترة إتباع ماليزيا أساليب وسياسات مكنتها من الانتقال إلى بلد متقدم منفتح على الخارج، باقتصادها المتميز بالانتعاش خاصة مع فتحها المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر،والذي كانت ترفضه الدولة حتى منتصف الثمانينات حفاظا على وطنيتها الاقتصادية؛وقد وضعت شروطا خاصة في سياستها الاستثمارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر،ولعل من أهمها:

- ضرورة منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية.
- تصدير الأجنبي لـ 50 % فقط من سلعه المنتجة محليا .
- تحديد الوظائف للأجانب،فلا يسمح إلا لخمسة أجانب بالعمل في الشركة.

1-حسام محمد زكي صالح الشمري، أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية ،2005، ص114.

وهو ما أثر سلبا على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل في شكل استثمارات أجنبية مباشرة؛لكونه تعاملا غير جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

و لقد شهدت فترة الثمانينات نقصا و ضعفا في مؤشرات الأداء الماليزي حيث:بلغ معدل النمو سالبا 2.5% عام 1985، وبلغ حجم الدين الخارجي للفترة بين(1982-1988) مقدار 18307 مليون دولار في عام 1987[1] ،و هو ما دفع بالحكومة الماليزية بعد الثمانينات إلى ضرورة الانفتاح أكثر على الخارج ، و تغيير التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر،و جعل ذلك أكثر مرونة؛فقامت الحكومة بذلك بتحديث البنية التحتية للاقتصاد ، و كذا تنشيط النمو الاقتصادي الإقليمي (الآسيان)

يمكن توضيح مؤشرات الأداء الاقتصادي ، و المؤشرات الكلية للاقتصاد الماليزي في الجدول التالي:

**الجدول رقم12: نمو متوسط الناتج الإجمالي المحلي 1960-2000.**

| الفترة | نمو متوسط الناتج الإجمالي المحلي النسبة (%) |
|---|---|
| 1960 | 6 |
| 1970 | 7 |
| 1980 | 5.9 |
| 1995-1991 | 8.7 |
| 1997-1996 | 8.2 |
| 1998 | 6.7- |
| 2000-1999 | 5.0 |

**Sourece:Economic Plinning Unit,prime Minister 's Department,Malaysia**

يبين الجدول أعلاه تطور معدلات متوسط الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي في ماليزيا؛حيث شهدت الفترة 1995-1991 معدل نمو بـ8.7%في حين بلغ في عام 1960 الـ 6%،إلا أن هذا المعدل عرف انخفاضا ملحوظا عام 1998 و ذلك بسبب أزمة 1997 .

1- حسام محمد زكي الشمري، أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان نامية مختارة، مرجع سبق ذكره، ص129.

**الجدول رقم13: المؤشرات الاقتصادية الكلية من 1970 إلى1998.**

| | 1970 | 1990 | 1995 | 1998 |
|---|---|---|---|---|
| GNP per Capita (dollars) | 360 | 2255 | 3890 | 3013 |
| Unemployment rate (%) | 7.8 | 5.1 | n.a | 4.9 |
| Inflation rate (%) | 1.6 | 3.1 | 3.3 | 5.2 |
| Exchange rate (%) | 3.08 | 2.7 | n.a | 3.8 |

**Sourece : Economic Plinning Unit,prime Minister 's Department,Malaysia,and world bank, development Report 1997for 1995 data.**

**I-1-2 أهم البيانات عن الاقتصاد الماليزي حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001:**[1]

- صادرات عالية ومتوسطة التقنية كنسبة من إجمالي صادرات السلع بمعدل 67.4%.
- معدل الأمية بين البالغين (النسبة المئوية لمن تبلغ أعمارهم 15 سنة و أكثر) 13 % في العام 1999.
- الترتيب الخامس و الستون (65) لماليزيا في دليل التنمية البشرية لعام 2001 (التقرير يشمل 162 دولة من دول العالم).
- عدد السكان حوالي 21.8 مليون نسمه في عام 1999.
- المساحة الكلية 329749كم2.
- استخدام السكان و توفرهم على إمكانيات ملائمة من الصرف الصحي بمعدل 98% في عام 1999.
- استخدام سكان لمصادر مياه محسَّنة بمعدل 95 % في عام 1999.
- الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج الوطني بحوالي 4.9 % خلال الفترة 1995-1997.
- الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي 15.4 % خلال نفس الفترة.
- الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 79 مليار دولار في عام 1999.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 8209 دولار في عام 1999.
- صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي بمعدل 122% في عام 1999.

1 -تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ،2001،في كتاب، أحمد بعلبكي،موضوعات و قضايا خلافية في تنمية الموارد العربية ، قضايا ومعوقات التنمية،2007،ص18.

- واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي بمعدل 97% في عام 1999.

### I-2 ملامح نجـاح التجربة التنمـوية الماليزية:[1]

إن من أهم ملامح نجاح تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا :

- **تحول ماليزيا** من بلد معتمد على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية ذات التقنية العالية.
- **التركيز على القضاء** على التفاوت الطبقي بين مختلف العرقيات .
- **ملامح الاقتصاد المعرفي؛ بفضل** السياسة الداعمة لتطوير القدرات و المهارات البشرية في التربية و التعليم، و من خلال تأسيس المعاهد و مؤسسات التدريب المهنية احتلت ماليزيا المرتبة السادسة في آسيا في مستوى المنافسة الصناعية بعد كل من (الصين،سنغافورا،تايوان،كوريا الجنوبية،و اليابان)، و المرتبة 21 عالميا وفقا للمؤشرات الاقتصادية الايجابية.
- **شبكة الطُرقات**؛ تتميز ماليزيا بانسياب الحركة و معالجة الاختناقات المرورية من خلال عملية المسح الجوي بالطائرات و علاج و فتح الاختناقات بطرق متعددة بديلة High Way ،و كذا خدمة الطرقات و اللوحات الإرشادية،هذا و تتميز باتساع و نظافة شوارعها، و قنوات تصريف الأمطار بها؛و كل ذلك مقابل قيمة مادية في شكل طابع ملصق على مقدمة السيارة و مشحون برصيد يتناقص بمقدار التعريفة المتعارف عليها في كل مرة تسير فيها السيارة،و هي تقنية عالية معمول بها في ماليزيا و دبي و بعض الدول المتقدمة لتساهم هذه القيمة المالية المقتطعة في تطوير و خدمة الطرق فيخف بذلك العبء على ميزانية الدولة.
- **إدارة الأزمات**؛تقوم ماليزيا بالطلب من وزرائها كل حسب تخصصه بوضع تصوراتهم وتكهناتهم من الأزمات العالمية والدولية قصد دراستها والاستفادة منها؛وكمثال على ذلك أزمة الحادي عشر من سبتمبر 2001 والمتعلقة بتفجير برجي التجارة العالميين في نيويورك ليتم إنشاء جامعة ضخمة على أسس متقدمة ترحب بالطلاب العرب والمسلمين الدارسين في أمريكا وجذبهم للدراسة بها.
- **الإجراءات الحكومية المساندة للتنمية البشرية و الاقتصادية** ؛و ذلك من خلال :
  - حماية و دعم المشاريع.
  - السياسات الجاذبة للاستثمار.
  - دعم الدولة للبحوث العلمية.
  - حماية الملكية الفردية.
  - حرية تداول العملات.

---

1 - عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا،الدار العربية للعلوم، لبنان، 2008.ص 360-363.

- بناء المهارات (تطوير نظم التعليم ، بناء المؤسسات التعليمية ).

■ **مشروع الحلال؛**

و الذي استفادت منه ماليزيا في مسألة "الحلال" المتعلقة بمسلمي أوروبا؛حيث رصدت حجم الإنفاق لدي المسلمين في أوربا بـ 386 مليار دولار؛ فعمدت بذلك إلى وضع منتجات ماليزية "حلال" خاضعة لمعايير الجودة وفق الشريعة الإسلامية،مع وضع طابع "حلال" و من أمثلة ذلك مراقبة الذبح وفق الشريعة،و خلو المنتجات من لحم أو دهن الخنزير،و بالتالي إضفاء المصداقية على هذه الصناعة ؛ لتسيطر على 90% من السوق الأوروبية ،فيما تسيطر تركيا على الـ 10% المتبقية .

■ **تطوير البنى التحتية للدولة :**

- إنشاء شبكة الطرق عالية التطور.
- توفير شبكة معلومات و اتصالات متقدمة.
- تطوير المجمعات التكنولوجية و مراكز الابتكار.
- إنشاء معاهد للبحوث ، و مراكز بحوث علمية و افتراضية.
- تطوير نظم الإدارة.

■ **نموذج النجاح الفريد لسايبر جايا[1]:**

و هو نموذج للإنتاجية فائقة الجودة و التقنية العالية Hi-Tic ،كما أبدعوا في التعامل مع ملفات و تصميمات 3 D ثلاثية الأبعاد،كما توصل هؤلاء الشباب في آخر ما توصلوا إليه إلى شاشة ثلاثية الأبعاد تصور تشريح افتراضي لجثة،من خلال إخراج أنسجة الجسم و أجهزته؛و هو ما أحدث ثورة عظيمة في تحريات البحث الجنائي.

■ **البث الفضائي الخارجي؛**

تقوم الحكومة الماليزية بمراقبة البث العالمي لمختلف القنوات الفضائية في ماليزيا؛و ذلك من خلال فلترة و قص ما يجب قصه من البرامج بما يتناسب و الآداب الماليزية،و من ثم إعادة بثه بمعدل تأخير ربع الساعة لحماية الثقافة و قيم المجتمع الماليزي.

1 - حيث يقصد بجايا الأرض،و سايبر الفضاء أو الإلكترونية و معناها الأرض الالكترونية؛ وهي قرية ذكية ذات عقول مبدعة من الشباب و الذين تتراوح أعماره بين 18 و 30 سنة مختصين في إنتاج الصناعات من مثل الشاشة الذكية

■ **الحلول الإبداعية في مجال الإسكان** ؛

تقوم الحكومة الماليزية بإجبار كل من يتقدم بطلب ترخيص للبناء على تخصيص 30% من قيمة البناء لصالح محدودي الدخل في ماليزيا ، و الباقي و هو 70% لصالح الأثرياء للاستثمار فيه ؛ تستلم الحكومة في ذلك النسبة المخصصة لمحدودي الدخل ، لتعيد توزيعها على المعنيين منهم ( محدودي الدخل) في شكل قروض بسيطة لآجال بعيدة قد تصل إلى 25 سنة.

■ **حقوق الإنسان و مستوى المعيشة و البيئة:**

- الثقافة الماليزية المساعدة على التواصل مع الغير، و العمل الجماعي.
- توفر المؤسسات التربوية.
- مجتمع صديق و ديمقراطي.
- حياة هادئة و رفاهية.

■ **بناء قوى عالية التأهيل :**

- تطوير الأنظمة التعليمية.
- إنشاء مؤسسات التدريب المهنية.
- تأهيل الشباب و تعليمهم اللغة الانجليزية .

■ **حماية الملكية الفكرية:**

سنت الحكومة الماليزية قوانين لحماية الملكية الفكرية ، و تشمل الاختراعات عام 1983، التصاميم و حقوق النشر عام 1987، و المؤشرات الجغرافية عام 2000 .

■ **تطوير العلوم و البحث العلمي:**

- توفر الاستشارات التكنولوجية .
- توفير الحلول الهندسية.
- المشاركة في تصميم البنى التحتية .
- المشاركة في توسيع شبكة المعلومات .
- تشجيع البحوث و الاختراعات.

**I-3 نبذة عن التجربة التنموية الماليزية :**

عرفت التجربة الماليزية تحولا في استراتيجياتها التنموية بعد الاستقلال،أي بعد عام 1958؛ حيث قامت الإستراتيجية القديمة على الاستيراد في الصناعات الاستهلاكية،والتي كانت حكرا على الشركات الأجنبية خلال الفترة الاستعمارية إلا أن هذه الإستراتيجية لم تفلح في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع بسبب ضيق

السوق المحلي من جهة،وضعف الطلب المحلي من جهة أخرى،وعدم توفير مناصب للشغل،وحتى عدم قدرتها على تحقيق قيمة مضافة عالية.

و في سنوات السبعينات،اتجهت ماليزيا في تنميتها نحو التصدير في عمليات التصنيع مع الاعتماد الكبير على القطاع العام،و ظهرت صناعة الالكترونيات ذات الكثافة العمالية العالية،و هو ما خفض من معدل البطالة و حسن في توزيع الدخول و ثروات البلد بين فئات المجتمع، و لقد لعبت الشركات البترولية دورا كبيرا في ذلك،و من ثم دفع السياسات الاقتصادية بصفتها شركات قابضة.

تتمتع ماليزيا بميزتين تؤهلانها لقيادة المجتمع الإسلامي ، و هما :

* التطور الاقتصادي القوي لماليزيا،وحنكتها في معالجة الأزمات العالمية كأزمة 1997.

* المكانة الرفيعة للدكتور محمد مهاتير بين الدول النامية الأخرى،وحلمه في إثبات صلاحية تعاليم الدين الإسلامي لكل زمان ومكان،وقدرته على النهوض باقتصاديات البلدان.

كما وتتميز التجربة التنموية في ماليزيا بجملة من الأمور والصفات:

- **سمات المجتمع الماليزي حسب رئيس الوزراء الخامس عبد الله بدوي:**

  - أفكاره وسطية معتدلة ( تقوي بناء الأمة).
  - ترابط علاقات المجتمع الماليزي .
  - الدولة رائدة غير تابعة.
  - تطبيق تعاليم الإسلام ( تعاون و تكافل )، و الاتحاد في الكلمة.
  - النظام الصارم و سيادة القانون .
  - المسؤولية و الجدية في أداء واجباته .
  - امتلاك قوامة الأخلاق الفاضلة.

- **نظرية الأوز الطائر:**

و هي تجربة للحاق بركب الدول المتقدمة صناعيا؛حيث يسير سرب الإوز على شكل رأس سهم يتمثل في قائد السرب،ذي القوة و المنعة،يحلق خلفه اثنين من الإوز،ثم يتضاعف العدد و هكذا،و هي تجربة تهدف إلى إحداث التكامل مع الدول المحيطة كاليابان مثلا؛من خلال تبادل الخبرات و المهارات،و اللحاق تباعاً الدولة وراء الأخرى في النهضة،و الخروج من دائرة التخلف و الضعف الاقتصادي،و هو ما عُرف بـ"النمور الأسيوية "

- **مراعاة التناسب بين الكثافة العُمالية والتبادل التجاري وتبادل الخبرات التقنية:**

حيث تم تأسيس وخلق صناعات من النسيج، الصلب، والسيارات؛ وبخصوص هذه الأخيرة (صناعة السيارات) فقد تم اعتماد مراقبة السوق المنافسة،وشراء المؤسسات المقبلة على الإفلاس؛لتتمكن ماليزيا في ذلك من صناعة سيارة ماليزية 100%.

وتتسم الثقافة الماليزية ببعد النظر والرؤى المستقبلية للأمور لتحقيق النجاحات دون تقليل شأن الإنجازات السابقة،ويتجلى ذلك في رؤية مهاتير المستقبلية لعام 2020، من خلال وضع خطط طويلة المدى. تمكنت ماليزيا من خلال هذه العوامل من تحقيق تقدم ملموس في عدة مجالات بالاعتماد على القيادات السياسية،دعم قيم التعايش والتوافق بين الأعراق،والاستفادة من قيم الإسلام، وكثرة ثقافات البلد.

قامت الحكومة الماليزية برسم سياسة الرؤية الوطنية National Vision Policy (2001-2010) خطة عشرية،قسمت إلى خطتين خماسيتين،تضمنت اهتماما أكبر بالعولمة وتسارع النمو الاقتصادي،وبالتالي الحرص على ضمان استمرار التطور البشري من خلال البحث والتطوير،وإنفاق ميزانيتها على اقتصاد المعرفة، والاستثمار في رأس المال البشري،لجعل العمالة الماليزية أكثر مهارة،مشتملة بذلك على القيم الأخلاقية والفكر المستنير[1]

- **الزراعة في ماليزيا :**

الزراعة هي أهم قطاع في البلاد؛حيث ساهم هذا القطاع عام 1992 بأكثر من 16% من إجمالي الناتج المحلي،كما عرف هذا القطاع نموا بنحو 3% سنويا عام 2005 بعد أن كان 2.1% في الخطة السابعة المنتهية عام 2000 [2]،كما عرفت ماليزيا تحسينات هامة في غاباتها،و أراضيها،و سماتها الزراعية الاقتصادية بصفة عامة،و كذا طرق الإدارة و الزراعة المساهمين في نمو هذا القطاع.

كما تتميز الزراعة الماليزية بالاكتفاء الذاتي في تغطية الطلب المتزايد للسوق المحلي؛لخفض الواردات ودعم الصادرات،وقد ساهمت التكنولوجيا البيولوجية الحديثة في هذه الزيادة في الإنتاج الغذائي،ويتم دعم الدولة في ذلك للقطاع الخاص المساهم في العمليات التجارية الزراعية.

و تقوم الدولة في إطار دعم مرافق البنية التحتية بتحديث مراكز التوزيع الزراعي،و خدمات النقل،كما و تقوم كذلك بترشيد بعض الزراعات كزراعة زيت النخيل؛و التي عرفت نمو بمعدل 2.2% سنويا لتصل إلى 3.1% سنويا في عام 2005، و كذا الحال بالنسبة للمطاط، الكاكاو، الأرز، جوز الهند، الأناناس و الفلفل[3] .

1 - محسن محمد صالح،النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

2- محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية؛ مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، 2014، ص6.

3- محمد صادق اسماعيل،المرجع السابق، ص7.

ويأخذ قطاع التعدين أهمية كبيرة هو الآخر،خاصة البترول والغاز الطبيعي؛ لما يساهم به في عائدات الصادرات؛والتي وصلت إلى 12% في عام 1992، ولما يشغل من يد عاملة حيث تصل نسبة ذلك إلى 50.6%، وإن تعدين القصدير يعتبر من أهم الدوافع نحو التنمية والاستقرار الاقتصادي في ماليزيا،إلا أن هذه الصناعة بدأت بالتدهور في الفترة ما بين 2005-2010، وتحتل ماليزيا الآن المرتبة الثالثة في إنتاجها عالميا بعد البرازيل واندونيسيا.

عرفت صناعة النفط والغاز تطورا سريعا؛لتحتل ماليزيا المركز الثالث عشر والثاني والعشرين في حجم احتياطي الغاز الطبيعي،واحتياطي النفط على التوالي.

شرعت الدولة منذ أوائل الستينات،في وضع خطة التصنيع الماليزية من خلال الاهتمام بقطاع التصنيع بهدف رفع الدخل الوطني،و نجحت في ذلك؛حيث قدرت نسبة التصنيع 19.6% من إجمالي الناتج المحلي عام 1980 لترتفع عام 1992 إلى 30.2%[1] ،و قد عرف هذا المجال نموا سريعا موفرا في ذلك فرص عمل كثيرة ؛ فقد أستوعب هذا القطاع ما نسبته 25.5% من القوى العاملة عام 1992،و كانت الملابس و المنتوجات و الأحذية صادرات رئيسية في قطاع التصنيع و كذا المنتوجات البتروكيمياوية ؛ فعرفت الدولة بذلك عصرا جديدا من التطور الصناعي .

وفي بداية التسعينات، وجهت الدولة تركيزها نحو الصناعات التكنولوجية الدقيقة لوضع البلاد في مصاف الدول الصناعية بحلول عام 2020.

تحسنت المؤشرات الاجتماعية للماليزيين من خلال التطور الاقتصادي المتسارع،مما رفع من مستوى الحياة لديهم؛فقد ارتفع الدخل الوطني إلى 13.8% عام 1992، و تطور ليصل إلى 381 بليون دولار عام 2009، بمعدل نمو 7.2% سنويا،و انخفضت نسبة البطالة حتى 5% في عام 2009 [2] ،هذا و تسعى الدولة لتوحيد الوطن كهدف لتكوين سياسة اقتصادية و اجتماعية نظرا لتعدد الديانات،الأعراق و الثقافات .

وجاء مهاتير محمد بصفته رئيسا للوزراء فاصلا في التاريخ الاقتصادي لماليزيا،وجاءت على يده النهضة الاقتصادية.

تعد ماليزيا من أكثر الدول تقدما في العالم لتحتل المركز العاشر عالميا في عام 2010؛ حسب إحصائيات معهد الإدارة و التطوير الدولي،و المركز السادس و العشرون في تقرير المنافسة العالمية،كما و احتلت المركز الخامس و الثلاثون في مؤشر KOF العالمي.

1- محمد صادق اسماعيل، النهوضالماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطورالاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص8.

2- محمد صادق اسماعيل،المرجع السابق، ص 9.

شهدت ماليزيا طفرة اقتصادية ذات تطور سريع مع أواخر القرن العشرين؛شكلت فيها الصناعة قطاعا اقتصاديا هاما في اقتصاد البلاد إلى جانب التجارة الدولية.

- **أزمة الديون الخارجية:**

أنهت ماليزيا سداد دينها للبنك العالمي للفترة ما بين 1965-1999؛ حيث وجهت هذه المبالغ المقترضة لتمويل مشاريعها في إطار رفع مستوى المعيشة للأفراد؛حيث قدرت هذه المبالغ بـ 2.646 مليار دولار، وتمويل المشاريع الاجتماعية المتنوعة كالقضاء على الفقر وتوسيع شبكة الطرقات وتنمية المناطق الريفية.

ويرى الدكتور صوالحي بشير أن ماليزيا تمكنت من التخلص من ديونها بفضل اعتمادها على تطبيق أنجح النظم الإدارية العالمية الحديثة.

و ساعد ماليزيا في عدم لجوئها إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية كالبنك و الصندوق الدولي مراقبتها لعملتها و محاربتها للفساد و الاحتكار.

مكن إدراك مهاتير لطبيعة قيود البنك العالمي من تطوير منظومة قانونية واقتصادية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،ومن ثم تغطية نقص رؤوس الأموال،وتوظيف أكبر عدد من أفراد مجتمعه.

اعتمدت الحكومة الماليزية أنظمة مراقبة صارمة في مكافحة الفساد و ذلك عبر حكوماتها المتعاقبة.

تتضح رؤية مهاتير في بناء وتكوين أو استثمار الموارد البشرية من خلال قواعد "التوجه شرقا"،وهي من أبرز ما ساعد ماليزيا على التخلص من الديون حسب الدكتور صوالحي.

- **أهمية التعليم في التجربة الماليزية :**

يؤكد مهاتير على العامل الرئيسي في نجاح التجربة الماليزية، وهو الاهتمام بجودة التعليم، وهو ما جعل مهاتير محمد يدفع الملايو نحو النهضة التنموية من خلال توفيره مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا؛ حيث أنفق ما مقداره 20% من ميزانية البلد على التعليم،أي أكثر من الإنفاق على الدفاع، كما وقام بإرسال البعثات العلمية للخارج،وقدر عددهم بـ 50 ألف طالب، فتمكن من إحداث تراجع في معدل الأمية لتنخفض من نسبة 36% إلى نسبة 6%.

لقد حاول مهاتير في إطار سياسته الاقتصادية تأهيل المواطن الماليزي بشتى الوسائل العلمية والتكنولوجية لتمكينه من الانفتاح على العالم الخارجي،و من ثم التعرف على الثقافات المختلفة ؛إذ تبلغ نسبة التعليم في ماليزيا حاليا 93% مع 11 جامعة حكومية ، 13 جامعة خاصة ، و600 كلية حكومية وخاصة ومعاهد تقنية،وحتى بعد مهاتير ظل الاهتمام قائما بالتعليم ؛بصفته أولوية من أولويات التنمية والتطور الاقتصادي

لماليزيا،كما أن أي برنامج أو دراسة لموضوع التنمية والنهضة،إذا لم يتم التطرق فيها إلى التعليم فهو برنامج ناقص،لإغفاله عن أحد أهم ركائز التنمية.

- **الاستثمار الأجنبي في ماليزيا :**

تعتبر ماليزيا من الدول النامية السباقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛إذ اتجهت في بداية السبعينات للاعتماد على القطاع العام بشكل كبير،والتوجه التصديري في التصنيع،وذلك بالتركيز على الصناعات الالكترونية كثيفة العمالة،مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة،وتحسين توزيع الدخول والثروات على أفراد المجتمع الماليزي.

وفي عقد الثمانينات وجهت الخطة الماليزية للصناعات ذات عملية الإحلال محل الواردات،والصناعات الثقيلة تحت ملكية القطاع العام،لتضع الحكومة خطة أخرى من منتصف الثمانينات حتى عام 2000 لتحقيق سياسات تنشيط النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في التصنيع، وكذا تحديث بيئة الاقتصاد الماليزي،وهو ما أشهد ماليزيا نموا ملحوظا،ولتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية قامت الحكومة بتخفيض الضرائب بـ 5% من نسبة 40% إلى نسبة 35% من ميزانيتها في عام 1989.

- **التحفيز لجذب الاستثمار الأجنبي :**

تعد ماليزيا إلى جانب الصين وسنغافورا من أكثر الدول جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر IDE، من خلال استخدام الحوافز؛ إذ انتهجت الحكومة في سبيل ذلك التعديل المستمر لطبيعة وهياكل هذه الحوافز وفقا لحاجيات ومتطلبات أهداف التنمية؛فتمكنت بذلك من تحسين قدرات البلد التنافسية،خاصة في ظل استغلال استراتيجيات متعددة الجنسيات،وهو ما مكن كذلك من تنمية المهارات وترقية العمالة الماليزية المحلية.

عرف هيكل الحوافز في البلد تطورا مستمرا،و هو ما يدل على الانتقال تدريجيا إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقنية،بعد أن كان التشجيع عاما للاستثمار الأجنبي المباشر؛ففي عام 1958، تم تقديم حوافز ممثلة في الإعفاءات الضريبية لمدة سنتين حتى خمس سنوات،و في عام 1968 ،قامت الحكومة بتعديل هذه الحوافز بالإعفاء الضريبي لمدة تتراوح بين سنتين و عشر سنوات ،كما و قامت الحكومة بدعم خدمات البنية التحتية،و الإعفاءات من رسوم الجمارك،و الضرائب على الصادرات،و كذا تسريع الإجراءات الجمركية،و في عام 1986،تم تحرير كل القيود المتعلقة بحقوق الملكية في المؤسسات؛كقانون تشجيع الاستثمارات،و تشجيع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث و التطوير لتدريب العمالة المحلية بإعفاء ضريبي مدته خمس سنوات تشجيعا منها لهذه المؤسسات للتوطن أكثر في ماليزيا.

- **آثار الاستثمار الأجنبي المباشر :**

مكن الاستثمار من إعطاء دفعة قوية للصناعة في ماليزيا،كما كانت آثاره إيجابية على استخدام القوى العاملة والموارد المحلية،وكذا الصناعات المحلية،وحتى على البيئة الطبيعية في البلد.

فقد مكن الاستثمار الأجنبي المباشر من استخدام الموارد المحلية إلى حد كبير كمدخلات للعملية الإنتاجية،كما أن معظم الشركات متعددة الجنسيات كانت تعتمد في صناعاتها على المواد الخام، وقطع الغيار من طرف الشركات المحلية،هذا وساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية، وهو ما زاد في كفاءة ومهارة الفرد الماليزي،وبذلك زادت الأهمية النسبية للعمالة في المؤسسات الماليزية.

- **الخوصصة في ماليزيا :**

قامت الحكومة في إطار خوصصة اقتصادها بتقليص دور القطاع العام من خلال خصخصة المشاريع لتخفيف العبء المالي و الإداري على الحكومة ،تحسين الكفاءة ،و دعم النمو ؛و هو ما ساهم في تحقيق أهداف التنمية .

- **الانفتاح و التحرر الاقتصادي :**

في إطار تهيئتها لمناخ استثماري ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر،سعت ماليزيا إلى انتهاج نظام تحرري قائم على الانفتاح لتشارك بذلك في التجارة الدولية،و إقامة علاقات مع دول العالم؛فقامت بخفض التعريفة الجمركية على المنتوجات الزراعية و الصناعية [1] ،و إلغاء القيود لخمس سنوات على إثر توقيع اتفاقية الآفتا عام 2003 و إلى غاية عام 2008.

و تشير البيانات المتعلقة بحجم التجارة الخارجية إلى مدى الانفتاح الاقتصادي للبلد على الخارج؛ فقد بلغ حجم التجارة 18.5%، 16.8% ،16%، 12.7%، و 4.7% مع كل من الو.م.أ،اليابان، سنغافورا، الاتحاد الأوروبي،تايوان،و كوريا الجنوبية على التوالي،و ذلك خلال الست أشهر الأولى من عام 2000 .[2]

- **التسهيلات المقدمة :**

قامت الحكومة بتخفيض أسعار السلع الاستثمارية كتسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي،وكذا تخفيض الضرائب،وتحديث مناخ الاستثمار بما يتلائم ومتطلبات الاستثمار.

1-. محمد صادق اسماعيل ، **النهوض الماليزي : قراءة في الخلفيات و معالم التطور الاقتصادي**، العربي للنشر و التوزيع،2014.، ص25.

2-. محمد صادق اسماعيل ، المرجع السابق، ص28.

**I-4 تطور الاقتصاد الماليزي :**

تبنت الدولة الماليزية منذ استقلالها عام 1957 و حتى نهاية الستينات من القرن الماضي،النظام الرأسمالي، كما عرفت هذه الفترة قيام اتحاد ماليزيا عام 1963، و كذا المشادات و الصراعات العرقية لعام 1969 بين السكان الأصليين (الملايو) و الصينيين،و أيضا سن قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة عام 1970، مع الانتهاء من إنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983، و هي ما يطلق عليها بفترة مفترق الطرق[1] .

عجلت أحداث 1969/05/13 ( المشادات العرقية بين الملايو و الصينيين) بتصميم إستراتيجية جديدة للتنمية عرفت بالسياسة الاقتصادية الجديدة للقضاء على الفقر؛بوضع خطط خماسية طويلة المدى،و ذلك للفترة ما بين( 1970-1990)،أما تلك المتعلقة بالفترة ( 1991-2020 ) فأطلق عليها (رؤية 2020)،عمل من خلالها مهاتير على استكمال الخطط القديمة المنتهجة منذ 1970؛حيث تهدف هذه الرؤية إلى نقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة،كما و أسهمت المخططات التنموية في زيادة معدلات التنمية لتحسين المستوى المعيشي للسكان خاصة الملايو منهم؛ليزداد بذلك نصيبهم من الناتج الوطني من 2.4% عام 1970 إلى 30% عام 1990، و كذا الحال بالنسبة لليد العاملة المتخصصة ( مهندسون) من 5% إلى 29% خلال نفس الفترة.

رأت الحكومة بضرورة تدخلها وبأهمية دورها في المجال الاقتصادي لتحقيق النمو خاصة في ظل وجود اختلافات عرقية.

تميزت هذه الفترة بوجود مؤسسات تعاونية لخدمة الفئات الفقيرة من السكان الأصليين (الملايو) المهمشين من قبل الاستعمار الانجليزي،وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية،وحفاظا منها على توازن وتعايش مختلف الأعراق في ماليزيا.

و في هذا الشأن تم انتهاج خطة اقتصادية عام 1970 لتنتهي حتى عام 1990، و هي ما يسمى بالسياسة الاقتصادية الجديدة،و التي تهدف إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية و الاجتماعية لرفع ثروة الأغلبية من الملايو إلى 30%[2] .

وفي عام1971، قامت الدولة الماليزية في إطار التحرر من التبعية بإصدار قوانين المناطق الحرة،لتجهيز الصادرات،مقدمة في ذلك تسهيلات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية،ولتنشئ كذلك بنكا إسلاميا ماليزيا عام 1983، كما وسمحت للبنوك التجارية بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها.

تبنت ماليزيا في سبيل تنميتها الاقتصادية خططا تنموية كبرى منذ عام 1971؛فالخطة التنموية الأولى (1971-1990) كانت بهدف خفض معدل الفقر و محاولة القضاء عليه ،من خلال رفع معدل الدخل و خلق

1- نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي، تحليل وتقييم م-د: دار الفكر، الطبعة الأولى،2009، ص67.

2- موسوعة الدكتور مهاتير، دار الكتاب المصري، القاهرة،دار الكتاب اللبناني بيروت،دار الكتاب ماليزيا، دار الفكر، كوالالمبور، الطبعة الأولى ،2004، ص66.

مناصب عمل أكثر ،كما رسمت هذه الخطة لإحلال التوازن الاقتصادي في البلد ،كما و قامت ماليزيا بإعادة الهيكلة لسياستها التعليمية بإعطاء أكثر أهمية و أولوية للملايو[1]، أما الخطة التنموية الثانية (1991-2000) فكانت تكملة للخطة الأولى في إعادة بناء المجتمع ،و محاولة القضاء على الفقر؛ليستفيد الجميع و بشكل عادل من ثروات البلد، كما و ركزت أكثر في هذه الخطة على التنمية البشرية،وأما الخطة الثالثة (2000-2010) فركزت بشكل كبير على البحث العلمي و التنمية البشرية .

مع بداية الثمانينات،وصل عجز الميزانية في ماليزيا إلى 17% من الناتج المحلي الإجمالي،و تراجعت معدلات التبادل في الفترة (1985-1986) بشدة [2] ،و ذلك بسبب الاعتماد على تصدير الموارد الأولية للخارج بأثمان زهيدة جدا .

وفي نهاية1986، وصل الدين الخارجي إلى 85%من الناتج المحلي الإجمالي،كما وصلت خدمة الدين إلى حوالي 20% من إجمالي الصادرات،ليدخل فيما بعد الاقتصاد حالة من الركود،وانخفاض الاستثمار الخاص بنسبة 25%، وأسواق الأسهم التي عرفت استقرارا أقل إلى جانب العقارات [3]

تمكنت ماليزيا بنظام حكمها المحلي من تقديم نموذج تنموي فريد من نوعه،ويعد عهد مهاتير محمد أهم فترة حكم؛ شهد الاقتصاد الماليزي فيها انطلاقة هذا النموذج الناجح؛ فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفعت الصادرات،ونما الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي،وحققت ماليزيا أهدافها التنموية المسطرة منذ سبعينيات القرن الماضي.

**إن التكلم عن التجربة التنموية الماليزية حسب التسلسل الزمني يحددها بثلاثة مراحل و هي:**

**(1) مراحل تطور الاقتصاد الماليزي :**

** **المرحلة الأولى :**

وذلك بتولي تنكو عبد الرحمن رئاسة وزرائها عام 1957، وحرصه على إقامة أسس الدولة الماليزية على الالتزام بتعاليم الإسلام في القضاء على الجهل،الفقر، والمرض، وإن لم يعلن صراحة تبنيه للتعاليم الإسلامية.

تميزت المرحلة الأولى من الاقتصاد الماليزي وذلك مع بداية السبعينات؛بالاعتماد على الدورالكبير للقطاع العام،والبدء في التوجه نحو التصدير في عمليات التصنيع؛وذلك من خلال التركيز على الصناعات الإلكترونية

1 - TAKACHI TORII,The New Policy and the Malays National Organisation,1997,p233.

2- دراسات اقتصادية، العدد الثاني، مؤسسة ابن خلدون للدراسات والبحوث ،2000، ص64.

3- موسوعة الدكتور مهاتير، دار الكتاب المصري، القاهرة،دار الكتاب اللبناني بيروت،دار الكتاب ماليزيا، دار الفكر، كوالالمبور، الطبعة الأولى ،2004، ص66.

ذات العمالة الكثيفة،وهو ما سمح بتخفيض معدلات البطالة وتحسين توزيع الدخول بين مختلف فئات المجتمع.

تحولت ملكية الشركات الصينية والانجليزية إلى الشركات البترولية الماليزية،والتي ساهمت في النهاية بدورها الفعال في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة.

**** المرحلة الثانية :**

ثم تبعه تون عبد الرازق عام 1970، والذي كان أكثر وضوحًا في تبنيه شعارات إسلامية تواكبت مع الصحوة الإسلامية التي عمت العالم الإسلامي في السبعينيات.

كما تميزت المرحلة الثانية الممتدة لخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات بتنفيذ الخطة الماليزية الرابعة ؛و ذلك من خلال التركيز على :

- الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.
- موجة جديدة من الصناعات للقيام بالإحلال محل الواردات.

**** المرحلة الثالثة [1]:**

ثم جاءت المرحلة الثالثة الأكثر صراحة في تبني المنهج الإسلامي مع بداية الثمانينيات،وإلى غاية بداية الألفية الثالثة،مع تولي محاضير محمد رئاسة الوزراء .

وقد شهدت هذه المرحلة تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي،وتنفيذ ثلاث خطط خماسية لتنشيط النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في التصنيع،كما عرفت هذه المرحلة المزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة "الآسيان"،وكذا التوجه الإسلامي لماليزيا في عهد محاضير محمد.

إلى جانب الخطط التنموية لماليزيا،قامت الحكومة بانتهاج سياسات عامة لضمان سير العملية التنموية بثبات كسياسة النظر شرقا؛و المقدمة من قبل محمد مهاتير عام 1982،و ذلك بالحث على الاقتداء بثقافة العمل الكورية و اليابانية ؛ فهو بذلك ينظر إلى الشرق للمضي قدما ،كما وأطلق مهاتير أيضًا حملتين بشعارين "نظيف وفعال وموثوق" و "القيادة من خلال القدوة" ؛و ذلك بالتركيز على نماذج في الأخلاق العالية و السامية ،و القيم الإيجابية للاقتداء بها،كما قدم مهاتير سياسة التوجه إلى الأسواق الخارجية "سوجوشوشا ماليزيا" و سياسة "ماليزيا المتحدة" ،من خلال الحث على ضرورة شراكة القطاعين العام والخاص في التنمية لا تنافسهما،و قدم مهاتير كذلك "الخطة الصناعية الكبرى" لتحويل ماليزيا إلى بلدٍ صناعي من خلال صناعة المطاط،الأخشاب والمعادن والإلكترونيات،معدات النقل والأقمشة والمواد الكيماوية

1 - عادل الجوجري النمر الآسيوي مهاتير محمد من شاب متمرد الى بطل إسلامي دار الكتاب العربي دمشق-القاهرة الطبعة الأولى 2008 ص 23.

وغيرها،وليختتم الدكتور مهاتير محمد أعماله بـ "رؤية 2020" لتحويل ماليزيا إلى دولة صناعية متقدمة بحلول عام 2020،و منه يمكن القول أن مشروع محمد مهاتير مقترح ذكي لوضع أساس متين للتنمية،وذلك من خلال بناء مجتمع ديمقراطي مستقر و موحّد،ذي قيم وأخلاق،يتسم بالعدل و التكافل .

استعرض مهاتير تجربته للنهوض بماليزيا و جعلها إحدى النمور الآسيوية،و من أهم مقومات و أسس هذه التجربة :[1]

- توفير التعليم الجيد للمواطنين .
- محاولة القضاء على البطالة.
- الاعتماد على الموارد الذاتية و رفض الاستدانة.
- إزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

استغنت الحكومة الماليزية عن توظيف العمالة الأجنبية لتخفيض نسبة البطالة المقدرة بـ 52% من خلال الاكتفاء باليد العاملة المحلية،ومع دخول الصناعات ذات الكثافة العمالية الكبيرة تمت الاستعانة باليد العاملة الأجنبية،هذا واهتم الدكتور مهاتير بالتعلم كأساس للنهضة الاقتصادية،ويتجلى ذلك من خلال تخصيص الحكومة لـ 25% من ميزانيتها لصالح هذا القطاع (التعليم).

كما تمكنت ماليزيا من محاربة البطالة؛ففي عام 2007؛ انخفض معدل البطالة إلى حوالي 3% بعد أن كان قرابة 10% في سنوات الخمسينات والستينات.

هدف مهاتير إلى جانب تطبيقه لسياسة الخوصصة إلى ضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف الأعراق في البلد،وعمل في ذلك على النهوض بالعنصر الملاوي من خلال الاهتمام بالتعليم (إرسال بعثات علمية إلى الخارج خاصة إلى اليابان لتعلم التكنولوجيا الحديثة،واستضافة الخبراء اليابانيين لتدريب العمال المحليين.

**** مرحلة ما بعد مهاتير أو مرحلة الإسلام الحضاري :Civilization islam/islam hadhari**

تميزت هذه المرحلة بوضع مشروع حضاري للإسلام؛حيث يقصد بالإسلام الحضاري المنهج الحضاري الشامل لتجديد الإسلام في ماليزيا،وهو محرك الأمة نحو التقدم والتطور.

هناك تعريفات عدة لهذا المشروع [2]:

1- محمد صادق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص54.

2 - علي عبد الرازق الحلبي، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية، أضواء و دروس، الدراسات المعرفية،جامعة عين شمس،مركز كلية الآداب بالقاهرة،2008،draligala.py.blogspot.com

- فهو مدخل لتجديد المجتمع المسلم، و هو منهج جديد صحيح لفهم الدين الإسلامي في الوقت المعاصر.
- هو جهد لإعادة دور الحضارة الإسلامية.
- تحسين و تطوير لنوعية الحياة عبر المعرفة، و العناية الروحية و المادية.
- مشروع متسق و متناغم مع مبادئ الإسلام ، و يهتم المشروع ببناء الذات.
- يركز على المعرفة و التعليم ، و تقنية المعلومات.
- مشروع من القاعدة إلى القمة.
- يركز المشروع على بناء و تنمية الحضارات وفق الإسلام.

يهدف المشروع لتقديم الإسلام بمنظور حضاري، فهو :

- يلبي متطلبات الروح.
- يشمل جوانب الحياة .
- يعالج قضايا الفرد و الجماعة.

و هو منهج شامل و متكامل للعمل بمبادئ الإسلام.

يبين صاحب المشروع الرئيس عبد الله بدوي الأسباب الدافعة لطرح مشروعه " الإسلام الحضاري"،و هي :

- كون المشروع مصدر لنهضة و تقدم البلد.
- المساعدة على دمج البلاد في الاقتصاد الحديث .
- علاج للتطرف.
- مشجع للتسامح و الاعتدال.
- المصلحة العامة لكل الأعراق في البلد.

أما فيما يخص مظاهر هذا الإسلام الحضاري فهي كما يلي :

- يستمد روحه و مقاصده من الإسلام .
- الربانية (ربط الناس بالله).
- الأخلاق الفاضلة.
- التسامح (مظهر من مظاهر الإسلام الحضاري).
- التكافل رغم الاختلاف في المعتقدات و الأعراق.

أما فيما يتعلق بمساند هذا المشروع أي ركائزه فهي كما يلي:

- **التكامل:** تكامل معارف الوحي و علوم العصر.
- **الوسطية :** قيام المشروع على الاعتدال و التدرج، و اليسر( السهولة ) في التطبيق.
- **التنوع :** في المجالات ، المستويات ، استيعاب المتغيرات ، و الأخذ من التجارب المتنوعة للآخرين.
- **الإنسانية :** رسالة موجهة للإنسان ( لرعاية مصالحه، كفالة حقوقه، و حفظ دينه، عرضه، ماله، و نسله).

أما إذا تكلمنا عن قيادات ماليزيا السياسية و التي قادتها إلى سكة التطور و النمو فهي ستة :

**(2) قادات ماليزيا :**

قاد ماليزيا خلال خمسة وخمسين عاما (1957-2012) ستة رؤساء وزارة فقط؛وهم قادة مثقفون متعلمون،وقادرون على العمل للمصلحة العامة،وهو ما يدل على الاستقرار النسبي في ماليزيا.

■ **تنكو عبد الرحمان :**

أول رئيس وزراء،وهو بطل الاستقلال،وهو رجل قانون؛خريج جامعة أكسفورد –بريطانيا؛ امتاز بالخصال التالية:

- إيمانه بتوافق فئات المجتمع .
- بناء علاقات مع الصين و الهنود.
- بناء التحالف و التوافق.
- الوحدة الوطنية.
- تم انفصال سنغافورا عن ماليزيا في عهده.

■ **تون عبد الرازق بن حسين 1970:**

و هو بطل التنمية ، قضى على الفتنة بين الملايو و الصينين (اضطرابات 1969/05/13).

و هو واضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادي،و هو صاحب إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة ، ذات الرؤية الاقتصادية لـ عشرين سنة من ( 1990-1971)،تميز عهد حكمه بـ:

- تحقيق التقدم الاقتصادي.
- تحسين وضع الملايو.
- منع الاضطرابات.

■ **حسين بن عون:**

وهو استمرار لنهج عبد الرازق، كان مهاتير في عهده وزيرا للتربية.

■ **مهاتير محمد (1981-2003) :**

وهو بطل الازدهار، عرفت البلاد معه قفزات هائلة في النمو والتنمية خاصة في التعليم،الاقتصاد، البنية التحتية والخدمات، تميز عهده بـ:

- تغيير البنى الاجتماعية و الاقتصادية .
- الحفاظ على حقوق الأقليات.
- الرؤية الشاملة لمهاتير محمد ، و هي رؤية مستقبلية لعام 2020.
- النجاح في مواجهة أزمة 1997 المالية.

أما عن أفكار محمد مهاتير فيمكن إجمالها فيما يلي :

- اعتبار الدين الإسلامي أحد أهم مكونات المجتمع الماليزي،والإطار المرجعي للتنمية؛فحلول المشاكل الاقتصادية في وجه التنمية لا يجب أن تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية العامة.
- تلاؤم الحلول مع معطيات الواقع العالمي و الإسلامي كاستيعاب التكنولوجيا مثلا.
- إتباع و تبني الأخلاق و القيم كالعمل الجماعي، الانضباط الصارم.
- الانطلاق في عملية التنمية مع الانفتاح على كل ( الثقافات، الأقطار، و السياسات المفيدة ).

كانت أفكار مهاتير تصبو لبناء دولة جديدة،منهجها الإسلام، تتقبل الأصل والآخر (التعدد العرقي).

يرى مهاتير بضرورة تعلق الشعب برموز يلتف حولها لتحقيق التنمية دون التركيز على الفجوة في التعدد العرقي والديني للبلد؛فهو يرى أن الفجوة الاقتصادية بين الأعراق؛هي العائق الوحيد في وجه التنمية،لذا يجب تجاوزه من أجل الوطن.

يرى مهاتير أن السياسة الاقتصادية الجديدة؛ هي أولى خطوات تحقيق التجانس العرقي والسلام،ودور الدولة في ذلك مهم جدا.

■ **عبد الله أحمد بدوي (2003-2009):**

تابع سياسة مهاتير، وحارب الفساد وعمل على تقديم ماليزيا نموذجا للاعتدال،وبلدا ساريا وفق الشريعة الإسلامية بعنوان "الإسلام الحضاري"؛ضد تشدد وتعصب الحزب الإسلامي المنافس له لكسب أصوات الملايو.

قدم رئيس الوزراء الماليزي أحمد بدوي في إطار سياسته بعد مهاتير مشروعا هاما سماه "الإسلام الحضاري"؛ وهو مشروع ديناميكية القيم الدينية، والحركيات الاجتماعية في تفعيل التنمية في ماليزيا،لأنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن القيم.

مكن الاقتصاد الماليزي المشحون بالقيم من تقديم نموذج و مشروع تنموي يجمع بين الإسلام ،الأصالة ، و الحداثة ،محققا بذلك معدلات نمو مرتفعة ، فضلا عن تجاوز أزمة 1997 بنجاح مبهر [1]

■ **نجيب بن تون عبد الرازق :**

كسادس رئيس وزراء 2009 :فأخذ يتابع سياسة أسلافه من رؤساء الوزارة.

**I-5 الإسلام وتجربة التنمية في ماليزيا:**

ترى الدكتورة نعمت مشهور بنجاح التجربة الماليزية واتفاقها إلى حد بعيد مع أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي؛وذلك من خلال اهتمامها بضرورة تحقيق التنمية الشاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية،وتحقيق التوازن بين ما تصبو إليه من أهداف كمية وأخرى نوعية،وذلك من خلال:

**I-5-1 أهداف التنمية الاقتصادية وفق مبادئ الإسلام:**

* **اتفاق التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي** باعتبار الإنسان محورا للنشاط التنموي؛فهو بذلك أداة و غاية لها،فضلا عن تأكيد التمسك بالقيم و المبادئ الأخلاقية من عدالة اجتماعية و مساواة اقتصادية،و كذا الاهتمام بتنمية السكان الأصليين( الملاويين المسلمين )و دفعهم للعمل بالقطاعات الصناعية الرائدة،و تملكهم لها،كما و وفرت الحكومة الماليزية إمكانات تحصيل العلم في مختلف أطواره لأفراد المجتمع،و تشجيع التدريب و رفع مستوى الإنتاجية،و القيام بالرقي بالمستوى الصحي و المعيشي لأغلبية أفراد المجتمع الماليزي.

* **تحقيق ماليزيا للعدالة بين مناطق البلد**؛ دون تنمية منطقة على أخرى؛ لتزدهر مشاريع البنى التحتية لكل أقطار الوطن،كما واهتمت بتنمية وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية؛فلم يهمل قطاع على أساس تنمية آخر،كما هو الحال بين قطاعي الزراعة والصناعة؛إذ أن قطاع الزراعة يعامل دائما باللامبالاة إذا ما قورن بقطاع الصناعة والأعمال.

* **انتهاج ماليزيا لإستراتيجية الاعتماد على الذات** في تمويل المشروع التنموي ماديا وبشريا؛وذلك من خلال جمع المدخرات المحلية لاستغلال الموارد الطبيعية.

1- Mohd Azizuddin Mohd Sami et Dian Diana AbdulHamed Shal,FREEDOM OF RELIGIOUS EXPRESSION IN MALAYSIA ;in pdf.

* **القنوات الديمقراطية للشورى** ممثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة،وهو ما يحدد طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

* **تحسين ماليزيا للمؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري المسلم** .

* **إتباع الحكومة الماليزية للمنهج الإسلامي** السديد في مختلف الممارسات الاقتصادية؛ وهو ما أسهم في إنماء روح المسؤولية لدى الخواص،وإشراكهم عمليا في تحقيق الأهداف المسطرة خاصة مع تحول ملكية بعض المشاريع إليهم،مع البقاء على إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية في يد الدولة، من خلال الرقابة والإشراف، كما وقامت الدولة بمنح تأمينات ضد البطالة للعمال المحولين إلى القطاع الخاص لتقليل سلبيات الخوصصة.

وتؤكد الدكتورة أن الأخذ بالابتكارات التكنولوجية يسهم بلا شك في انتقال دولة صغيرة سريعة النمو كماليزيا،إلى أهم وجود إسلامي في العالم،وترى الدكتورة أن اقتباس التجربة التنموية الماليزية وتبنيها لمبادئ الدين الإسلامي كالتشجيع على حفظ القرآن،تأسيس المساجد،تأدية فريضة الصوم،وتشجيع الادخار لأداء فريضة الحج،تنقصها فريضة الزكاة خاصة مع ارتفاع مستويات دخول الأفراد وثرواتهم،وهو ما سيحمي الثروات والموارد الإلهية المتاحة.

قدم مهاتير محمد عملاً تنموياً معاصراً يقوم على التوافق بين القيم الرأسمالية السائدة والأفكار والقيم الإسلامية،ويمكن تلخيص أفكاره فيما يلي:[1]

- نقطة الانطلاق في عملية التنمية لا تخرج عن واقع وخصوصية المجتمع، مع الانفتاح على الثقافات الأخرى.

- يركز مهاتير على التنمية المتفقة مع الإسلام و ضرورة الإتباع الفعلي للتعاليم الدينية .

- يركز مهاتير على قضية المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ،ومتطلبات الحياة.

- يركز مهاتير محمد على أهمية التصنيع في المجتمع الإسلامي .

- احتواء الحديث النبوي الشريف على أبعاد التنمية الشاملة "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً" .

وتفعيلاً لأفكار (مهاتير محمد) قامت الحكومة الماليزية بتطبيق عدة إجراءات كان أهمها :

-تأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام 1983.

-إنشاء شركات تأمين إسلامية متعددة، بموجب قانون التكافل عام 1984 .

1-TAKACHI TORII,The New Policy and the Malays National Organisation,1997,p233.

- تعديل قانون العقوبات ؛ لجعله أكثر انسجاماً و مبادئ الشريعة الإسلامية .
- الإدخال الإجباري لمادة الثقافة الدينية في المدارس والجامعات الماليزية.

- إنشاء جهاز إسلامي استشاري للحكومة .
- الحفاظ على البُنى الاقتصادية التقليدية القائمة،وإنشاء أخرى معاصرة لقضايا التنمية.

تعد التنمية في ماليزيا محصلة لمنهج توفيقي بدأ منذ سبعينات القرن الماضي،طبقت من خلاله الحكومة المبادئ الإسلامية؛ لتلعب المؤسسات التنموية الإسلامية دوراً إيجابياً وفاعلاً في تطوير الاقتصاد الماليزي، وإرساء أسس التعاون والتكامل الاجتماعي،ومن ثم القضاء على الفقر،تنمية، وتطوير المجتمع.

**I-5-2 أثر النظام الاقتصادي الإسلامي على النظام الاقتصادي الماليزي :**

ويظهر مدى تأثر الأنظمة الاقتصادية بماليزيا بالنظام الاقتصادي الإسلامي في المجالات التالية:

- **نظام الادخار الإسلامي:**

حيث بدأ المسلمون بالعمل بالنظام الادخاري الإسلامي تشجيعا منهم للادخار، و من ثم الاستثمار في المشاريع الاقتصادية في البلاد، و قد روج هذا النظام لمبادئ الدين الإسلامي، مما ساعد في إنشاء بنك إسلامي ماليزي، و تحول المؤسسات إلى إتباع النهج الإسلامي في أغلب معاملاتها في عام 1994، إلى جانب النظام البنكي التقليدي [1] ، و قد عرفت هذه المدخرات على الطريقة الإسلامية توجها نحو الاستثمار ، و هو ما مكن من دفع الاقتصاد الماليزي نحو الرقي و التقدم.

- **النظام البنكي الماليزي:**

أدركت الحكومة الماليزية ربوية التعامل البنكي الناجم عن بقايا الاستعمار الانجليزي للبلد،فأخذت تشجع التوجه الإسلامي لبنوكها بمجرد إدراكها للاستقلال؛ حيث تم إنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983، وتحويل جميع المؤسسات المالية نحو ذلك في عام 1994.

**I-6 سياسات الإصلاح في ماليزيا :**

مست الإصلاحات جميع جوانب الحياة الاقتصادية؛لتحررها بشكل كامل من هيمنة الحكومة والقطاع العام؛ فكانت الدولة بذلك مجرد حارسة ومنظمة للنشاط الاقتصادي،ولها الحق في تسيير شؤون الحكم، الدفاع،والأمن،فيما تركت الصناعة في يد الأفراد.

1 - نبيه فرج أمين الحصري، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي – تحليل وتقييم-، دار الفكر، ط الأولى، س2009، ص75.

- **الخوصصة في ماليزيا:**

الإسلام لا يمانع الخوصصة،خاصة و إذا أعطت الأولوية للسكان الأصليين (الملايو) في تملك المشاريع المخوصصة؛ و ذلك ضمانا للأمن،و الاستقرار،و تجنبا للفتنة و الصراع بين الأعراق، و من ثم تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي [1]،و حتى العرقي في البلد* .

- **أسواق الأسهم و السندات :**

عملت ماليزيا على جذب الاستثمار الأجنبي في مجال سوق الأسهم و السندات،من خلال إنشاء بورصة عالية المستوى في جزيرة **لوبوان** الماليزية [3] ،و ذلك لدعم النشاط الاقتصادي الماليزي ،و تحسين مستوى معيشة الفرد الماليزي ،و إثبات إيجابية تفعيل النظام الإسلامي في هذا المجال بما يتوافق و مبادئ الدين الإسلامي ؛مادمت الوسائل المستغلة و المستعملة في ذلك مشروعة.

كما و بدأ اعتماد المؤسسات على السندات الإسلامية الجديدة؛ كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة **بترو تاس** البترولية الماليزية [4] .

- **نظام التشغيل في ماليزيا:**

تميزت ماليزيا بتأسيس نظام تشغيل متميز و وثيق الارتباط بالتعليم و التربية ، من خلال الإنفاق على التعليم و التدريب في التوجهات و التخصصات الموافقة لسوق الشغل و العمل ، كما و تستمر الحكومة في تدريب العمال ، و هم في مناصبهم للرفع من كفاءاتهم التعليمية و التدريبية ؛ موفرة لهم كل ما يقويهم في تخصصهم ، و يجعلهم أمناء في عملهم ، و ذلك من خلال نظامها التربوي و التعليمي ، كما و وفرت الحكومة مناصب عمل للعاطلين.

- **النظام الادخاري التعاوني:**

اعتمدت الحكومة الماليزية بعد استقلالها فلسفة النظام الادخاري التعاوني،من خلال إنشاء مؤسسات تعاونية لغرض خدمة الفقراء و المستضعفين؛بما يتيح لهم حياة أفضل،و إشراكا فعالا في عالم الاقتصاد و المال ؛و كمثال على ذلك : هيئة التأمين التعاوني الماليزي، و هيئة إدارة صندوق الحج و شؤون الحجيج [5] ،و

1 -عبد الله عبد المحسن الطريقي ، الاقتصاد الإسلامي أسس مبادئ و أهداف،المديرية العامة للمطبوعات، الرياض ، السعودية، ط3،س1414 ه، ص36.

* -هنا يظهر انتهاج ماليزيا للنظام الإسلامي، من خلال الحكمة من إعطاء الملكية للملايو (السكان الأصليين)، كما هو الحال عند فتح عمر بن الخطاب للعراق،وعدم تعصبه وتمليكه للفاتحين لأراضي السكان الأصليين.

3 - نبيه فرج أمين الحصري،مرجع سبق ذكره، ص75.

4 - نفس المرجع السابق، ص 75.

5 - نفس المرجع السابق، ص 70.

يبقى هدف الحكومة من إنشائها هذه المؤسسات التعاونية تحقيق العدالة الاجتماعية،و ما يوافقها من توازن بين الأعراق في ماليزيا،آخذة في الاعتبار القيم الأخلاقية دون المادية ،و هي بذلك تخطو خطوة من خطوات الاقتصاد الإسلامي .

- **النشاط التسويقي :**

وذلك من خلال تشجيع الحكومة، ودعمها النظام التصديري الصناعي للخارج،وذلك عقب أزمة عام 1985؛ حيث تحولت سياسة التصنيع في ماليزيا من سياسة إحلال الواردات إلى السياسة الموجهة نحو التصدير، كما وعرف القطاع الخاص مساهمة كبيرة في ذلك، من خلال تشجيعه، ومن ثم إشراكه بما يعود بالفائدة العامة للبلد.

**I-7 الأزمة المالية لعام 1997:**[1]

تعرضت مسيرة التنمية في ماليزيا إلى هزة عنيفة،تمثلت في الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا في عام 1997؛ حيث أدت هذه الأزمة إلى وصول معدل النمو إلى 2.4% عام 1998و فقدان العملة الماليزية لنصف قيمتها،إلا أن الحكومة الماليزية تمكنت وخلال عامين من الزمن من وضع الاقتصاد الماليزي مجدداً على طريق التنمية،محققة بذلك معدلات نمو عالية، حيث عالجت الأزمة محليا،دون أي تدخل خارجي، وذلك من خلال سياسات اقتصادية منضبطة تمثلت فيما يلي:

- خفض الإنفاق الحكومي العام.
- تثبيت العملة الماليزية أمام الدولار (1دولار = 3.8 رينجت )، ومنع تحويلها إلى الخارج .
- تقديم إعفاءات ضريبية مشجّعةللاستثمار .
- فتح الشركات أمام رأس المال المحلي، وليس أمام الشركات الأجنبية.

وبمراجعة الأرقام التي أعقبت الأزمة يتضح أن الاقتصاد الماليزي قد عاد إلى النمو وفق مؤشرات تضاهي ما كانت عليه قبل الأزمة، ووصلت نسبة النمو في عام 2000 إلى 8%.

صاحب أزمة 1997 هروب الكثير من رؤوس الأموال،وانخفاض معدلات النمو لنصيب الفرد من الدخل، وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من 8.2% عام 1997 إلى 15% عام 1999، وشهد معدلالتضخم،

1 -قحطان عبد السعيد، الأزمة المالية 1997.الأزمة العالمية 2008، الأسباب الآثار والدروس المستفادة، دراسة مقارنة،كلية عمان للإدارة والتكنولوجيا، مسقط،2009.

البطالة السنويين ارتفاعات من 2.4%، و2.5% عام 1997 إلى 5.3%ن و4.5% عام 1998 على التوالي، وانتهاج سياسة مالية ونقدية صارمة ومتشددة، وهو ما أدى إلى تسريح الكثير من العمال[1]

كانت ماليزيا أقل الدول تأثرا بالأزمة المالية لعام 1997، نظرا لعدم أخذها بعين الاعتبار توصيات صندوق النقد الدولي في إدارته للأزمة،متبنية بذلك سياسات مالية ونقدية توسعية،مع فرض قيود على تحركات رؤوس الأموال،كما أن مرونة الأسواق الماليزية ساهمت بشكل كبير في الحد من أزمة البطالة خاصة مع هروب العمالة الخارجية إلى بلادها إثر وقوع الأزمة؛ فقامت ماليزيا بذلك بتصدير جزء هام من بطالتها إلى الخارج، يعني لم تحدث لها بطالة.

و لعلاج مشكلة البطالة، و انخفاض مستوى المعيشة اتبعت ماليزيا السياسات التالية:

- توسيع برامج التكوين،وتأهيل العاطلين عن العمل لتجهيزهم للعمل فيما بعد.
- تقييد العمالة الأجنبية بإرجاعهم لبلدانهم،وتأجيل تجديد إقامتهم.
- الإصلاح في سوق العمل كربط الأجر بالإنتاجية، زيادة مرونة ساعات العمل،رفع كفاءة الإدارة.
- دعم النقابات العمالية لتنشيطها أكثر .
- تأسيس صناديق لمساعدة الفئات المعوزة .
- دعم التعليم بمختلف أطواره، و زيادة الميزانية المخصصة له خلال عام 1999.
- التخطيط البيئي لصالح المناطق الصناعية لزيادة إنتاجية العمالة .

## II- السياسات التنموية والعوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة :

تميز الاقتصاد الماليزي خاصة في ظل توفره على عوامل اقتصادية وغير اقتصادية بإتباع سياسات واستراتيجيات تنموية هادفة وناجعة مكنتها من النهوض اقتصاديا، ومن ثم التنافس مع دول العالم خاصة الصناعية منها.

### II-1 السياسات التنموية المنتهجة و استراتيجيات و ميكانيزمات التنمية في ماليزيا :

انتهجت السلطات المعنية في ماليزيا عدة استراتيجيات وسياسات اقتصادية هادفة.

1-عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط.

**II-1-1 السياسات التنموية المنتهجة:**

تحولت ماليزيا من بلد تقليدي معتمد على الزراعة إلى بلد حديث صناعي معتمد على تصدير منتجاته الصناعية،ليرتفع مستوى دخل أفراده من 300 دولار أمريكي إلى ما يزيد عن 4000 دولار وفقا لتقديرات عام 2008.

اهتمت ماليزيا دون توقف ببناء الدولة و تعزيز قوتها،مع الاهتمام بالسكان الأصليين للبلد ( الملايو)[1].

وتعد فترة حكم مهاتير محمد (1981 حتى 2003) شاهدة على انطلاق النموذج التنموي الناجح لماليزيا؛ نجح من خلالها مهاتير في بلورة رؤى واضحة لمعالم التنمية الشاملة من خلال كل الأبعاد (سياسية، اقتصادية، اجتماعية،)، فتمكن بذلك من إرساء دعائم الاقتصاد الماليزي القوي من خلال تصوراته المتكاملة للتنمية الاقتصادية.

كما و أكد مهاتير على أهمية دور الدولة في التنمية؛مركزا بذلك على ديمقراطية الحكم في البلد،مؤكدا على أولوية تحقيق الاستقرار السياسي،كما و أكد على أهمية التحرر الثقافي و تقبل الآخر،و التنوع كدافع للتنمية لا معيقا لها،فانتهجت الدولة في ذلك عدة استراتيجيات في التعامل مع مجتمعها متعدد الأعراق؛ فقامت الحكومة في سبيل القضاء على الاضطرابات العرقية بجملة من السياسات التي تربط بين مختلف الأعراق و هي ( الإيمان بالله ،احترام الملك و الوطن،احترام الدستور،و سيادة القانون،والاحترام المتبادل ) ، و وضعت جملة من السياسات كأساس للتخطيط للتنمية في البلد؛و في مقدمتها السياسة الاقتصادية الجديدة لإعادة هيكلة المجتمع ؛انطلاقا من أسس عرقية مرتبطة بتحسين ظروف حياة المواطنين الأصليين بالدرجة الأولى؛فكانت هذه السياسة بمثابة تصحيح لهذا الخلل.

انتهجت ماليزيا إثر استقلالها عام 1957،سياسة التنمية الريفية و تنمية الصناعات الصغيرة ؛و هو ما شملته الخطة الخماسية الأولى (1956-1960) ،و الثانية (1961-1965) ،و بعد مرور عقد من الزمن بدأت تظهر النتائج الايجابية للسياسات التنموية الريفية،لتبدأ كذلك الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات ،و في الفترة (1966 -1970) ،وضعت الحكومة خطة خماسية ثالثة للتحول من الصناعات إحلال محل الواردات إلى الصناعات الموجهة للتصدير ، ثم جاءت الخطة أو تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة لعشرين عاما المقبلة (1971-1990) ، و التي وافقت تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة (19741-1975) ؛و الهادفة إلى ضمان استمرار الوحدة الوطنية ،بتحقيق القضاء على الفقر ،

1- دانيال برومبرغ، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، التعدد و تحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة و كيف تستمر،بيروت، دار الساقي،الطبعة الأولى ،1991،ص362.

و إعادة هيكلة المجتمع[1]،و ذلك بالاعتماد على رأس المال الداخلي و الخارجي [2]،و من أهم السياسات التنموية المنتهجة :

**** السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy NEP) :**

جاء رئيس الوزراء تون عبد الرازق عام 1970 برؤية طموحة للتمييز الاقتصادي بين الأعراق المتعددة في البلد (ملايو ،هنود ،و صينيون) و هو ما أطلق عليه NEP .

إن المحفز على انتهاج هذه السياسة الجديدة ؛هو الاضطرابات العرقية في ماليزيا،و التي كشفت عن تدني المستوى الاقتصادي للسكان الأصليين الملايو ؛حيث تتركز ملكية الأسهم في يد الأجانب (صينيون،هنود،...)، و قد نجحت هذه السياسة في تخفيض هذه الملكية ،و تمليك الملايو لأكبر كم من الأسهم ،و من ثم رد الاعتبار للسكان الأصليين ،كما نجحت السياسة في خفض السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ،و بفضلها ارتفعت نسبة الادخار من الناتج الإجمالي المحلي،كما و ارتفعت نسبة الاستثمار ،و عليه يمكن القول أن نجاح تطبيق هذه السياسة من قبل الحكومة ؛رفع من المستوى الاقتصادي للبلاد من جهة،و مكن من تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأعراق و الديانات [3] من جهة أخرى.

أعطت هذه السياسة للحكومة سلطة إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة و الفرص الاقتصادية بما هو أقرب للتساوي ،و هناك تفرقة ايجابية لصالح العرق الأضعف اقتصاديا في الغالب الملايو ،و لصالح أعراق السكان الأصليين الآخرين [4]

تركز السياسات الاقتصادية الجديدة المتبعة منذ عام 1970 على هدفين أساسين،هما: تقليل الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع.

**1- تقليل الفقر :**

انتهجت ماليزيا في إطار تقليل الفقر سياسات معينة كزيادة تمليك الفقراء للأراضي،ولرأس المال المادي،والعمل على تدريب العمالة،واستمرت مكافحة الفقر في شكل خطط تنموية قومية،كما استفاد الفقراء من البعد الاجتماعي للسياسة الضريبية،من خلال مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل.

وقد نتج عن هذه السياسات المكافحة للفقر المدقع انخفاضا في نسبة الفقر من 3.9% في عام 1990 إلى 2.2% في عام 1995، لينخفض إلى نسبة 1.5% في عام 1999، كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من

1-بازم عثمان، إستراتيجية التصنيع في ماليزيا، النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية،مركز الدراسات الآسيوية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ،2005، ص193.

2- هدى ميتكيس ، العلاقة بين التنمية و الديمقراطية في ماليزيا،2007 ، ص225.

3- معد العبيدي، العلاقة الديموقراطية والتنمية في آسيا، نموذج الدراسة ماليزيا واندونيسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص83.

4. هدى ميتكيس، المرجع السابق، ص 231.

15.6% إلى 13.2% عام 1995، بينما انخفض في المناطق الحضرية من 4.1% في عام 1995 إلى3.8% في عام 1999، وهو ما يوضحه الجدول الموالي،كما تشير الإحصائيات أن 94% من الفقراء في ماليزيا أطفالهم يستفيدون من التعليم المجاني، كما ويملكون حاجاتهم الأساسية، وهو ما ساهم في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

**الجدول رقم 14.: معدلات الفقر في ماليزيا خلال الفترة ( 1995-1999)**

| 1999 | | 1995 | | |
|---|---|---|---|---|
| المدن | الأرياف | المدن | الأرياف | المؤشر (%) |
| 3.8 | 13.2 | 4.1 | 15.6 | مدى الفقر |
| 0.6 | 2.4 | 3.5 | 0.9 | مدى الفقر المدقع |

المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادية الماليزية 2001

و من جهة ثانية تضاعف معدل دخل الفرد أربع مرات منذ الاستقلال (1957) وحتى عام 1992،حيث ارتفع من 450 دولار عام 1972إلى 680 دولار عام 1974 وإلى 1900 دولار عام 1982،ثم إلى 2790 دولار عام 1992 ووصل إلى 3440 دولار عام 1995 أي بنسبة 5,5% من عام 74-95،في وقت كانت فيه نسبة الزيادة في الناتج القومي العالمي 3.2% وبلغت الزيادة الحقيقية السنوية في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من عام 1985 إلى عام 1994 حوالي 5.7%، وبلغت الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 1980-1993 حوالي 6.2% وبلغت تلك النسبة 9.2%، 9.5% لعامي 1994 و 1995 على التوالي.

تشير هذه الأرقام بإضافة المعطيات المبينة في الجدول الموالي إلى ما شهدته البلاد من طفرة قوية في التنمية المعتمدة على التخطيط الواعي والتنفيذ الدقيق لها.

**الجدول رقم 15: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الماليزي(1999)**

| | |
|---|---|
| عدد السكان | 21 مليون نسمة |
| العملة المحلية | ريجنت |
| الدولار | 3.8 ريجنت |
| معدل النمو المتوقع | بين 6.1 و 8.5% |
| معدل التضخم | أقل من 3% |
| معدل البطالة | 9.2% |

| | |
|---|---|
| قيمة الصادرات | 5مليار دولار (2% من الصادرات العالمية ) |
| قيمة الواردات | 65.5مليار دولار (1,1% من الواردات العالمية) |
| نسبة الزيادة في نمو الصادرات | 15% |
| الفائض في الميزان التجاري | 19مليار دولار |

المصدر: وكالة التصنيف والبنك المركزي الماليزي.

**2- هيكلة المجتمع :**

تعتبر إعادة هيكلة المجتمع من أهم أهداف التنمية في ماليزيا، و ذلك من خلال:

- **إيجاد التوافق بين الأعراق** ، و الجدول التالي يوضح ذلك :

**الجدول رقم 16: متوسط دخل الأسرة الشهري حسب الأعراق، ومعدل النمو السنوي في الفترة من عام 1995-1999.**

| الأعراق | متوسط النمو السنوي(1995-1999) % | 1999 | 1995 |
|---|---|---|---|
| البومبيترا (الملايو) | 5.5 | 522 | 422 |
| الصينيون | 4.6 | 909 | 761 |
| الهنود | 0.6 | 711 | 563 |
| مجموعات أخرى | 1.7 | 361 | 338 |

المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادي 2001

- **الاستثمار في الموارد البشرية** وتنميتها لصالح التنمية، من خلال إجراءات و سياسات قامت بها الحكومة كالاستثمار في البشر ، وتأهيلهم باعتماد نظام تعليمي وطني قادر على تغيير المجتمع (من زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي متقدم) ، و الجدولين التاليين يوضحان التكلفة الاقتصادية للسياسة التعليمية والنتائج المحققة في المجتمع الماليزي.

**الجدول رقم 17.: النفقات الحكومية 1996-2000م على التعليم (بالدولار الأمريكي)**

| نوع الإنفاق | 2000 | 1996 |
|---|---|---|
| إجمالي النفقات العامة على التعليم | 3.7 مليار دولار | 2.9 مليار دولار |
| نفقات التعليم كنسبة من إجمالي النفقات | %23.8 | %21.7 |
| نصيب الفرد من نفقات التعليم | 150 | 145 |

**العائد السنوي نظير تكلفة الطالب في :**

| البيان | 2000 | 1996 |
|---|---|---|
| المدرسة الابتدائية | 408 | 318 |
| المدرسة الثانوية | 597 | 448 |
| المدرسة الفنية والمهنية | 2160 | 1606 |

**أعداد الطلاب والمدرسين في الجامعات :**

| البيان | 2000 | 1996 |
|---|---|---|
| عدد الجامعات والمعاهد الحكومية | 55 | 50 |
| عدد المحاضرين | 19702 | 8451 |
| عدد الطلاب | 344250 | 108845 |

**المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادي 2001**

**الجدول رقم 18.: النسبة المئوية لنفقات التنمية من الحكومة على بعض الخدمات(2000-2001)**

| القطاع | 2001 | 2000 |
|---|---|---|
| التعليم | 65.9 | 64.1 |
| الصحة | 7.5 | 11.5 |
| الإسكان | 13.1 | 10.8 |
| خدمات أخرى | 13.5 | 13.6 |
| النسبة الإجمالية | 100 | 100 |

**المصدر: محمد شريف بشير،بحث حول استثمار البشر في ماليزيا ،جامعة بترا ماليزيا كولالامبور،2008،ص 33.**

**** سياسة التنمية القومية:(National Development Policy NDP)**

بادر مهاتير عام 1990،في انتهاج سياسة عرفت بسياسة التنمية القومية [1] ؛و هي استمرار و امتداد للسياسة السابقة [2] ؛هدف مهاتير من خلال سياسته هذه إلى تعزيز التوازن في الاقتصاد كيفا و كما [3] ،و هي ذات توجه قومي طموح تحت شعار "رؤية 2020" للانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020 [4] .

إن رؤية 2020 هي خطة تمتد لثلاثين عاما المقبلة من 1990، تتمحور حول تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة باعتمادها على طرقها الخاصة قبل حلول عام 2020؛ أي التحول إلى بلد متقدم محافظ على شخصيته، أخلاقه،و قيمه الثقافية و الدينية بالدرجة الأولى [5] .

تصور مهاتير عام 1991، إستراتيجية تنمية سماها " رؤية 2020" مركزا على أربعة محاور:

*** تقديم نموذج تنمية رأسمالي** مشجع للخواص و جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر ،و توجيهه إلى التصنيع و تطوير تكنولوجيا المعلومات ؛باعتماد التحرك شرقا للاستفادة من الخبرات اليابانية و الكورية الجنوبية،و كان ذلك في الفترة ( 1981 حتى 1991) لخلق جيل ماليزي جديد يمكنه مواكبة التطورات الحاصلة في العالم مع الالتزام بالأخلاقيات المهنية ،و انتهاج سياسات موافقة للظروف الماليزية ؛و ذلك باعتبار اليابان أبا روحيا لدول جنوب شرق آسيا؛فبقيت ماليزيا تتواصل اقتصاديا و تكنولوجيا مع اليابان لكونها مرجعا و محطة أساسية و مرجعية ؛فنجاح التجربة الماليزية مرهون بجهود القيادة كمحمد مهاتير ؛الذي يرى اليابان مثالا

1- عادل الجوجري، مرجع سبق ذكره، ص 111.

2 -Mahathir mohamed , The way for ward,op,cit,p2.

3- موسوعة مهاتير، الكتاب الخامس، مرجع سبق ذكره، ص 13

4- محاضير محمد، رؤية لعام 2020، الاقتصاد و التنمية في الوصفة الماليزية، ألقيت في ملتقى جدة، السعودية ،2004/01/17، عمر الرفاعي،مرجع سبقذكره،ص 86.

5- محاضير محمد، المرجع السابق،ص 86.

يجب الاقتداء به ؛فاستطاع مهاتير بذلك تقديم نموذج ناجح متميز يربط بين التطورات العصرية و القيم الإسلامية ،و بما يتوافق و طبيعة الدولة الماليزية .

* **تقوية الشعور بالوطن** الماليزي لدى كل الأعراق ، و هو وعي واحد مشترك بينهم.

كان فكر مهاتير منصبا حول استنساخ ما يمكن من تحقيق التنمية الحقيقية الفعالة؛فاتجه شرقا نحو اليابان وكوريا الجنوبية لاستنساخ تجربتيهما وإسقاطها على التجربة الماليزية.

* **اعتبار الإسلام قوة** دفع في ماليزيا،والدعوة إلى التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا الحديثة،وذلك باعتماد بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.

* **أهمية دور الدولة في الاقتصاد**؛فالخوصصة لا تعني غياب الدولة أو انسحابها تماما، بل هي تحول لدورالدولة لتخطط وتشجع، وارتبط ذلك بمصطلح الدولة التنموية (Development State)؛إذ تضطلع الدولة في ذلك بدور فعال مقترن بالالتزام بقضية التنمية.

تمكن الاقتصاد من خلال هذه السياسة القومية تحقيق معدل نمو سنوي بلغ 9.2% خلال 1990 حتى 1997 أكثر من أعوام السبعينات والثمانينات، وصاحب ذلك انخفاض في معدل التضخم، وانخفاض مستويات الفقر،وزيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد الماليزيين [1]

وحاربت الدولة الفقر بشدة منذ التسعينات وتوضح المؤشرات الانخفاض المستمر لهذه الظاهرة.

من خلال الدراسات التي قامت بها الحكومة تبين أن التنمية السريعة والنمو الاقتصادي كانا سببين في تراجع معدلات الفقر، لتنخفض بذلك نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من 49.3% إلى 17%، والذين يمثلون فئة الكبار، ومن المقيمين في المناطق المهمشة أو غير المستفيدة من برامج التنمية، والجدول التالي يبين ذلك:

1-كمال سعيد المنوفي، جابر سعيد عوض،**النموذج الماليزي للتنمية**،القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية،2005، ص244.

**جدول رقم.19.: إنجازات الحكومة للقضاء على الفقر للفترة (1990-1999)**[1]

| البيان | 1990 | | 1999 | |
|---|---|---|---|---|
| | المدن | الأرياف | المدن | الأرياف |
| معدل الفقر(%) | 7.1 | 21.1 | 3.4 | 12.4 |
| الفقراء من مالكي المنازل | 82 | 492.5 | 86.8 | 264.3 |
| معدل الفقر المدقع (%) | 1.3 | 2.5 | 0.5 | 2.4 |
| الفقراء المدقعين من مالكي المنازل | 15.5 | 1216 | 13.5 | 50.6 |
| العدد الاجمالي لمالكي المنازل | 1.149.3 | 2.337.3 | 2.548.0 | 2.133.5 |

المصدر:ماجدة علي صالح، البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية،2005، ص274.

يبين الجدول انخفاض معدل الفقر في المدن خلال الفترة (1990-1999) حيث بلغ معدل الفقر في الريف ثلاثة أضعاف منه في المدن،وبالرغم من ذلك تراجعت معدلات الفقر في كليهما في عام 1999، مع بقاء الفجوة بين المدن والأرياف بنسبة 3.4% في المدن و12.4% في الأرياف عام 1999، كما ارتفع معدل الفقر من مالكي المنازل في الريف عنه في المدن في عام 1990، بينما انخفضت في عام 1999، وكذا الحال بالنسبة لمعدل الفقر المدقع بين الأرياف والمدن للفترة (1990-1999).

من خلال معطيات الجدول يتضح أن سياسة التنمية الوطنية حققت الهدف المرجو، من خلال الاعتماد على الذات،رغم رفض العالم لتطبيق دولة إسلامية؛إذ تمكنت الدولة بقيادة مهاتير من تحقيق معدلات نمو بلغت 80% للفترة (198-1996)، والتي تعتبر من أعلى المعدلات عالميا في تلك الفترة، مع بقاء معدلات التضخم ثابتة.[2]

يمكن القول أن مهاتير قام بتقوية المركز المالي للدولة؛ ليصل إلى تحقيق التوازن بين سياسات التكيف الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، و بين المشاريع التنموية لبلده؛ فهو الذي قام بخوصصة القطاعات الاقتصادية (خاصة الصناعية منها)، و بيعها للماليزيين دون الأجانب،مع تقديم تسهيلات، و مع ذلك فهو لا يمانع من إقامة مشاريع استثمارية جديدة للأجانب في البلد،وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2006، اعتبرت ماليزيا نموذجا للبلد متعدد الأعراق، محققا نجاحات باهرة،عاملا التنوع فيه و التعدد عاملا بناء لا

1 - ماجدة علي صالح، البعد الاجتماعي في النموذج الماليزي للتنمية،2005، ص 271-273.

2 - جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية،2009، ص194-195.

هدم،لتحتل المرتبة العاشرة عالميا وفق هذا التقرير من حيث النمو الاقتصادي للفترة(1970-1990)،من خلال تطبيق خطة التنمية الطموحة[1] .

أكدت خطط التنمية الماليزية في تسعينات القرن الماضي على بعد معدلات النمو الاقتصادي بصورة واضحة،كما وساهمت رؤية مهاتير لعام 2020 في استدامة معدلات النمو،وفي كون ماليزيا دولة صناعية متقدمة ذات دخل مرتفع بحلول عام 2020.[2]

إن الدولة الماليزية تمكنت من احتضان التعدد والتنوع العرقي،وجعله عامل بناء لا هدم، من خلال استراتيجيات فعالة بالارتكاز على محورين:

**1-المحور الاقتصادي:**

إن تفشي ظاهرة الفقر بين أوساط السكان الأصليين (الملايو)،دون الصينيين الأغنياء ،أدى إلى نشوب أزمة عرقية عام 1969 ،و ذلك نظرا لغياب التوازن الاقتصادي بين الجماعات العرقية ،و كمواجهة لهذه الصراعات و النزاعات الداخلية ،قامت الحكومة بزعامة تون عبد الرازق بوضع السياسة الاقتصادية الجديدة NEP للقضاء على الفقر،من خلال زيادة الدخول و خلق مناصب العمل و التوظيف للماليزيين ، بغض النظر عن أراقهم أو دياناتهم ؛ و بالتالي إعادة هيكلة المجتمع لعلاج الاختلالات الاقتصادية بين مختلف الفئات العرقية للبلد ؛بما يضعف الارتباط بين الانتماء العرقي و الدور الاقتصادي ،فقامت الحكومة بوضع خطة إطارية OPP للفترة (1970-1990) لمكافحة الفقر ،و إعادة هيكلة المجتمع الماليزي.

ومن هذه السياسات الناجعة، اتضحت أهمية الدور التدخلي للدولة في إعادة الهيكلة الاجتماعية،من خلال تحسين المستويات المهنية والتعليمية للسكان الأصليين (الملايو).

وعلى أساس ذلك قامت الدولة بجملة من السياسات التفضيلية لصالح الملايو، من خلال تقديم مساعدات وتسهيلات،وتوفير فرص تدريب، تعليم محليا ودوليا.

هدفت هذه السياسة العشرينية (1970-1990) لخلق التوازن بين الصينيين الأثرياء والملايو الفقراء(المهمشين،وأهل الأرياف)، وذلك من خلال إعطاء الأهمية والأولوية للكتل المهمشة؛فارتفع بذلك نصيب الملايو من 2.4% إلى 30%من الناتج الإجمالي المحلي،مع ارتفاع نسبي طفيف في نصيب باقي الفئات العرقية للمجتمع الماليزي من هنود وصينيين؛حيث ارتفع نصيبهم من الناتج الإجمالي من 34.3% إلى 40%، وتم خفض نصيب الأجانب المستثمرين من 63.3% إلى 30%، فتحقق بذلك الاستقرار السياسي،والذي صاحبه الاستقرار الاقتصادي.

1 - جابر سعيد عوض،المرجع السابق، ص16-17.

2 - محاضير محمد، رؤية عام 2020 الطريق للأمام، ص199-201.

وعليه يمكن القول بأن التحول في الاقتصاد الماليزي مر بثلاث مراحل :

**1- المرحلة الأولى :**

تميزت بالاعتماد على السلع الأولية البدائية، فتعتبر ماليزيا بذلك من أهم الدول المصدرة للمطاط، القصدير، زيت النخيل،والأخشاب.

**2- المرحلة الثانية :**

بدأ فيها التصنيع؛فظهر بذلك التفوق التصنيعي على باقي السلع في صادرات ماليزيا.

**3- المرحلة الثالثة (1990 إلى يومنا هذا):**

و هي الفترة المرهونة برؤية مهاتير لعام 2020،لتحويل ماليزيا إلى بلد متقدم بحلول عام 2020 ؛و ذلك من خلال الاعتماد الأساسي على التصنيع [1]

تمكنت هذه السياسات من قطع أشواط كبيرة في طريق النجاح،وتحقيق الأهداف المرجوة وهي:

- تحقيق الوحدة الوطنية.
- احتواء المشكلة العرقية.
- تحقيق التقدم الاقتصادي.
- أدى تطبيق ماليزيا لسياساتها الاقتصادية منذ السبعينات ، و إلى يومنا هذا إلى إحداث تحول جوهري في اقتصاد كان مصدرا لسلعتين فقط هما : المطاط ، و القصدير إلى اقتصاد صناعي مصدر للتقنية العالية.
- تحقيق نمو اقتصادي كبير.
- زيادة نصيب البلد في التجارة الدولية ( المرتبة الثالثة عشر بين الدول المتقدمة).
- التقليل و من ثم القضاء على الفقر ( زيادة مستوى المعيشة للسكان من خلال زيادة فرص العمل ، و علاج التفاوت الاقتصادي بين أعراق المجتمع.
- تحسين المؤشرات الاجتماعية لأفراد المجتمع ( صحة ، تعليم ، و خدمات) .
- إحداث استقرار سياسي بالمقارنة بالأعوام السابقة.
- تقديم نموذج تنموي فريد ، يجمع بين الأصالة و المعاصرة ،و حداثة التكنولوجيا ، بالتركيز على الإنسان محورا للتنمية و أداة لها.

1 - محاضير محمد، المعجزة الآسيوية، أسطورة أم حقيقة ؟،ورقة مقدمة في افتتاح منتدى ماليزيا، الولايات المتحدة لتكنولوجيا المشاريع، سان فرانسيسكو، 1996/05/20، في موسوعة مهاتير، الكتاب الخامس، بعنوان ماليزيا، ص242.

باكتمال البرنامج الاقتصادي للسياسة الاقتصادية الجديدة بنهاية المخطط الخامس للفترة (1986-1990)، وكذلك نهاية برنامج سياسة التنمية القومية بين 1990 و2000؛ والذي أنهت فيه ماليزيا توفير هياكلها الأساسية وكذا الجو الملائم لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت الحكومة بإعداد برنامج جديد شامل لعشرين سنة أخرى قادمة، لجعل ماليزيا بلدا متقدما،وقد خصص له مبلغ مالي بـ 7 ملايير ومدة إنجاز بعشر سنوات،وقد تكون لدى مهاتير إطار قيمي تتفاعل فيه مجموعة من العناصر أبرزها: الإسلام والقيم الآسيوية.

**1- المحور الثقافي [1]:**

تمكنت الحكومة الماليزية بمراعاتها للتكوين العرقي – الديني لأفراد مجتمعها من تحقيق التوازن بين حماية حقوق المسلمين وغير المسلمين،كما أن أفراد المجتمع كانوا يعتبرون دياناتهم أنظمة حياة وطرق عيش أكثر من كونها معتقدات دينية،وسمحت الحكومة لمختلف اللغات المتوفرة في البلد بالتطور؛فلم تقف أمام استمرارها.

وفي هذا الإطار، تمكنت الحكومة أو الدولة الماليزية من جعل التعدد العرقي والديني عامل قوة وبناء للجسد السياسي والاجتماعي تحت ضوابط معينة؛ من خلال عدم محاباة أعراق دون أخرى،بل إرضاء كل الأعراق وهي من أهم ما تضمنته أفكار مهاتير محمد.

و عليه تتضح جليا قدرة القيادة الماليزية على تحقيق التوازن بين مختلف أعراق البلد من خلال الاستجابة لمطالبهم بدون استثناء.

**II -1-2 استراتيجيات و ميكانيزمات التنمية في ماليزيا :**

للتنمية الاقتصادية في ماليزيا استراتيجيات و ميكانيزمات خاصة بها ،مما جعلها تتفرد بمثل هذه السياسات و التي مكنتها من اللحاق بركب الدول المتقدمة.

**1- الإستثمار في رأس المال البشري كمركز للابتكار و الإبداع:**

تشير الأدبيات إلى ارتباط النمو الاقتصادي برأس المال البشري،وذلك أن التقنية تحتاج لرأس المال البشري لقيادة النمو،وهو ما يبين ضعف النمو في البلدان ضعيفة التقنية ورأس المال البشري.

وإن حيزا كبيرا من هذه الأدبيات يحاول الربط بين التقنية والاستثمار في رأس المال البشري وفق أحد الاتجاهين:

** **الاتجاه التكاملي:** يرى أن تقدم التقنية يغير الطلب على المهارات، موجها إياه إلى العمال الأكثر مهارة و تعلما، و من ثم يزيد الاستثمار في رأس المال البشري.

1 - مصطفى محمود منجود ، مرجع سبق ذكره، ص76.

** **الاتجاه التعويضي** : يرى أن التقنية تعوض مهارات رأس المال البشري ، و من تقلص التقنية الطلب على رأس المال البشري.

الاتجاه الأول هو الأكثر تقبلا و شيوعا منه عن الاتجاه التعويضي.

**2- رأس المال الفكري كركيزة للاقتصاد المعرفي :**

يتشكل الاقتصاد المعرفي من عناصر أساسية مترابطة و متكاملة :

- توفر بيئة تحتية متطورة.
- قوة بشرية مؤيدة.
- تهيئة رأس المال القادر على صناعة المعرفة .
- توظيف منظومة فعالة للبحث العلمي و التطوير.
- نشر ثقافة المجتمع المتقدم.

**II-2 العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية [1]:**

وعن التجربة الماليزية وأهم عوامل نجاحها،فيرى مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق بصعوبة التجربة خاصة في ظل تعدد الأعراق داخل المجتمع الماليزي الواحد،إلا أن إرادة الشعب والحكومة في وضع الخلافات جانبا كان عاملا مهما في توحيد البلد،ومن ثم تحقيق نهضته وتطوره.

كما وقامت ماليزيا بشعبها وحكومتها بتكوين تحالف بين القوى السياسية على اختلاف دياناتها لتتمكن في الأخير من تحقيق نهضتها،وكذا القضاء على البطالة والتوجه نحو التصنيع.

وأوضح مهاتير تخصيص الأراضي الزراعية للبطالين لامتصاص العمالة المتكدسة،وهو ما ساعد في تحقيق المداخيل،كما ويشير مهاتير دائما إلى ضرورة دعم الدولة للقطاع الخاص في إطار خصخصة الخدمات،من خلال القروض الميسرة.

و يعود النجاح الاقتصادي التنموي للتجربة الماليزية إلى الدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي، بدءا من التخطيط للسياسات الاقتصادية وصولا إلى تنفيذها،كما و ساعدها في ذلك مساعي التنمية المرتكزة أساسا على الاستراتيجيات التنموية السليمة،و التي مكنتها من تقديم نموذجها الاقتصادي كنموذج فريد

1- محمد صادق اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص28.

ناجح ذو نظام حكم محلي رشيد، و لعل عهد محمد مهاتير (1981-2003) انطلاقة للنموذج التنموي الناجح؛ حيث تضاعف متوسط دخل الفرد، و ارتفعت الصادرات،و كذا معدل الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

نجحت ماليزيا منذ سبعينات القرن الماضي في تحقيق أهدافها التنموية المسطرة؛ فهي الدولة التقليدية ذات الطابع الزراعي التي تمكنت من التحول إلى دولة صناعية تتمتع باستقرارها السياسي و نموها الاقتصادي،و تعتلي مركزا مرموقا بين الدول، و قد ساهمت جملة من العوامل في دفع عملية تنميتها الاقتصادية في ماليزيا :[2]

**1- <u>القيادة السياسية:</u>**

توفرت ماليزيا على قيادة سياسية متميزة و محنكة منذ الاستقلال؛فهي قيادات مثقفة متعلمة ذات ثقافة كفيلة و قادرة على تحقيق مصالح العامة ،حيث قاد ماليزيا خلال خمسين عاما فقط ستة رؤساء وزارة ، و هو ما يدل على الاستقرار النسبي في البلد ،فكان أول رئيس وزراء تنكو عبد الرحمان بطل الاستقلال ،الذي رأى بضرورة توافق مختلف فئات المجتمع لتحقيق الاستقرار ،أما ثاني رئيس فكان في عام 1970 ، و هو تون عبد الرازق الذي أعاد تشكيلة التركيبة السياسية ،و وحدها،و هو من وضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادي ،و هو صاحب السياسة الاقتصادية الجديدة لتحقيق النمو الاقتصادي ،و تحسين حياة السكان الأصليين (الملايو) ،ليليه الرئيس حسين عون ليستمر في سياسة سابقيه،ثم جاء محمد مهاتير ليترأس وزراء ماليزيا لمدة 22 سنة من (1981-2003) كبطل للازدهار ، فعرفت البلاد بفضله قفزات نوعية في مجالات متعددة : الاقتصاد ،التعليم ،البنية التحتية ،و الخدمات ،و أحدث تغيرات هامة في البنية الاقتصادية و الاجتماعية لماليزيا[3] ،و أكد مهاتير على ضرورة الانتقال بالاعتماد على الصناعة بدل الزراعة ،و تحويل عقلية المجتمع الماليزي لتبني خطة عمل صناعية و إرسال بعثات علمية إلى الخارج بدل التمسك و البقاء على العقلية الزراعية،كما و اهتم مهاتير بالتعليم بمختلف أطواره بصفته أساسا للنهضة و التقدم ،و كذا الاهتمام باللغة الانجليزية بصفتها لغة للعلوم ،و أكد مهاتير على ضرورة التعاون بين فئات (أعراق) المجتمع الواحد ،و نبذ الصراع[4].

ثم جاء الرئيس عبد الله بدوي ذو الأصل اليمني ليحرص على تقديم رؤية إسلامية بعنوان "الإسلام الحضاري" ،و مستمرا في ذلك على نهج مهاتير ، مؤكدا على ضرورة محاربة الفساد،و الوصول إلى المهنية المطلقة [5].

1 - جابر عوض، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة،2009، ص255.

2 - محسن محمد صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2008، ص13.

3 - محسن محمد صالح ،المرجع السابق،ص 18،19.

4 - وفاء لطفي ، اللامركزية و التنمية في ماليزيا ، مركز الدراسات الآسيوية ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2011 ،ص 251-252.

5 - محسن محمد صالح ،المرجع السابق،ص20.

**2- التعايش و المشاركة :**[1]

أما التعايش فبين مختلف أعراق البلد و دياناته، و أما المشاركة فبينهم؛فهم إذا ما نادت مصلحة البلد فالكل يجيب .

**3- دور الاسلام في دفع التنمية:**

أكد أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء السابق، وإلى جانبه عبد العزيز التويجري الأمين العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة السابق أن ماليزيا وإلى جانبها آندونيسيا نجحتا في تجربتيهما التنمويتين بفضل تبنيهما للمفهوم الحقيقي للإسلام القائم على الاعتدال،الوسطية، والمرونة،والمركز على التنمية، الديمقراطية و الشورى[2]

نتجت التنمية الماليزية عن جملة من المتغيرات الداخلية و الخارجية كالمشروع التنموي الوطني لمحمد مهاتير عام 1982، و هو مشروع تنموي ذو نمط غربي يعتمد في بناء شرعيته على الإسلام، فقد لعب الإسلام دورا فعالا و محوريا في التنمية الماليزية [3] ،و قدم مهاتير فكرا محوره ضرورة انفتاح ماليزيا على كل الأفكار ، الثقافات،و السياسات لصالح المجتمع الماليزي [4]

**4- الثقافة الماليزية و القيم الآسيوية :**

تأخذ القيم أهمية محورية في الفكر الآسيوي سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، و هو ما تجلى في الممارسات السياسية و الاقتصادية،و التي كان لها الأثر الكبير في دفع مسار التنمية و التقدم،و لعل من أهم هذه القيم الانفتاح على الأفكار و الحضارات،و التوازن بين الهوية الوطنية و العلاقة مع الآخر[5] ،كما أن أهم القيم المبلورة للثقافة الماليزية تجلت في قيمة الكرامة (dignity) ،الولاء للمجتمع و الوطن،التوجه الجماعي قيمة التماسك ،و الالتزام بالأخلاق [6]

**5- سياسة المشاركة:**

يعد العقد الاجتماعي الذي التزم به الماليزيون، وقاموا بتطويره من إحدى أهم عناصر نجاح التجربة التنموية للبلد؛ والذي يستند أساسا على الاعتراف بالتعدد العرقي والديني، والتفاوت الحقيقي بين فئات المجتمع، إذا ما تعلق الأمر بالدخل، والتعليم والاعتماد على علاج الاختلالات بهدوء، والاتفاق على النهوض

1 - محسن محمد صالح ،المرجع السابق،ص 20-21.

2 - د محمد السيد سليم: الإسلام والتنمية في ماليزيا، جامعة القاهرة،1999، ص115.

3 - محمد السيد سليم،مرجع سبق ذكره، ص 116.

4 -.محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص124.

5 - هدى ميتكيس ، القيم الآسيوية و الثقافة الماليزية في مجموعة مؤلفين في كتاب القيم الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ،2007،ص159-160 ، و ينظر في ماجدة علي صالح ، الثقافة السياسية لماليزيا و دول جنوب شرق آسيا ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2005،ص162.

6 - هدى ميتكيس ،المرجع السابق،ص161-162.

ضد الانقسامات، وإن القيادات السياسية المحنكة الواعية ذات الرؤى الإستراتيجية ساهمت بشكل كبير في تحقيق تنمية ذات مصلحة عامة يكسب فيها الجميع.

اعتمدت الحكومة كفكرة لعلاج الاختلالات إجراءات كثيرة تمثلت في المشاركة في مسؤولية التنمية،حفظ حقوق جميع الأطراف،ضرورة التعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع،وحل المشاكل العالقة والمتعلقة بالمحرومين؛ فالفكرة أساسها تقسيم المكاسب لا التنازع عليها.

**6- بناء الإنسان :**[1]

عنيت الحكومة الماليزية كثيرا بالتعليم والتدريب؛فخصصت له غلافا ماليا مقدرا بـ 20 إلى 25% من الميزانية السنوية العامة للدولة، متقدمة بذلك على الو.م.أ ومعظم دول أوروبا الغربية.

إن ما تنفقه ماليزيا على تعليمها يقدر عادة بثلاثة أضعاف ما تنفقه على الدفاع الوطني و الجيش،حيث بلغت حصة التعليم من الميزانية حوالي 34.33 مليار رنجت (1 دولار=3 رنجت)عام 2007 أي بمبلغ 10.1 مليار دولار ،في حين بلغ الإنفاق على الجيش و الدفاع الوطنيين نحو 3.93 مليار دولار ،كما بلغت ميزانية التعليم 13 مليار دولار عام 2011 بالمقارنة مع نفقات الجيش المقدرة بـ 4.56 مليار دولار.

**7- <u>نجاح جهاز الخدمة المدنية :</u>**

يعتبر نظام الخدمة المدنية الحكومية ذات الجودة العالية من أبرز أسباب نجاح التجربة الماليزية؛ و يتمثل هذا الجهاز في المؤسسات الرسمية المكافحة للفساد (Anti Corruption Agency) ، و التي تقوم بإجراءات محددة للقضاء على الفساد،و قد طورت الحكومة في ذلك مجموعة من الأنظمة الإدارية في هذا الشأن ؛و كمثال على ذلك تقليل الإجراءات الإدارية إلى حدها الأدنى ، إنهاء المعاملات من خلال إجراء واحد فقط،و الانضباط الوظيفي مهما كانت رتبة العامل و بدون استثناء ،بما في ذلك القضاة ، بل و حتى رئيس الوزراء نفسه.

و في إطار إنجاح مثل هذا الجهاز قامت الدولة بإصدار بعض القوانين و إدخالها حيز التنفيذ؛ كقانون موظفي الخدمة العمومية عام 1993 ،و قانون أخلاق مهنة القضاء عام 1994 ،و قانون أخلاق العمل في الإدارات و المؤسسات عام 1995[2] ،لتجيز الحكومة قانون منع الفساد عام 1997.

1- محمد صادق اسماعيل، مرجع سبق ذكره،ص 36.

2- نفس المرجع السابق، ص42

**8- العلاقات الإقليمية و الدولية :**

نظرا لعدم وقوع ماليزيا في بؤر الصراع الساخنة كالصراع العربي الإسرائيلي؛لم تتأثر عملية النهوض الماليزي بالظروف و التحديات الخارجية؛ فتمكنت بذلك الحكومة من التعامل مع المشاكل الخارجية، و تقوم ماليزيا ببناء علاقات متعددة بما يخدم مصالحها الوطنية خاصة الاقتصادية، كما و تقوم بتهدئة نقاط الاحتكاك و الاختلاف مع دول الجوار، و هو ما وفر المناخ الملائم لإقامة البنى التحتية، الصناعة، التعليم، والصحة.

أخذ العامل الاقتصادي بزعامة الدكتور محمد مهاتير يلعب دورا كبيرا في السياسة الخارجية ،خاصة مع

اتسامه بروح دفاعية وطنية عن حقوق الدول النامية، كماوشجع مهاتير علاقات دول الجنوب فيما بينها، مع تبني سياسة النظر شرقا،مع الروح النقدية تجاه الغرب.

**9- العقد الاجتماعي :**

هو أحد عناصر نجاح التجربة التنموية الماليزية، وإحدى ضمانات استمرارها، ويتضمن هذا العقد جملة من البنود والقيم:

- الاعتراف بالتنوع العرقي و الديني .
- توفير الأمان و الاستقرار.
- القادة الخبراء.
- الاعتراف بالاختلال الموجود في (الدخول، و التعليم).
- العزم على نزع التناقضات و علاج الاختلالات تدريجيا بهدوء و واقعية.
- علاج الاختلال من خلال التعايش السلمي وتحمل المسؤولية

وترى أستاذة الاقتصاد الإسلامي في كلية التجارة للبنات بجامعة الأزهر -الدكتورة نعمت مشهور بوجود جملة من العوامل التي أدت إلى نجاح التجربة الماليزية في التنمية:

- تميز ماليزيا بالمفاوضات المستمرة فيما يتعلق باتخاذ القرار بين الأحزاب السياسية متعددة الأعراق.
- سياسة ضد التفجيرات النووية ،و توقيعها لوثيقة إعلان دول الآسيان عام 1995منطقة خالية من السلاح النووي ؛و هو ما ساعد في التوجيه الأولوي للتمويل للتنمية بدل الإنفاق على أسلحة الدمار الشامل و التسلح.
- انتهاج سياسة الاعتماد على الذات ( على السكان الأصليين).
- ظروف البلد الملائمة للتنمية الاقتصادية، و عدم تعرضها للحكم العسكري المتسلط، و كذا صفاء مناخها السياسي بين الدول، و خاصة الجيران منها.

- الاعتماد على الذات و على الموارد المحلية لتمويل الاستثمارات حيث زاد الادخار الإجمالي المحلي بمعدل 40 % بين عام 1970م و عام 1993م، كما الحال بالنسبة للاستثمار الإجمالي المحلي بمعدل 50 % خلال نفس الفترة.

كما ويرى أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة -الدكتور محمود عبد الفضيل-أن الاقتصاد الماليزي تميز في دفع عجلة تنميته في سنوات الثمانينات بالنمو، التحديث،والتصنيع، في حين ظلت معظم البلدان النامية تعاني من الفقر، الجهل، والمرض، كما ركز الدكتور على * ماليزيا كشراكة* كشركة أعمال تجمع القطاع العام بالخاص وتجمع بين الأعراق المتعددة للمجتمع الماليزي،ويضيف الدكتور بعض العوامل الأخرى المساعدة في نجاح التجربة التنموية الماليزية:

- تنوع البنية الصناعية وتغطيتها لفروع النشاط الصناعي كالصناعات الاستهلاكية، الوسيطية ،و الرأسمالية .
- الرؤية المستقبلية المتكاملة لمشوار التنمية الاقتصادية من خلال الخطط الخماسية منذ استقلالها، و خاصة التخطيط لماليزيا عام 2020.
- التعامل بحذر مع الاستثمار الأجنبي المباشر حتى منتصف الثمانينات، ثم السماح له بالدخول تحت شروط وطنية تخدم مصلحة الوطن بالدرجة الأولى كعدم منافسة سلعة الأجنبي للسلعة المحلية،و تصدير الشريك الأجنبي لـ50% على الأقل مما ينتجه.

**و هناك عوامل أخرى ساعدت في إنجاح التجربة التنموية في ماليزيا:**

- تحديد الأهداف بدقة و إحكام؛و هي عنصر نجاح أي مشروع؛ من خلال تكريس الجهود و توجيهها نحو الأهداف المسطرة و الواضحة.
- واقعية الأهداف؛ من واقع حال ماليزيا سطرت الأهداف، و هو ما ساهم بشكل كبير في إنجاح خطة 2020 مثلا؛ فهي أهداف لا تفوق القدرات الذاتية للبلد، و كمثال على هذه الأهداف يمكن التكلم عن :

- الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020.
- زيادة الناتج الوطني الإجمالي إلى 920 بليون رينجت ماليزي بحلول عام 2020.
- زيادة متوسط الدخل الفردي بأربع أضعاف، و ذلك من 140 دولار عام 1972 إلى 1900 دولار عام 1982، و 2790 دولار في عام 1992[1]

1 - نبيه فرج أمين الحصري،مرجع سبق ذكره، ص 128.

- شمولية الأهداف ؛ حيث كانت أهداف الحكومة شاملة لجميع جوانب الحياة الماليزية ؛ فوصولها مثلا إلى مصاف الدول المتقدمة ليس في الجانب الاقتصادي فحسب و دون غيره، بل في كافة المجالات.
- قوة القيادة ؛و هي القوى المعالجة بحنكة للمشاكل و الأزمات ( كتخطي أزمة عام 1982 بنجاح ،و كذا الحال بالنسبة للأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 ،تحقيق الخوصصة ،تنفيذ برامج التحرير الاقتصادي ؛ فهي بذلك صاحبة قرارات صارمة و سديدة للوصول إلى الرؤية المهاتيرية لعام 2020.
- تقديم ماليزيا لإعفاءات ضريبية تصل حتى عشر سنوات،والسماح بالاقتراض للمستثمرين الأجانب من البنوك المحلية.
- تزويد المناطق المختلفة من الوطن بالبنية التحتية.
- الاهتمام بجودة التعليم.
- استفادة ماليزيا من الانفتاح الكبير على الخارج من خلال اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على وطنيتها الاقتصادية .
- وجود قادة محنكين ذوو معارف و خبرات لقيادة الفكر التنموي في ماليزيا .
- اعتماد قيم و مبادئ الإسلام، و كذا القيم الآسيوية.
- التطبيق الإسلامي الصحيح في الاقتصاد .
- الأهمية البالغة للدور التدخلي للدولة .
- التأثير الايجابي للحكم المحلي في قيادة التنمية من خلال الخطط والاستراتيجيات التنموية السديدة.
- دعم نفقات البنى التحتية .
- تحسين المؤشرات الاجتماعية لأفراد المجتمع الماليزي .

و تم تطبيق رؤية مهاتير مع بداية عام 2000 ،لتحقق تقدما كبيرا في التنمية ، ولأجل ذلك ،و لأسباب أخرى تعتبر دراسة التجربة الماليزية ذات أهمية كبيرة [1]

**III- التحديات في وجه التنمية في ماليزيا :**

تعد "واوسان 2020 " بالماليزية أو ما يعني " رؤية 2020" من أشهر الرؤى الإستراتيجية لماليزيا ،و التي لقيت اهتماما واسعا على المستويين المحلي و العالمي لجعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام 2020 ،و هي فكرة رئيس الوزراء محمد مهاتير ، قدمها في شكل ورقة عمل بعنوان إطلاق مجلس العمل الماليزي عام 1991 ليبدأ العمل المتزايد بها بدءا من الألفية الجديدة ،تضمنت هذه الرؤية التحديات المنتظرة في عالم متغير سياسيا ،

1- عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، قراءة في تجارب الدول العربية، إسرائيل، الصين، وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2008، ص359.

اقتصاديا ،و اجتماعيا ،و واجب ماليزيا في مواجهتها لتحقيق الازدهار الاقتصادي و التضامن الاجتماعي ،و الاستقرار السياسي ،و تتمثل ركائز الرؤية المهاتيرية لعام 2020 فيما يلي :

- القومية الماليزية.
- التطوير الرأسمالي.
- الدور التنموي للإسلام.
- الدور القومي للدولة .

و من أبرز هذه التحديات :[1]

* بناء و إقامة مجتمع موحد، متضامن، ذو رؤية مشتركة.

* بناء مجتمع ديمقراطي ناضج.

* بناء مجتمع حر.

* بناء مجتمع ذو قيم و أخلاق نبيلة.

* بناء مجتمع منفتح على الخارج.

* بناء مجتمع علمي متقدم، قادر على الابتكار والإبداع والتصنيع في كافة المجالات.

* بناء مجتمع عادل.

* بناء مجتمع مزدهر، فعال، نشيط، و قادر على المنافسة.

* بناء مجتمع قابل للتكتل (الآسيان)*

* انتشال المجتمع من الفقر ومحدودية الدخل ، من الجهل ، وقلة فرص العمل .

* حماية البيئة والحفاظ عليها .

* الاستغلال الأمثل لطبيعة ماليزيا وفق خطط التنمية الواضحة و المدروسة .

* تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بكل أبعادها.

1 - محسن محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص74-75.

*- آلية فعالة لمواجهة تأثيرات التكتلات الإقليمية الأخرى كالاتحاد الأوربي.

* الاستفادة المهنية والتقنية من خلال الانفتاح على الخارج وكذا الاستثمار الأجنبي ، و من ثم الاستفادة من الخبرات و المعارف الأجنبية لصالح ماليزيا.

تمكنت ماليزيا من التغلب على هذه التحديات؛لتحقق نتائج باهرة وقفزات نوعية في أقل من خمسة وعشرين سنة تمثل أهمها في: البناء والتشييد في كافة المجالات كالصناعة (سيارات، تكنولوجيا، ومشاريع حكومية)،والاستثمار الزراعي،التجاري،وفي وسائل النقل والطرق،وكذا الحال بالنسبة للسياحة، خاصة مع توفر العمالة الماهرة المؤهلة والمدربة، والتي تتحلى بأخلاقيات العمل، كما أن حنكة وكفاءة القيادة السياسية للبلد في كل المجالات.

**خلاصة الفصل:**

تمكنت ماليزيا من النهوض في المجال الاقتصادي خلال أربعة عقود من الزمن موفقة في ذلك بين اتجاهين: أما الأول فاندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على وطنيتها الاقتصادية، أما الثاني فتحولها من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى أكبر بلد مصدر للسلع الصناعية عالية التقنية في منطقة جنوب شرق آسيا.

حققت ماليزيا قفزات نوعية في مجالي التنمية الاقتصادية والبشرية،وكذا مجالي الصادرات والواردات؛لتصير على إثرها من أهم الدول الصناعية المتقدمة؛فقد تمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة،ونوعت من مصادر دخلها الوطني،لتحقق كذلك تقدما في معالجة مشاكل الفساد،الفقر، والمديونية.

استطاعت ماليزيا من خلال نهجها الاقتصادي الخروج من أزمة عام 1997؛ فلم تخضع لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، بل عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني، بواسطة فرض قيود صارمة على سياستها النقدية.

ركزت ماليزيا على الإنسان كمحور للنشاط التنموي ، باعتماد المبادئ الإسلامية ،متمسكة بقيمها الأخلاقية من مساواة ،عدالة اقتصادية ،و كذا الاهتمام بالسكان الأصليين للبلد ( الملايو)،و تشجيعهم على العمل في القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد ، كما و يعتبر فكر مهاتير –رئيس الوزراء السابق- محفزا لقيادة ماليزيا ، و وضعها في مصاف الدول الصناعية المتقدمة، المعتمدة على الذات ؛شعبا و حكومة، في جو يميزه الاستقرار السياسي و الاجتماعي ،و هو ما حفز الدولة على تحقيق التقدم الاقتصادي،كما و ساهم التنوع في المجتمع الماليزي ( تعدد الأعراق و الديانات) في إثراء العملية التنموية،و بالتالي السير وفق تنوع هذه الثقافات والعادات للمجتمع إلى جانب التكتل الإقليمي الذي ساهم في تقوية اقتصاد البلد ،كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الآسيان.

و لا يمكن إغفال الدور الحاسم للاحتكاك بالتجارب الناجحة ،ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعلها ضمن فريق التغيير ،كما أن النجاح الذي عرفته التجربة الماليزية يعود بشكل كبير إلى قياداتها ،و اهتمامهم بتهيئة البيئة للتعليم بمختلف مراحله ،واكتشاف المواهب،و من ثم توفير فرص و مناصب عمل لهم ،و ذلك لبناء مجتمع متعايش،و متسامح بين مختلف أعراقه و دياناته ، و يبقى الهدف الأوحد و الأسمى في العمل والولاء المطلق لماليزيا المشتركة.

# الفصل الرابع
# التجربة التنموية الاقتصادية في الجزائر

**تمهيد:**

انتهجت الجزائر منذ استقلالها النموذج الموجه؛لتكون الدولة بذلك المسؤولة عن إعادة توزيع الدخول وتمويل الاقتصاد.

تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات،بانخفاض أسعار البترول،وهو ما جعل البلد يعيش أزمة اقتصادية حقيقية،توجه على إثرها إلى الاقتراض،وهو ما زاد من حدة الأزمة.

تميز الاقتصاد الجزائري عموما بالهشاشة والضعف الكبيرين رغم توفره على إمكانات وموارد طبيعية طاقوية وزراعية لا بأس بها،كما وكانت الخيارات الاقتصادية والسياسية سببا رئيسا في تدهور واختلال مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية.

لجأت الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي،وبفضل ارتفاع أسعار البترول إلى انتهاج استراتيجيات التنمية المرتكزة على سياسات التصنيع،توجيه القطاع العمومي لتحقيق الأهداف الاجتماعية، كما وبدأ التفكير الجاد في الخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية،وهو ما استدعى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي،والتوجه إلى اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي،وتبني إصلاح المنظومة الاقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي من خلال ما يسمى ببرامج التعديل الهيكلي[1].

لم يستطع الاقتصاد الجزائري بفضل هذا التحرر والانفتاح تحقيق النتائج المرجوة،إلا أن ملامح الانفراج بدأت تظهر مع نهاية التسعينات[2].

## 1- واقع الاقتصاد الجزائري:

انتهجت الجزائر منذ استقلالها،نموذجا تنمويا طموحا تمثل في "الصناعات المصنعة"،واختارت لتنفيذ هذا البرنامج المؤسسة العمومية.

تم تنفيذ هذه السياسة من خلال الاستثمار الضخم في صناعة الحديد والصلب،الطاقة،والمحروقات؛ لما لها من أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى،وتم بذل مجهود تنموي كبير في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة،بغطاء مالي تجاوز 120 مليار دولار في الفترة 1966-1990[3].

سمحت الموارد البترولية بتحقيق إنجازات ضخمة،وتحسين مستويات المعيشة للسكان على الرغم من تزايدهم المستمر،وتزايد أعباء انتهاج النظام الاشتراكي.

1 -SEBTI. K, **l'entreprise marocaine et la problématique de la mise à niveau**, EXPERDATA édition, RABAT, 1997, p 58.

2- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي**، دار المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1998، ص 240.

3- مصطفى محمد العبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ط1999،1.، ص 356.

ومع انخفاض الموارد البترولية في أواخر الثمانينيات،بدأت عيوب الاقتصاد الجزائري والاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد بالظهور،وهو الأمر الذي أجبر الجزائر على اللجوء لأسواق المال الدولية لمواجهة أزمتها،وهو ما نجم عنه ارتفاع مديونيتها الخارجية.

وللقضاء على هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية،أو على الأقل التخفيف من حدتها،قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية هامة لتأهيل اقتصادها بما يمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

**1-1- وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-1987:**

تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة باعتماده الإداري على نظام التخطيط الموجه تحت سيطرة القطاع العام،ولعبت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من طرف الدولة دورا هاما في جميع المجالات،ويتجلى ذلك في: إنشاء المؤسسات الوطنية العمومية،ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، والقيام بالتأميم في مختلف الميادين كالمناجم،والبترول،الصناعة،المالية،واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما وتميزت آلية القرار المتعلقة بالاستثمارات وتمويلها بالمركزية.

**جدول رقم 20: أهمية القطاعات في الاقتصاد الجزائري للفترة 1967-1989 من إجمالي المخصصات المالية (الاستثمارات العمومية )** **الوحدة:** نسبة مئوية (%)

| قطاعات الأنشطة | المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 | المخطط الرباعي الأول 1970-1973 | المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 | الفترة الوسيطة 1978-1979 | المخطط الخماسي الأول 1980-1984 | المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع الصناعة ويشمل المحروقات | 53.5 | 57.3 | 60.7 | 62.2 | 32.8 | 31.6 |
| قطاع الفلاحة ويشمل الري | 20.5 | 11.9 | 7.3 | 7.2 | 9.9 | 14.4 |
| القطاعات الأخرى | 26 | 30.8 | 32 | 30.6 | 57.3 | 54 |

**Source:** Ministère de la Planification – Algérie – rapports annuel

يبين هذا الجدول وحسب إستراتيجية التنمية المتبعة منح الأولوية المطلقة لقطاع الصناعة،بينما لم يحظى القطاع الفلاحي بالأهمية الكبيرة،على العكس من باقي القطاعات والتي عرفت تطورات في مراحل أخرى، والجدول التالي يوضح الهدف من كل مخطط من مخططات الدولة في إطار تسييرها للنشاط الاقتصادي:

**الجدول رقم 21 :الأهداف المرجوة من مخططات الدولة في إطار تسييرها للنشاط الاقتصادي.**

| المخطط | الأهداف المرجوة منه |
|---|---|
| المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) | - الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة.<br>- إعطاء الأولوية للهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات. |
| المخطط الرباعي الأول (1970-1973) | - تحديد الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والمحروقات.<br>- إدخال الإصلاحات العميقة.<br>- دفع المؤسسات العمومية لفتح حسابين؛ حساب للاستغلال وآخر للاستثمار.<br>- منعت الاحتفاظ بالتدفقات الصافية.<br>- عدم السماح بالقروض بين المؤسسات العمومية. |
| المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) | - استمرار للمخطط السابق ومحاولة لتحقيق أهدافه.<br>- زيادة مبالغ الاستثمارات بفعل ارتفاع أسعار النفط. |
| المخطط الخماسي الأول (1980-1984) | - إعادة هيكلة المؤسسات عضويا وماليا.<br>- التحكم في استغلال الطاقات الأساسية. |

**من إعداد الطالبة.**

شهدت فترة الثمانينات جملة من التغيرات الجذرية في السياسات الاقتصادية للجزائر؛حيث تم العدول عن النمو الصناعي من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة للمشاريع الصناعية الضخمة،و يعود السبب في ذلك إلى عدم نضج المؤسسات العمومية،و هو ما دفع بالحكومة إلى توجيه الاستثمارات الجديدة لدعم المنشآت القاعدية و البنى التحتية للاقتصاد كالسدود،والطرقات،و لدعم قطاعي الزراعة و الصناعات الخفيفة،و كذا قطاع البناء لإعادة التوازن للاقتصاد الوطني،إلا أن هذا التوقيف أضر كثيرا بالنسيج

الصناعي الوطني في عقد الثمانينات،و هو الأمر الذي دفع الاقتصاد الوطني إلى الاعتماد الكلي على الواردات الخارجية في أغلب احتياجاتها.

كانت السياسات الاقتصادية لعقد الثمانينات متعلقة بـ:

- فرض الرقابة الصارمة على التجارة الخارجية.

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية العضوية والمالية وتشجيع الحكومة للاستثمار الخاص (قانون 82-11)[1].

- الاهتمام بتغطية وإشباع الطلب الخاص المتزايد بالاعتماد على الاستيراد المفرط للسلع الاستهلاكية، في إطار برنامج الدولة المسمى "برنامج ضد الندرة".

تسببت هذه السياسات في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي أكثر فأكثر؛خاصة مع تدهور أسعار البترول؛حيث انخفض سعر البرميل إلى 15 دولار أمريكي سنة 1986 بعد تجاوزه 30 دولار أمريكي سنة 1985.

كما تضاعف بذلك العجز في ميزان المدفوعات،ولتمويل ذلك كان لابد من الاقتراض الخارجي،وهو ما أدى إلى تزايد وتفاقم المديونية الخارجية للوطن.

من خلال تتبع النتائج المحصل عليها إبان عقد الثمانينات،يمكن الجزم بأن المسببات الحقيقية لضعف الاقتصاد هي:

- اعتماد التسيير المركزي للاقتصاد.

- النمو الديموغرافي المتزايد.

- اعتماد تصدير منتوج وحيد " النفط »؛ حيث قدرت حصيلة إيراداته بـ 97% من إجمالي إيرادات الدولة،وهو ما جعل الجزائر عرضة للصدمات الخارجية؛ خاصة الصدمة النفطية لعام 1986، كما وتسبب في ذلك التبذير الكبير للموارد الاقتصادية،والمال العام،فضلا عن البيروقراطية في التسيير الإداري.

باشرت الجزائر استثماراتها من خلال المخطط الثلاثي للفترة (1967-1969) والرباعي الأول والثاني (1970-1977)، وكذا المخططين الخماسيين الأول والثاني (1980-1989)، والجدول التالي يبين الإستراتيجية المنتهجة للجزائر في إطار تحقيق تنميتها المرجوة.

1- إسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة" أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل"**،دار الطبع،الطبعة الثانية، الجزائر،1996، ص 29.

**الجدول رقم 22: حصة مختلف القطاعات في الخطط التنموية للفترة (1967-1989) (%) المبالغ بالملايير.**

| القطاعات التنموية | المخطط الثلاثي (1969-1967) | المخطط الرباعي الأول. (1974-1970) | المخطط الرباعي الثاني. (1977-1974) | الفترة الوسيطة (1979-1978) | المخطط الخماسي الأول. (1984-1980) | المخطط الخماسي الثاني. (1989-1985) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| صناعة ومحروقات | 53.5 | 57.3 | 60.7 | 62.2 | 32.8 | 31.4 |
| فلاحة وري | 0.5 | 11.9 | 7.3 | 7.2 | 9.9 | 14.4 |
| باقي القطاعات | 46 | 30.8 | 32 | 30.6 | 57.3 | 54 |
| المبالغ الاجمالية | 11 | 27.7 | 140 | 161.3 | 400.6 | 550 |

صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في: **الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"**، يومي 16-17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 5.

يتضح من خلال هذا الجدول إعطاء الدولة أهمية بالغة لقطاعي الصناعة والمحروقات؛حيث تجاوز تمويلها الـ 50%، في حين لم تحظ الفلاحة إلا بنسبة ضئيلة 0.5%، ليتم تمويل باقي القطاعات بـ 46%.

واصلت الجزائر اهتمامها بقطاع الصناعات الثقيلة،مع التركيز على قطاع المحروقات،وهو المصدر الوحيد للعملة الصعبة؛حيث ارتفع تمويلها لهذين القطاعين من 57.3%إلى 60% في المخطط الثاني ثم إلى 62.2% في الفترة (1978-1979).

وقد أنفقت الدولة في سبيل ذلك مبالغ ضخمة لإتمام مخططاتها؛حيث انتقلت من 27.7مليار في عام 1973 إلى 140 مليار لإتمام المخطط الرباعي الثاني ليرتفع إلى مبلغ 161.3 مليار في الفترة (1978-1979)؛ وذلك بفضل زيادة إنتاج البترول في هذه الفترة.

كما و تعتبر البحبوحة المالية للجزائر،و الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول في الفترة (1973-1974) سببا في هذه الزيادة [1].

1 -Mohamed Nacer Thabet, Les secteurs des hydrocarbures et le developpement économique de l'Algerie,1989 ,p97.

أما في فترة المخطط الخماسي الأول؛ فانخفضت أهمية قطاع الصناعة لتصل إلى 32.8%، وإلى 31.4% في المخطط الخماسي الثاني،ليزداد في مقابل ذلك اهتمام الدولة بقطاع الفلاحة الذي وصل إلى نسبة 14.4%خلال الفترة (1985-1989)، وباقي القطاعات بمعدل 57%و54%خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني

- **نمط التجارة الخارجية للفترة (1962-1989):**

قامت الجزائر مباشرة بعد استقلالها بتأميم قطاع التجارة الخارجية؛بصفتها مصدرا مهما للعملة الصعبة، وذلك ضمانا لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية،وتغطية وارداتها.

مرت تجارة الجزائر الخارجية خلال الفترة (1962-1989) بمرحلتين:تميزت الأولى برقابتها على التجارة الخارجية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1969، في حين تميزت الثانية باحتكار الدولة وذلك خلال الفترة (1970-1989).

- **مرحلة الرقابة الإدارية على التجارة الخارجية (1962-1969):**

تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بالتبعية للخارج بسبب ضعف التنظيم،كما وعملت الدولة في هذه الفترة على حماية اقتصادها لتحقيق الأهداف التالية:[1]

- منع الواردات من السلع الكمالية، حفاظا على العملة الصعبة.
- حماية المنتوجات الوطنية، وتحسين حالة الميزان التجاري.
- إعادة توجيه الصادرات.

- **تطور التجارة الخارجية:**

كانت حماية الاقتصاد الوطني من أهم أهداف الدولة خلال هذه الفترة،كما وتم إنشاء البنك المركزي عام 1962، وإصدار العملة الوطنية عام 1964.

- **تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1963-1969):**

يوضح الجدول التالي تطور الميزان التجاري لهذه الفترة كما يلي:

1 - صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، ص32.

**الجدول رقم 23: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1970-2016)، (الوحدة: مليون دولار)**

| | 1970 | 1980 | 1990 | 2000 | 2010 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزان التجاري | -344,34 | 1693,82 | -926,55 | 11659,97 | 11320,68 | 22693,97 |

Source: Data from database: World Development Indicators 2016,21/05/2018

عرف الميزان التجاري من خلال هذا الجدول تذبذبا خلال الفترة **(1970-2016)**؛ حيث حقق عجزا خلال عامي 1970 و 1990 بـ 344،34 مليون دولار،926،55 مليون دولار على التوالي، فيما شهد فائضا في عام 1980 بمليار و 693،82 ،و ليرتفع في عام 2000 إلى 11 مليار و 659،97،لينخفض في عام 2010 إلى 11 مليار و 320،68 ،و تواصل فائض الميزان التجاري ليصل إلى 22 مليار و 693،97.

■ **مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989):**

كشف المخطط الرباعي الأول عن رغبة الدولة في احتكار قطاع التجارة الخارجية منذ 1971 [1]،لتحتكر الدولة أكثر من 80% من الواردات [2]،و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين: أما **الأولى** فتميزت بالاحتكار التدريجي ( 1970-1977)،أما **الثانية** فكان الاحتكار فيها إلزاميا (1978-1988).

**** فترة الاحتكار التدريجي (1970-1978):**

بسبب ارتفاع فاتورة الواردات من سلع التجهيز،قررت الدولة تولي حركة تدفقات التجارة الخارجية بنفسها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف: [3]

- تنويع مصادر ومناطق التجارة الخارجية.
- تقليص الواردات.
- تأميم شبكات توزيع التجارة الخارجية.
- إحداث تجانس بين السلع المستوردة.

تطور الميزان التجاري خلال فترة الاحتكار التدريجي (1970-1978)، والجدول التالي يوضح ذلك:

1 - صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2 - عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية، ص239.

3 -عبد الرشيد الديب، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع: التسيير، جامعة الجزائر،2003/2002، ص262.

**الجدول رقم 24 : تطور الميزان التجاري خلال فترة الاحتكار التدريجي (1970-1978) الوحدة مليون دولار:**

| | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صادرات | 1010 | 857 | 1304 | 1889 | 4259 | 4292 | 4977 | 5805 | 6117 |
| واردات | 1259 | 1228 | 1491 | 2241 | 4024 | 5993 | 5318 | 7102 | 8675 |
| ميزان تجاري | -248 | -371 | -187 | -353 | 235 | -1702 | -341 | -1297 | -2558 |
| معدل التغطية(%) | 80 | 70 | 87 | 84 | 106 | 72 | 94 | 82 | 71 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات commerce exterieure 1963-2008 ، بدون ترقيم.

يلاحظ من خلال هذا الجدول العجز المستمر في الميزان التجاري منذ عام 1970 وإلى غاية عام 1973، بسبب ارتفاع الواردات،وتواصل العجز إلى غاية عام 1978 ليصل إلى ذروته بـ 2558 مليون دولار،ما عدا عام 1974، والذي عرف فائضا بـ 235 مليون دولار،بسبب ارتفاع أسعار البترول الناجم عن ازمة النفط لعام 1973.

**** فترة الاحتكار الإلزامي (1978-1988):**

تميزت هذه الفترة بتعزيز و تكريس احتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق الوكالات العمومية[1] ؛مثلSONACOME في صناعة السيارات،SNMC للبناء، SNSفي صناعة الحديد [2].

تطور الميزان التجاري خلال فترة الاحتكار الإلزامي (1979-1989)، كما واتبعت الدولة في إطار احتكارها للتجارة الخارجية عدة إجراءات،لتظهر نتائجها على رصيد الميزان التجاري كما هو موضح في الجدول التالي:

1 - بوطمين سامية، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،ماجستير علوم اقتصادية،الجزائر ،2001، ص 221.

2 - عبد الله الموساوي،مرجع سبق ذكره، ص 222.

**الجدول رقم25 : تطور الميزان التجاري خلال فترة الاحتكار الإلزامي (1979-1988) الوحدة مليون دولار:**

| | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **صادرات** | 9873 | 15613 | 13283 | 11481 | 11183 | 11869 | 10145 | 7820 | 8233 | 8104 | 8968 |
| **واردات** | 8410 | 10552 | 11259 | 10743 | 10415 | 10292 | 9840 | 9213 | 7054 | 7323 | 9208 |
| **ميزان تجاري** | 1463 | 5061 | 2024 | 736 | 768 | 1577 | 305 | 1393- | 1177 | 781 | 240- |
| **معدل التغطية(%)** | 117 | 148 | 118 | 107 | 107 | 115 | 103 | 85 | 117 | 111 | 97 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2008-1963 commerce exterieure، بدون ترقيم.

عرف الميزان التجاري بمجرد احتكار الدولة للتجارة الخارجية من عام 1979 و إلى غاية عام 1985 فائضا و بأكبر قيمة،و ذلك في عام 1980 بـ 5061 مليون دولار. و بأقل قيمة في عام 1985 بـ 305 مليون دولار،كما و تجاوز معدل التغطية الـ 100% خلال نفس الفترة،و هو ما يدل على تغطية الصادرات للواردات بأكثر من 100%،إلا أن سنة 1986،عرفت عجزا في ذلك بـ 1393مليون دولار،بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول،و هو ما دفع الجزائر إلى طلب التمويل الخارجي لاستكمال مخططاتها التنموية،و هو ما أوقعها في فخ الديون أكثر،ليعود الميزان التجاري في عامي 1987 و 1988 إلى تحقيق فائض بـ 1177،و 781 مليون دولار على التوالي،لكن و بحلول عام 1989 عرف الميزان التجاري عجزا بـ 240 مليون دولار؛و يعود السبب في هذا التذبذب في الميزان التجاري خلال الفترة (1979-1989) إلى ارتباطه الشديد بالمتغيرات العالمية لأسعار النفط.

- **تطور الميزان التجاري خارج المحروقات للفترة (1970-1989):**

الجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم 26: تطور الميزان التجاري خارج المحروقات للفترة (1970-1989) الوحدة مليون دج.**

| | 1970 | 1972 | 1984 | 1989 |
|---|---|---|---|---|
| الواردات | 1525 | 1038 | 1461 | 3010 |
| الصادرات | 6994 | 7954 | 48009 | 68542 |
| الميزان التجاري | 05469- | 6916- | 46548- | 65532- |
| معدل التغطية (%) | 21.8 | 13.05 | 3.04 | 4.39 |

المصدر: من اعداد الطالبة،احصائيات الديوان الوطني،2018

يوضح الجدول أعلاه تغطية صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات لربع الواردات لعام 1970 بـ 21.8%، إلا أنها لم تدم؛لتنخفض في الأعوام الموالية إلى 13.05 و3.04% لعامي 1972 و1984 على التوالي،لتعرف نسبة تغطية منخفضة جدا بـ 4.39 %، وهو ما يدل على ضعف مردودية الاستثمارات في الانتاج، وكذا زيادة الطلب الداخلي الناجم عن الازدياد السكاني في الجزائر.

**1-2- وضعية الاقتصاد الجزائري في ضوء الإصلاحات والانتقال إلى اقتصاد السوق:**

مع فشل تجربة المنهج الاشتراكي ومحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات، ظهر التحول الاقتصادي الليبيرالي، حيث تأكدت هذه التحولات بعد تزايد دور صندوق النقد الدولي في توجيهه الاقتصاد الوطني في أواخر الثمانينات،حيث كانت أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989، لتليها عدة اتفاقيات لدعم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق،وعرفت هذه الفترة عدة إصلاحات مست الاقتصاد الجزائري وهي:

- **المرحلة الأولى من الإصلاحات 1988-1991:**

كشفت الصدمة النفطية لعام 1986 عن ضعف وهشاشة نظام التخطيط المركزي،ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية،قامت السلطات العمومية الجزائرية بتنفيذ جملة من الإجراءات:

**- دعم استقلالية المؤسسات العمومية:**

وذلك بمقتضى القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988[1]، والذي يمنح هذه المؤسسات مجالا أكبر من الحرية في تطبيق القواعد التجارية،ومن الحرية في تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها،وإمكانية قيامها بالاستثمار دون انتظار القرار من الهيئة المركزية التابعة لها.

**- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:**

وذلك بمقتضى قانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988،والذي يهدف إلى التوجه نحو التخطيط اللامركزي؛ إذ يمكن للمؤسسات الاقتصادية من خلاله إنجاز وتحقيق الاستثمارات بكل مردودية مع تحمل كل التبعات بعيدا عن القيود الإدارية.

**- منح الأهمية للقطاع الخاص الوطني:**

حيث يسمح القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض،للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج ضمانا لتمويل النشاطات المكملة لنشاطاتهم في الخارج والمتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.

- **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير التابعة للدولة:**

1- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 16-17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 5.

بمقتضى قانون النقد والقرض،فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية غير التابعة للدولة أو لإحدى مؤسساتها.

- **وضع تأطير جديد للأسعار:**

بمقتضى القانون المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية رقم 89-12 المؤرخ في جويلية 1989[1]،يفرق بين نظامين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة لدعم القدرة الشرائية للأفراد أو للنشاط الإنتاجي،والأسعار الحرة الموجهة لتشجيع الإنتاج ولتحسين عرض السلع.

- **إعادة النظر في تنظيم التجارة الداخلية:**

وذلك من خلال إعادة تنظيم التجارة بالجملة بمقتضى "الفقرة 41 من قانون المالية التكميلي 1991"،وعودة المنافسة من خلال مرسوم 1988 الذي يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير القانونية.

- **إعادة تنظيم التجارة الخارجية:**

من خلال إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وذلك بمقتضى "قانون المالية التكميلي 1990".

- **التطهير المالي** للمؤسسات الاقتصادية العمومية **وإعادة هيكلة** الدين الخارجي.

■ **المرحلة الثانية من الإصلاحات 1991-1993.**

بدأت المرحلة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية في شهر أفريل من عام 1991، بتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي،الذي اشترط تعميق الإصلاحات السابقة من المرحلة الأولى في مقابل القروض الممنوحة.

تم إصدار نصوص بمقتضى هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات،وذلك في إطار إلغاء النظرة القديمة التمييزية بين الاستثمار العام والخاص؛حيث تم صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، والذي أدى إلى:

- وضع نظام موجه ومشجع للاستثمار.
- فتح مجال من الحرية للمستثمر فيما يخص الشكل المرغوب في الاستثمار فيه.
- تكريس الضمانات للمستثمر كحرية تمويل رؤوس الأموال وإيراداتها، واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاعات.

رغم جهود الحكومة الجزائرية في النهوض باقتصادها،إلا أن النتائج المتوصل إليها لم تكن كافية؛ففي عام 1992 عرفت خطى الإصلاح الهيكلي تباطؤا واتساعا في الاختلالات الاقتصادية الكلية؛وذلك نظرا لعدم

1،-صالح مفتاح، المرجع السابق، ص 6 -ص7.

الاستقرار السياسي في هذه الفترة،والتي أدت بدورها إلى عدم اليقين،ومن ثم تضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي.

تميز الوضع الاقتصادي في هذه الفترة بما يلي[1]:

- انخفاض احتياطي الجزائر من العملة الصعبة،وارتفاع خدمات الدين الخارجي.
- تراجع النمو الاقتصادي؛ إذ انخفض في نهاية 1993 إلى 2-%.
- ارتفاع معدل البطالة إلى 24%.
- التدهور المستمر لميزان المدفوعات.
- ارتفاع التضخم إلى 30%.
- تدهور التبادل التجاري.
- فشل سياسة الانفتاح على الخارج.
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وهجرة الأدمغة.
- فشل نمط التنمية، والفساد الإداري.

■ **المرحلة الثالثة من الإصلاحات 1994-1998 وهي (سياسة التعديل الهيكلي).**

بدأت هذه الإصلاحات في شهر أفريل 1994، كتصحيح للاختلالات الحاصلة في الفترات السابقة،فضلا عن حدوث آخر للتدهور في أسعار البترول؛إذ انخفض سعر البرميل من 20 دولار عام 1993 إلى 14.19 دولار سنة 1994، وما صاحبه من استمرار في الأزمة السياسية والأمنية للبلاد،وهو ما قاد الاقتصاد إلى أزمة حادة.

قامت السلطات الجزائرية في إطار مواجهة هذه الأزمة بوضع برنامجين اقتصاديين حيز التنفيذ،وذلك بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، وهما:

**1- برنامج الاستقرار الاقتصادي: من الفاتح من أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995:**

دخلت الجزائر بهذا البرنامج مرحلة جديدة من الإصلاحات،مست بها مختلف المجالات المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني،واتخذت السلطات المركزية في إطار ذلك تدابيرا جد صارمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويتجلى ذلك في[2]:

**أ-التقليص من عجز الميزانية العمومية**؛ وذلك بـ:

---

1- محرك البحث Google، في 26 أفريل 2018، **الاقتصاد الجزائري في الفترة 1991-1993**:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/nammaa7-1-00/nammaa-b.asp.html

2- روابح عبد الباقي وغياط شريف، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، الجمعية العلمية: "نادي الدراسات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ملحقة خروبة، جامعة الجزائر، سنة النشر مجهولة، ص 3.

- الخفض من الإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار.
- خفض الدعم لبعض المنتجات كالسميد والحليب.
- تثبيت أجور الوظيف العمومي.
- مكافحة التهرب الضريبي لتحسين المردود الضريبي.

**ب-التقليص من الكتلة النقدية**؛ وذلك بـ:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 40.17% عام 1994،للوصول بها إلى قيمتها الحقيقية.
- وضع حد أقصى للائتمان البنكي المسموح به للحكومة والقطاع العام.
- زيادة سعر الفائدة لخفض القروض البنكية للقطاع العام.
- الحد من التضخم النقدي.

**ج-الاستمرار في تحرير الاقتصاد وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات** وذلك بـ:

- إعادة جدولة الديون الخارجية واللجوء إلى التمويل الخارجي.
- خفض سعر العملة الوطنية، قصد تقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية، وتشجيع الصادرات في المقابل، حيث تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل.
- تحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق البيروقراطية والإدارية.

قامت السلطات الجزائرية في إطار مواجهة الآثار الاجتماعية السلبية لهذا البرنامج بإصلاح شبكة الحماية الاجتماعية وإدخال بعض التعديلات عليها، ولعل من أهمها:

- إنشاء صندوق التقاعد المسبق.
- دعم الدولة للفئات المتضررة من البرنامج من خلال المنح العائلية.
- إنشاء صندوق التأمين على البطالة.

2- **برنامج التعديل الهيكلي: من أفريل 1995 إلى غاية مارس 1998.**

من أجل تعميق الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي،كان لابد من التعديل الهيكلي،وكذا العمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات،ولقد تركزت إجراءات هذا البرنامج على[1]:

- الوصول إلى التحرير الكامل من خلال مواصلة رفع الدعم على الأسعار.

1- روابح عبد الباقي وعلي جمال، التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مداخلة مقدمة في: **الملتقى الدولي حول: العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 15-16 ماي 1999، ص4.

- التحرير النهائي لأسعار الفائدة عام 1995.
- إقامة سوق صرف بين البنوك في نهاية 1995، وسوق صرف لصيقة بالسوق النقدية.
- التحكم في السيولة البنكية لمكافحة التضخم.
- تخفيض الرسوم الجمركية من 60% سنة 1994 إلى 45% اعتبارا من أول جانفي1997.
- إيقاف البطالة كمرحلة أولى، ومن ثم العمل على امتصاصها.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية،من خلال الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي.
- إصدار قانون الخوصصة عام 1995،ثم تعديله لجعله أكثر مرونة في عام 1997.
- طلب الدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،وبدء المفاوضات في هذا الشأن في عام 1997.

■ **تقييم فترة الإصلاحات الاقتصادية.**

دخلت الجزائر منذ عام 1988 فترة الإصلاحات،إلا أنها فشلت في تحقيق نتائج ملموسة،إلا بعد تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار،ثم برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانبين: الجانب الاقتصادي،والجانب الاجتماعي.

**1-الجانب الاقتصادي:**

يشير واقع الإصلاحات بوجود تحسن واضح في أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية.

**أ-بالنسبة للنمو الاقتصادي:**

حقق الاقتصاد الوطني،وبعد فترة من الركود معدلات نمو إيجابية متواضعة،كما يوضحه الجدول الآتي:

**جدول رقم 27: معدلات النمو في إجمالي النتائج المحلي: للفترة 1993-1998الوحدة:** نسبة مئوية (%)

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدلات النمو | 2.2- | 0.9- | 3.9 | 4 | 4.5 | 4.7 |

**المصدر:** كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول على اقتصاد السوق-دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998.

Revue. Conjoncture n° 52-Algérie. Fev 1999, Pour l'année 1998.

يبين الجدول أعلاه النمو الإيجابي خلال الفترة (1995-1998)، وذلك من خلال العوامل الخارجية التي لعبت دورا في ذلك،حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الارتفاع المزدوج للكميات والأسعار، و الذي عرفه قطاع المحروقات.

- إعادة الجدولة، وما نتج عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين،وبروز مصادر أخرى للتمويل الخارجي؛خاصة بتبني الجزائر سياسة التعديل الهيكلي؛إذ استفاد البلد من أكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة، و5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية[1].
- ملائمة الظروف المناخية خاصة مع بداية البرنامج،حيث سمح ذلك بتحسن المردود الزراعي،ومن ثم زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995إلى 21 % سنة 1996[2]،على عكس من القطاع الصناعي الذي عانى خلال فترة البرنامج.

**ب- بالنسبة للميزانية العامة :**

سجلت الميزانية تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج،وحتى بعد ذلك.

**جدول رقم 28 : الميزان الكلي للميزانية العامة. الوحدة:** نسبة مئوية (%) من إجمالي الناتج المحلي

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزان الكلي للميزانية | 8.7- | 4.4- | 1.4- | 3.0 | 2.4 | 2.9 |

**المصدر:** تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

يوضح الجدول أعلاه، انخفاض العجز في الميزانية العامة من 8.7% في عام 1993 إلى 1.4% في عام 1995. لتسجل الميزانية بعد ذلك فائضا بلغ 3% في عام 1996،ثم 2.4% فـ 2.9% خلال 1997 و1998 على التوالي.

يرجع هذا الفائض إلى فعالية التحصيل الضريبي،والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية.

كما وعرف التضخم تراجعا كبيرا مع نهاية فترة البرنامج،وذلك بفضل السياسات الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة.

**جدول رقم 29: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1993-1999 الوحدة:** نسبة مئوية (%)

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التضخم | 20.5 | 29.0 | 29.8 | 18.7 | 5.7 | 5 | 2.6 |

**المصدر:** د. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، د.م.ج، الجزائر 02-2004.

1- كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998، ص 16.

2- CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999, p 13.

**ج: بالنسبة لميزان المدفوعات:**

نتيجة لانخفاض ضغط المديونية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية سجل ميزان مدفوعاتها نتائج جيدة؛حيث حقق الحساب الجاري فائضا في عام 1996 بـ 1.25 مليار دولار ثم 3.21 مليار دولار سنة 1997[1].

كما وانخفضت خدمة الديون الخارجية لتصل إلى حدود 4,5 مليار دولار خلال الفترة 1994-1997، تجاوزت 9 مليار دولار خلال الفترة 1990-1993، لتسجل 5,18 مليار دولار سنة 1998[2].

**د: بالنسبة لاحتياطي الصرف:**

تحسن احتياطي الصرف بفضل إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات دوليا؛حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 19 دولار خلال عامي 1996و1997، وهو ما حقق فائضا في الميزان التجاري بما أثر بدوره إيجابا على ميزان المدفوعات؛وهو ما زاد من احتياطات الجزائر الدولية.

**جدول رقم 30 : تطور الدين الخارجي والاحتياطات الدولية.** **الوحدة:** مليار دولار

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تطور رصيد الدين الخارجي | 25,724 | 29,486 | 31,573 | 33,651 | 31,222 | 30,473 |
| تطور احتياطي الصرف | 1,5 | 2,6 | 2,1 | 4,2 | 8,2 | 6,8 |

المصدر:.Revue Conjoncture N°68- Algérie- juillet 2000

يوضح الجدول أعلاه ارتفاع احتياطي الصرف في عام 1994 من 2,6 مليار دولار إلى 4,2 مليار دولار في عام 1996، ليبلغ أقصى قيمة له في عام 1997 بـ 8,2 مليار دولار،ليتراجع نسبيا في عام 1998؛ بفعل تراجع أسعار البترول خلال تلك الفترة.

كما كان للإصلاحات الاقتصادية المنتهجة دورا كبيرا في إعادة هيكلة العديد من المؤسسات، وخوصصة وتصفية البعض منها،فقد أدت برامج التصحيح منذ عام 1994 إلى حل 800 مؤسسة في القطاع الصناعي[3]،و الذي سجل نموا سلبيا خلال الفترة 1993-1997،و في عام 1998 سجل نموا بـ 4.6% ،أما القطاعات التي شهدت نموا كبيرا فنجد: قطاع الفلاحة بمعدل 21% في عام 1996،كما و أدى اكتشاف آبار جديدة و اعتماد الجزائر على تصدير الغاز إلى ارتفاع معدل النمو في قطاع المحروقات،و كذا الحال بالنسبة

1- CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999, p 18.

2- Revue Conjoncture N° 53 Algérie – Mars – Avril 1999, p 53.

3- صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999، ص 76.

لقطاع البناء والأشغال العمومية،و الذي شهد ارتفاعا من معدل 0.9% في عام 1994 إلى 4.5% في عام 1996،ليتدهور إلى 2.4% في عام 1998.

بالرغم من التحسينات المشهودة والنتائج المحققة إلا أن الجزائر لم تتمكن من الخروج من دائرة التخلف والهشاشة في الاقتصاد،ويرى خبراء الاقتصاد صعوبة الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية لتأكيد قدرة الاقتصاد على مدى التوازن على المدى البعيد،خاصة مع ضرورة تعزيز مكانة المحروقات في الاقتصاد.

على الرغم من الحوافز و المزايا المقدمة من قبل برنامج الاستثمار الجديد،إلا أن التجربة الجزائرية في شأن الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يعد حجر الزاوية في برنامج الإصلاحات كانت هزيلة نتيجة عدم توفر المناخ الملائم، و الظروف الأمنية للبلاد في فترة التسعينات؛إذ لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة 270 مليون دولار في عام 1997 و280 مليون دولار في عام 1998[1] .

**2- الجانب الاجتماعي :**

تحققت النتائج الاقتصادية الايجابية،ولكن بدفع تكلفة اجتماعية مرتفعة،وذلك نظرا للإجراءات والتدابير المتخذة في برامج الإصلاح.

**أ- الفقر والقدرة الشرائية.**

أدى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع،تجميد الأجور،و خفض قيمة العملة،في إطار تنفيذ آليات اقتصاد السوق إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية،و قد تضاعفت معدلات الأسعار بين عامي 1990 و 1998، و تشير الإحصائيات في هذا الصدد إلى ما يلي[2]:

- ثماني مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.
- 10.5 مرة بالنسبة للأدوية.
- 8.7 مرة بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.

في حين لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا بـ 6 مرات، منتقلا من 1000دج إلى 6000 دج، و هو ما أضعف من شأن القدرة الشرائية للمواطن،كما و تأثرت المنظومة الصحية و التعليمية سلبا بالسياسة التقشفية للبلاد؛و ذلك لانخفاض اعتماداتها المالية؛إذ تراجع نصيب الفرد من النفقات العامة الموجهة للقطاع الصحي من 620 دج إلى 508 دج خلال الفترة 1993-1997 [3].

تزايدت حدة النفقات،خاصة مع عدم الاستقرار،وتدهور الأمن في البلاد،وكذا انخفاض المستوى المعيشي للسكان، فقدر عدد الفقراء بـ 14 مليون فقير،وتدحرجت الطبقة المتوسطة لتندمج في الطبقات الفقيرة.

---

1- سحنون فاروق،قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ،2010،ص57.

2- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002، ص 19.

3- CNES, Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger, Avril 1998, p39.

**ب- نصيب الفرد من الناتج المحلي.**

شهد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي تراجعا هاما؛حيث انخفض في عام 1993 من 1822.8 دولار إلى 1596 دولار في عام 1997، ليواصل تراجعه إلى 1500 دولار في عام 1999، وهو ما زاد من صعوبة العيش للفرد في تلك المرحلة الصعبة.

وعليه،لقد دفع المجتمع الجزائري الفاتورة الباهضة للتحسن الاقتصادي؛حيث عرفت مستويات المعيشة للفرد الجزائري تدهورا كبيرا،وارتفاعا في معدلات البطالة،والتي وصلت إلى 30%، وكذا التراجع غير المسبوق للمستوى التعليمي والصحي،وذلك حسبما أجمعت عليه العديد من الهيئات ومن بينها صندوق النقد الدولي.

**ت- البطالة:**

تزايدت معدلات البطالة وباستمرار خلال فترات الإصلاح؛فوصلت إلى حدود 29.2% في عام 1999، ويرجع السبب في ذلك:

- الارتفاع في معدلات النمو السكاني خلال فترة ما قبل التسعينيات،ومن ثم تزايد حجم القوة العاملة.

- تراجع دور القطاع العام و انخفاض معدلات التشغيل.

- تسريح العمال الناجم عن خوصصة وحل الكثير من المؤسسات العمومية؛حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل خلال الفترة 1994-1997[1].

- العدد الكبير لطالبي العمل الجدد؛ والذي يقدر ما بين 250 و300 ألف سنويا،كما أن حوالي 8 إلى 10%، فقط منهم ينجحون في الحصول على وظيفة.

**جدول رقم 31: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1994-1999** **الوحدة:** نسبة مئوية (%)

| السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة البطالة | 24.36 | 26.99 | 27.99 | 29.2 | 28.00 | 29.2 |

**المصدر: روابح عبد الباقي وعلي همال، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، يومي 29-30 ماي 2000.**

إن هذه المعدلات المخيفة للبطالة،تزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض الاجتماعية؛خاصة بين أوساط الشباب،ويتعلق الأمر بالمخدرات،الانحراف،والإجرام؛وهو ما يهدد بالتفكك الاجتماعي.

**3-1 الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وأهم التحديات المستقبلية :**

1 - إحدادن توفيق، سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999، **يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000.

أبرز الوضع الاجتماعي المعاش في الجزائر عدم كفاية وفعالية الإصلاحات الاقتصادية المتبناة،والتي كانت تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي،وإفادة المجتمع منه بالدرجة الأولى،وقد أبرز هذا الضعف الشعور بالحرمان والغيظ لدى المواطنين الذين يعانون ظروفا صعبة.

و كنتيجة حتمية لانتشار الفقر،و ضعف المستوى المعيشي للساكنة الجزائرية،اتجه تفكير الدولة إلى تكثيف الإصلاحات في جميع المجالات: الاقتصادية،و الاجتماعية،و كذا تحرير الاقتصاد لتمكين المؤسسة الجزائرية من الصيرورة مصدرا للثروة؛لتحاول السلطات العمومية المعنية الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول و تحسن الوضع المالي،و ذلك ابتداء من عام 2000؛فقامت بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 07 مليار دولار أمريكي،للفترة بين 2001 إلى 2004،و ذلك من خلال: دعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة الخالقة للقيمة المضافة و الموفرة لمناصب العمل،و من خلال تعزيز المرافق العمومية فيما يتعلق بالري،لنقل البنى القاعدية،و تنمية الموارد البشرية،تحسين ظروف معيشتها،و كذا العمل على التنمية المحلية لمكافحة الفقر،وتوفير فرص العمل،و إنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال تحقيق التوازن الجهوي .

أدت موارد الدولة الناجمة عن الجباية البترولية إلى جانب برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الأخيرة،كما وزادت حيوية النشاط الاقتصادي،وزاد إنعاش الأنظمة الاجتماعية بفعل الموارد المستمدة من ميزانية الدولة.

كما ساهم مخطط دعم النمو الاقتصادي بقيمة 60 مليار دولار في بعث الاقتصاد الجزائري،من خلال التكفل بالمسائل الكبرى ذات الصلة بإعادة التأهيل (خاصة مع فترة الإرهاب والتأخر الإصلاحي في هذه الفترة).

وعليه،وجدت السلطات العمومية نفسها مجبرة على وضع استراتيجيات وسياسات تعزيزية لقدرات المؤسسة،ومن أهمها البرنامج الخماسي الرامي لإبراز مكانة المؤسسات العمومية في الاقتصاد الوطني.

أما فيما يتعلق بالاستثمار؛فقد عرف تحسنا متزايدا إلا فيما يخص مسائل العقار الصناعي والتمويل البنكي،قلة المنشآت القاعدية،والممارسات البيروقراطية في الإدارات العمومية،فضلا عن تخوف بعض المستثمرين من ظاهرتي الرشوة،تبييض الأموال،واستفحال الممارسات غير الشرعية.

يلعب التماسك الاجتماعي وتقاسم التضحيات،دورا كبيرا في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية وترقية سائر الفئات الاجتماعية وفي ثمار النمو.

يبقى الاقتصاد الجزائري غير قادر على خلق مناصب عمل كافية بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا الشأن،وهو الأمر الذي يجعل السلطات العمومية المعنية أمام تحدي كبير في إعادة التأهيل الاجتماعي؛ كجزء من ثقافة قائمة على العدل والشفافية،يسيرها الحكم الراشد.

**أولا : وضعية القطاع النقدي والمالي :**

تميز الوضع النقدي والمالي مؤخرا، بالاستقرار والدعم داخليا وخارجيا،ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول،ومن ثم زيادة إيرادات الدولة.

**1* المالية العامة:**

قدرت إيرادات الميزانية بـ 2229,9 مليار د.ج،وفي المقابل بلغت النفقات 1888,9 مليار د.ج سنة 2004[1].

لأول مرة عرفت المالية العامة نظرة أو رؤية متوسطة المدى لإيراداتها و نفقاتها و ذلك من خلال ما تضمنه قانون المالية لسنة 2005 من محاور كبرى للخمس سنوات المقبلة.

كما وعرفت الخزينة العمومية فائضا إجماليا بحوالي 350 مليار دينار جزائري في عام 2004 بعدما كان 263 مليار دينار جزائري في عام 2003، ويعود الفضل في استمرار تعزيز قدرة تمويل الخزينة إلى تحسن الإيرادات البترولية؛وهو ما قلّص من ضعف المالية العمومية أمام التقلبات الدولية.

ساهم صندوق ضبط الإيرادات في عملية توفير الاحتياطات وتسديد الديون العمومية،كما ولعب دورا محوريا في تخفيف الصدمات الخارجية من خلال تغطية النقص فيما يتعلق بقيمة الجباية البترولية تحت السعر المرجعي للبترول،وهو الأمر الذي قاد إلى استقرار نفقات الميزانية،والتي تأثرت سابقا بتذبذب المداخيل.

**2* الوضع النقدي:**

عرفت السوق النقدية سيولة كبيرة في عام 2001رغم جهود بنك الجزائر في تقليص حجم مثل هذه السيولة،كما وساعد توجيه الموارد المالية نحو الدولة بصفتها مستثمرا عموميا في زيادة قدرات الامتصاص خاصة مع الشروع في تطبيق برامج الإنعاش من طرف السلطات خلال الفترة 2001-2004.

تحدد السلطات النقدية بداية كل عام برنامجا نقديا للتحكم في وتيرة تطور مختلف العناصر النقدية بما يجعلها تتماشى ونسبة التضخم المرجوة،وهكذا سجلت الكتلة النقدية (M2) نسبة 17,3% في عام 2002 لتنخفض إلى 15,6% في عام 2003 و 11,9% سنة 2004، و يدل ذلك على الاستقرار ا لنقدي والمالي،أما فيما يخص ظاهرة التضخم فقد سجل 3,6% في عام 2004 لتنخفض إلى معدل 1,6% سنة 2005[2].

ويرتبط الاستقرار المالي والتناسق بالتحكم في نسب تزايد الكتلة النقدية المتداولة،غير أن هذا التحكم لا ينعكس على تخصيص المواد البنكية؛وهو ما يبين ضعف الجهاز البنكي وعدم مواكبته لطلب الاقتصاد الرسمي،والذي يبقى معتمدا على ميزانية الدولة.

1-O.N.S, Quelques Statistiques et Indicateurs Economiques, Avril 2006.

2- الديوان الوطني للإحصائيات، **أرشيف الجزائر بالأرقام رقم 34**، نشرة 2005، ص 54.

**3* ضرورة الإصلاح المالي:**

تتوفر الجزائر حاليا على ادخار هام،ويبقى موضوع كيفية تحويل هذه الموارد المتراكمة إلى استثمارات منتجة الشغل الشاغل للسلطات المعنية في البلاد.

إن الإصلاح المالي،و كل ما يتعلق بإعادة تحديث الشبكات النقدية و المالية،أضحى ضرورة حتمية، خاصة إذا تعلق الأمر بالادخار الوطني و كيفية توجيهه لتمويل الاستثمارات المنتجة،ويكشف الواقع في هذا الصدد النقص الفادح على مستوى هياكل وآليات التسيير،حيث تسيطر المنظومة البنكية العمومية على 95%.

وعليه،تحسين المنظومة البنكية ومختلف المؤسسات المكلفة بتوجيه الادخار الوطني يخضع إلى إرادة سياسية أكثر منه إلى اعتبارات تقنية،وهو ما يوجب على الجزائر الإسراع في تطبيق عمليات الإصلاح لتحقيق النهضة الاقتصادية المرجوة.

**4* الوضع الخارجي:**

هناك ثلاث معايير يمكن اعتمادها لتأكيد النتائج المالية المحققة في غضون السنوات الأخيرة،وهو ما يبين متانة وصلابة الوضع الخارجي للاقتصاد الوطني،وهي التحسنات في كل من: ميزان المدفوعات، حجم احتياطات الصرف،والتحكم في المديونية الخارجية.

و لقد حقّق ميزان المدفوعات فائضا بـ 7,5 مليار دولار في عام 2003 و9,3 مليار دولار في عام 2004[1]، كما و بلغت احتياطات الصرف 32,9 مليار دولار في عام 2003، و43,1 مليار دولار نهاية عام 2004،لتصل إلى 56,18مليار دولار نهاية سنة 2005 ثم 66 مليار دولار في جوان 2006،وعلى الرغم من التذبذب القوي لسعر الصرف بين الأورو والدولار خلال السنوات الأخيرة،إلا أن سعر الصرف الحقيقي للدينار بقي مستقرا.

أما فيما يخص ثالث مؤشر لاستقرار الوضع الخارجي؛فهو تحسن قدرة تحمل المديونية الخارجية، فقد انخفضت المديونية الجزائرية المقدرة بـ 21,4 مليار دولار في عام 2004، إلى 16,4 مليار دولار في نهاية عام 2005، ومنهن إلى15,5 مليار دولار في فيفري 2006، لتصل إلى 7 مليار دولار بعد الاتفاق مع نادي باريس على التسديد المسبق لـ7,9 مليار دولار في ماي 2006.

**ثانيا ؛ وضعية القطاع الحقيقي:**

سجل الاقتصاد الوطني نموا إيجابيا ومنتعشا خلال السنوات الأخيرة،بفضل مساهمة قطاعات مختلف القطاعات (البنى القاعدية،الفلاحة،الصناعة،الخدمات،الطاقة،والتجارة،).

1 -O.N.S, quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006.

**جدول رقم 32: معدل النمو الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2016.** الوحدة: نسبة مئوية(%)

| السنوات | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو | 3،8 | 5،9 | 3،6 | 3،8 | 3،3 |

**المصدر:** الديوان الوطني للإحصائيات، **بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية**، جوان 2018.

**1- المنشآت القاعدية:**

تعد المنشآت أو البنى القاعدية المنسجمة من أهم أدوات النمو الاقتصادي،كما و تشكل ميزة تنافسية في مجال التكامل الاقتصادي والاجتماعي،و لقد كرست الجزائر خلال العشرية الأخيرة،موارد مالية هامة لتطويرها،و لكن ليس من المؤكد أنها تستجيب بشكل ملائم لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،و يمكن التطرق للمنشآت القاعدية على تعدد إشكالها و أنواعها كما يلي :.

- **في ميدان الأشغال العمومية :**

زاد طول الطرقات التي تم انجازها من 1032كلم في عام 2001 إلى 1748كلم في عام 2004، هذا وتم إصلاح 4500 كلم،وكذا بناء 118 منشأة فنية،فضلا عن الطريق السيار شرق-غرب والممتد على مسافة 1216كلم.

و بشأن المنشآت القاعدية المرفئية :فقد تم تهيئة 6 موانئ للصيد البحري والتجارة،و كذا الشروع في برامج تكييف وتطوير المطارات (استفادت 8 مطارات من عملية الصيانة والإصلاح، و 6 مطارات من عملية المطابقة وفقا للقوانين الدولية.)، هذا وتقوم إستراتيجية القطاع في أفق عام 2025 بتحقيق أهداف التحكم في النوعية والآجال .

- **في ميدان السكن والعمران:**

خصصت الدولة في هذا الشأن مواردا مالية هامة للتصدي لأزمة السكن- بحوالي 555 مليار دج للفترة 2005-2009،إلا أنها تفاقمت بفعل التوزيع غير المتوازن للسكان عبر الوطن،النمو الديمغرافي،والنزوح الريفي،وتعتبر المشاريع السكنية المقررة في البرنامج الخماسي والمقدرة بـ مليون سكن الحل الأنجع لمشكل السكن؛حيث بلغ عدد السكنات المستلمة في عام 2004، 116400 وحدة سكنية،كما و تم تسليم 250 ألف سكن في الفترة ما بين 2004 و 2005 ، في حين انطلقت الورشات لإنجاز 600 ألف وحدة سكنية مع نهاية عام 2005،لتنطلق ورشات أخرى لإنجاز 800 ألف وحدة [1]،في منتصف عام 2006 .

ولقد حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نموا معتبرا مؤخرا،ليسجل في عام 2004 نسبة نمو وصلت إلى حدود 8 %.

1- راتول محمد ،تحولات الاقتصاد الجزائري برنامج التعديل الهيكلي و مدى انعكاسته على مستوى المعاملات مع الخارج ،بحث منشور في العدد 23،مجلة بحوث اقتصادية عربية،ص13.

- **في ميدان الموارد المائية:**

يعتبر هذا الميدان من أهم الانشغالات الدائمة للسلطات تلبية لحاجيات السكان في مجال المياه، وكذا الصناعة والري ليستهلك قطاع المياه حوالي 30 مليار دولار منذ الاستقلال إلى اليوم،فيما بلغ الاستثمار العمومي بين عامي 2000 و 2004 حوالي 604 مليار دج،ليتم تخصيص 363.3 مليار دج للقطاع خلال الفترة 2005-2009 في إطار مخطط تدعيم النمو الاقتصادي، وتبلغ القدرات الإجمالية من الماء 16 مليار متر مكعب سنويا،منها 9 ملايير بالنسبة للمياه السطحية،ولا تتجاوز الكميات التي يمكن تعبئتها 12 مليار متر مكعب[1].

إن السياسة الجديدة للمياه تؤكد أهمية قطاع المياه؛حيث تتمحور حول تصليح المنشآت القاعدية القائمة، وكذا الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية،كما تشمل هذه السياسة مشاريع لإنجاز 14 سدا كبيرا في عام 2013، وبرنامج لحفر الآبار لتعبئة ما يعادل 80 مليون متر مكعب سنويا وتصليح أكثر من 200 سد صغير ،كما و وستسمح عملية تحلية مياه البحر بتوفير 365 مليون متر مكعب في أفق عام 2009.

وحرصا منها على تحسين نوعية الخدمة،قامت السلطات بتحريره والانفتاح أكثر؛إلا أن هذا التصرف يثير انشغالات مشروعيته لدى البعض،والذين لا يرون بالتنازل عن النشاط المتكفل بالمورد النادر والاستراتيجي كمثل هذا المورد،لفائدة متعاملين الخواص.

**2-الفلاحة:**

تعتبر الفلاحة قطاعا أساسيا في الاقتصاد الوطني؛إذ تشغل في ذلك نسبة 21 % من اليد العاملة وتساهم بـ 9 % في الناتج الداخلي الخام،كما وتساهم بنتائج جيدة في نسب النمو،إذ حقق معدّل 8,4%خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004، إلا ان هذه النتائج لم تتمكن من تقليص فاتورة الواردات وكذا العجز في الإنتاج الغذائي والفلاحي.

ويعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة بين 2000-2004، من أهم المشاريع لمواجهة التحديات الفلاحية،لضمان الأمن الغذائي وعصرنة المستثمرات الفلاحية،ومن أهم النتائج المحققة لهذا البرنامج:

* إعادة تأهيل وعصرنة ما يقارب 307000 مستثمرة فلاحية.

* غرس مساحة 382000 هكتار بالأشجار المثمرة والكروم.

* ارتفاع المساحة المسقية بتقنية التقطير من 15% إلى 30 % من مجموع المساحة المسقية.

و بالرغم من كل هذه النتائج الايجابية لا يزال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعتريه نقص الشفافية والمساواة في جانب تقديم الدولة للمساعدات،كالدعم الذي تقدمه الدولة لقطاع الفلاحة والبالغ حوالي 4 % .

2-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005، ص61-ص 64.

**3- الصناعة :**

تعتبر الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية الرامية إلى إنعاش النمو،و الذي ينبغي أن يرتكز على جهاز الإنتاج الوطني التنافسي،و لقد ارتفع الإنتاج الصناعي بحوالي 2,6% سنة 2004، بعد أن كانت نسبة نموه 2,9% في عام 2002 و 1,4% في عام 2003،و يعتبر إي تأخير في إصلاح المرافق العمومية و معالجة مسألة العقار الصناعي،و تحديث و عصرنة المنتوجات والخدمات البنكية،من أكثر العوامل الكابحة للاستثمارات،و لسير الجهاز الإنتاجي .

فقد عرفت نشاطات القطاع العمومي تراجعا بـ 1,04- % في عام 2004،مقارنة بالعام الذي يسبقه، ومن أهم الفروع المتراجعة:فرع الخشب والورق،الكهرباء والإلكترونيك،الصناعات الغذائية،و فرع النسيج والجلود،في حين سجلت باقي الفروع نتائج ايجابية مقبولة كفرع الميكانيك، مواد البناء،الحديد والصلب، وفرع الكيمياء والصيدلة والأسمدة،كما و سجل القطاع الخاص زيادة قدرها 3.1% خلال نفس الفترة.

ترتكز السياسة الصناعية الجديدة على النشاطات ذات الصلة بإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية، تأهيل المؤسسات،والاعتماد على التكوين،غير أنها تعاني في مجال السعي للاندماج فيما بين الصناعات مثلا.

على الرغم من النتائج الايجابية المسجلة في بعض الفروع في القطاع العام،إلا أن الانشغال يبقى قائما حول الوضعية العامة لقطاع الصناعة خاصة فيما يخص الفارق بين الطلب المتزايد والعرض غير قادر على تلبية هذا الطلب،تطهير المؤسسات من خلال إعادة هيكلتها، إتمام عملية تصفية بعضها،وخوصصة البعض الآخر منها،وكذا التأخيرات المتراكمة في مجال تأهيل وتكييف وسائل الإنتاج وفق متطلبات السوق.

**4- الطاقة والمناجم:**

سجل هذا القطاع نسبة نمو قدرها 0,9% في عام 2004 بعد أن كانت النسبة حوالي 8,3% في عام 2003 و4,3% كمعدل سنوي خلال الفترة 1999 -2003[1]، وذلك بفعل زيادة أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، الناجمة عن التوترات الجيوسياسية،والطلب الكبير للأسواق العالمية ( الأسواق الصينية و الأمريكية )،كما و زاد الاحتياطي من النفط و الغاز بفضل مجهودات التنقيب ،و اكتشاف الآبار الجديدة .

أما فيما يتعلق بالمناجم والمحاجر،فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية للثروات المنجمية،والوكالة الوطنية لرقابة المناجم في عام 2004، واللتان تضطلعان بتثمين وتطوير الموارد المنجمية؛وذلك من خلال منح 45 عقد استكشاف منجمي و49 عقد استغلال،كما وساهم تحرير هذا القطاع في تزايد عدد المؤسسات الخاصة؛ليصل إلى أكثر من 1000 مؤسسة عاملة في مجال استخراج الذهب، الرخام والملح.

**5-التجارة:**

تميزت التجارة في السنوات الأخيرة بما يلي:

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني، عن سنة 2004، مرجع سبق ذكره،ص 46.

--- نمو صادرات المحروقات من حيث القيمة والحجم.

--- ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات.

--- استمرار المشاكل المتعلقة بالتقليد والتجارة غير الرسمية.

--- زيادة واردات السلع.

--- تواصل المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أما فيما يخص التبادلات التجارية الخارجية،فقد سجلت الجزائر فائضا في ميزانها التجاري؛والذي قدر بـ 25,64 مليار دولار في عام 2005، أي بما يعادل 86 % مقارنة بعام 2004، ويعود الفضل في ذلك إلى الزيادة المعتبرة في الصادرات،كما ووصلت نسبة تغطيتها للواردات في عام 2005 إلى 226 %[1].

**جدول رقم 33: الميل العام للتجارة الخارجية للجزائر.** الوحدة: دولار

| التبادلات / السنوات | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 23050101993 | 48714923163 | 61975405529 | 38460350139 | 33403107185 |
| الواردات | / | 31155000000 | 55612442204 | 69718676206 | 64193031432 |
| الميزان التجاري | 23050101993 | 17559923163 | 6362963326 | 31258326067 | -30789924247 |

Data from database: World Development Indicators,21/05/2018

تمثل المحروقات بفضل أسعارها المرتفعة أهم صادرات البلاد بنسبة 98,03% من الحجم الإجمالي للصادرات لعام 2005 ؛حيث عرفت نموا قدره 44,06% بالمقارنة مع عام 2004،لتسجل الصادرات خارج مجال المحروقات نسبة هامشية قدرت بـ 1,97%،من التركيبة العامة للصادرات أي ما يعادل 907 مليون دولار،وعرفت نموا قدره 16,13% مقارنة بعام 2004[2]،و عموما عرف الميزان التجاري فوائض خلال فترة الألفية الثالثة؛نظرا للانتعاش الاقتصادي و الذي تلاه الانتعاش السياسي،خاصة و قد عرفت هذه الفترة هدوء نسبيا،و تراجعا كبيرا لعدم الاستقرار و ذلك بفضل مجهودات و الرؤى الواضحة و الرزينة لرئاسة البلد.

1- المديرية العامة للجمارك،أرشيف، إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz

2- المديرية العامة للجمارك،أرشيف، المرجع السابق، www.douane.gov.dz

هذا وارتفعت الواردات الجزائرية خلال عام 2016 إلى 307.90 مليون دولار،ويعود الفضل في ذلك إلى زيادة المداخيل من العملة الصعبة.

**جدول رقم 34: بنية التبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية.** الوحدة: نسبة مئوية(%)

| السنوات / المنطقة | 2003 | | 2004 | | 2005 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | صادرات | واردات | صادرات | واردات | صادرات | واردات |
| الاتحاد الأوروبي | 59,0 | 57,4 | 54,6 | 53,4 | 55,64 | 55,29 |
| الدولة الأوروبية الأخرى | 5,1 | 12,5 | 4,9 | 12,6 | 0,03 | 12,70 |
| أمريكا الشمالية | 25,6 | 7,5 | 28,2 | 7,4 | 31,92 | 8,36 |
| أمريكا اللاتينية | 5,3 | 5,4 | 6,4 | 6,9 | 6,79 | 6,14 |
| آسيا | 2,5 | 11,8 | 2,7 | 14,5 | 2,65 | 12,31 |
| المغرب العربي | 1,1 | 0,9 | 1,4 | 0,9 | 0,91 | 1,07 |
| الدول العربية | 1,4 | 3,1 | 1,6 | 2,8 | 1,35 | 2,9 |
| إفريقيا | 0,10 | 0,90 | 0,10 | 0,80 | 0,11 | 0,73 |
| باقي العالم | 00 | 0,6 | 0,1 | 0,7 | 0,6 | 0,5 |

المصدر:.ONS, quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006

شاركت الجزائر في 08 لقاءات للمفاوضات الثنائية،و04 لقاءات للمفاوضات متعددة الأطراف وتسلمت ما يقارب 1500 سؤال من اجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية،وتصّر الدول الأعضاء في المنظمة على الإجراءات الخاصة بحماية الملكية الفكرية والصناعية،مكافحة التقليد،والقطاع غير الرسمي،وتسوية النظام العام للتجارة الخارجية في الجزائر.

وبخصوص التجارة الداخلية،فتهيمن التجارة غير الرسمية على السوق الداخلية؛حيث تم إحصاء ما يقارب 1600 سوق غير رسمية في عام 2004، وهو ما صار مصدرا لقلق أغلب المتعاملين الاقتصاديين،كما و صار كل من التقليد،التصريحات الخاطئة (قيمة،مصدر،ونوع السلعة) من أهم وسائل الغش المتزايدة

باستمرار منذ عام 1994، وذلك على إثر تحرير التجارة الخارجية؛وهو الأمر الذي أوجب على السلطات العمل لترقية قطاع التجارة.

**6-الاستثمار:**

تقوم المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار وهي:المجلس الوطني للاستثمار،والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتقدير وضعية الاستثمار من خلال تطور الوضع العام الذي تعرفه المؤسسات،ولقد وصل المبلغ الإجمالي للاستثمارات في عام 2005 إلى حوالي 1200 مليار دج،منها 730 مليار دج قدمت من طرف الدولة و250 مليار دج من قبل الأداة الاقتصادية الوطنية، وأكثر من 200 مليار دج من قبل المؤسسات الأجنبية[1].

وقد أكد الأستاذ حميد تمار -وزير المساهمات وترقية الاستثمار-على شروع الجزائر في تقديم تسهيلات ومزايا لاستقطاب المستثمرين الأجانب،كالحصول على العقارات الصناعية،تخفيض الضرائب على الفوائد بنسبة 20 %، وتقليص مهلة الحصول على الاستثمار.

أما بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعن طريق الشراكة؛فقد تم إحصاء حوالي 105 مشروع بمبلغ يفوق 2 مليار دولار وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،فإن هذه الاستثمارات خارج المحروقات؛ هي تابعة لقطاعات:الاتصالات السلكية واللاسلكية،البناء العقاري،صناعة الحديد،تحلية مياه البحر، السياحة،وإنجاز مراكز الأعمال.

**2-النموذج التنموي الصناعي الجزائري وأسسه النظرية:**

أملا منها في تقليص فجوة الاختلاف والتفاوت مع الدول المتقدمة؛عمدت الدول النامية تطبيق عديد النماذج التنموية،ومن ثم القضاء على مظاهر التبعية لها،ومن بين هذه النماذج تجربة أمريكا اللاتينية باعتماد تصنيعها على إحلال الواردات لتقليص الواردات من المواد المصنعة،من خلال إنتاجها محليا معتمدة في ذلك على رأس المال المحلي،والأجنبي ولعل من أهمها:البرازيل،الأرجنتين،المكسيك... و يضاف إلى ذلك تجربة النموذج الموجه نحو التصدير الذي عرفته دول جنوب شرق آسيا ككوريا الجنوبية،ماليزيا،و تايوان؛إذ تميزت بانفتاحها على العالم و جذبها الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر منه،هذا و لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا حاسما في اندماج مثل هذه الاقتصاديات في الاقتصاد العالمي؛ بصفتها أداة فعالة لنقل التكنولوجيا،و من ثم نقل مراكز النشاط الصناعي من المركز إلى دول المحيط؛و هو ما جعل هذه الدول مراكزا للنشاط الصناعي في العالم متقدمة في ذلك العديد من الدول الصناعية المتقدمة،لتعطي مثالا حيا عن نجاح نموذج التصنيع السريع،و الاندماج العالمي.

1- محرك البحث Google، وزارة الخارجية الجزائرية، www.mae.dz .10.09.2016

فيما اتجهت بعض الدول كفيتنام،مصر،والجزائر مثلا إلى توجيه جهازها الانتاجي نحو السوق الداخلي بإعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة بصفتها فاعلة أو مؤثرة وتحريضية (Effets d'entraînement).

تمحور الفكر التنموي في الجزائر حول الصناعات المصنعة و أقطاب النمو في فترة (1966-1979)،و يعتبر كل من François Perrou :وتلميذه G.Destanne de Bernisبمثابة المنظرين الرئيسين لإستراتيجية التصنيع في الجزائر.

سعت الجزائر في إطار إحداث تنمية سريعة،وخروجا منها من دائرة التخلف إلى اعتماد النموذج التنموي الصناعي منذ ثمانينات القرن الماضي .

**1-2 مبررات اختيار نموذج الصناعات المصنعة:**

سعيا منها لتحقيق معدلات نمو سريعة عمدت الجزائر إلى تبني نموذج الصناعات المصنعة و المرتكز حسب (G.Destanne de Bernis)على مايلي:

- التراكم و التكوين السريع لرأس المال الثابت.

- تشكيل أقطاب النمو من خلال جمع وربط الفروع الصناعية فيما بينها حسب F. Perroux ولعل أهم قطبين صناعيين: الحديد والصلب،المحروقات والصناعات الطاقوية والبتروكيمياوية وهي تتوزع على الولايات الجزائر،أرزيو، سكيكدة،عنابة،قسنطينة،سيدي بلعباس،وتظهر أهمية هذه الأقطاب في التأثير على قطاعي الزراعة والصناعات الخفيفة؛وهو ما برره G.D. de Bernis بعدم وجود نمو في الزراعة ما لم يحدث تنوع في الصناعة،موضحا أهمية صناعة الميكانيك في عملية التصنيع .

- خلق الانسجام بين الصناعة والزراعة؛خاصة مع أهمية الصناعة في تحديث وتصنيع الزراعة بفعل آثار الجذب والتحريض بما يزودها من عناصر تكوين رأس المال الثابت من جهة،وفتح بل توسيع المجال أمام الزراعة لإنتاج المنتجات الزراعية.

- استعمال التكنولوجيا المعاصرة و المتطورة.

- أهمية التصنيع كوسيلة لتعجيل الاستقلال الذاتي،ومصدر هام لاكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية.

- أولويات التنمية المخططة؛وذلك من منطلق انقسام العالم إلى مجموعتين؛واحدة صناعية مالكة للتكنولوجيا المتطورة،وأخرى غير صناعية متأخرة وإلى يومنا هذا،وتحقيقا منها للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتداركا لهذا التأخر كان لابد من التصنيع، وفي إطار ذلك وضعت السلطات الجزائرية وعلى المدى البعيد أولويات للتنمية، بالارتكاز على:

- أولوية التصنيع على التنمية الفلاحية.

- أولوية تراكم رأس المال على الاستهلاك.
- أولوية تنمية سلع التجهيز على قطاع سلع الاستهلاك.

**2-2 أهداف إستراتيجية التنمية عن طريق التصنيع:**

تهدف إستراتيجية التنمية الوطنية حسب وزارة التخطيط الجزائرية إلى:

- تشكيل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية من خلال إنشاء سوق وطنية متكاملة.
- التوزيع المتوازن للاستثمارات بما يدعم التوازن الجهوي.
- توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي
- التكامل العمودي لفروع الاقتصاد .
- خلق و تطوير مصادر رأس المال .
- ضمان الاستقلالية المالية للبلد بما يساعد على التحرر من التبعية للخارج.
- خلق القيمة المضافة من القطاع الزراعي،والقضاء على البطالة في الريف.

تميزت إستراتيجية التنمية المبنية على التخطيط المركزي بكثير من نقاط الضعف من اختلالات قطاعية عميقة، قصور الأوامر الإداريون هو ما عجل بإصلاحات اقتصادية هامة،كانت منعرجا مهما في مسار التنمية الوطنية.

ومع نهاية السبعينات عرف مسار التنمية الاقتصادية نقلة نوعية،على إثر عملية التقييم من طرف السلطات العمومية من خلال ضرورة التراجع عن سياسة التصنيع الثقيل،وتوجيه الاستثمار نحو قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة،وفتح المجال أمام الخواص تدريجيا لإشراكهم في العملية التنموية،هذا وقامت السلطات بجملة من الإصلاحات بإعادة الهيكلة العضوية والمالية لمختلف المؤسسات نظرا لأحجامها الكبيرة، ومن ثم صعوبة تسييرها إلى مؤسسات أقل حجما،إلا أن هذه الإعادة في الهيكلة زادت من مشاكل القطاع العام وعجزه المالي.

ومع حلول عام 1986، وبانخفاض أسعار النفط العالمية، ظهرت هشاشة الاقتصاد الوطني وحساسيته الشديدة للتقلبات والصدمات الخارجية، وهو ما أثر سلبا في إحداث اختلالات داخلية وخارجية في الاقتصاد،وهو ما أوجب على السلطات المعنية ضرورة التعميق في الإصلاحات الاقتصادية الذاتية، خاصة في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، تقليص دور الدولة في الشأن الاقتصادي، إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

رغم كل هذه الجهود التنموية، إلا أن هذه الإصلاحات باءت بالفشل،وتميز ت بالقصور والنقص،من خلال ضعف مؤشرات الأداء الاقتصادي،وهو ما دفع بالجزائر إلى الاقتراب من المؤسسات المالية الدولية في عام 1989 طلبا منها للمساعدة ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك أملا منها في تحقيق الاستقرار وبعث النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

### 3-واقع أنشطة البحث العلمي والتطوير في الجزائر:

ساهمت ولا زالت تساهم المعارف التكنولوجية في الانتقال بالمجتمعات الصناعية إلى عصر الثورة الرقمية؛فنجم عن ذلك اندماج مناطق العالم في قرية صغيرة،ويعود الفضل في ذلك إلى العلم كسر للتفوق، ليزيد بذلك الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير من خلال تعزيز المهارات والخبرات البشرية المؤهلة ومحاولة توفير التمويل الكافي لها،وتحقيق التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات المنتجة في الاقتصاد.

تتميز البنية الأساسية للعلم والتكنولوجيا في أغلب الدول النامية بعدم قدرتها على ترقية أداء مؤسساتها خاصة إذا ما تعلق الأمر بأنشطة البحث والتطوير وتطبيق نتائج البحوث العلمية في القطاعات الاقتصادية.

إن الرؤية الاجتماعية للعلم والمعرفة في الدول العربية خصوصا،ومدى قدرة أصحاب القرار على تطوير وتنمية الهياكل والبنى،والاهتمام بالعنصر البشري بصفته أساس النهج التنموي تؤثر كلها مجتمعة على تحقيق نسق فعال للبحث العلمي والتطوير.

### 3-1 البناء الهيكلي لأنشطة البحث العلمي والتطوير في الجزائر[1]

عرفت الفترة ما قبل عام 1998 نظرا لعدم الاستقرار الذي عرفته الجزائر إهدارا لمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛ إذ لم تخصص لها سوى28% من الناتج الوطني الخام، وهو ما أثر سلبا ن بل وجعل هذه الفترة تتسم بـ[2]

- ضعف الإنتاج العلمي (الدراسات العلمية ، المجلات ،و المنشورات)
- قلة براءات الاختراع و النماذج المبتكرة المسجلة للباحثين في مراكز البحث و التطوير.

نظرا لهذا النقص و الضعف ، اعتمدت الجهات المعنية قوانين و برامج خاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، و ذلك للفترة ما 1998 الى 2002 هادفة بذلك إلى[3]:

- دعم القواعد التكنولوجية و العلمية للبلد ، وتمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.
- دعم و توفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير ، و العمل على تثمين نتائج البحث.
- تحقيق التنمية الاقتصادية، و الشاملة لكل الجوانب الأخرى من اجتماعية ثقافية، علمية، و تكنولوجية للبلد.

1- بن نكاع عبد الحكيم، هيكلة البحث العلمي وواقع مراكز البحوث العلمية في الجزائر، ورقة مقدمة خلال ورشة العمل القومية حول دور البحث والتطوير في التنمية الصناعية، دمشق5-7 نوفمبر 2001.

2- محمد قويدري، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية،ورقة مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة،2004، ص:170

3- محمد قويدري،المرجع السابق، ص:171

إن هدف تحقيق التنمية الاقتصادية جاء عن طريق وضع خمسة وعشرون (25) برنامجا للبحث والتطوير حيز التطبيق مصنفة كما يلي[1].

*** برامج وطنية للبحث فيما ما بين القطاعات:** و يتعلق الأمر بالزراعة ،البناء و التعمير ، التهيئة العمرانية، الموارد المائية و البيئة، التغذية ، التنقيب عن الموارد الأولية ، تقييم الصناعات ،العلوم الأساسية ، التربية والتكوين، الصحة والنقل ، اللغة، الثقافة والاتصال، الاقتصاد ، المجتمع و السكان ،القانون والعدالة، و الاقتصاد.

*** برامج وطنية للبحث المتخصص:** و يتعلق الأمر بـ : تكنولوجيا الإعلام، الاتصالات اللاسلكية ،الطاقة ، الطاقة المتجددة ،التقنيات النووية، التكنولوجيات الصناعية والفضائية وتطبيقاتها، المحروقات، و التكنولوجيات الحيوية.

**2-3 الإجراءات المتخذة و الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة:**

**1- الأداة التشريعية ،التنظيمية والمؤسساتية :**

و ذلك من خلال إنشاء وكالات لتثمين نتائج البحث العلمي في البلد ، فضلا عن إنشاء لجان قطاعية دائمة للبحث العلمي و التطوير ، هذا و تم إنشاء مخابر للبحث و كل ذلك من خلال مراسيم تنفيذية ساهمت في:

** إنشاء ثماني لجان قطاعية مشتركة للبحث وهي: المواد الأولية والطاقة،الصحة، الزراعة، الموارد المائية، التكنولوجيا والعلوم الأساسية، البناء والتعمير، القانون والاقتصاد، التربية والثقافة.

** إعادة تنظيم كل وحدات ومخابر البحث .

** إنشاء أربعة عشر لجنة قطاعية دائمة للبحث على مستوى الوزارات المعنية بالبحث.

و في عام 2000 قررت الجهات المعنية و الوصية إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي ، و ذلك بغرض[2]:

** إعداد ميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي و من ثم توزيع التمويلات .

** إعداد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

** تثمين و ترقية نتائج البحث العلمي.

---

1-محمد قويدري،مرجع سبق ذكره،2004، ص:171.

2- محمد قويدري،المرجع السابق، ص:171

** دراسة واقتراح وتنفيذ الترتيبات التي من شأنها تسيير الاستعمال الامثل للوسائل الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

**2-الأداة المالية (التمويل) :**

عرفت الاعتمادات المخصصة لميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ارتفاعا ملموسا خلال سنة 2000 حيث بلغت 34 مليار دينار جزائري وهو ما سمح بالتمويل لـ:

- البرامج الوطنية للبحث المتعلقة بالقطاعات.
- المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة لتشجيعها على الإنتاج.
- المؤسسات الجامعية لتطوير البحث العلمي و الهيئات البحثية.

**3-الأداة البشرية :**

قدر عدد القوى البشرية العاملة في البحث العلمي في عام 1998 بـ3257 بمعدل 116 باحث لكل مليون نسمة، في حين ارتفع العدد إلى 8000 باحث خلال العام 2000 ليصير بذلك إلى ما يقارب 11500 باحث في نهاية عام 2002[1] .

تصبو سياسة تنمية الموارد البشرية إلى تجنيد الكفاءات العلمية الوطنية وذلك من خلال:

أ- إعداد دليل وطني للعاملين في مجال البحث العلمي والتطوير.

ب- وضع آليات جديدة محفزة لجلب أكبر عدد ممكن من الكفاءات لرفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث ، و ذلك بالاعتماد على الكوادر البشرية الكفأة الجزائرية و العاملة بالخارج.

ج - تسهيل انتقال الباحثين بين مؤسسات التعليم العالي و هيئات البحث العلمي الأخرى.

**3-3 آفاق البحث العلمي والتطوير في الجزائر:**

وضعت الجزائر في إطار ترقية البحث العلمي قاعدة ؛ تمثلت أساسا في جملة من العمليات :

■ **ماليا:** قامت السلطات المعنية بـ:

- تحفيز العاملين في نطاق البحث العلمي.
- التحفيز الجبائي لصالح المؤسسات الاقتصادية المستثمرة في مجال البحث العلمي.
- التجهيز المادي و التقني لكافة مراكز و مخابر البحوث .

1-محمد قويدري،مرجع سبق ذكره، ص:172

- **تنظيميا :** و ذلك من خلال :
  - بناء و خلق مخابر للبحث العلمي بدءا من مؤسسات التعليم العالي.
  - إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني و الذي تم إنشاؤه في عام 1992.
- **بشريا** : و ذلك من خلال :
  - إصدار القوانين الأساسية الخاصة بالباحث
  - تقديم الدعم المالي و المعنوي لصالح الأساتذة و الباحثين ، و نشر نتائج بحوثهم.

تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين.

**خلاصة الفصل :**

اتبعت الجزائر منذ استقلالها و إلى غاية ثمانينات القرن الماضي سياستين إستراتيجيتين للتنمية الاقتصادية ؛أما الأولى فسياسة تصدير المواد الأولية الممثلة أساسا في المحروقات ،و أما الثانية ؛فسياسة التصنيع لإحلال الواردات ،و التي عرفت قصورا في تطوير القطاع الصناعي للبلد ،إلا أن اعتماد الاقتصاد شبه المطلق على قطاع المحروقات خاصة بحدوث أزمة عام 1986 النفطية زاد من تردي الوضع الاقتصادي للوطن،و من ثم ضرورة إحداث إصلاحات هيكلية في هذا الشأن ،خاصة في ظل التطورات التي يعرفها المحيط الدولي هذا من جهة ،و تمكن دول أخرى انطلقت من نفس الظروف و ربما من أسوء منها لتتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة و الصناعية ،بل و تجاوزها أحيانا من جهة أخرى.

و على الرغم من التطور الإيجابي في مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني ؛فيكشف تتبع مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر مدى هشاشة الهيكل الاقتصادي للبلد،و يبين مكامن الخلل،و نقاط الضعف ،و التي تسعى الحكومة من أجل إدراكها ،و بذل الجهود في إطار السياسات الإستراتيجية الدافعة لعجلة النمو و التنمية الاقتصادية .

تكاد أولوية إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر تقتصر على الصناعة دون غيرها من القطاعات، كما أولت التنمية الصناعية قطاع المحروقات أهمية كبيرة على حساب القطاعات الأخرى

هذا و تم تسليط الضوء على النموذج التنموي في الجزائر،فضلا عن أهمية البناء الهيكلي لأنشطة البحث و التطوير ،و ما لها من أهمية في تراكم رأس المال البشري بصفته أداة و غاية للعملية التنموية.

# الفصل الخامس:
# إستراتيجية اللحاق بالركب
# ـالدراسة المقارنةـ

**تمهيد :**

تمكنت بعض الدول النامية –خاصة دول جنوب شرق آسيا-من اللحاق واللحاق السريع بركب الدول المتقدمة؛ وذلك من خلال الديناميكية القوية والسريعة لأداء نموها الاقتصادي،لتصير بذلك قوى محركة للنمو الاقتصادي العالمي.

عرفت الدول الآسيوية النامية* و خلال ثلاثين عاما فقط نموا اقتصاديا ملحوظا؛ إذ ارتفع حجم ناتجها المحلي الإجمالي ( Gross Domestic Product , GDP)من حوالي 3.3 تريليون دولار عام 1980 إلى أزيد من 24.5 تريليون دولار في عام 2010،بـ 7.5 ضعفا مقارنة بثلاثة أضعاف الزيادة بالنسبة للاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة ، كما زاد نصيب الفرد من GDPفي المنطقة بأربعة أضعاف خلال نفس الفترة،فضلا عن تسجيل متوسط الدخل العالمي للفرد زيادة بأقل من الضعفين.

تمكنت بلدان آسيا النامية من التأثير على الاقتصاد العالمي من خلال معدلات نموها المرتفعة؛ مما أدى إلى تحسين مؤشرات الرفاه الاجتماعي لساكنة المنطقة،وإخراج معظمهم من الفقر والتخلف.

تعتبر دول آسيا نموذجا لتحقيق واستمرارية النمو الاقتصادي من خلال مسعاها للحاق بركب الدول المتقدمة؛ إذ تمكنت النمور الآسيوية ككوريا الجنوبية،ماليزيا،هونغ كونغ،سنغافورة،وتايوان في ستينات القرن الماضي من تحقيق إنجازات هامة في هذا المسعى (اللحاق بالركب)، كما أنها تعتبر نموذجا تنمويا يقتدى به من طرف الدول النامية الأخرى.

عرف الاقتصادان الكوري الجنوبي والماليزي نموا سريعا ومستداما؛ بما أدى إلى رفع مستوى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي؛ وهو ما مكنهما من الانتقال، وفي فترة وجيزة لا تتجاوز الأربعة عقود من الزمن من بلدين زراعيين ذوي دخل منخفض إلى بلدين صناعيين ذوي دخل مرتفع.

فلم يكن نصيب الفرد من GDP في كوريا الجنوبية -لكونها من أهم دول جنوب شرق آسيا -على سبيل المثال في فترة الحرب العالمية الثانية يختلف كثيرا عن مستوياته في نظيراتها من البلدان الإفريقية الفقيرة ،كما و زادت الحرب الكورية في الفترة ما بين 1950-1953من تدهور الوضع الاقتصادي للبلد، و بالرغم من ذلك ،ومنذ بداية الستينات حققت كوريا الجنوبية أداء اقتصاديا مذهلا ؛ مكنها من أن تصبح ثامن أكبر بلد في التجارة العالمية ؛إذ بلغ مستوى دخل الفرد فيها 27000 دولار أمريكي ، إلا أن مستوى أداء النمو الاقتصادي الكوري الجنوبي تراجع في السنوات الأخيرة ؛ ففي فترة 2000-2010 سجل نمو GDP معدل 4.1 % بعدما قدر المتوسط بـ 7.9 % خلال الفترة 1960-2000، كما و سجلت كوريا في الفترة ما بين 2011-2015

*- بلدان آسيا النامية: الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان،تايلاندا ، إندونيسيا ، باكستان ، الفليبين ، و فيتنام؛ حيث تساهم هذه الاقتصاديات مجتمعة بحوالي 95 % من GDP قارة آسيا .

معدل نمو GDPبقيمة 3 %حسب توقعات OECDالمشيرة إلى استمرار انخفاض معدل نمو البلد ليبلغ في الأخير معدل 2 % في العقود المقبلة.

**I- الإطار النظري لمفهوم المقارنة المرجعية:**

**I-1 المقارنة المرجعية ، مفهومها و أهمية تطبيقها:**

تعد عملية المقارنة المرجعية من التطبيقات المعاصرة و هي أداة هامة في يد الحكومات لتحسين و تطوير أدائها من خلال الاستفادة من قدراتها و إمكاناتها المتاحة بما يحقق و يزيد من تميزها،و نظرا للتغير و التطور المستمر الذي يعرفه العالم اليوم،و كذا المنافسة فيما بين البلدان،و هو ما يحتم على هذه الدول ضرورة التعاون لتحقيق التحسين و التطوير،و ذلك من خلال الاطلاع على السياسات المطبقة في البلدان التي تشهد تطورات هامة على مستوى مؤشرات اقتصادها الكلية،و بالتالي تطوير مخرجاتها،كما و تمكن المقارنة المرجعية الوحدات المحلية والمؤسسات العمومية من تنظيم قدراتها لتطوير عملياتها الداخلية لتحقيق أهدافها.

و عليه زاد الاهتمام بمثل هذه الطرق في المقارنة لتقييم الأداء من خلال تحديد نواحي القصور في مختلف جوانب الاقتصاد جراء المقارنة بنظيراتها من الدول،و من ثم العمل على معالجة الخلل، و قد عرفت الكثير من الدول تطبيق هذه الطريقة كالو.م.أ ، بريطانيا ، و اليابان.

يعتبر استخدام أسلوب المقارنة المرجعية فعالا لتحسين،وتطوير الأداء وذلك من خلال التعرف على إمكانات الدول،ووضعيتها بين مثيلاتها في نفس المجال أو القطاع؛ويمكن حصر هذه التساؤلات في:

- محل و موقع البلد من نظرائه من البلدان ذات الأداء التنموي الناجح و في نفس المجال.
- تحديد موقع القصور و النقص و المحتاج إلى التحسين.
- تحديد الدول المثلى أو المرجعية للمقارنة بها و بمختلف سياساتها الاقتصادية المنتهجة.
- تتبع كيفية تطبيق الإجراءات والسياسات في البلد المقارن به.

**I-1-1 نشأة و تطور مفهوم المقارنة المرجعية :**

أشتق مصطلح المقارنة المرجعية من علم المساحة Land Surveying Where Mark أو المركز المعروف، استخدم هذا الأسلوب من قبل المساحين في مسح الأراضي من خلال تحديد إشارات أو علامات Reference Points لمواضع محددة مسبقا تقوم استنادا إليها النقاط الأخرى[1].

يعود تاريخ المقارنة المرجعية إلى عام 1810، حيث قام الصناعي الإنجليزي Francis Lowell بدراسة أفضل الأساليب المستخدمة في معامل الطحين البريطانية لتحديد التطبيقات الأكثر نجاحا.

1 -Harrington H.James and Harrington James, Hight Performance Benchmarking :20 stepstoSucces ,McGraw –Hill , New York 1996,P29.

كما أن اليابان كانت السباقة في تطبيق (الـBenchmarking) جراء قيام اليابانيين بزيارة الشركات الغربية في خمسينات القرن الماضي لاستيعاب حق المعرفة مراعاة لظروف بلدهم من خلال تعاقدات ضخمة، و هو ما مكن اليابان من تطوير مبتكراتها في عقد الستينات، و بهذا زاد اهتمام البلد بالمقارنة كسبيل لاستمرار تطوير هذه المبتكرات خاصة في ظل المنافسة و حفاظا منهم على الصدارة في الإنتاج الصناعي [1].

كما وشهد عام 1938 صدور أول الإصدارات الموثوقة في مجال مقاييس الأداء،وكمثال على ذلك الدراسة الميدانية للجمعية الدولية لإدارة المدنICMA بشأن مقاييس أداء الخدمات المحلية، لينتقل تطبيق هذا الأسلوب إلى الو.م.أ من خلال تطبيقات وأعمال Xerox الرائدة في هذا المجال عام 1979 كاستجابة للأزمة التنافسية، كما و أصدر المعهد الحضري بالتعاون مع الجمعية الدولية لإدارة المدن ICMA مجلدين في عامي 1974 و 1977 على التوالي.

و في ثمانينات القرن الماضي ،اتسع مفهوم مقاييس الأداء ليتضمن مبادئ و أفكار الجودة و الإدارة بالأهداف ،هذا و عرفت فترة التسعينات الاهتمام بقياس أداء الحكومات في مجال القطاع الخاص من خلال الاستفادة من نتائج تطبيقات المقارنة المرجعية.

**I-1-2 تعريف المقارنة المرجعية :**

تعددت تعاريف المقارنة المرجعية،ويمكن تحديد أهم ما رصدته الأدبيات في هذا الصدد فيما يلي:

يعرفها البعض بأنها " أسلوب و آلية منظمة تهدف إلى التعلم من الآخرين من خلال ملاحظة نماذج و أساليب الأداء المتميزة داخل المؤسسات ذات الخبرات في مجالات محددة، و التي يمكن إجراء المقارنة معها بشكل قانوني" [2]

يعرفها فيشر Fisherبانها" العملية المستمرة للمقارنة والقياس للشركات الرائدة عالميا لاكتساب المعرفة التي تمكنها من تطوير وتحسين أدائها "[3]

كما تعرف بأنها " مقاييس أداء كمية و نوعية لتلبية توقعات المنتفعين ، و التفوق عليها"[4]

و تعرف بأنها " تعلم المعرفة من الآخرين لكونها عملية تعلم ممارسات لمجالات محددة في منظمات منافسة و غير منافسة" [5]

1 - Horngren Charles T, DatarSrikant M and Foster Georges ,Cost Accounting : A managerial Emphasis ,9 thed ,Pearson Education INC.UPPER Saddle River ,New Jersey,1997,P50.

2 -The Europeen Benchmarking Code of CorductRetrieved,July 156 th 2001.

3 - BruderK.A.J.Rand Gray E.MandOthers,Public Sector Benchmarking.ApraticalApproach,ManagementVol 76.N° ,1994,PP 9-22.

4- Mc Nair .C.J.8 Leibfried .Kathleen.Hj.,Benchmarking :Atool for continuous Improvement ,John Wiley and Sons ,New York,1992,2001.

5 - Wesner John Z.HiattJeffray M and Trimble David C,1995,Winningzith Quality : Applying Quality Principles in Product ,1995,P69.

هذا و يعرفهاBruder بأنها" عملية مقارنة بين منظمة محددة، و منظمة أخرى ذات أداء متميز للوصول إلى أفكار جديدة تساهم في التطوير" [1]

**I-1-3 دوافع اختيار أو إتباع أسلوب المقارنة المرجعية :**

نظرا للتحولات التكنولوجية السريعة و شدة المنافسة فيما بين الدول، تتوجه أغلبها إلى تطبيق مثل هذه المقارنة، و هو ما استدعى ضرورة معرفتها بكيفية سير الأمور من حولها، و إن هذا التوجه لتطبيق مثل هذه الأساليب له دوافعه:

* تحقيق الأهداف المسطرة مقارنة بالآخرين.

* البحث عن الابتكار والإبداع،و تطبيق التطور و التحسين، و من ثم تحقيق التطور السريع.

* تحديد الفجوة و الفرق بين الأداء الاقتصادي من خلال تحديد مكامن و نقاط الضعف و القوة بالمقارنة مع الآخرين.

تسعى المقارنة المرجعية إلى مقارنة البيانات والإحصائيات المتعلقة بالبلدان، ومن ثم التعليق عليها؛ بما يسمح بانتهاج السياسات المطبقة واقتباسها، ولكن بتكييف ذلك مع بيئة البلد المقارن،وذلك من خلال خلق الوضع المماثل للبلد المقارن به إن لم يوجد،وإدراك الوضع المعاش وإمكانية تحسينه إن وجد.

كما وتستهدف المقارنة المرجعية التنافسية؛ وذلك من خلال نقل الأساليب المبتكرة وغير المستخدمة في البلد المقارن بفضل تبادل المعلومات.

يسعى هذا النوع من المقارنات تحديد أفضل الممارسات وتحليلها بدقة لمراعاة الاختلاف فيما بين الدول، كما وتركز على دراسة الأهداف الإستراتيجية،والتعامل مع التغيير لخلق الميزة التنافسية بالتعرف على الأفكار الجديدة أو التي لا يعرفها البلد لبناء استراتيجيات أخرى ناجحة.

**I-2 أهمية المقارنة المرجعية:**

تكمن أهمية المقارنة المرجعية في نقاط عدة ولعل من أهمها:

**-- التحسين المستمر :**

يعتبر التحسين المستمر من الركائز الأساسية لديمومة الدول واستمرارها، ومواجهتها للتنافسية الدولية.

1 - FicherR.J ?An Over View of Performance Management, Public Management ,Vol 76,N°9,1994,$S_2$-$S_{18}$.

**-- إتاحة فرص التعلم المستمر :**

فهي تتيح فرص التعلم المستمر،ونقل الخبرات والمعارف بين الدول بنية تغيير الأساليب والسياسات الاقتصادية المتبعة في البلدان ذات التجارب التنموية الناجحة.

**-- إتاحة الفرصة للبلد للتوجه داخليا و خارجيا نحو نماذج أفضل :**

تتيح المقارنة المرجعية الفرصة للبلد التوجه داخليا أو خارجيا للتعرف على أفضل النماذج والتجارب ذات الجودة والأداء المذهل؛ بما يحقق الأهداف؛ إذ يمكن هذا التوجه من اتخاذ القرارات الملائمة،وإيجاد

الحلول للمشاكل والعقبات .

وعند وجود فجوة أو فارق في الأداء؛ فهذا يستدعي مراجعة مختلف المستويات لتحقيق الأهداف المسطرة، وهنا تظهر أهمية هذه المقارنة بتطبيق ممارسات وأساليب جديدة ذات نفع أكثر لسد هذه الفجوة.

**-- ترشيد النفقات :**

تساهم المقارنة المرجعية في تخفيض النفقات و التكاليف ،و ذلك بالتعلم من البلد المقارن به كيفية إرشاد نفقاته كجزء من السياسة الناجحة التي ينتهجها.

**-- تبني ثقافة تنظيمية لحل المشاكل :**

تعمل المقارنة على تغيير ثقافة البلد بما يوجهها لحل المشاكل،وتحسين الأداء،وتحقيق التحسين المستمر،هذا ويمكن للمقارنة المرجعية تحديد مناطق القصور، وسبل تحسينها.

**-- توفير فرص التعاون و التكتل فيما بين الدول :**

تؤدي المقارنة إلى توفير فرص التعاون فيما بين الدول، بما يرفع من تنافسيتها،ومن ثم تحسين أدائها.

**II- المقارنة المرجعية لمؤشرات النمو الاقتصادي في البلدان الثلاثة موضوع الدراسة:**

كانت كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا من أفقر دول العالم في خمسينات القرن الماضي،إلا أن نصيب الفرد من الدخل ارتفع بحوالي 23453 دولار أمريكي (بدلالة الأسعار الدولية لعام 2005 و معدلا بـ PPP)،و بـ 9000 دولار في كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا على التوالي ،خلال الفترة بين عام 1970 و 2016 ؛ شاهدا بذلك زيادة من GDP بحوالي عشرة أضعاف،فيما لم يرتفع نصيب الفرد من الدخل في الجزائر إلا ب2200 دولار، و بحلول عام 2016،بلغ مستوى نصيب الفرد من GDP حوالي 25458,89 دولار في كوريا الجنوبية محتلة بذلك أعلى المراتب ضمن قائمة البلدان ذات أعلى دخل متوسط،بدخل للفرد أعلى منه في الاقتصادات

الناشئة،و بلغ نصيب الفرد في ماليزيا في نفس السنة 11031.89 ، فيما بلغ ذلك في الجزائر قيمة 4827.724 دولار،و سرعان ما عرفت كوريا الجنوبية و ماليزيا قفزة نوعية ، و من ثم اللحاق السريع بركب اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، و ذلك من خلال تقلص الفجوة بينهما و بين رواد العالم ،فيما تبقى الجزائر تسعى إلى الوصول إلى اللحاق بالركب ؛محاولة استنساخ مثل هاتين التجربتين الناجحتين، و الشكل التالي يبين ذلك.

1) مؤشر تطور نصيب الفرد منGDP في البلدان الثلاثة موضوع الدراسة:

الشكل رقم 05: تطور نصيب الفرد منGDPفي الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية، و ماليزيا ( بالدولار).

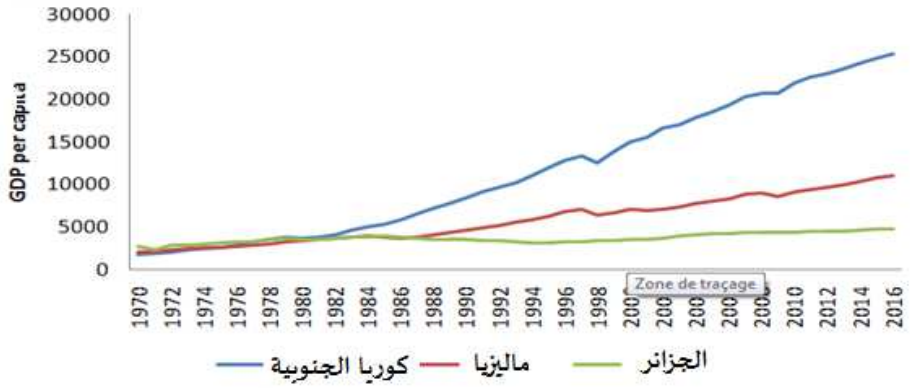


Source :Data from database: World Development Indicators,21/05/2018

**الشكل رقم 05: تطور نصيب الفرد منGDPفي الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية، و ماليزيا ( بالدولار).**

يوضح الشكل أعلاه الارتباط الوثيق بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، وبالتالي يظهر أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بصفة عامة ونمو الناتج الإجمالي المحلي بصفة خاصة؛ والمتمثل أساسا في عدم الاستقرار في إيرادات قطاع المحروقات نظرا لتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية عالميا، وتحديد منظمة الأوبك لحصة الجزائر منها؛ وهو ما يعيق البلد في إنتاج كميات إضافية لتعويض قيمة الخسارة الناجمة عن أزمة النفط لعامي 1986 و1998.

يلاحظ تناقص معدل النمو الاقتصادي في الفترة(1997-1998) بفعل الأزمة المالية لعام 1997 في جنوب شرق آسيا، هذا وأثرت أزمة النفط العالمي في عام 1986 سلبا على النمو في الجزائر بصفتها بلدا ريعيا معتمدا بشكل شبه مطلق على قطاع المحروقات، كما وعرف إجمالي الناتج المحلي أدنى قيمة له في عام 1991 وذلك بسبب خفض قيمة العملة الوطنية.

هذا وبدأت الجزائر تظهر إمكانية لحاقها بركب الدول المتقدمة حديثة التصنيع،والتي انطلقت تقريبا من نفس ظروفها بصفتها كانت ثلاثتهما دولا نامية،وذلك بداية من تسعينات القرن الماضي خاصة في ظل

الاستقرار السياسي للبلد، هذا وأخذت الجزائر تتعلم من تجارب كل من كوريا الجنوبية وماليزيا كيفية التعامل مع الأزمات؛ وبالتالي التعافي منها.

هذا و يظهر الشكل أعلاه مدى الفرق بين البلدان محل الدراسة في تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي ؛إذ عرفت كوريا الجنوبية تطورا و ارتفاعا متزايدا عبر الزمن ،خاصة مع مطلع الألفية الثالثة،و كذا الأمر بالنسبة لماليزيا و لكن بمستوى أدنى ، و ذلك من خلال انتهاج و تنفيذ البلدين لإستراتيجية تصنيعية هادفة لتطوير الصناعات منخفضة التكنولوجيا و الأخرى من الصناعات الخفيفة ،ثم التحول لدعم الصناعات الثقيلة الموجهة نحو سوق التصدير ، كما ساعدت البيئة المنفتحة على العالم و التركيز على مثل هذه الصناعات الثقيلة و الأخرى من الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية على الانتعاش الاقتصادي أكثر فأكثر ،و لكن مع وقوع الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 عرفت معدلات النمو قيما سلبية لـ GDP (-5.7 %) في كوريا الجنوبية في عام 1998*. ،و لم تتضرر ماليزيا كثيرا من جراء الأزمة المالية لعام 1997 نتيجة إتباعها سياسة وطنية في علاج الأزمات ،هذا و تميزت كوريا بصفتها مرجعا في الدراسة المقارنة في هذه الفترة بسرعة تعافيها من مثل هذه الأزمة ، مع نمو متباطئ قدر سنويا بمعدل 5 %،إلى غاية الأزمة المالية العالمية لعام 2008 مع تحقيق معدل نمو إيجابي محتشم في عام 2009 بزيادة تقدر بـ 0.3 % لـ GDP مقارنة بالعام السابق.* ، لتجد الجزائر نفسها عند مستوى أدنى يصل إلى حدود الـ5000 دولار.

بقيت كوريا الجنوبية وتليها ماليزيا من أسرع الاقتصاديات رغم تباطؤ نموهما مع أواخر التسعينات؛ وذلك نظرا لتخصصهما العالي في القطاع المعرفي، الدور الفعال للحكومة في دعمها للإنتاج والصناعة،هذا وتلعب مؤهلات قطاعهما التصديري دورا بالغ الأهمية في ذلك.

تعتبر كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا من أسرع دول OECD(OECD ,2010)[3]، لما شهداه من انتعاش بعد أزمة 2008 المالية،و لسرعة تعافيهما من هذه الأزمة،بفضل ديناميكيتهما الكبيرة في قطاع التصدير المدعم بانخفاض العملة الوطنية،هذا و تمكنت الحكومة من خلق فرص عمل كثيرة،ناهيك عن دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

*-على أرض الواقع،كان لهذه الأزمة المفاجئة تأثيرات مدمرة على اقتصاد كوريا.و يرجع ذلك إلى التحول المفاجئ و الضخم لتدفقات رؤوس الأموال على المدى القصير بسبب حالة الهلع الذي أساب المستثمرين الدوليين ( Radelet et al.,2001).و قد أدت بعض المشاكل الهيكلية الكامنة في الاقتصاد بما في ذلك الأنظمة المالية الخاضعة للإشراف الحكومي و قطاع الشركات شديدة المديونية أيضا إلى تراكم نقاط الضعف التي مهدت الطريق لحدوث الأزمة و تضخيم صدمتها على الاقتصاد.

*- يبدو أن ظهور الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009 نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكي أثرت بقوة على الاقتصاد الكوري عن طريق التأثيرات غير المباشرة من التجارة الدولية و الأسواق المالية.حيث انخفض معدل نمو GDP لكوريا إلى ما يقارب 0.3 %في عام 2009.و على الرغم من تمكن كوريا من إدارة الأزمة بشكل جيد نسبيا مظهرة أسرع حالة انتعاش بين بلدان OECD، إلا أن الاقتصاد لم يستأنف بعد ديناميكيته (معدلات النمو السريعة) ما قبل الأزمة.

3- OECD.(2010).OECD Economic Survey of Korea, OECD, Paris.

يتزامن الانطلاق الاقتصادي لكوريا وماليزيا مع بداية الثمانينات؛وهو ما ينعكس في ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، والذي تبقى الجزائر بين مد وجزر في ذلك من خلال ما تبرزه إحصائيات النمو في نصيب الفرد من الناتج.

ومن خلال المقارنة المرجعية بين هاته البلدان الثلاث يمكن القول بأن البلدين الكوري والماليزي تمكنا من التفوق اقتصاديا على الجزائر خاصة في دعمهما لمصادر الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما لم تحظى به الجزائر نظرا لتتبعها أحادية القطاع والمتمثلة في اعتمادها شبه التام على قطاع المحروقات كمصدر للدخل والإنتاج الوطني.

يقسم العالم بحكم نظرية منحنى Sوبدلالة مستوى و معدلات النمو إلى: "اقتصاد السلحفاة" ذو النمو الضعيف والدخل المحدود؛ والذي تنتمي إليه الجزائر"اقتصاد الحصان"ذو النمو المرتفع والدخل المتوسط والذي تنتمي إليه كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية، و "اقتصاد الفيل" ذو الدخل المرتفع والنمو المنخفض، ويبين الشكل التالي مكانة البلدان الثلاثة موضوع دراستنا هذه.

**الشكل رقم 06 : نظرية منحنىS و الجزائر.**

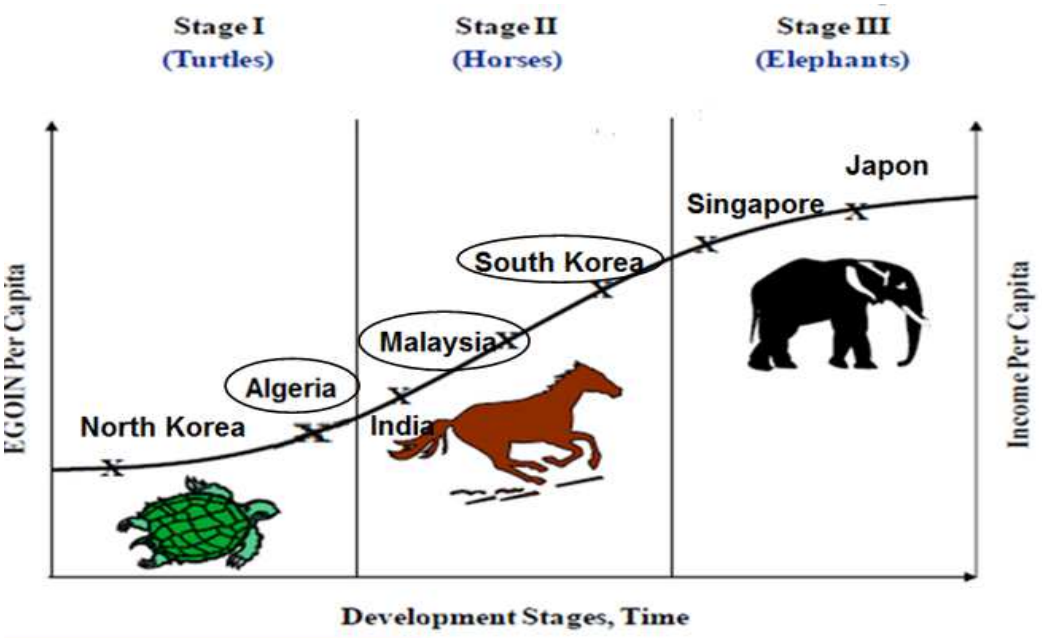


Source : Adaptedfrom Lim.(2012).

يظهر وصول الاقتصاد الكوري الجنوبي مرحلة النضج في تسلقه سلم الدخل ،حيث يظهر انخفاض معدلات نموها الاقتصادي - فالاقتصاد ينمو بمعدلات متسارعة خلال مرحلة الانطلاق،ثم يبدأ في التباطؤ مع بلوغه مرحلة النضج- و يمثل ذلك و بالاعتماد على نظرية منحنى S مؤشرا ايجابيا لتحول كوريا من اقتصاد "الحصان" إلى اقتصاد "الفيل"، و يظهر نفس الشيء بالنسبة لماليزيا التي تمكنت من الانتقال لاقتصاديات

الحصان كذلك،في حين تبقى الجزائر في نهاية مرحلة اقتصاديات السلحفاة ،و لهذا يسعى البلد إلى استنساخ مثل هذه التجارب الناجحة اقتصاديا ،و محاولة الاستفادة من محددات نموها و نقاط تفوقها الاقتصادي[1].

**1) <u>مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي:</u>**

يمكن إبراز مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في البلدان الثلاثة، والتي تبين هيكل الاقتصاد في كل من كوريا الجنوبية، ماليزيا، والجزائر والتي تسعى إلى الاستفادة كغيرها من البلدان النامية من النجاح الذي عرفته هذه البلدان والتي تدعى معجزات القارة الآسيوية،والأشكال الموالية توضح ذلك.

الشكل رقم 07: مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج (%) في الجزائر.

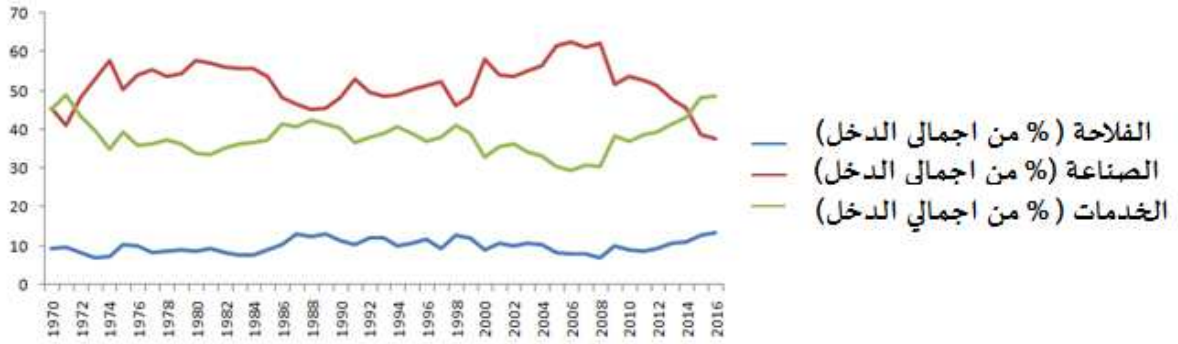


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.

يبين الشكل أعلاه مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر،حيث يظهر الثبات النسبي لإسهامات قطاع الفلاحة فيه عند أقل من نسبة الـ20% ،فيما يظهر التذبذب في كل من القطاعين الصناعة و الخدمات؛إذ تتجه مساهمة القطاعين نحو الزيادة أو النقصان بشكل تناوبي ؛حيث يبين الشكل أن أي تناقص في القيمة المساهم بها في أحد القطاعين ما هو إلا زيادة في القطاع الآخر،إلا أن إسهامات الصناعة في هيكل الاقتصاد تعد بشكل أوسع من الخدمات حيث تصل مساهمتها إلى حدود الـ60%،فيما لا تتجاوز الخدمات نسبة الـ50% .

1 Woo,C. and Park, J. (2015).The Korean Economy: Structural Changes and Challenges. In Chu,Y.(ed.).<u>Lost Decades in Growth Performance</u>. England:Palgrave Macmillan,pp.97-112.

الشكل رقم 08: مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج (%) في كوريا الجنوبية.

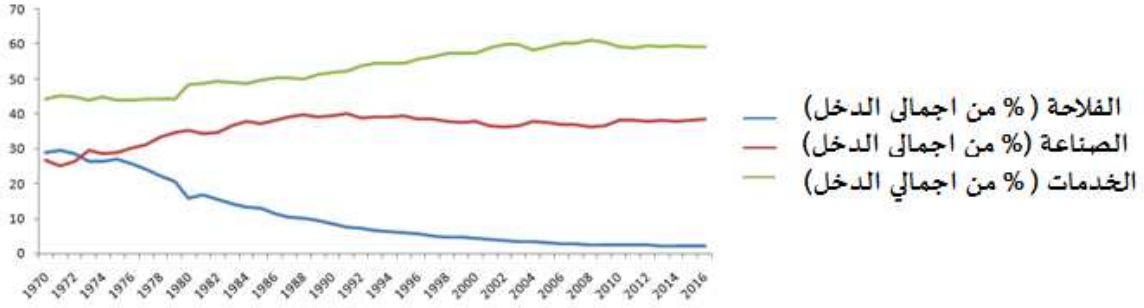


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

يبين الشكل أعلاه نسب المساهمة من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج الوطني الخام في كوريا الجنوبية، حيث يعتمد الاقتصاد بصفة عامة على قطاع الخدمات بنسبة 60%، ليبقى التناوب في المساهمة بين قطاعي الفلاحة والصناعة ولكن في الصناعة بشكل أكبر؛ حيث يظهر اعتماد الاقتصاد الكوري الجنوبي على الصناعة أكثر من الفلاحة، هذه الأخيرة التي تعرف تناقصا حتى تكاد تنعدم إسهاماتها في الناتج الإجمالي بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة.

الشكل رقم 09: مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج (%) في ماليزيا.

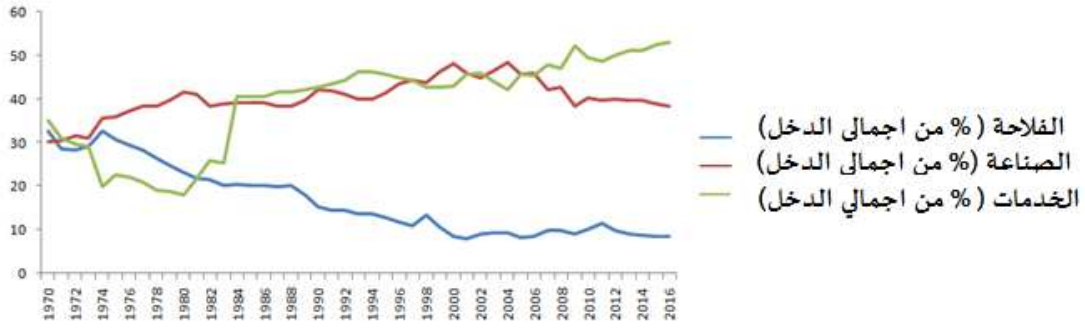


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

يظهر الشكل أعلاه مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج الوطني الخام في ماليزيا؛حيث يتبين التناقص المستمر لمساهمة القطاع الفلاحي إلى حدود الـ10% في عام 2016 بعد أن كان أكثر من 30%في سبعينات القرن الماضي،هذا و عرف القطاعين الصناعي و الخدماتي تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض ؛حيث تتجه ماليزيا منذ الثمانينات إلى تشجيع الخدمات كسبيل لرفع ناتجها المحلي ،هذا و عرف القطاع تناقصا شديدا مع بداية الثمانينات ،كما و لم يتأثر الاقتصاد في جانبيه الصناعي و الخدماتي إبان

الأزمة المالية لعام 1997 و التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا نظرا لما تنتهجه من سياسة وطنية في التعامل مع الأزمات الاقتصادية.

يظهر من خلال المقارنة المرجعية بين الثلاثة بلدان محل الدراسة أن الجزائر بقيت معتمدة على القطاع الفلاحي وبمستويات معتبرة نسبيا تجاوزت حدود الـ 10%، في حين عرف القطاع تناقصا مستمرا ومتزايدا في باقي البلدين الكوري والماليزي،وهو ما يفسر توجههما لتنويع مصادر دخلهما بالاعتماد أكثر على قطاعي الصناعة والخدمات،والخدمات بالدرجة الأولى، وحسب هذه المقارنة المرجعية تتبين نقاط التفوق للاقتصادين الكوري الجنوبي والماليزي في تنويعهما مصادر دخلهما بالتوجه نحو الخدمات، والصناعة خاصة التصديرية منها.

كما يمكن القول إن قطاع الخدمات ومن خلال الأشكال للبلدان الثلاثة يمثل الجزء الأكبر من اجمالي الناتج المحلي لماليزيا وكوريا الجنوبية؛ والذي عرف نموا مستمرا؛ بفضل التقدم الصناعي وتكنولوجيا المعلومات؛ وهو الأمر الذي زاد من القيمة المضافة لهذا القطاع، فيما عرفت الجزائر ضعفا وقصورا في هذا القطاع، وقيمة مضافة أكبر في قطاع الصناعة لما توليه السياسات التنموية من أهمية له.

**2) <u>مؤشر الاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان موضوع الدراسة :</u>**

**1-3 الاستثمار في الدول الثلاث:**

يبين الشكل أدناه مستويات الاستثمار في البلدان الثلاثة محل الدراسة؛ حيث تشهد كل البلدان تذبذبا في هذا الشأن؛ حيث عرفت الجزائر تناقصا حادا في الاستثمار في فترة التسعينات لما عانت فيه من عدم الاستقرار السياسي،لتشهد كل من كوريا وماليزيا نفس التناقص في عام 1997 وهو ما تزامن والأزمة المالية لنفس السنة،ولكن سرعان ما انتعشا في هذا المجال.

الشكل رقم 10: الاستثمار في الدول الثلاث(% من GDP)

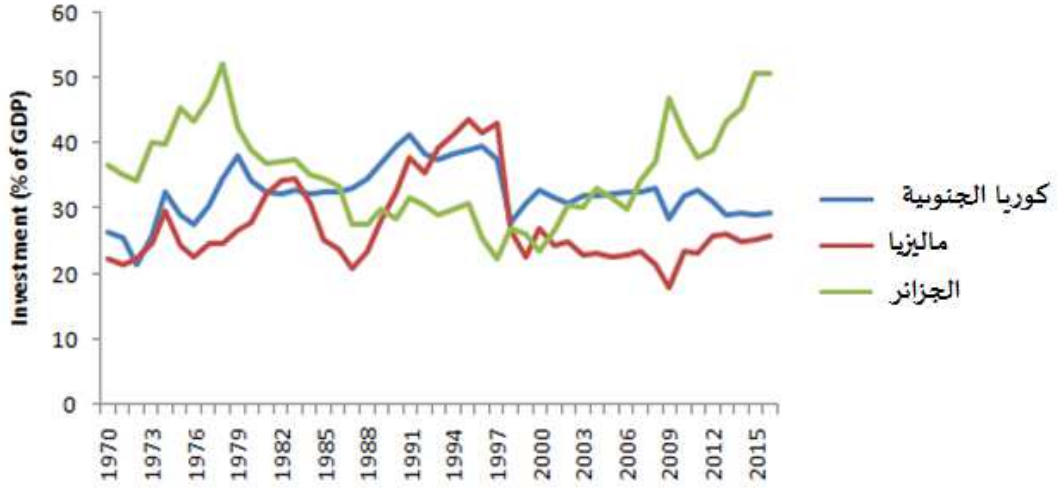


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي.

**2-3 الاستثمار الأجنبي في البلدان محل الدراسة:**

بدأ كل من الاقتصادين الكوري الجنوبي والماليزي بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي لما له من فائدة في الرفع من قيمة الناتج الجمالي الوطني، وما فيه من استيعاب للتكنولوجيا العالية من مختلف بلدان العالم التي يتعاملان معها خاصة مع مطلع الألفية الثالثة، إلا أن الجزائر شهدت انعدام مثل هذا النوع من الاستثمار خاصة في فترة التسعينات والتي تزامنت مع العشرية السوداء وانعدام الاستقرار السياسي في البلد،والشكل الموالي يبين ذلك.

من خلال المقارنة المرجعية لمرجعي الدراسة (كوريا الجنوبية وماليزيا) يتبين توسيعهما لقدراتهما الإنتاجية وفتح المجال أمام الاستثمار المحلي بنوعيه الخاص والعام، وكذا الانفتاح على العالم الخارجي من خلال فتح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يدعم البلدين بالحصول على التكنولوجيا من الخارج،مما يؤدي إلى تأهيل الموارد المتاحة خاصة البشرية منها.

الشكل رقم 11: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث (% من GDP)

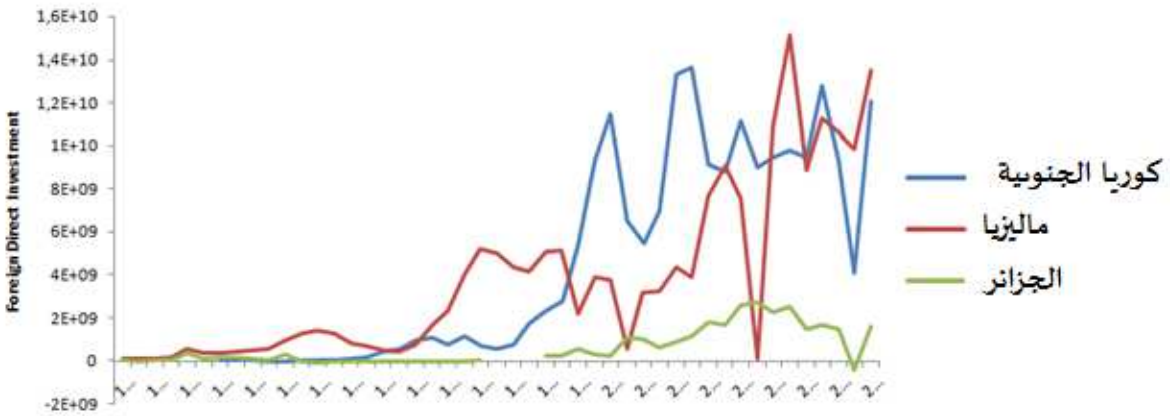


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

يظهر الشكل أعلاه التفاوت الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد خلال الفترة(1968-2016) في البلدان الثلاثة موضوع دراستنا للمقارنة ؛إذ يتميز كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا بجذبهما لمثل هذا النوع من الاستثمار ؛و ذلك بفعل الاستقرار السياسي ،و ملائمة بيئة الأعمال،هذا و يعود سبب تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو البلدين لفتحهما قطاعات جديدة أمام هذا النوع من الاستثمار،بعد أن كان حكرا على القطاع العام للبلدين كالاتصالات،و البنى التحتية مثلا ،فضلا عن تغيير قوانين الاستثمار بما يسمح و يعزز جذب الاستثمار الأجنبي ،فيما تتميز الجزائر بعدم استقرارها السياسي خاصة في فترة التسعينات ،فضلا عن عدم ملائمة بيئتها للأعمال ،و صعوبة و بيروقراطية استقبال الأجنبي ،هذا و تتميز الجزائر ببيئة غير مشجعة لمثل هذا النوع من الاستثمار.

3) **مؤشر التضخم في البلدان محل الدراسة:**

في إطار خلقها لمناخ ملائم و مواتي للاستثمار ،بذلت الجزائر و لا تزال مجهودات جبارة للحفاظ على تحسين أداء حكومتها ،و من ثم استقرارها الكلي؛و كمؤشر على هذا الاستقرار استخدمت معدل التضخم، و الذي كبحت الحكومة متوسط معدله إلى أقل من20%في الفترة مابين1968-2016، و الشكل الموالي يوضح ذلك ،ليعرف تذبذبا بين انخفاض و ارتفاع في الفترة ما بين 1980-2016 ، تخلله أدنى مستوى في ذلك في عام 2015 قرابة (بحدود - 6 %)و هو ما يؤشر على إدارة استقرار اقتصادها الكلي خصوصا بعد الثمانينات ،و ذلك مقارنة بالفترة مابين1961-1980 .

يلاحظ من الشكل أدناه التفاوت في معدلات التضخم فيما بين البلدان محل الدراسة ؛حيث تعاني الجزائر من الارتفاع الحاد لمعدلات التضخم و بشكل ملفت إذا ما قورنت بكوريا الجنوبية و ماليزيا و التي تجاوزت

حدود الـ50% في عام 1991؛ و يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية الدينار الجزائري،فضلا عن ارتفاع تكلفة الواردات ،و تكلفة خدمة الديون الخارجية [1] ؛و هو ما أدى إلى ارتفاع عجز الميزانية ،مع تسجيل خسائر على مستوى المؤسسات العمومية ،و التي تم تمويلها آنذاك من خلال الإصدار النقدي ،و هو ما أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم في البلد ،و سرعان ما تم التحكم في هذه المعدلات نتيجة تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي للفترة بين (1994-1995)،و التعديل الهيكلي (1995-1998)؛حيث بلغ معدل التضخم في عام 1999 2.64% و 0.34% في عام 2000،ليعاود المعدل الارتفاع في (2001-2014)؛و ذلك بفعل ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية المستور،و توسيع الكتلة النقدية بشكل كبير ،فضلا عن ارتفاع نفقات الميزانية خاصة في عامي 2011و 2012[2]،ليتراجع في عام 2014 إلى 2.9% مع تراجع أسعار النفط و السلع الغذائية ،أما في ماليزيا و كوريا الجنوبية فشهدت معدلات التضخم تذبذبات واضحة خلال الفترة(1968-2016)،و من ثم مستويات أدنى للتضخم ؛حيث بلغت أقصى قيمة الـ30% ،و أقل من الـ20% في كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا على التوالي و ذلك في الفترة بين 1973و1975 لتعرف انخفاضا بشكل مستمر بفعل الخطط و السياسات الإنمائية المطبقة من طرف الحكومة في البلدين في الثمانينات و حتى منتصف التسعينات من القرن الماضي[3] ،و في عام 1998 ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 5.27% في ماليزيا و 3.40% في كوريا الجنوبية بسبب تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا في عام 1997 ،و انخفاض قيمة العملة الوطنية في البلدين ،كما و عرف معدل التضخم تذبذبات خلال الفترة(2000-2012) نتيجة الأزمة المالية العقارية لعام 2008.

1-Benachenhou Mourad,"Inflation,Dévaluation,Marginalisation,Alger: Dar Echarifa, 1993,p05.

2- بنك الجزائر،التطورات الاقتصادية و النقدية لعام 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر،ديسمبر 2013، ص15.

3-ناصر يوسف،دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة الجزائر-ماليزيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه(83)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان،2010، ص330.

الشكل رقم 12: تطور معدلات التضخم في الدول الثلاث (% من GDP)

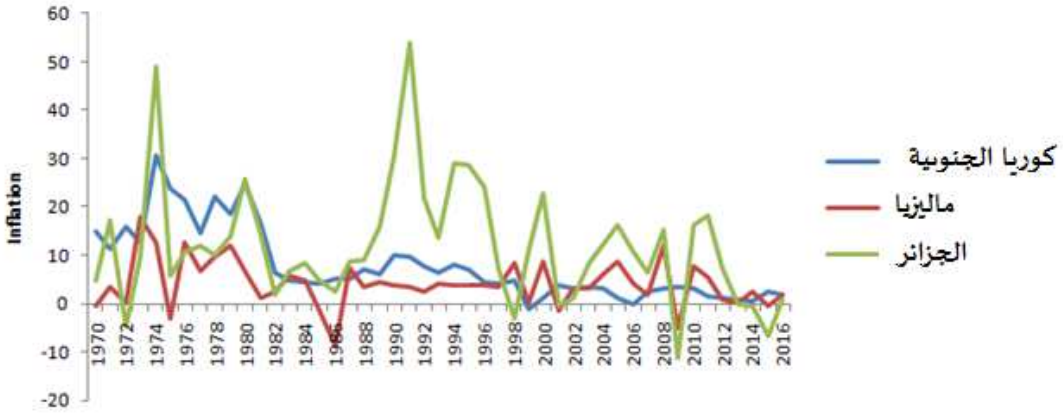


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

من خلال المقارنة المرجعية لمعطيات البلدان الثلاثة موضوع الدراسة فيما يخص معدل التضخم، يمكن إبراز مدى قدرة الاقتصادين الكوري والماليزي في القضاء أو التخفيف من حدة التضخم في البلدين بانتهاج

سياسات مناهضة لمثل هذا المشكل الاقتصادي،فيما يبقى على الجزائر رفع التحدي والنهوض بالقطاع المالي للقضاء أو التخفيف من ذلك.

4) **مؤشر التجارة الخارجية(صادرات و واردات):**

يظهر التفاوت جليا فيما بين ماليزيا، كوريا الجنوبية والجزائر محل الدراسة المقارنة في التجارة الخارجية، والشكل الموالي يوضح التباين في قيم الصادرات والواردات للبلدان الثلاثة.

الشكل رقم 13: تطور صادرات الدول الثلاث (دولار أمريكي) .

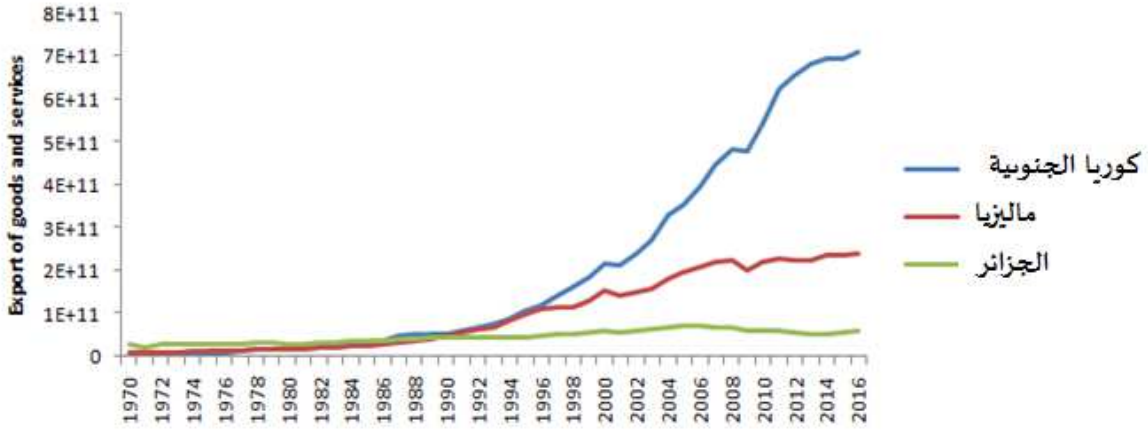


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

الشكل رقم 14: تطور واردات الدول الثلاث (دولار أمريكي).

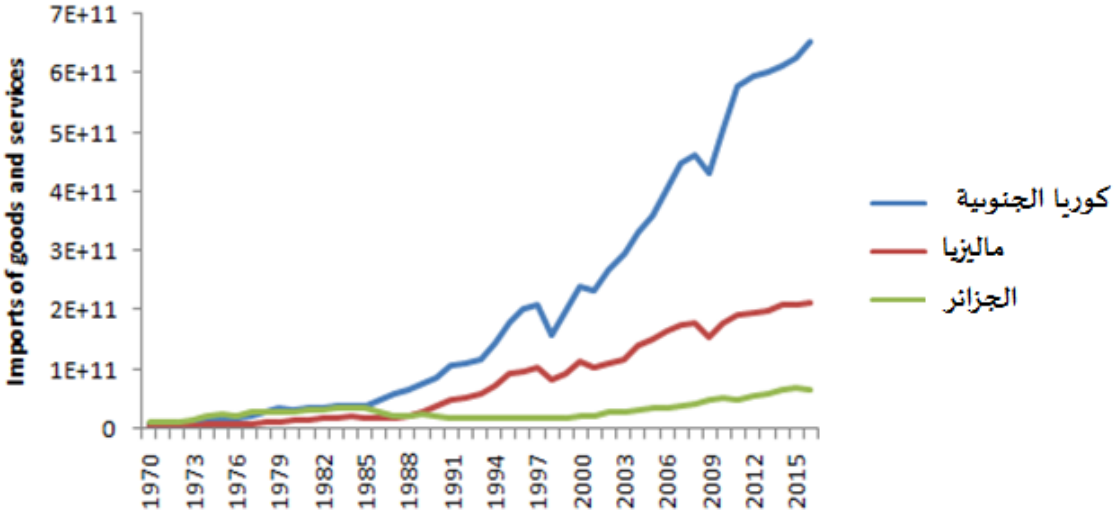


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.

يظهر الشكلين أعلاه ارتفاع معدلات الصادرات في البلدين الآسيويين بفضل صناعاتهما التصديرية؛و التي تجاوزت الأسواق الآسيوية إلى العالمية بفعل تنافسيتها و دعم الدولة للمادة الأولية[1]،كما و يتميز البلدين بسرعة نمو الواردات ،و ذلك بفضل الانفتاح التجاري ،و تحرير التجارة الخارجية،فيما يتميز الاقتصاد الجزائري بضعف الانفتاح و عدم التحرر التجاري.

**5) مؤشر البطالة في البلدان الثلاثة:**

يتضح من الشكل أدناه تطور معدلات البطالة في كل من البلدان محل الدراسة المقارنة؛حيث يتبين جليا التفاوت فيما بينها بمستويات عليا تصل إلى معدل 30% في الجزائر كأعلى قيمة في عام 2000 ،لتتناقص تدريجا مع الوقت بفضل السياسة التشغيلية للسلطات المعنية في البلد بفتح مناصب عمل جديدة،فيما تظهر معدلات البطالة في مستويات أدني في البلدين الآسيويين تكاد لا تتجاوز الـ5% ،لتعرف هي الأخرى تدن مستمر منذ مطلع الألفية الثالثة و إلى يومنا هذا،و ذلك بفضل السياسات الإنمائية الرشيدة بهدف القضاء أو التخفيف من حدة مشكل البطالة .

1 - تيري لين كارل،مخاطر الدولة النفطية: تأملات في مفارقة الوفرة النفطية والاستبداد الاقتصادي والسياسي للدولة الريعية، ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية، ط1، بيروت،2001، ص133.

**الشكل رقم 15: تطور معدلات البطالة في الدول الثلاث.**

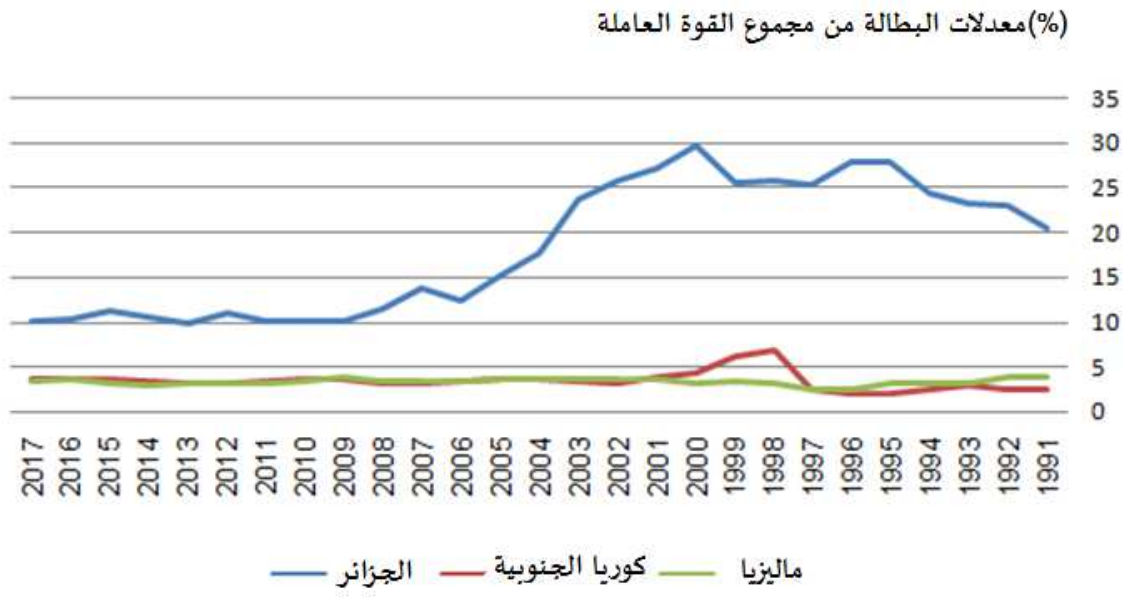


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.**

والشكل الموالي يعكس ذلك أيضا من خلال تسليط الضوء على القوة العاملة في مختلف القطاعات في البلدان الثلاث.

**الشكل رقم 16: القوة العاملة في الدول الثلاث.**

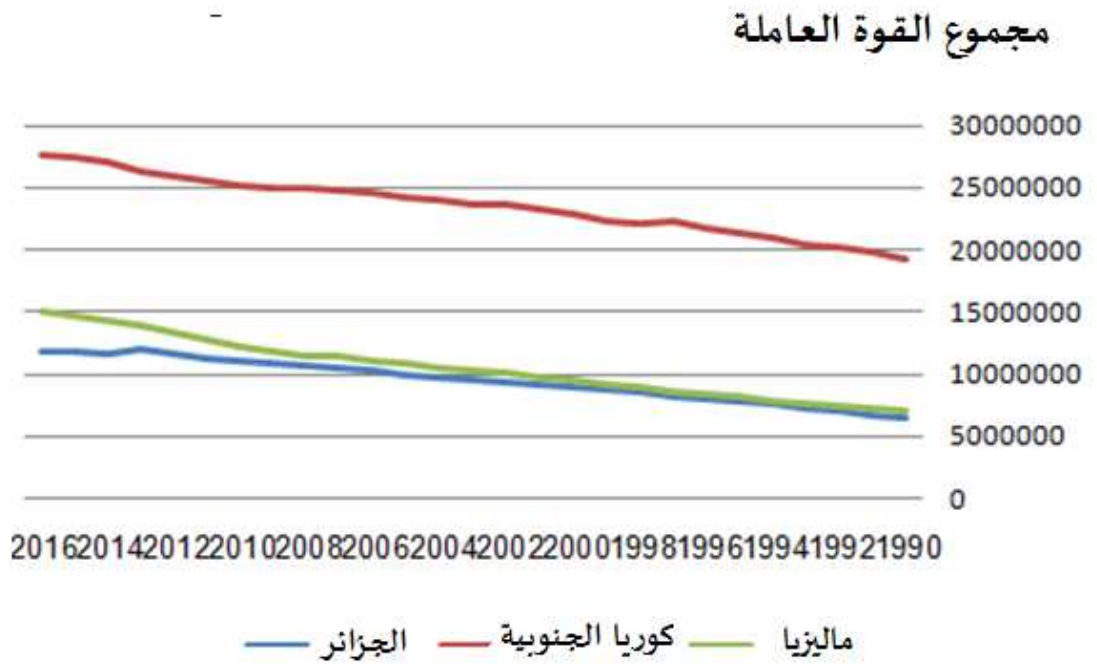


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

**6) مؤشر التقدم الاجتماعي في البلدان الثلاثة:**

يظهر الشكل الموالي مدى التفاوت في مستويات مؤشر التقدم الاجتماعي؛ خاصة في تعدد الأعراق في دول جنوب شرق آسيا كماليزيا مثلا والتي يتميز مجتمعها بخليط من الأجناس والأعراق من ملايو السكان الأصليين،هنود،وصينيون، وهو عامل إثراء وبناء للاقتصاد، بينما تتوحد الساكنة العربية في الاقتصاد الجزائري،ويظهر الاختلاف جليا في مستويات وطبقات المجتمع الجزائري؛ فهو بذلك عامل هدم لا بناء.

**الشكل رقم 17: مؤشر التقدم الاجتماعي للبلدان.**

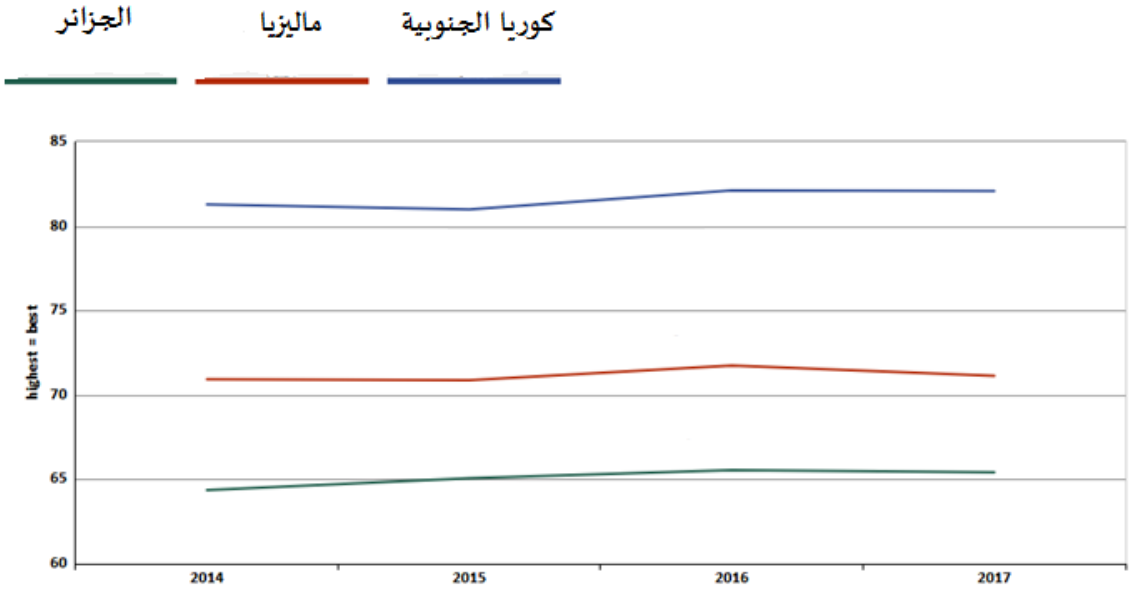


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

**7) مؤشر الإنتاج الصناعي في الدول الثلاث:**

**الشكل رقم 18: مؤشر الإنتاج الصناعي في الدول الثلاث**

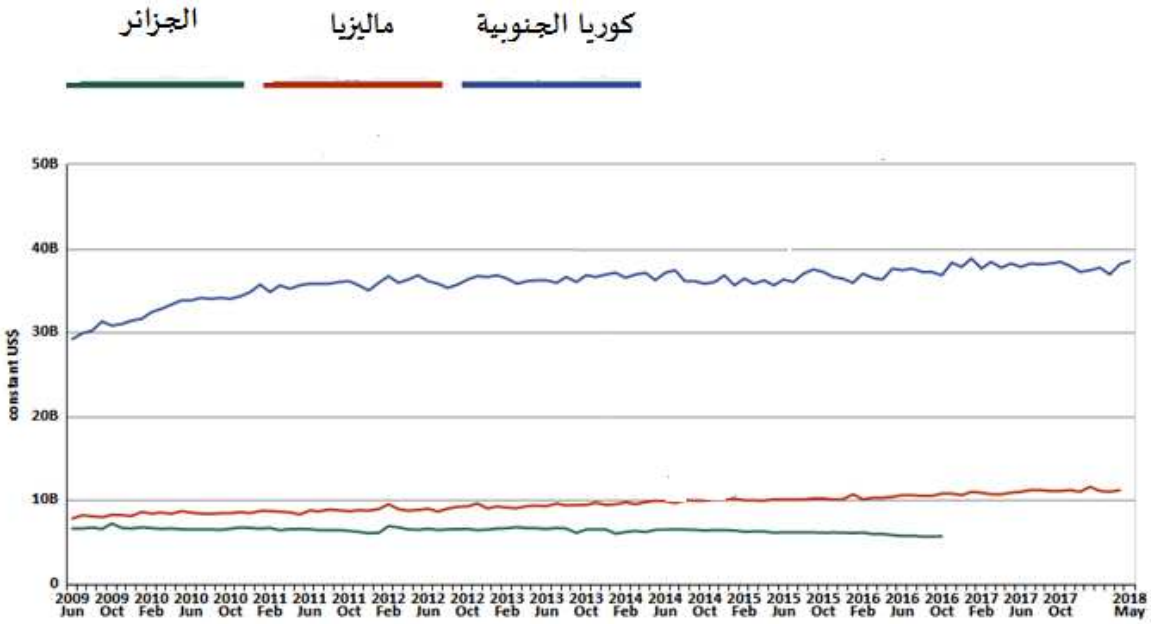


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

يتبين من الشكل أعلاه، مدى تفاوت مستويات الإنتاج الصناعي في الدول الثلاث في الفترة(2009-2018)؛ حيث تتصدر كوريا البلدين بمستويات عالية من الإنتاج كما ونوعا، فهي من بين أهم الدول المنتجة للتكنولوجيا العالية،لتليها ماليزيا في الإنتاج،فيما تبقى الجزائر بعيدة جدا في تحقيق ذلك.

**III- الملامح الرئيسية لاستراتيجية اللحاق بالركب في كوريا الجنوبية و ماليزيا (نقاط التفوق) و في الجزائر(مكامن الخلل):**

اعتمادا على المزج بين نظريتيSpenceو Lim، يمكن إبراز سمات التميز التي ساعدت الاقتصادين الكوري الجنوبي و الماليزي على تحقيق نجاحهما برفع و استدامة معدلات النمو الاقتصادي فيهما، و من ثم إنجاح مسعاهما في اللحاق بالركب بفضل التراكم الهام لرأس المال بنوعيه المادي و البشري؛ و ذلك بواسطة جملة من الإجراءات في إطار سياستهما التنموية، من خلال ثلاث اتجاهات رئيسية و التي تعتبر بمثابة نقاط تفوقهما:

** **استغلال ميزة التخلف** (نظرية C الثلاثية حسب نظرية Lim، و الانفتاح على الاقتصاد العالمي حسب نظرية Spence،) ؛

****ترقية القدرة الاستيعابية**(EGO حسب نظرية Lim) ؛

****خلق المناخ الملائم للاستثمار** بالتركيز على تكاليفه، التغيير الهيكلي، و تحسين الكفاءة و تعزيزها.

يمكن تحقيق نمو اقتصادي كبير و مستدام بفضل التراكم الرأسمالي و انتهاج مثل هذه الاستراتيجيات الهادفة:

**III-1 استغلال ميزة التخلف :**

تمتلك الدول النامية ميزة قوية تبعدها عن حدود التكنولوجيا العالية، كما وتتمتع بإمكانات هائلة لتعزيز إنتاجيتها؛ألا وهي استغلال ميزة التخلف، ومن ثم فإن البلد الأكثر تخلفا للوراء في المرحلة الابتدائية هو الذي يميل أكثر للحاق بالركب،وبشكل أسرع[1].

تستغل البلدان النامية ميزة تخلفها بواسطة ما يسمى بإستراتيجية " المتتابعين السريعين Fast (Following) أو إستراتيجية " تجاوز المراحل (Leap frogging). فمع الإستراتيجية الأولى يمكن للبلد النامي تبني وتعلم الأفكار بسرعة، استيعاب التكنولوجيا الجديدة، ومختلف الأساليب المتاحة في البلدان المتقدمة خارج تحمل التجريب والتطوير الأولي، أما مع الإستراتيجية الثانية فيمكن للبلد القفز إلى أحدث جيل من التقنيات

1- Abramovitz, M. (1986). Catching up, Forging Ahead, and Falling Behind. Journal of EconomicHistory,Vol.46, pp. 385–406.

مع تجنب مشكلة وجود عدد كبير من الأصول المرتبطة بالأجيال السابقة من التقنيات المتقادمة ( Wong ,2002)[1].

يسمح استغلال ميزة التخلف للبلد بالانتفاع من المسافة الفاصلة به عن حدود التكنولوجيا العالمية لتسريع التقدم التكنولوجي،و من ثم الحفاظ على ناتج حدي عالي لرأس المال،تستدعي هذه الإستراتيجية احتضان الاقتصاد للانفتاح الذي يدفع بالمؤسسات إلى المنافسة الدولية في ظل وجود الأسواق المالية و التقنيات العالمية الحديثة،من خلال ذلك وجب على الحكومة الضغط على المؤسسات الوطنية و تشجيعها للتعلم ،التكيف ،و تعزيز قدراتها التنافسية ،و هنا يظهر تحرير الأسواق كأساس تركز عليه سياسة اللحاق بالركب،إلى جانب احتضان العولمة،وتشجيع الصادرات،فضلا عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر( Foreign Direct Investment , FDI)،و تشجيع نقل المعرفة الفنية و التكنولوجيا.

يعتبر استيراد التكنولوجيا و المهارة الفنية قناة هامة في استغلال ميزة التخلف،و من ثم تفعيل و إدامة إنتاجية رأس المال،و في إطار ذلك أظهر Grossman and Helpman (1991)،Edwards (1992،1998)،Romer (1992،1993)،و Barro and Sala-i- Martin (2004) أن انفتاح البلدان على العالم يمكنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛ و ذلك بفضل استيعاب التقدم التكنولوجي من البلدان المتقدمة؛ فالبلد الذي يشجع اعتماد التكنولوجيا الجديدة ،نشر المعرفة الدولية،الترويج لتجارة السلع ،و جذب الاستثمار الأجنبي يمكنه تحقيق فوائد جمة من خلال إتباعها لإستراتيجية التوجه نحو الخارج[2].

بإسقاط كل هذه المعطيات على التجربة التنموية للجزائر، فإن فترة السبعينات شهدت على جهود الدولة المضنية في استغلالها لميزة تخلفها، و لعل من أهم هذه الجهود احتضان الانفتاح على الخارج، استيراد المهارة المهنية و التكنولوجيا، تحرير التجارة.

1-Wong, P.(2002). ICT production and diffusion in Asia digital dividends or digital divide? Information Economics and Policy, 14(2),pp.167–187.

2-Edwards, S. (1998). Openness, productivity and growth: What do wereally know? The Economic Journal, Vol.108 (447), pp.383–398.

**الشكل رقم 19: ريع الموارد الطبيعية في البلدان الثلاثة.**

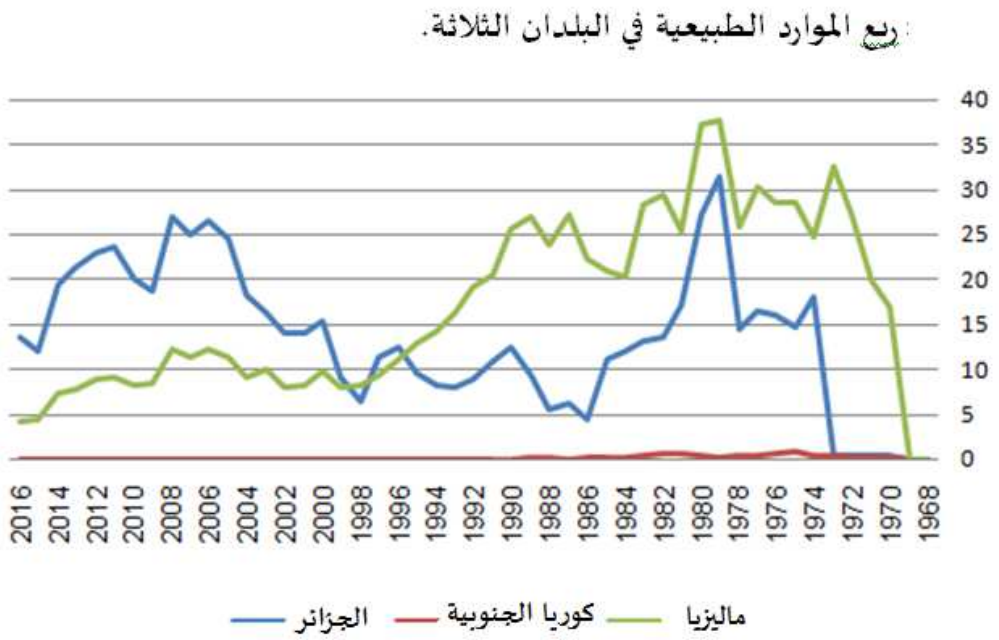


يتضح من الشكل أعلاه ريعية الاقتصاد الجزائري و اعتماده شبه المطلق على عائدات قطاع المحروقات؛مما أثر سلبا في تدني قيمة ريع الموارد الطبيعية بسبب الأزمة النفطية و تدهور أسعار هذه المادة الحيوية في الاقتصاد في عام 1986 ، و إن كانت ماليزيا تعتمد هي الأخرى مواردها الطبيعية منذ استقلالها في خمسينات القرن الماضي و حتى بداية الألفية الثالثة ؛حيث عرفت أدنى قيمة لهذا الريع في عام 1997 المتزامن و الأزمة المالية التي عرفتها منطقة جنوب شرق آسيا،فيما يظهر افتقار الاقتصاد الكوري الجنوبي للموارد الطبيعية ،و هو ما جعله يصوب و يوجه سياساته الإنمائية نحو التصدير و خاصة تصدير المنتجات عالية التكنولوجيا.

منذ بداية فترة لحاقها بالركب،سعت الحكومة الجزائرية للدخول في السوق العالمية تعزيزا لصادراتها منذ ستينات القرن الماضي، وذلك بفضل العديد من القنوات:

- دعم تنافسية الصناعات الوطنية من خلال إدارة سعر الصرف (خصوصا مع إدخال نظام سعر الصرف أحادي التذبذب).

- ترقية ودعم الصادرات من خلال القروض، وامتيازات الاستيراد تحقيقا منها لاستراتيجية التنمية من خلال الصادرات.

-خلق مناطق لتشجيع التجارة الحرة.

لقد حققت الجزائر تقدما هاما في جانب الانفتاح و التجارة خلال العقد الماضي؛خاصة مع زوال عدم الاستقرار نسبيا بعد عقد التسعينات و ما شهده من تدهور سياسي و اقتصادي فيما شهد عقد الستينات،و لعقدين متتاليين من الزمن انخفاض الصادرات الجزائرية كنسبة من GDPبشكل ملفت للانتباه بأقل من 20 %،و لكن سرعان ما ارتفعت النسبة مع مطلع الألفية الثالثة لتتجاوز الـ 40 % من GDP، و الشكل التالي يوضح ذلك،و ذلك بفعل تقديم الحكومة لجملة من المحفزات لتشجيع الصادرات من حوافز مالية و منح،فضلا عن الدعم المؤسساتي و الاستشارة.

**الشكل رقم 20 : تطور الصادرات في الجزائر ،ماليزيا ،و كوريا الجنوبية للفترة 1970-2016 (دولار أمريكي)**

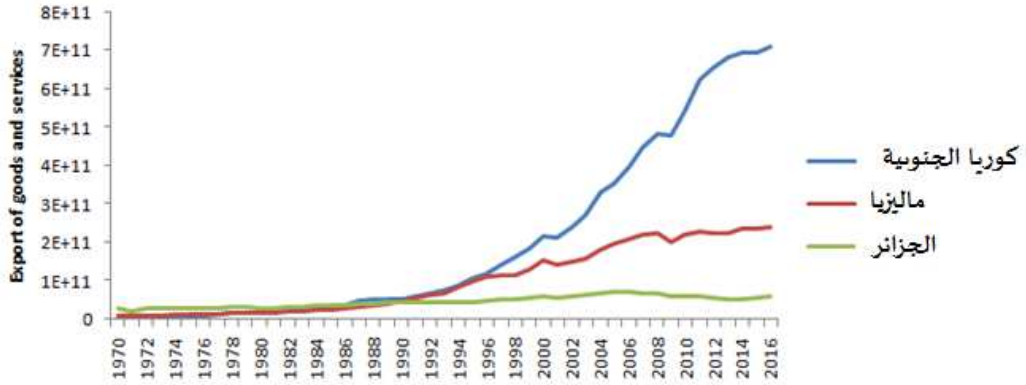


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

**الشكل 21: تطور الواردات في الجزائر ،ماليزيا ،و كوريا الجنوبية للفترة 1970-2016 (دولار أمريكي)**

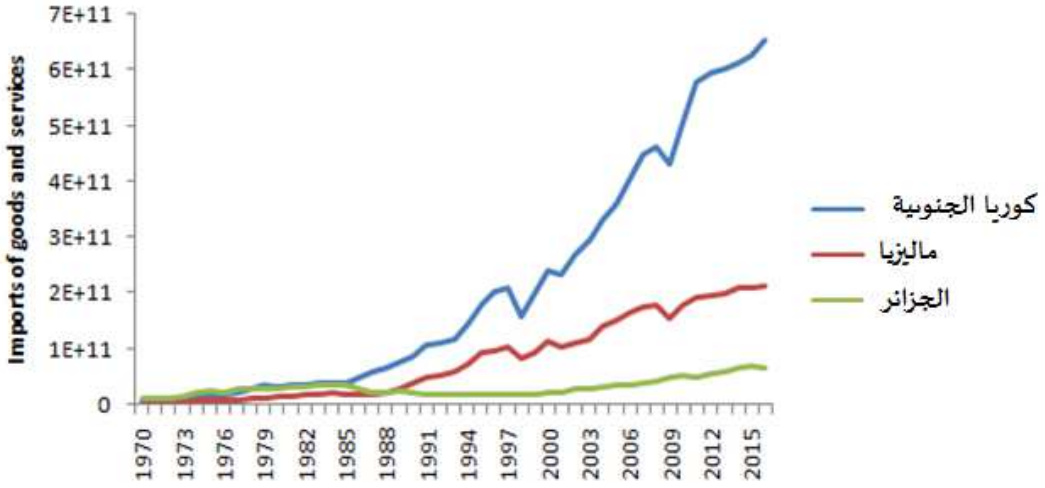


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

يتضح من الشكل أعلاه ،و من خلال اتجاهات تحول هيكل كل من الصادرات و الواردات أن الجزائر عرفت تذبذبا في ذلك لعقدين من الزمن ليتراوح بين 20 و 40%،لينتعش الميزان التجاري بعد عام 1998 لترتفع الصادرات إلى أكثر من 40 %،فيما انخفضت الواردات إلى حدود 20 % طيلة عقد من الزمن .

يتضح من الشكلين أعلاه؛التذبذب الواضح في معدلات الصادرات والواردات في الاقتصاد الجزائري، فيما يتضح المنحى الايجابي في تطورهما في الاقتصادين الكوري الجنوبي والماليزي؛ وإن دل على شيء فإنما يدل على مدى انفتاح هذين الأخيرين على التجارة العالمية فيما يبقى ذلك بشكل محتشم في الاقتصاد الجزائري.

حسب درجة الكم التكنولوجي لم تتمكن الجزائر من التقليص لمساهمتها في سوق صادرات التكنولوجيا العالمية المنخفضة ،و هو ما يفسر تحولها و دخولها المتواضع إلى سوق صادرات التكنولوجيا المتوسطة و العالية العالمية،فيما تمكن كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا من ذلك بفضل استهدافهما السياسات العامة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية و الرفع من حجم الاستثمار العام و الخاص في مجال البحث و التطويرR&D،و الشكل الموالي يبين كل ذلك ؛فقد بلغت نسبة الصادرات التكنولوجية المتوسطة للبلدين في بداية التسعينات حوالي 50 %من إجمالي صادراتهما،لتتجاوز 70 % ،و 60 % كوريا الجنوبية و ماليزيا على التوالي في عام 2014 ،فيما لم تتجاوز نسبة هاته الصادرات الـ5% من إجمالي الصادرات في الجزائر طيلة عقد من الزمن،بل وصلت إلى حدود 2% فقط خلال الفترة(2008-2012)، و الشكل الموالي يوضح ذلك.

**الشكل رقم 22 :الصادرات حسب الكثافة التكنولوجية في الجزائر.ماليزيا. و كوريا.1990-2014.**

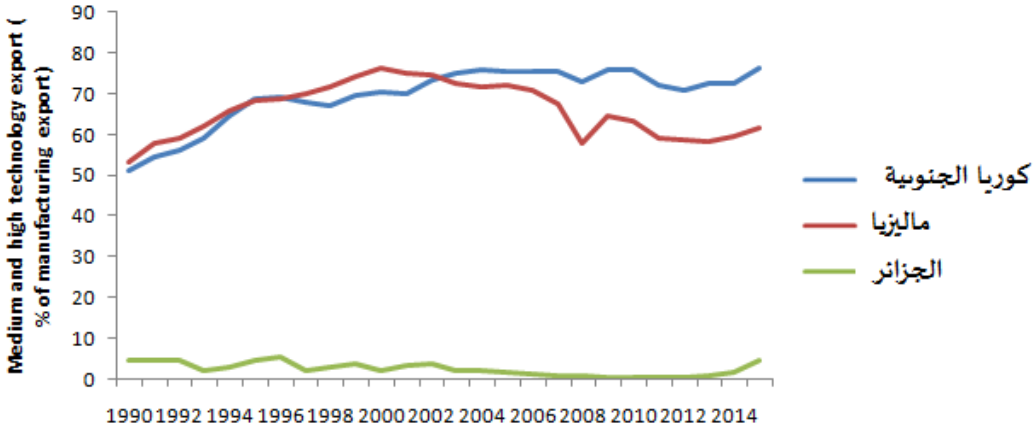


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.**

اعتمدت الجزائر في أوائل الستينات و في إطار حملتها للتصنيع على التكنولوجيا الأجنبية المستوردة؛و ذلك تحقيقا منها لهدفين أساسيين هما : تعزيز و تشجيع نقل و استيعاب التكنولوجيا الأجنبية نحو الداخل،و تطوير القدرات الاستيعابية الداخلية لهضم مثل هذه التكنولوجيات المحولة و محاولة تكييفها مع الناتج المحلي

بذلت الجزائر مجهودات كبيرة ومكثفة لتعلم التكنولوجيا الأجنبية وممارستها؛وذلك من خلال انخراط الحكومة والقطاع الخاص في استيعاب وتحسين التكنولوجيات من البلدان العاملة على حدود التكنولوجيا كالو.م.أ واليابان،ودعم عملية التعلم من خلال برامج نقل الموارد البشرية المختارة قصد تكوينها

خارجيا،استيراد السلع الرأسمالية ومن ثم دعم نقل التكنولوجيا قصد تحديث الإنتاج ،كما و شهدت هذه الفترة ارتفاعا هاما في الإنتاجية نتيجة الاستخدام الكثيف للعمالة منخفضة الأجر.

الشكل رقم 23 : الصادرات الصناعية في الجزائر (%) من السلع المصدرة

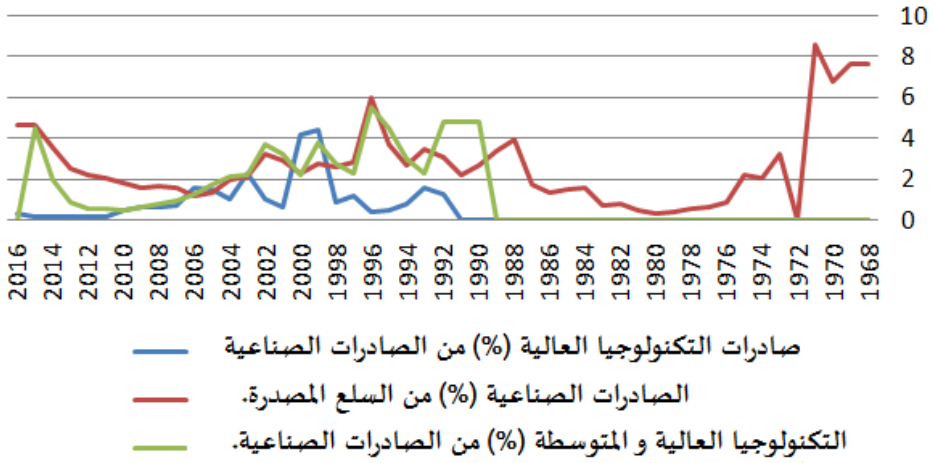


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

والشكل الموالي يبين وبوضح البعد عن حدود التكنولوجيا في الجزائر؛ حيث لم تتجاوز الصناعة التكنولوجية المتوسطة والعالية نسبةالـ 5% من إجمالي الصادرات، فيما يظهر الفرق الشاسع مع البلدين الكوري والماليزي؛ إذ وصلت النسبة إلى حدود الـ 80 و70 % من إجمالي صادرات البلدين.

الشكل رقم 24: الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا.القيمة المضافة (%) في البلدان موضوع الدراسة:

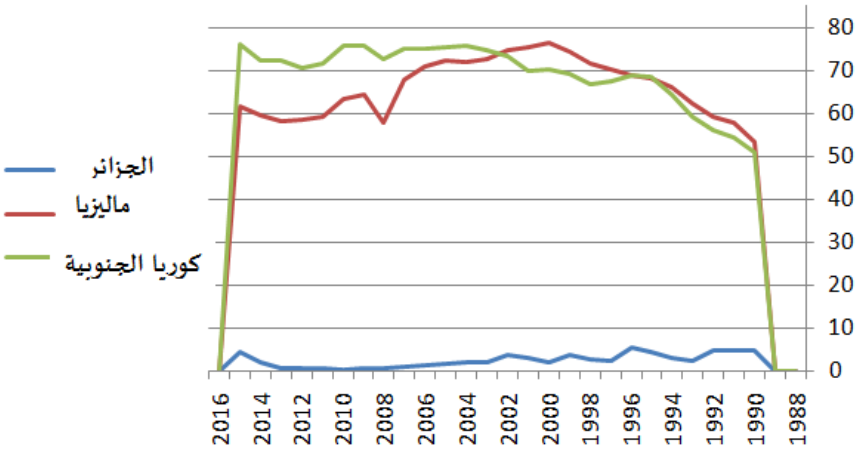


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

الشكل 25 : الصادرات عالية التكنولوجيا بالدولار الأمريكي

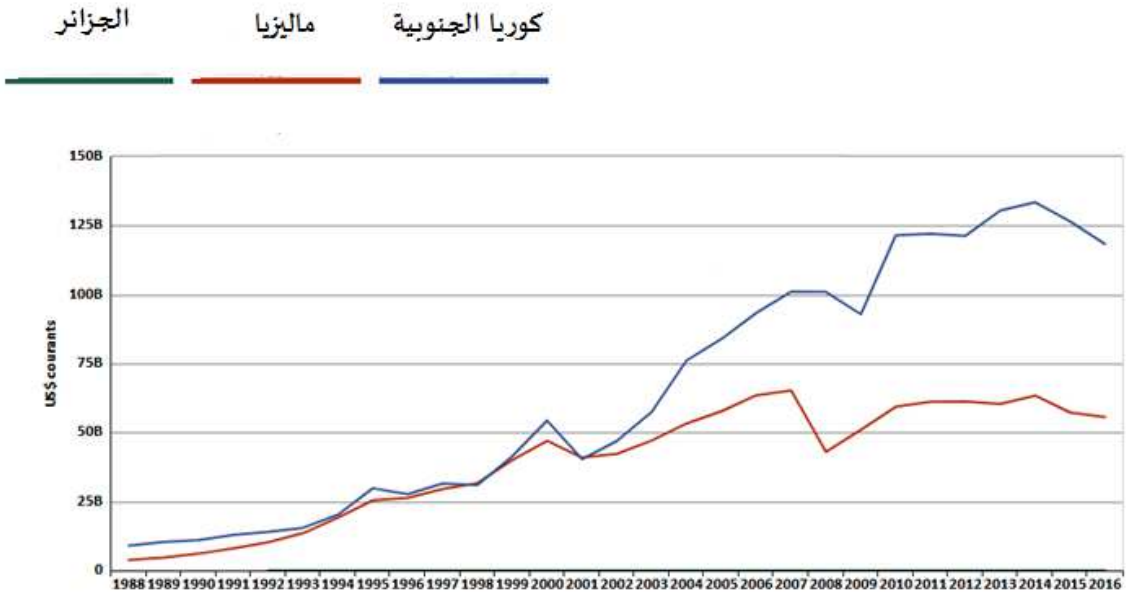


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21، من خلال موقع KNOEMA

وكذا الحال بالنسبة للتكنولوجيا العالية؛التي تعرف تطورا ملحوظا بمرور الزمن في الدولتين الكورية الجنوبية و الماليزية ،بينما تكاد تنعدم في الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم 26: واردات الصناعة في الجزائر.

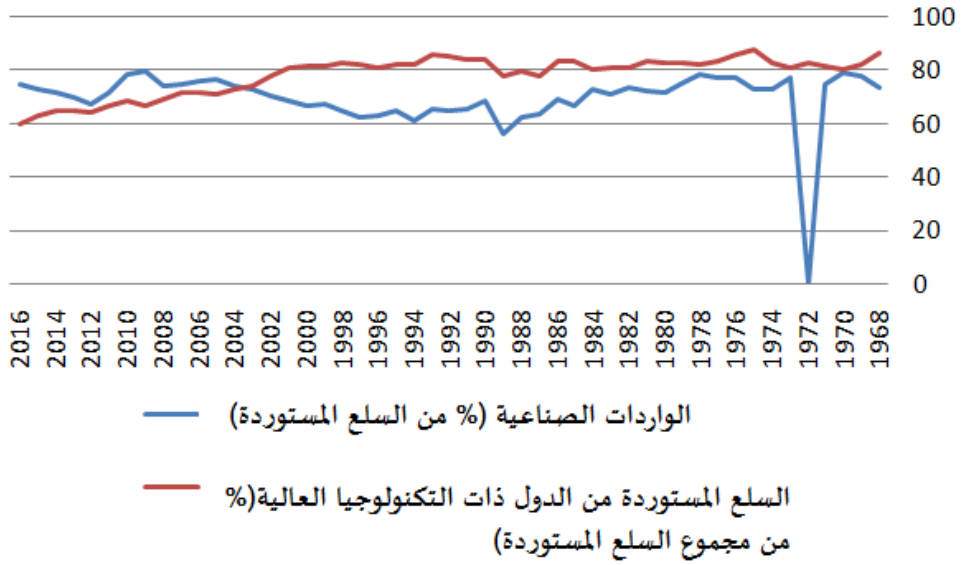


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21.

يتضح من الشكل أعلاه هيكل الواردات من السلع و الذي لم يتجاوز الـ80% ،فيما تجاوزت الواردات من الدول عالية الدخل الـ80% ،هذا و شهد عام 1972 انعدام التعامل مع الخارج و الذي وصل إلى حدود الصفر.

في إطار سعيها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،سعت الجزائر إلى فتح المجال أكثر في وجه المستثمر الأجنبي ؛حيث يظهر من الشكل الموالي مساهمة ذلك في رفع هذا النوع من الاستثمار خاصة مع مطلع الألفية الثالثة و ذلك بفضل التحفيز و رفع العراقيل في وجه الاستثمار الأجنبي في البلد،و الذي يكاد ينعدم طيلة فترة التسعينات لما عرفته هذه الفترة من عدم الاستقرار السياسي، فيما التطور الهام في معدلات الاستثمار الأجنبي في كل من ماليزيا و كوريا الجنوبية ،و ذلك بفضل انفتاحهما أكثر على العالم ،و من خلال التمويل من أجل توسيع القدرات الإنتاجية،و الرفع من الإنتاجية نتيجة نقل التكنولوجيا المتقدمة، و قد احتلت كوريا الجنوبية في عام 2010المرتبة السادسة كأكبر متلقي لـ FDI في آسيا و المرتبة الـ 19في العالم بنحو 127.05 مليار دولار ( UNCTAD ,2011)،كما و عرف مخزون FDI نموا من 1.3 مليار دولار في عام 1980 إلى 127.05 مليار دولار في عام 2010.

وفي إطار استغلالها ميزة تخلفها تظهر مستويات مؤشر الابتكار المتفاوت فيما بين البلدان الثلاثة؛ حيث تتصدر كوريا الجنوبية ماليزيا والجزائر،هذه الأخيرة التي تعرف مستويات متدنية في هذا الشأن؛ وهو ما يظهر في نوعية منتوجاتها.

**الشكل رقم 27:مؤشر الابتكار الكلي للدول الثلاثة.**

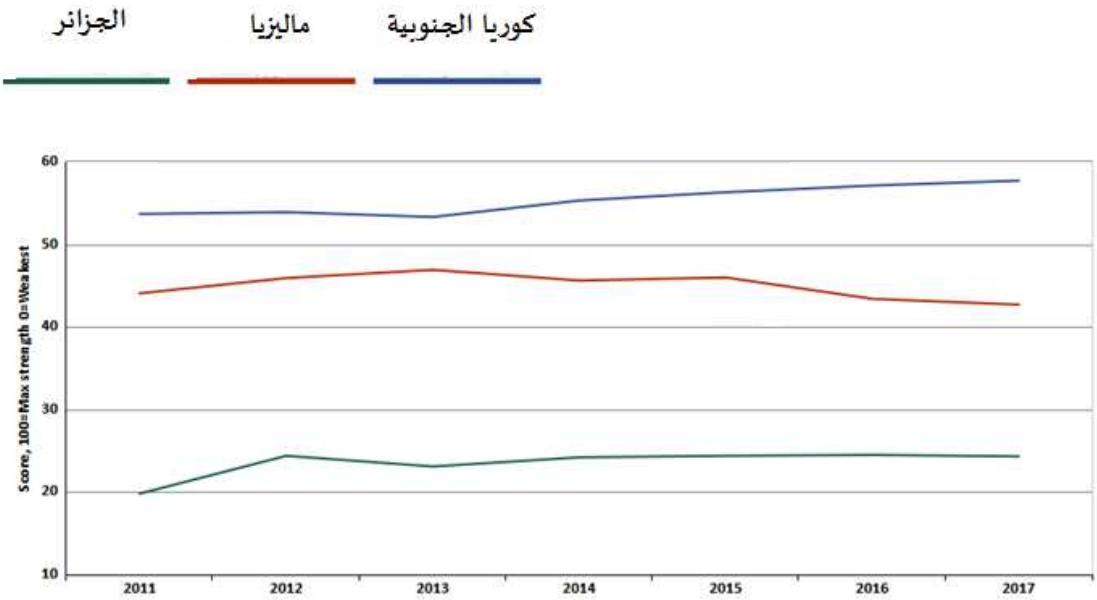


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي ،2018/06/21 ،من خلال موقع KNOEMA**

ويمكن أيضا التطرق إلى توجه مختلف اقتصادات الدول الثلاث نحو اقتصاد المعرفة؛ حيث يتضح جليا في تبني كوريا الجنوبية بالدرجة الأولى لمثل هذا الاقتصاد الجديد الذي عرفته الألفية الثالثة إلى جانب ماليزيا وبمستويات أدنى قليلا، فيما يظهر بعد السياسات الجزائرية عن مثل هذا التوجه المعرفي، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 28: تبني اقتصاد المعرفة من طرف البلدان الثلاثة موضوع الدراسة.

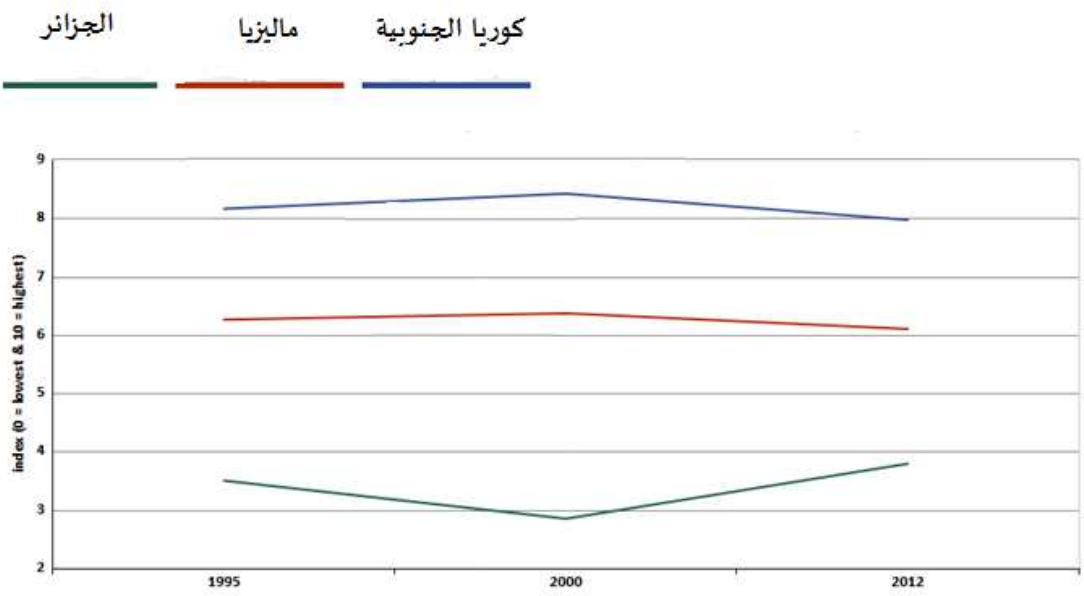


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي، 2018/06/21، من خلال موقع KNOEMA

**III-2 ترقية القدرات الاستيعابية:**

يرى Abramovitz (1986) أن تراجع أو تخلف أي بلد نامي ليس بحادث عابر،إنما هو نتيجة حتمية لوجود العديد من العيوب الهيكلية في القدرة الاجتماعية للبلد؛فالتفاوت الكبير الحاصل بين البلدان في تبنيها للتكنولوجيا المتقدمة،واردات الأفكار الجديدة ونشر المعرفة كما أشار إليها Prescott (1998) [1] يوحي بوجود تفاوت حاد في قدراتها الاستيعابية.

و يمكن النظر إلى القدرة الاستيعابية لبلد ما على أنها "التزام البلد و كفاءته في البحث بغرض التعلم و توطين الأفكار الجديدة،المعرفة،و التكنولوجيا لتوليد قيمة جديدة و تعزيز قدرتها التنافسية" ؛و من ثم تظهر الأهمية البالغة لرفع القدرات الاستيعابية كوسيلة في يد البلد النامي لاستغلال ميزة تخلفه بشكل كفؤ؛ و من ثم تعزيز نموها الاقتصادي.

ويمكن لبلد ما ترقية قدراته الاستيعابية بشكل استراتيجي عن طريق ثلاث مناهج أساسية:

--- **تعزيز تكوين رأس المال البشري**؛ حيث يركز تشجيع تكوين رأس المال البشري على إنشاء تعليمي عالي الجودة،وضرورة وجود روابط قوية مع التطوير العلمي والتكنولوجي، فضلا عن جذب المواهب العالمية خاصة المغتربين ذوي القدرات على تسريع تكوين رأس المال البشري في البلد.

1- Prescott, E. (1998). Needed: A theory of total factor productivity.International EconomicReview, 39(3), pp.525–551.

--- **بناء القدرة على الابتكار**؛ و يتطلب ذلك بعض الإجراءات و التدابير:

* زيادة حجم الإنفاق على أنشطة البحث و التطوير.

* التعزيز الكمي والنوعي للعلماء، التقنيين،و المهندسين.

* تعميق التعاون و التنسيق بين حدود المعرفة العالمية و اتجاهات التكنولوجيا و تطوير الروابط بينها، و كذا الحال بين معاهد البحوث الوطنية، الجامعات، و قطاع الأعمال.

*تشجيع المنافسة لإجبار قطاع الأعمال على النجاح من خلال الابتكار.

--- **تقوية قدرات التعلم الوطنية**؛و هو ما يسمح للبلد (الحكومة، معاهد البحوث، و قطاع الأعمال) بالانتفاع من رأس المال البشري من خلال الاستيعاب الفعال و الكفء للمعرفة الجديدة؛ و ذلك من خلال أربع أمور:

* تحصيل و اكتساب الكفاءات: و ذلك عن طريق الاستثمار و التوظيف للكفاءات الجديدة في التدريب و التطوير.

* التجريب:و ذلك من خلال التعلم بالممارسة Learning by Doing للمؤسسات لسياسات تجريبية و إجراء التجارب لاختبار إمكانية حدوث تغيير (استجابة) كبير جراء مثل هذه السياسة، و كيفية القيام بالمهام.

* المقارنة القياسية:تحدد من خلالها المؤسسة أفضل الممارسات في العالم بقصد رفع مستوى كفاءتها وتعزيز أدائها.

* التحسين المستمر: تركز المؤسسة بهذا التحسين على التعلم بواسطة الالتزام القوي لتحقيق التميز، و القيام المستمر بالمراجعة، الملاحظة، متابعة الأخطاء و أسباب الفشل.

**1)تراكم رأس المال البشري:**

كان أداء الجزائر خاصة في تراكم رأس المال البشري و بالرغم من تزايد معدلاته مع الوقت ضعيفا نوعا ما إذا ما قورن بكوريا الجنوبية و ماليزيا ؛ و هو ما يظهره الشكل الموالي ؛إذ ارتفع عدد متوسط سنوات التمدرس من 2 عاما فقط في عام 1970 إلى 6 أعوام 2010،لتعمل الحكومة في إطار ذلك على تضييق الفجوة في متوسط التحصيل العلمي بين الجزائر و كوريا الجنوبية و ماليزيا إلى أعلى مستوى ، و تعكس الزيادات المتواضعة في معدلات الالتحاق بالمدارس لكل أطوار التعليم عملية اللحاق بالركب المتواضعة كذلك للبلد ،أما فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالجامعة و الثانوية فالجزائر تسعى إلى الرفع من ذات المعدل في إطار سعيها للحاق بركب الدول المتقدمة عموما و حديثة التصنيع خصوصا كماليزيا و كوريا الجنوبية.

الشكل رقم 29 :اتجاهات متوسط سنوات التمدرس لإجمالي السكان البالغين سن15فما فوق.

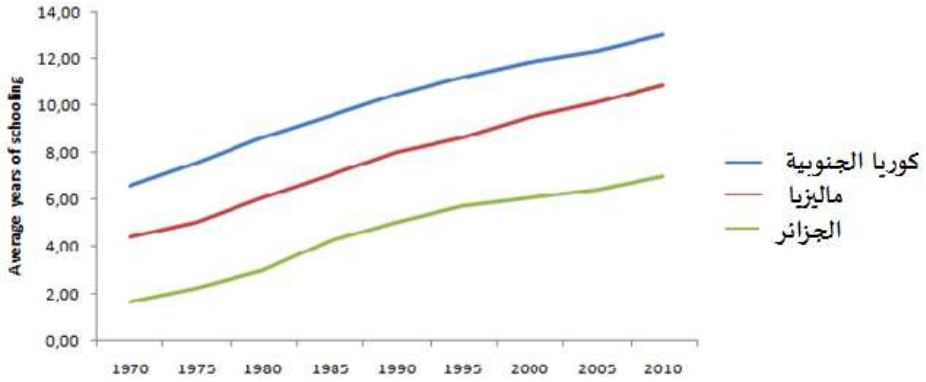


Source :WDI 2018.21/07/2018, Barro, R.and Lee, J. (2015).Education Matters: Global SchoolingGains from the 19th to the 21st Century. Oxford: OxfordUniversityPress.

كان على الجزائر رفع حجم القوى العاملة الماهرة ذات التأهيل العالي في سبيل تحقيق الاعتماد على الذات خاصة في مجال التكنولوجيا؛و هو ما دفعها للاستثمار في تطوير رأس المال البشري و المهارات؛ فخلال نهاية الستينات و بداية السبعينات أي في -المراحل الأولى للحاق بالركب–ركز البلد على تدريب التقنيين ذوي المهارات الضعيفة في المراكز المهنية لدعم جهود التصنيع و التحول نحو الصناعات الكيمياوية و الثقيلة؛و قد عرفت تلك الفترة إنشاء المراكز المهنية لإشباع و تلبية احتياجات الصناعات الخفيفة.

كان لابد من رفع الطلب على القوى العاملة الماهرة ، و في إطار مواكبة نمط التخصص في مجال الصناعات الكيمياوية و الثقيلة عملت الحكومة كأولوية تصنيعية على تعزيز التدريب في عديد المجالات كالهندسة الميكانيكية،الكهربائية و الكيماوية.

ركزت الحكومة في تسعينات القرن الماضي، وكجزء من التحول الكلي للبلد نحو اقتصاد المعرفة -نظرا لما يعرفه هذا المجال من أهمية بالغة في دفع نمو البلدان عالميا-على تحسين نوعية البرامج الجامعية؛ولا تزال تحاول من خلال تحديد أولوياته في بناء قدراته عالميا، وتعزيز حركية مواهبه.

**2)جهود الدولة في البحث و التطوير** R&D :

بدأ القطاع الخاص منذ التسعينات في الطلب على المهندسين والباحثين، وتزامن ذلك مع استثمار الحكومة في دعم تطوير حملة الدكتوراه؛ وهو ما حصل بالفعل من خلال ارتفاع عدد خريجي الدكتوراه خاصة الألفية الثالثة.

في إطار بنائها لقدرتها على الابتكار، قامت الجزائر بتدعيم تحديث وتطوير التكنولوجيا في صناعاتها المحلية للتحول من الصناعات الخفيفة إلى الثقيلة ذات التكنولوجيا العالية،وذلك من خلال تشجيع خلق القدرات العلمية والتكنولوجية المتاحة محليا،وتعزيز التعلم مع الوقت.

ركزت الحكومة الجزائرية على التعلم من أفضل الممارسات الأجنبية،وبدأت تستثمر في إنشاء المعاهد البحثية الحكومية لدعم تطوير القدرات المحلية مع نهاية تسعينات القرن الماضي، ومن ثم إعطاء الأولوية للاستثمار فيR&Dو تشجيع القطاع الخاص للاستثمار، وقد شهدت في ذلك سياسة R&D تطورا كبيرا خاصة مع ارتفاع استثمار القطاع الخاص في ذلك ودعم المشاريع الاستثمارية.

كثفت الجزائر ومع بداية الألفية الثالثة استثمارها في R&Dوتطويرها للمهارات قصد تعزيز القدرات التكنولوجية والعلمية المتاحة في البلد، وتكييفها وفق التحديث الذي يعرفه الجهاز الإنتاجي،ومنذ ذلك الوقت تمكنت كوريا من اللحاق بركب اقتصاديات الحدود التكنولوجية بدلالة نصيب الفرد من R&D، والشكل الموالي يوضح مدى التفاوت والاختلاف فيما بين الدول الثلاث محل الدراسة.

**الشكل رقم 30: تطور الإنفاق على البحث والتطوير في الدول الثلاثة.**

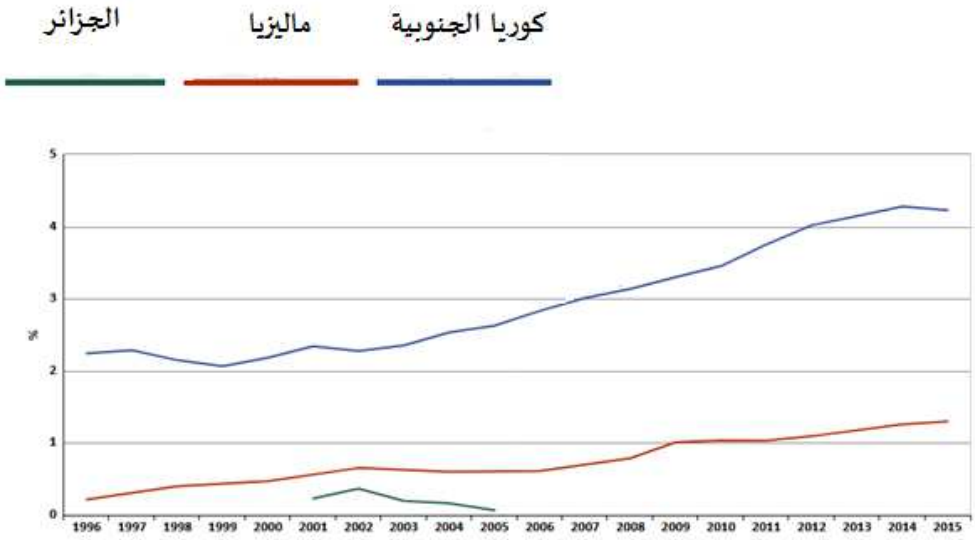


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات موقع KNOEMA للمعطيات الاقتصادية بتاريخ 2018/08/03.

يظهر من خلال المقارنة المرجعية بين البلدان الثلاثة مدى اهتمام الاقتصادين الكوري الجنوبي والماليزي بمجال البحث والتطوير؛إذ زاد الإنفاق على هذا المجال من 2% في عام 1996 إلى أكثر من 4% منه في عام 2015في كوريا الجنوبية، ومن أقل من 1%في عام 1996 إلى قرابة 2%منه في عام 2015 في ماليزيا، في حين لم تنفق الجزائر على البحث والتطوير إلا أقل من 1% في مطلع الألفية الثالثة، بل وتناقص إنفاقها على المجال خلال أربعة سنوات موالية فقط.

من خلال المقارنة المرجعية بين البلدان الثلاثة موضوع الدراسة يتضح عدم توجه الاقتصاد الجزائري إلى الرفع من الإنفاق على البحث والتطوير، بل ويبقى بعيدا عن استيعاب فكرة الأهمية البالغة لمثل هذا القطاع في تمويل الناتج المحلي، وفي دعم الاقتصاد ككل،وهذا ما ينعكس في ضعف البحث العلمي والتطوير، وعدم الإنفاق الكافي لمثل هذا القطاع الحساس في الاقتصاد، بل و في المجتمع ككل.

هذا و يبين الشكل الإنفاق الكبير و المتزايد على البحث و التطوير في كوريا بصفتها مرجعا للمقارنة موضوع الدراسة و ذلك من خلال إطلاق برامج وطنية و إنشاء معاهد بحثية هامة لدعم الاستثمار الخاص في هذا المجال R&D في الثمانينات ،فضلا عن تواصل جهود الجامعات و المؤسسات في إطار رفع تنافسيتها الدولية من خلال الرفع من حجم استثماراتها في هذا المجال منذ التسعينات؛ حيث ارتفع عدد المخابر البحثية التابعة للمؤسسات من 46 مخبرا في عام 1980 إلى 966 في عام 1990 (Hong et al.,2010)[1]،هذا و تمكنت كوريا مرجع دراستنا المقارنة من الالتزام الصارم لقطاعها الخاص في مجال الابتكار* ،و تحفيز الحكومة لهذا الالتزام في R&D ؛و هو ما مكنها من تحقيق التطور العلمي و التكنولوجي خلال العقود الأخيرة؛و الذي لعبت فيه الحكومة الدور الهام و الحاسم باستثمارها في تراكم رأس المال البشري ، و البنى التحتية؛و هو ما يبين نقاط تفوقها كمرجع للمقارنة ،و كنموذج يحتذى به في التطور و التقدم الصناعي و التكنولوجي.

*** تطور عدد المقالات في المجلات العلمية و التقنية في إطار جهود البحث و التطوير R&D**

و الشكل الموالي يبين المقارنة المرجعية فيما بين البلدان الثلاثة موضوع الدراسة ،و يوضح مدى بعد الجزائر أو الاقتصاد الجزائري عن نظيريه من الاقتصادين الكوري الجنوبي و الماليزي لا من ناحية المستوى و لا سرعة التطور في المجال ؛حيث عدد المقالات العلمية و التقنية بثلاث أضعاف في غضون ثلاثة عشر عاما في كوريا الجنوبية و كذا الحال بالنسبة لماليزيا ،فيما يبقى عددها ضئيلا جدا في الجزائر حسب ما يوضحه الشكل التالي.

1-Hong, K.et al.(2010),TheRoleof Science and Technology for Korea'sEconomicDevelopmentfrom the Perspective of Developing Countries, Science and Technology Policy Institute, Korea.

*-زيادة الاستثمار في R&D كانت نتيجة مباشرة للالتزام المتزايد للقطاع الخاص في تمويل الاستثمارات في R&D.في عام 2010كان القطاع الخاص يمول أكثر من 70 % من إجمالي الاستثمار في R&D،بعد أن كانت الحكومة تستحوذ على 60 % في بداية السبعينات.

الشكل رقم 31: تطور عدد المقالات في المجلات العلمية و التقنية في إطار جهود البحث و التطوير R&D في البلدان الثلاثة.

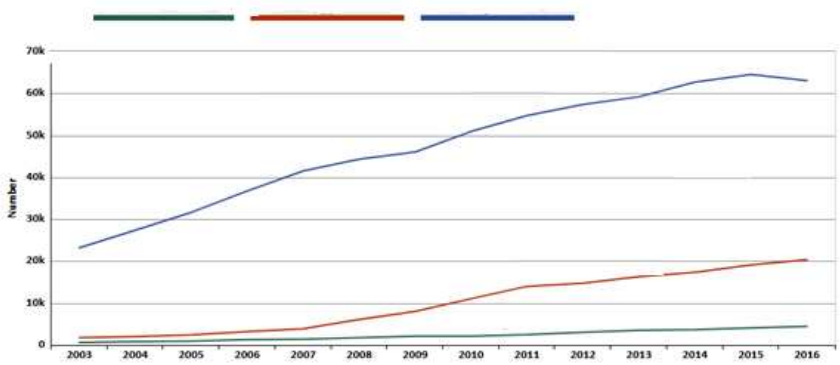


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع knoema باعتماد معلومات البنك العالمي ،من مؤشرات التنمية الاقتصادية العالمية.2018/08/03.

*** تطور عدد الباحثين في البحث و التطوير في إطار جهود البحث و التطوير R&D:**

ارتفع عدد الباحثين في كوريا بشكل ملحوظ من أقل من 3000 باحث في أواخر الستينات إلى ما يزيد عن320 ألف باحث في عام 2010( و هو ما يظهره الشكل الموالي)، ليعرف تزايدا متسارعا منذ الثمانينات خاصة مع إعطاء الحكومة الأولوية لإنشاء القدرات التكنولوجية الصناعية المحلية و التطوير التكنولوجي،كما و زاد عدد الباحثين منذ الثمانينات و إلى يومنا هذا بعشرة أضعاف مع ثبات نسبة المؤهلات مع 40 % من الحاصلين على شهادة الليسانس،32 % الماجستير،23 % الدكتوراه و 5 %باقي مختلف الدرجات.

و قد ارتفع عدد حاملي الدكتوراه في تخصصات العلوم الطبيعية و الهندسة من 26 % إلى 44 % في عام 2011.

يظهر الشكل الموالي و باعتماد أسلوب المقارنة المرجعية مدى التباين بين البلدان الثلاثة ؛حيث تضاعف العدد بثلاث مرات عنه في كوريا الجنوبية ،و ارتفاع عدد الباحثين في ماليزيا خاصة في فترة الألفية الثالثة بشكل ملحوظ،فيما تظهر القيمة النقطية المحتشمة في الجزائر في عام 2005 .

الشكل رقم 32 :تطور عدد الباحثين في البحث و التطوير في إطار جهود البحث و التطوير R&D في البلدان الثلاثة.

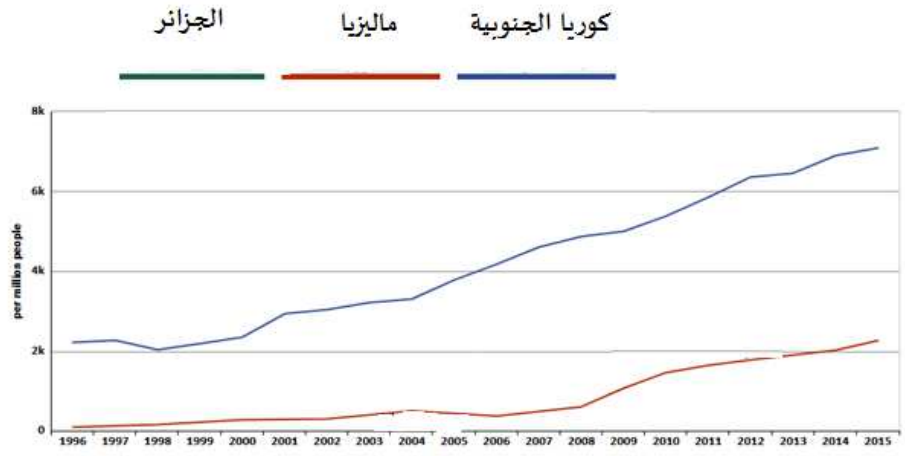


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع knoema باعتماد معلومات البنك العالمي، من مؤشرات التنمية الاقتصادية العالمية.

*** تطور عدد التقنيين في البحث و التطوير في إطار جهود البحث و التطوير** R&D

هذا وعرف عدد التقنيين في مجال البحث والتطوير تذبذبا في تسعينات القرن الماضي في كوريا الجنوبية، ليعرف استقرارا في ماليزيا خلال الفترة 1996-2009 ليرتفع فيما بعد إلى حدود 250 في المليون ساكن بعد أن كان أقل من 20 في عام 1996، فيما شهدت الجزائر قيمة ضئيلة جدا أقل من 15، والشكل الموالي يوضح كل ذلك.

الشكل رقم 33: عدد التقنيين في البحث والتطوير في إطار جهود البحث والتطوير R&D في البلدان الثلاثة.

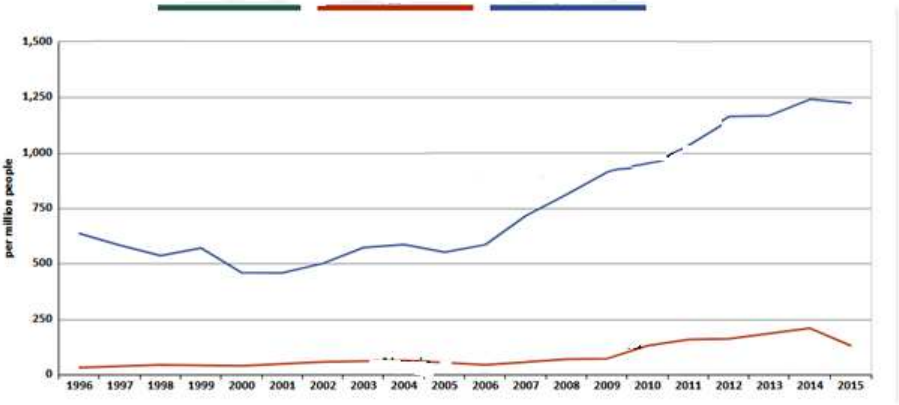


المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع knoema باعتماد معلومات البنك العالمي .من مؤشرات التنمية الاقتصادية العالمية.

*** عدد براءات الاختراع في إطار جهود البحث و التطوير R&D**

في إطار المقارنة المرجعية لاقتصادات البلدان الثلاثة ؛تظهر مرجعية كوريا الجنوبية في عدد براءات الاختراع و تطورها عبر الزمن خاصة مع نهاية فترة التسعينات و بداية الألفية الثالثة؛إذ صاحب الزيادة المستمرة في الاستثمار في R&D في كوريا الجنوبية زيادة مستمرة في عدد براءات الاختراع الكورية (كمؤشر لجهود الابتكار لبلد ما) عالميا،ارتفع عدد براءات الاختراع في كوريا الجنوبية من عشرة فقط في عام 1977 إلى أكثر من 8800 في عام 2003 ؛حسب عدد براءات الاختراع الممنوحة من قبل هيئة براءات الاختراع في الولايات المتحدة ( USPTO)، لتنمو معدلاتها ببطء ابتداء من عام 2004،إلا أنها بالرغم من ذلك لازالت مرتفعة بقيمة 1474 في عام 2010 ،فيما تبقى في حدود الصفر في ماليزيا و الجزائر،و الشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم 34 :عدد براءات الاختراع في إطار جهود البحث و التطوير R&D في البلدان الثلاثة.

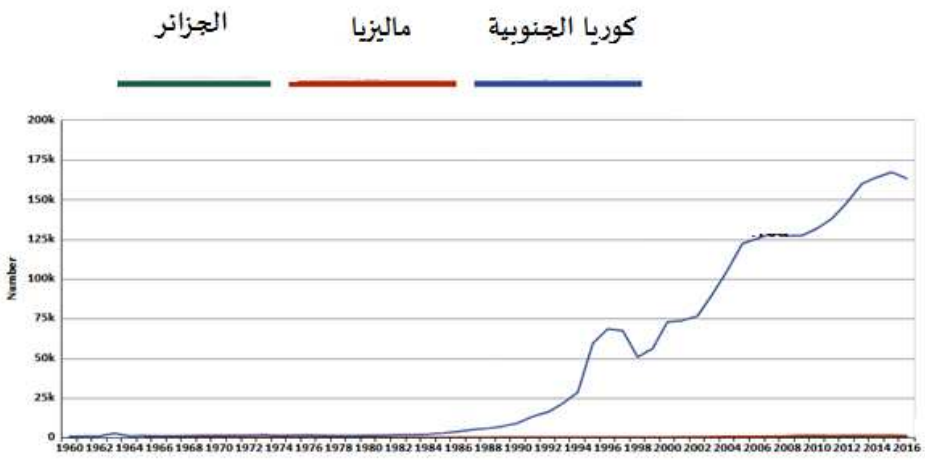


المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات موقع knoema باعتماد معلومات البنك العالمي ،من مؤشرات التنمية الاقتصادية العالمية.

**III-3 خلق مناخ ملائم للاستثمار،التغيير الهيكلي،و تحسين الكفاءة :**

وذلك من خلال الحد من تكاليف الاستثمار وخلق مناخ مواتي للأعمال بما يزيد من ربحية البلد، وذلك من خلال إتباع الحكومة لثلاثة مناهج:

**<u>أولا : بناء الحكم الراشد؛</u>**

و الذي يلعب دورا بالغ الأهمية في تحفيز السلوك الإنتاجي لمؤسسات الأعمال و الأفراد على حد سواء ؛فنوعية هذا الحكم تحدد فيما (إذا كانت مؤسسات الأعمال و الأفراد يستثمرون أو يضاربون،يبتكرون أو يغشون،يسعون نحو تحسين الكفاءة أو يسعون وراء الريع)،و إلى أي مدى يسعون وراء تناقضهم في الاتجاهات،كما و يساعد هذا النوع من الحكم على تقليل حالة عدم اليقين و عدم التأكد اتجاه الحكومة و

ممارسات الفساد المثبطة لقطاع الأعمال للقيام بالاستثمار على المدى البعيد ؛لتشمل أولويات هذه السياسة دعم استقرار الاقتصاد الكلي،تعزيز فعالية و النوعية التنظيمية للحكومة،و محاربة ومكافحة الفساد.

**ثانيا: تعزيز كفاءة الاقتصاد؛**

حيث يمكن تحسين بيئة أعمال المؤسسات من خفض تكاليف قيامها بأعمالها، و تعزيز قدرتها التنافسية؛ و تتمثل أولويات هذا المنهج في تسهيل إنشاء المؤسسات،تعزيز النظام البنكي و السوق المالي،و الرفع من مستوى و نوعية البنى التحتية للبلد.

**ثالثا: تحسين بيئة الأعمال أو – تعزيز التغيير الهيكلي وتحسين الكفاءة –**

و يتمثل ذلك في مبادرات السياسة من إصلاحات قوية ،و مستمرة للضغط من أجل إحداث التغيير الهيكلي و تحسين الكفاءة،سعيا من الحكومة بهذا النهج الذي تتبعه إلى تعزيز تنافسية مؤسساتها الاقتصادية خاصة،تعزيز اقتصاديات الحجم و تشكيل التكتلات ،و تطبيق الإستراتيجية الفعالة للتحضر؛و قد سعت الحكومة في إطار ذلك و كأولويات لتقوم بالإصلاحات المعززة للتغير الهيكلي بهدف تمكين و تحفيز تسهيل تحويل الموارد المتاحة من الأنشطة الأدنى إلى الأعلى قيمة، و من المستخدمين الأدنى إلى الأعلى إنتاجية، و هو ما يتوافق مع نهج الاقتصاد الهيكلي الجديد المقترح[1] من قبل Lin (2012) و الذي يرى قيادة التغيير الهيكلي كأولوية إستراتيجية للسياسة المعززة للتنمية الاقتصادية على المدى البعيد.

يلعب تنفيذ الاستراتيجيات الفعالة لزيادة التحضر دورا حاسما في تسريع تعزيز البلدان لتحضرها،وهو بذلك قوة دافعة للتغيير الهيكلي،ومن ثم للنمو الاقتصادي،كما وتلعب التكتلات الاقتصادية دورا هاما في تشجيع التخصص، فضلا عن توطيد تكامل الأسواق محليا،إقليميا،ودوليا.

أ- **بناء الحكم الراشد في البلدان الثلاث:**

عملت الجزائر و لا تزال على خلق مناخ ملائم و مواتي للاستثمار منذ ستينات القرن الماضي كحل أولي للتخلص من براثين الاستعمار و مخلفاته من تدهور اقتصادي بفعل تدمير البنى التحتية للاقتصاد الجزائري بفضل أدائها المتواضع في البداية لكونها مرحلة انتقالية من دولة مستعمرة إلى حديثة الاستقلال ؛و ذلك من خلال الجمع المحتشم للمدخرات نتيجة ضعف و عجز ميزانية الدولة آنذاك، و من ثم استثمارها بدلالة تراكم رأس المال المادي ، و لا تزال الجزائر في مسعاها للحاق بركب الدول المتقدمة بصفة عامة،و حديثة التصنيع ككوريا الجنوبية و ماليزيا بصفة خاصة تحافظ على معدلات متواضعة للاستثمار خاصة الأجنبي منه ؛و الذي اقتصر على قطاع المحروقات؛ و هو الأمر الذي مكنها من رفع معدل استثمارها الحقيقي إلى GDP مع

1-Lin, J.(2012). New structural economics: A framework for rethinkingdevelopment and policy. Washington, DC: World Bank,p87.

الوقت من 00 %من GDP في أوائل الستينات إلى قرابة 40 % في التسعينات ، ففي فترة الألفية الثالثة ؛و ذلك نظرا لسوء الأحوال السياسية من عدم الاستقرار السياسي ،و ما خلفه من تخوف و عدم ثقة في دخول الأجنبي للاستثمار مباشرة في البلاد (العشرية السوداء) ، و مع الوقت يظهر تعافي الاقتصاد تدريجيا من هذا الوضع السيء ؛خاصة مع تحول اهتمام البلد بضرورة التنوع الاقتصادي للتخلف من الأحادية القطاعية المتمثلة في تبعية الاقتصاد الجزائري كليا لقطاع المحروقات ،و من أهم بوادر هذا التحول اهتمام السلطات صاحبة القرار السياسي في الجزائر بالسياحة مثلا،و هو ما يبين بدية تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد الفيل،و يبقى مشكل ضعف الادخار و من ثم الاستثمار واردا نتيجة التوجه الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، و الشكل الموالي يبين ذلك.

**1) الاستقرار السياسي في الاقتصادات الثلاث:**

الشكل رقم 35 : الاستقرار السياسي في الاقتصادات الثلاث:

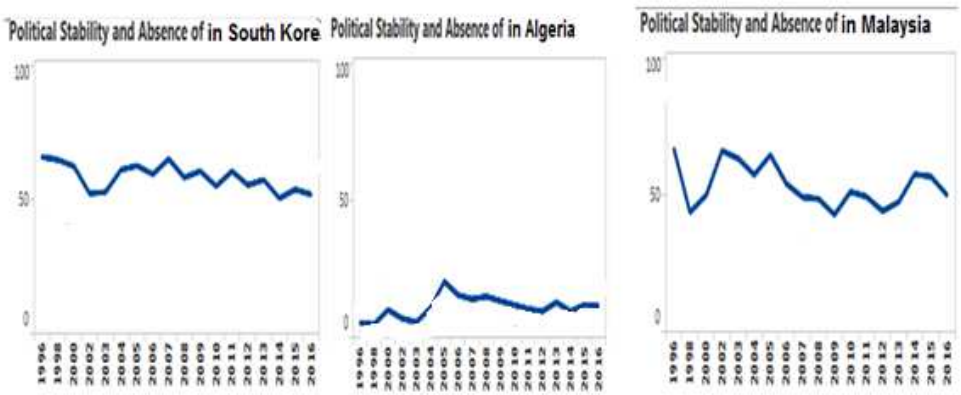


Source:WDI 2016,21/06/2018.

يتضح من البيان أعلاه مدى الفارق في المقارنة ما بين الثلاث بلدان محل الدراسة؛ إذ تميزت فتر التسعينات أو ما يسمى بالعشرية السوداء بعدم الاستقرار تماما سياسيا ؛و هو ما أثر سلبا في جلب أو جذب الاستثمار خاصة الأجنبي منه،ليعود الاستقرار نسبيا للبلد في فترة الألفينات خاصة في ظل الهدوء و عودة الأوضاع السياسية إلى ما كانت عليه سابقا،فضلا عن البرامج الاقتصادية المنعشة للبلد ،فيما تتبين المعدلات أو المستوى المرتفع في الاستقرار السياسي في البلدين الكوري و الماليزي حيث تجاوزت الخمسين بالمئة من إجمالي الدخل الوطني الخام خلال نفس الفترة.

**2)التنظيم و فعالية الحكومة في الاقتصادات الثلاثة:**

هذا و شهدت الجزائر تذبذبا في أداء حكوماتها طيلة الفترة ما بين 1996-2016 ؛و هو ما يدل على ضعف التنظيم (RegulatoryQuality)،فعالية الحكومة(Government Effectiveness) ؛خاصة فيما يخص اتخاذ القرارات و السياسات السليمة و من ثم تنفيذها ،هذا و تتميز الخدمات العمومية بالجودة النسبية و تبعيتها و

من ثم تأثرها بالضغوط السياسية خاصة إذا تعلق الأمر بفترة التسعينات التي عان البلد منها عموما ،و الاقتصاد خصوصا، و كذا ضعف المصداقية في التزامات الحكومة بتطبيق السياسات المسطرة من أجل تحقيق النمو و التنمية،و الشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم 36 :جهود البلدان لتحسين أداء الحكومة.

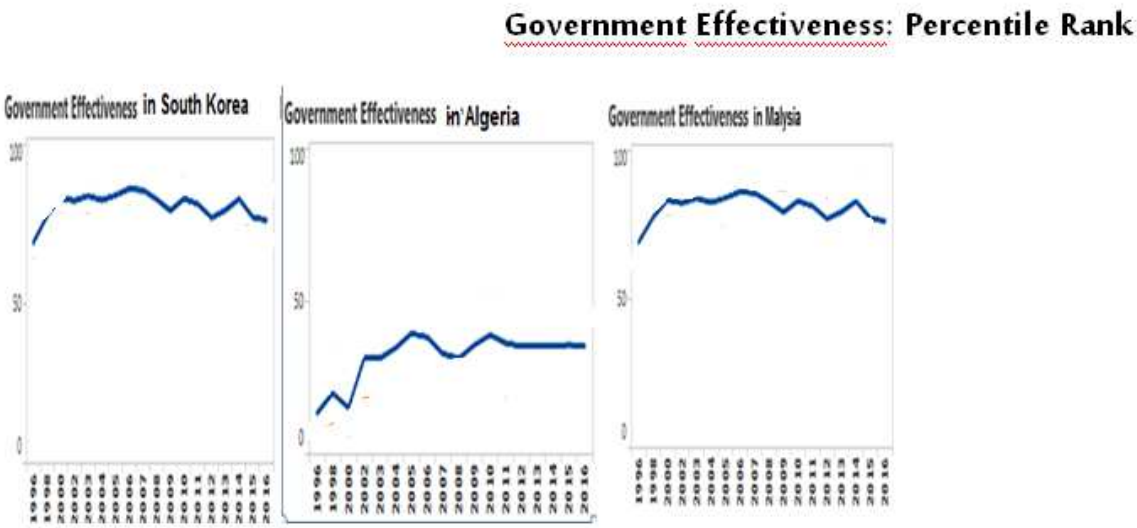


Source:WDI 2016,21/06/2018.

من البيان أعلاه يتضح جليا الفرق الشاسع بين مستوى فعالية الحكومة في الجزائر ،و نظيرتيها الكورية الجنوبية و الماليزية،و ذلك نظرا للتدخل الايجابي لحكومة هاتين الأخيرتين في تسيير شؤون الاقتصاد .

الشكل رقم 37: جهود البلدان لتحسين أداء الحكومة(التنظيم).

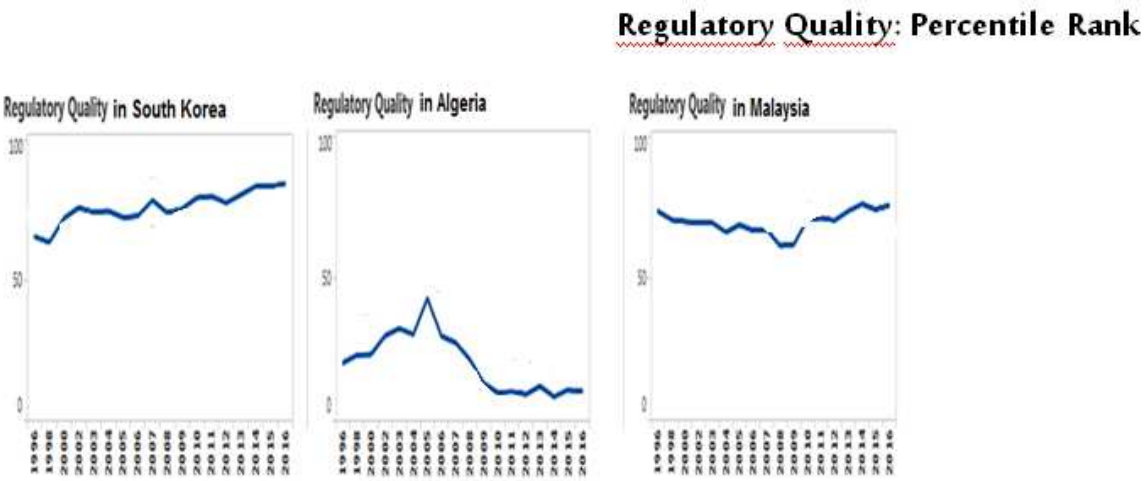


Source:WDI 2016,21/06/2018.

و البيان أعلاه يبين بوضوح مدى المفارقة بين البلدان موضوع الدراسة حيث يظهر المستوى المتدني للتنظيم في الجزائر ، و يظهر كذلك المستوى العالي و المستمر للتنظيم الكوري الجنوبي الذي شهد نموا متزايدا طيلة الفترة الممتدة من 1996 إلى 2016 ،فيما شهدت ماليزيا انخفاضات في مستوى التنظيم خاصة بخروج رئيس الوزراء محمد مهاتير رائد النهضة الماليزية،إلا أنها سرعان ما عاودت الارتفاع نتيجة تتبع السلطة الموالية سياسة مهاتير ذات الرؤية بعيدة المدى و على سبيل المثال(رؤية 2020).

3) محاربة الفساد في الاقتصادات الثلاث:

الشكل رقم 38: جهود البلدان في محاربة الفساد.

**Control of Corruption : Percentile Rank**

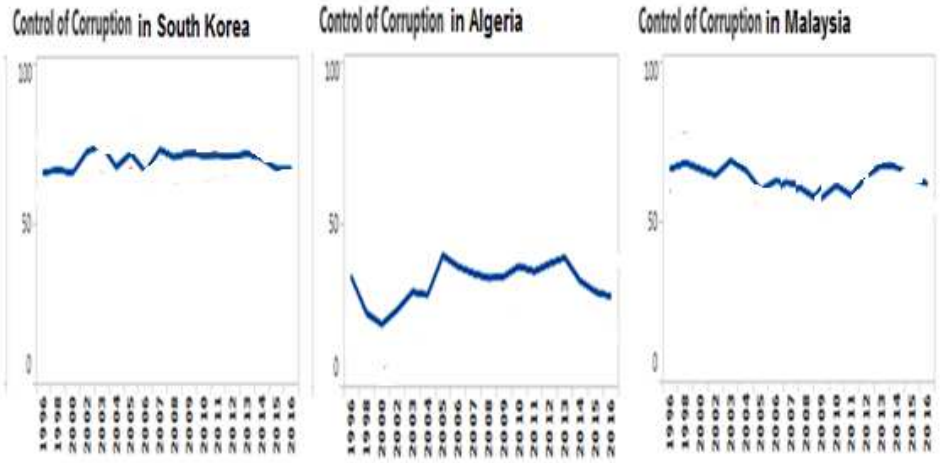


Source : World Bank's World GovernanceIndicators.(2018),11/07/2018

يتضح من البيان أعلاه ضعف الحكومة الجزائرية في مراقبة الفساد في تسعينات القرن الماضي؛ وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والذي أثر سلبا ليس فقط على الجانب الاقتصادي بل كل الجوانب الحياتية للمجتمع الجزائري، فيما تظهر قوة الحكومتين الكورية والماليزية في مراقبة الفساد ومن ثم ردعه حيث تجاوزت النسبة الخمسين بالمئة بالمقارنة بالاقتصاد الجزائري والذي لم يتجاوز العشرين في المئة.

وفي إطار مكافحتها للفساد؛ فإن الحكومة الجزائرية تعمل على إضعافه والتقليص منه، فضلا عن تحسين بيئة الأعمال.

**ب – تحسين بيئة الأعمال في البلدان الثلاثة :**

**1- <u>أداء الجزائر ،ماليزيا، و كوريا الجنوبية في تحسين مؤشر بيئة الأعمال:</u>**

تسعى الدول لتحسين بيئة أعمالها جذبا منها للاستثمار الأجنبي خاصة المباشر منه،ومن أهم هذه المؤشرات؛ مؤشر بدء النشاط؛ والدال على مدى استعداد وتهيئة المحيط المحلي أو البيئة لاستقطاب

الاستثمار الأجنبي المباشر،ويظهر الشكل الموالي تدني هذا المؤشر في الجزائر بسبب تأخر بدء النشاط، على العكس من ماليزيا وكوريا الجنوبية؛ الذين يتميزان بفترة بداء نشاط قصيرة[1]

الشكل رقم 39: معدلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر،كوريا الجنوبية،وماليزيا.

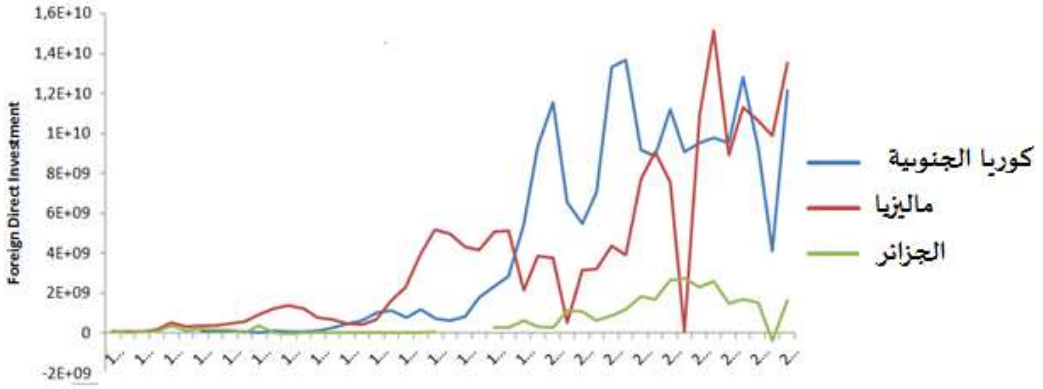


Source:WDI 2016,21/06/2018

عرف الاقتصاد الجزائري تدهورا سلبيا ودائما في معدلات استثماره؛وهو ما يبينه الشكل أعلاه،نظرا لانخفاض معدل العائد من رأس المال؛الأمر الذي سيؤثر سلبا على وتيرة لحاقه بالركب، ويظهر جليا في فترة التسعينات أين عرف الاقتصاد تدهورا في جميع المجالات نظرا لضعف الاستقرار السياسي للبلد،إلا أنه وبدءا من الألفية الثالثة زادت معدلات الاستثمار الأجنبي ولكن بشكل محتشم.

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت،2004، ص138.

**1-1- عدد الأيام للبدأ في التجارة:**

Time Required to Start a Business

الشكل رقم **40**: عدد الأيام للبدأ في التجارة.

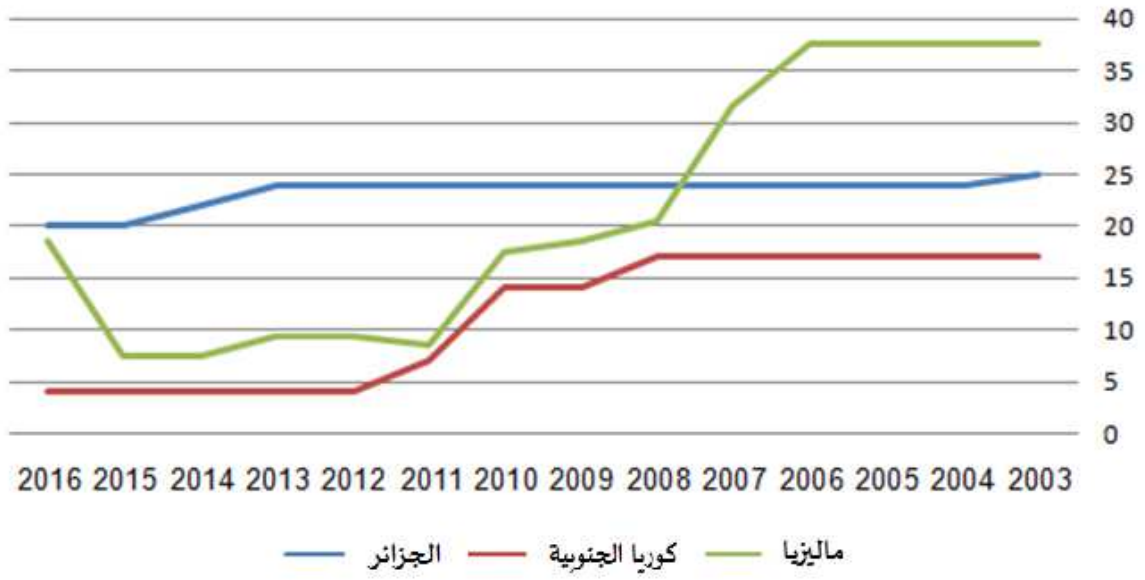

**1-2- البدء في اجراءات الاعمال بالعدد:**

الشكل رقم **41**: البدء في اجراءات الاعمال بالعدد.

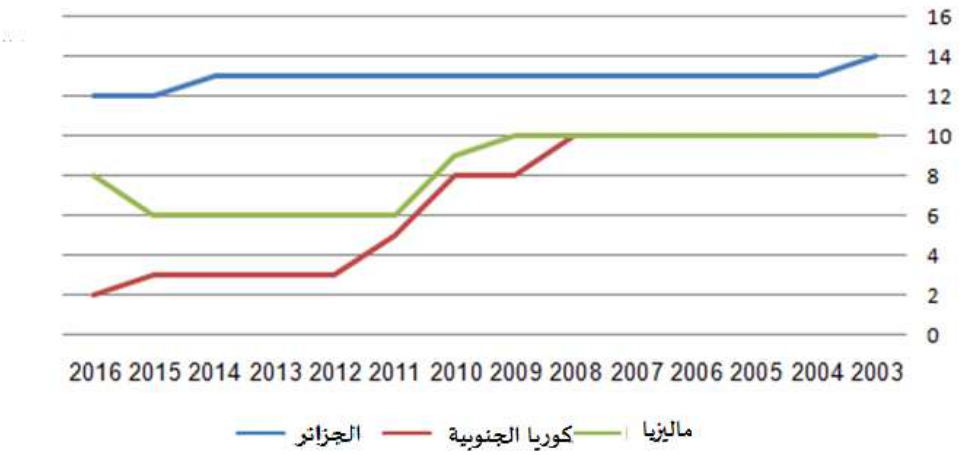


Source:WDI 2016,21/06/2018.

**2- <u>تحديث البنى التحتية في الجزائر:</u>**

يصعب إيجاد بيانات دقيقة من أجل المقارنة فيما بين البلدان في تقدمها؛خاصة وإذا تعلق الأمر بالبنى التحتية الإستراتيجية في تحسين مناخ أعمالها، إلا أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال يمكن أن توضح جانبا واسعا من هذه العملية؛ حيث يشتمل هذا المؤشر على ثلاث مؤشرات أخرى ل اختراقICT: استخدام الانترنت، الهواتف المحمولة والتي عرفت نموا كبيرا من الصفر في عام 1994 إلى أكثر من 40% من إجمالي السكان في عام 2016، والترددات العالية للاتصالات، والشكل التالي يبين ذلك.

زاد معدل انتشار الانترنت في الجزائر من الصفر في فترة التسعينات إلى حوالي 43 % في عام 2016،وكذا الحال بالنسبة معدل انتشار النطاق العريض في كوريا من الصفر في عام 2000 إلى أزيد من 7 % في عام 2016، وعليه الجزائر من بين البلدان التي سعت كثيرا إلى إدخال التكنولوجيا قصد تطوير بنيتها التحتية، إلا أن ذلك لم يتحقق لها إلا في الفترة الأخيرة،ويبقى مسعاها في ذلك ضعيفا مقارنة بجهودها في ذلك. هذا من جهة.

أما إذا ما قورن هذا الشأن، بين الجزائر وكل من كوريا الجنوبية وماليزيا؛ فالأشكال الموالية تبين مدى الفرق بين هاته البلدان وذلك من خلال ظهور تفوق كلا البلدين الآسيويين على الجزائر.

الشكل رقم 42:دخول الهاتف النقال في البلدان الثلاثة(لكل 100 شخص)

Mobile Phone Penetration

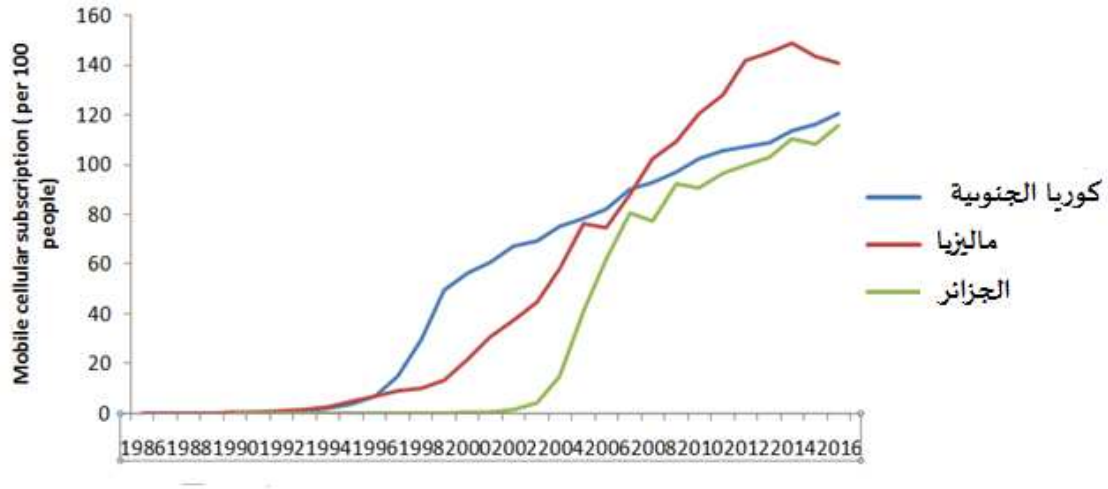


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21

الشكل رقم 43:دخول الهاتف الثابت في البلدان الثلاثة(لكل 100 شخص)

Fixed Broadband Penetration

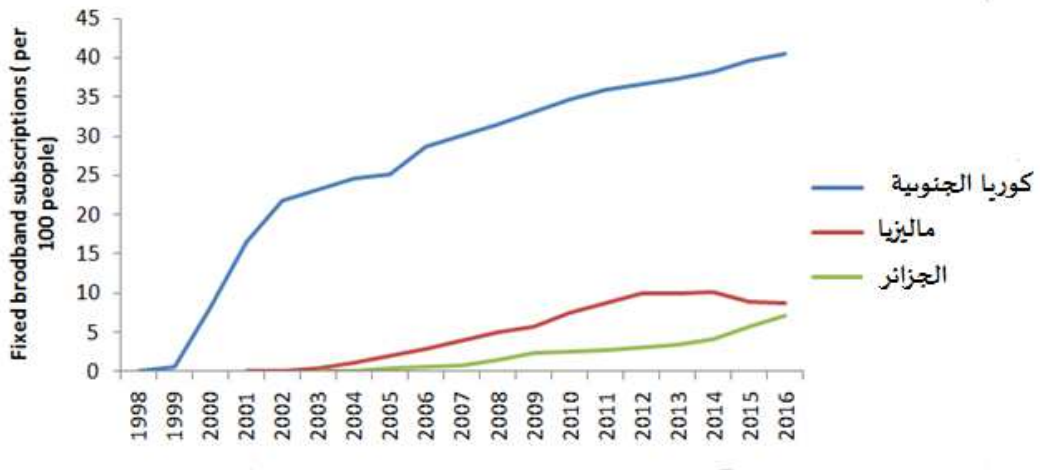


Source:WDI 2016,21/06/2018.

3- **تمويل الاقتصاد في البلدان الثلاثة :**

يعتبر تطوير القطاع البنكي و الأسواق المالية أهم أداة في يد الحكومة لتحسين بيئة أعمالها بهدف تشجيع الاستثمار، و من ثم النمو الاقتصادي، و يساعد في ذلك المؤشرين المقدمين من قبل البنك العالمي،و هما

القروض المحلية المقدمة من طرف البنوك (كنسبة من GDP)، و القروض المحلية إلى القطاع الخاص (كنسبة من GDP)و التي تعكس قدرة هذا القطاع للوصول إلى القروض، و الشكل الموالي يوضح ذلك،عرفت الفترة ما بين 1968 و 2013 تقدما ملفتا للانتباه في كلا المؤشرين؛ حيث زاد الائتمان البنكي المحلي من حوالي 37 % عام 1968 إلى حوالي 55 % في عام 2016(كنسبة من GDP) و هو ما يدل على النشاط الكثيف لهذا القطاع المالي في تمويل الاقتصاد،كما شهد الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص زيادة كبيرة من حوالي 24 %في عام 1968 إلى قرابة 63 %في عام 1989(كنسبة من GDP)أيضا لينخفض فيما بعد و يتراجع نتيجة التدهور السياسي و الاقتصادي للبلد ،هذا من جهة أخرى.

**الشكل رقم 44: تطور القطاع البنكي ووصول القطاع الخاص للتمويل في الجزائر،ماليزيا، وكوريا الجنوبية 1968-2016.**

* تطور القطاع البنكي :

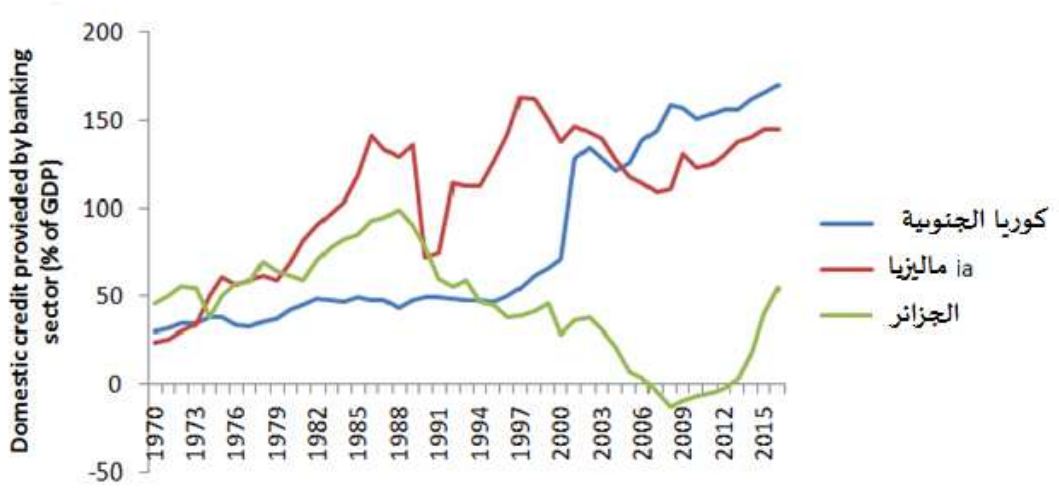


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21.

*وصول القطاع الخاص للتمويل:

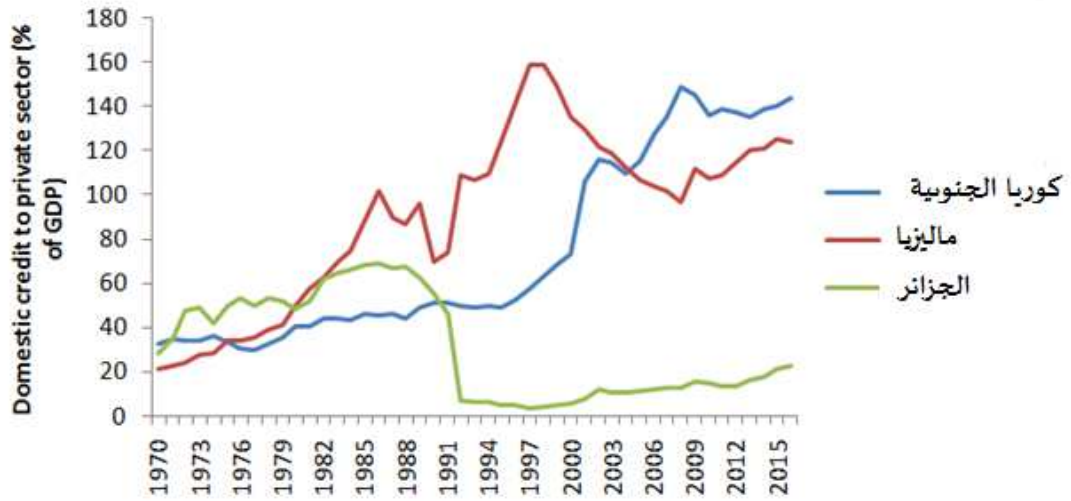


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي .2018/06/21

ساهمت الإستراتيجية المحلية للتنمية إلى الدفع النسبي لعجلة النمو والتنمية الاقتصادية،مما رفع من مستوى الدخل الفردي؛وذلك من خلال سعي الجزائر إلى تغيير هيكلها الإنتاجي، واعتماد كيفيات جديدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي؛بواسطة بدء القطاع الخاص في الاستثمار ولو بالشكل الضئيل خاصة إذا ما تعلق الأمر بالابتكار والتنمية التكنولوجية.

**4- <u>التغير الهيكلي للاقتصادات الثلاث:</u>**

سعيا منها للخروج من فخ الفقر،ركزت الجزائر على التصنيع بصفته أكثر أدوات ووسائل التنمية أهمية؛إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تحويل أو نقل تخصيص الموارد من رؤوس الأموال سواء المادية أو البشرية إلى القطاعات الإنتاجية الأكثر تحقيقا للقيمة المضافة،والأكثر رفعا للعوائد والإنتاجية بما يعزز النمو،ومن أجل ذلك، قامت الحكومة الجزائرية بجملة من الإجراءات في مختلف المجالات، ولعل من أهمها:التعليم،التطوير العلمي والتكنولوجي، الابتكار،البنية التحتية،وتسيير الاقتصاد الكلي.

ساهمت الرؤية الواضحة نوعا ما لأصحاب القرار،والإجراءات شبه المنسقة في إعطاء الأهمية البالغة لضرورة النهوض بالصناعة للرفع من قدرتها التنافسية ضمن الأسواق العالمية،جهدا منها لإنجاح مسعاها للحاق بركب الدول المتقدمة أو على الأقل البلدان النامية التي تمكنت في غضون أقل من خمسين عاما من تحقيق ذلك؛ كما هو الشأن بالنسبة لكوريا الجنوبية وماليزيا.وهنا تظهر مجهودات الدولة لتحقيق إستراتيجية التنمية الوطنية كسبيل لإحداث التغيير من التصنيع المحلي إلى التنافسية العالمية، ومن التوازن كثير التذبذب إلى المتوازن والمستدام،بل وإلى التوازن الأخضر.

تميزت السياسة الاقتصادية في الجزائر بالنشاط والتنوع؛ وهو ما ساعد كثيرا في تعزيز التغير الهيكلي للإنتاج من اقتصاد زراعي متخلف ومتعافي نسبيا من ويلات الاستعمار إلى اقتصاد أكثر تقدما خلال ستة عقود من الزمن

لم تساهم السياسة إلا بشكل محتشم في تعزيز التغيير الهيكلي للإنتاج الجزائري من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد ذي توجه صناعي خلال ستة عقود من الزمن؛ يظهر التذبذب واضحا في مختلف القطاعات الاقتصادية بين الانخفاض و الارتفاع في تحقيق القيمة المضافة من الناتج الإجمالي ،كما و يظهر توجه الحكومة الجزائرية نحو تنويع الاقتصاد و إيجاد بدائل عن التمويل الأحادي للاقتصاد و المتمثل في الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات ؛كإعطاء الأهمية لقطاع الخدمات بما فيه من سياحة و فندقة،فيما يظهر التزايد المستمر في القيمة المضافة للاقتصاد في مختلف القطاعات ،و التي تنعكس كذلك في تناقصها في القطاع الزراعي ،و هذا إن دل ؛فإنما يدل على التحول للاقتصادين الكوري الجنوبي و الماليزي من مجرد اقتصادين معتمدين على الزراعة إلى آخرين معتمدين أو ذوي توجه صناعي ،و صناعي موجه للتصدير على وجه الخصوص،و يظهر الجدول أدناه ما عرفته فترة التسعينات من انخفاض في معدل مساهمة الزراعة في إجمالي الدخل الوطني ؛و ذلك نظرا للنزوح الريفي الناجم عن تدهور الأوضاع السياسية آنذاك(العشرية السوداء) هذا من جهة، و من جهة أخرى عرفت حصة الصناعة بشكل ملحوظ منذ الستينات و إلى غاية عام 1986 و ما صاحبها من أزمة نفطية أثرت سلبا تذبذبات في مستوى التصنيع في البلد ،ليتواصل هذا التذبذب بين الارتفاع و الانخفاض خلال العشرية السوداء التي عرفها البلد طيلة فترة التسعينات،لتستقر الأوضاع فيما بعد بفضل تحسن توجهات السياسة الاقتصادية عما كانت عليه،

والانفتاح على العالم تدريجيا، وإن كان نموه الاقتصادي ليس بالشكل المرتفع،على أمل اللحاق بركب الدول حديثة التصنيع ككوريا الجنوبية وماليزيا، بل ومختلف الدول المتقدمة.

**الجدول رقم 35: التغيير الهيكلي في الجزائر1970-2016 (وحدة القياس % من إجمالي GDP)**

| الهيكل الصناعي | البلدان | 1970 | 1980 | 1990 | 2000 | 2010 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة،الغابات والصيد البحري | الجزائر | 12.84 | 8.05 | 11.96 | 8.84 | 8.62 | 12.74 |
| | كوريا الجنوبية | 28.89 | 15.91 | 8.42 | 4.39 | 2.47 | 2.2 |
| | ماليزيا | 29.84 | 23.03 | 14.98 | 8.33 | 10.19 | 8.92 |
| المناجم،التعدين | الجزائر | 26.42 | 43.60 | 37.47 | 49.37 | 41.28 | 24.29 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| والتصنيع | كوريا الجنوبية | 21.81 | 27.82 | 30.15 | 32.09 | 33.15 | 32.86 |
| | ماليزيا | 24.37 | 37.17 | 17.69 | 43.01 | 37.41 | 35.68 |
| الصناعة التحويلية/التصنيع | الجزائر | 11.44 | 9.15 | 11.95 | 6.23 | 4.25 | 4.57 |
| | كوريا الجنوبية | 18.82 | 24.28 | 27.26 | 28.98 | 30.72 | 29.34 |
| | ماليزيا | 15.20 | 21.95 | 23.84 | 29.90 | 23.65 | 23.13 |
| البناء | الجزائر | 6.82 | 10.19 | 10.79 | 7.38 | 10.14 | 11.84 |
| | كوريا الجنوبية | 5.05 | 7.61 | 9.49 | 6 | 5.12 | 5.7 |
| | ماليزيا | 3.86 | 4.62 | 3.84 | 3.8 | 3.47 | 4.48 |
| النقل و الاتصالات | الجزائر | 4.8 | 4.49 | 4.87 | 6.6 | 7.93 | 10.70 |
| | كوريا الجنوبية | 7.11 | 8.53 | 7.58 | 8.81 | 7.85 | 7.34 |
| | ماليزيا | 5.37 | 4.91 | 5.81 | 6.77 | 8.42 | 8.67 |
| الفنادق و المطاعم | الجزائر | 17.39 | 14.68 | 13.48 | 12.15 | 11.92 | 15.37 |
| | كوريا الجنوبية | 15.89 | 14.68 | 14.22 | 12.60 | 11.38 | 11.44 |
| | ماليزيا | 12.41 | 9.89 | 13.37 | 13.03 | 16.54 | 18.14 |
| خدمات أخرى | الجزائر | 31.73 | 21.97 | 21.43 | 15.66 | 20.11 | 25.07 |
| | كوريا الجنوبية | 21.25 | 25.44 | 30.13 | 36.11 | 40.03 | 40.47 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ماليزيا | 24.14 | 20.38 | 24.32 | 25.06 | 23.97 | 24.11 |

Source : WDI 2018.21/07/2018.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح تناقص مساهمة الفلاحة أو القطاع الزراعي الأولي في إجمالي الناتج المحلي الخام عبر الزمن ،فيما تزايد قطاع المناجم في كل البلدان الثلاثة عبر الزمن ،عرف قطاع البناء تزايدا عبر الزمن في الجزائر و تذبذبا في البلدين الكوري و الماليزي،ليعرف قطاع النقل و الاتصالات هو الآخر تزايدا مستمرا عبر الزمن في كلتا البلدان الثلاث ،فيما تناقصت إسهامات قطاع الفندقة في كل من الجزائر و كوريا الجنوبية ،ليرتفع نسبيا في ماليزيا نتيجة تشجيعها لقطاع السياحة كعنصر فعال في تمويل مصادر الدخل و النتاج المحلي الإجمالي و كسبيل للتنويع الاقتصادي .

أما قطاع الخدمات فقد استوعب حصة الأسد من الناتج من خلال مساهمته في GDPو التي عرفت ارتفاعا من 21 % في عقد السبعينات إلى 40 % في عام 2016 في كوريا الجنوبية؛ ليشير هذا النمط من التوزيع إلى عمق التغيير الهيكلي ومن ثم التحول الاقتصادي الذي عرفه البلد، وقد شهد قطاع الخدمات توسعا كبيرا مقارنة بقطاع الصناعة،بالرغم من أهمية هذا الأخير بالنسبة للاقتصاد الكوري، فيما شهدت الجزائر انخفاضا مستمرا عبر الزمن في هذا القطاع، وكذا الحال بالنسبة لماليزيا التي عرفت تذبذبا كبيرا في هذا القطاع.

توجهت كوريا الجنوبية مؤخرا نحو قطاع الخدمات كمحرك فعال للنمو؛ لما له من قدرة على استيعاب المزيد من العمالة المهاجرة من القطاعات الأخرى، وهو الأمر الذي ينبغي للجزائر إلى جانب ماليزيا الاقتداء به، لدعم عملهما للحاق بركب الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديا، هذا وساهم الانتقال النوعي للاقتصاد الكوري الجنوبي بصفته مرجعا لدراستنا المقارنة من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي في الحفاظ على نموه الاقتصادي.

**5- <u>التحضر في البلدان الثلاث :</u>**

على الجزائر وفي إطار تحويلها النوعي لهيكل إنتاجها تتبع مسار الاقتصادين الكوري الجنوبي والماليزي من خلال تشجيع،وتطوير صناعاتها الثقيلة و الكيمياوية[1].

يلعب التغيير الهيكلي دورا محوريا في عملية التحضر، و التي تلعب بدورها دورا حاسما في تعزيز كفاءة الاقتصاد،و في هذا الشأن تزامنت بداية عملية التصنيع في الجزائر مع زيادة حجم التحضر و خاصة في ظل النزوح الريفي نحو المدن؛ إذ ارتفعت نسبة ساكنة المناطق الحضرية (People living in urban areas)من 40

1-Sharma, R.(2012). Breakout Nations: In Pursuit of the Next EconomicMiracles. New York: W. W. Norton and Company.

% في عقد الستينات إلى حوالي الـ 60 % في عام 2016 ، و الشكل الموالي يبين ذلك ،مع زيادة في عدد السكان منذ نهاية السبعينات .

الشكل رقم 45: اتجاه التحضر في الجزائر 1968-2016.

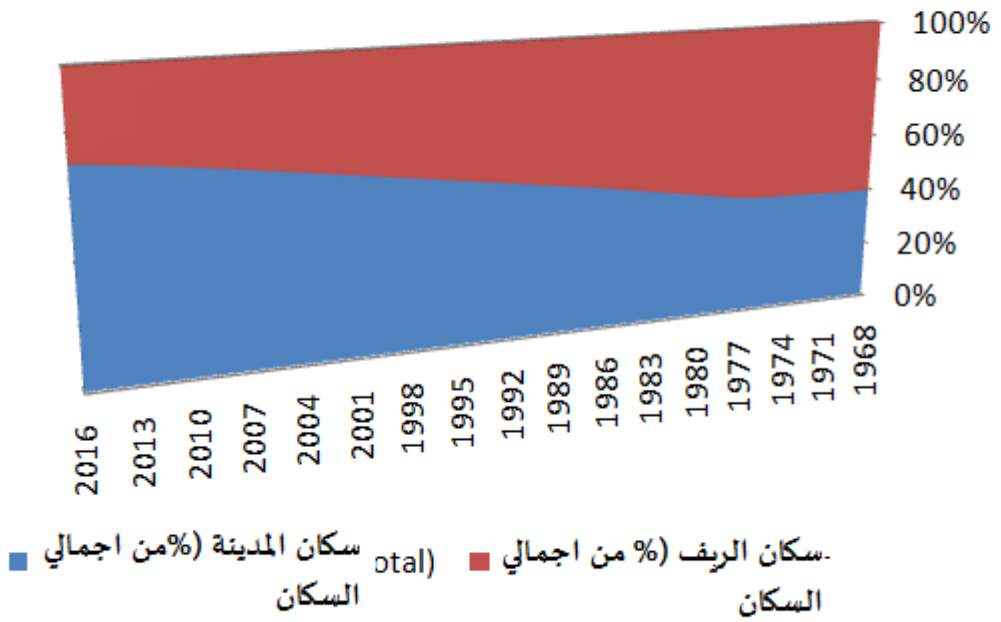


Source :WDI 2016,21/06/2018.

تعتبر الجزائر من أهم البلدان ذات النسبة العليا من السكان القاطنين في المناطق الحضرية الكبيرة (Large Metropolitan Regions)-ذات الكثافة السكانية بأكثر من 28 مليون نسمةفي عام 2016،حيث يعيش قرابة 60 %من إجمالي السكان في المناطق الحضرية الكبرى مقارنة مع 80 % كمتوسط في بلدان OECD ( WDI,2016)[1].

ساهمت الديناميكية التي تعرفها العاصمة الجزائر و المناطق المجاورة لها مع بداية السبعينات في رفع قيمة النمو الاقتصادي للبلد؛إذ صارت العاصمة قبلة للمؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل التوجه بالسياسة لصالح الصناعة الكيمياوية و الثقيلة،هذا و تعد المناطق المجاورة لها مراكزا للإنتاج و إن كان ذلك بنسب أقل منه مما عرفته الظروف الحياتية في ماليزيا و كوريا الجنوبية، كما عرفت البنية التحتية تجديدا ،و صارت تتميز بالجودة نسبيا،فضلا عن توفر المصادر المائية و توجيهها لصالح الإنتاج و التصنيع،هذا و عرفت المنطقة فيما بعد إنشاء للطريق السيار شرق-غرب ، و الذي ساهم كثيرا في دفع التنمية الصناعية، و في

1- WDI,2016,urban and rural population of oecd,28/06/2018.

تخفيف الضغط على باقي الطرقات ،بل و تعددت منافعه في شتى المجالات ،بالرغم مما عرفه من تصدعات ؛و التي تستدعي الترميم العاجل.

**IV- في ضوء الدراسة المقارنة يمكن الإجابة على الفرضيات كما يلي:**

*** الفرضية الأولى:** إتباع و تطبيق نماذج التنمية الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا في الجزائر يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج و معدلات النمو المرتفعة.

نؤكد صحة هذه الفرضية؛وهو ما تم إثباته من خلال الفصل التطبيقي الخامس من البحث على أن اقتباس أو استنساخ التجربة الناجحة تنمويا في البلدين الكوري الجنوبي والماليزي في الجزائر يمكن أن يتحقق، ولكن في ظل الظروف العامة للوطن، ووفق الموارد المتاحة فيه،واستغلالها بالشكل الأمثل دون تفريط أو إفراط.

*** الفرضية الثانية** : لا الإمكانيات و العوامل المادية لا تؤهل الجزائر لانتهاج النمطين الناجين،فيما تمكن الموارد البشرية المتوفرة لديها تؤهلها إلى انتهاج النمطين التنمويين الكوري الجنوبي و الماليزي .

**خلاصة الفصل :**

يتأثر الأداء الاقتصادي لأي بلد بثلاثة عوامل هي:الاستثمار أو تراكم رأس المال المادي،تراكم رأس المال البشري،ونمو الإنتاجية أي التقدم التكنولوجي؛وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل،ومنه ارتفاع مستوى المعيشة،وهو ما يؤدي بدوره في الأخير إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة؛حيث يقصد باللحاق بالركب التضييق من فجوة الاختلاف بين البلد الرائد والبلد المتخلف(في الدخل،والمعيشة،).

للحاق بركب الدول المتقدمة لابد على البلدان خاصة النامية منها من تحسين أدائها الاقتصادي،و ذلك من خلال تحسين هياكلها الاقتصادية و الذي يستوجب بدوره الرفع في نمو الإنتاجية، رأس المال المادي،و رأس المال البشري.

تبنت كل من كوريا الجنوبية وماليزيا إستراتيجية مشتركة -للتأثير على العناصر الثلاثة -مبنية على استغلال ميزة التخلف بهدف زيادة العامل التكنولوجي،ترقية القدرة الاستيعابية بهدف الرفع من تراكم رأس المال البشري،وخلق المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي من أجل زيادة تراكم رأس المال المادي.

أما **استغلال ميزة التخلف** ؛و هي العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على التقدم التكنولوجي؛ أما **الداخلية** فترجع حسب طبيعة كل بلد كالاستثمار في البحث و التطوير مثلا،أما **الخارجية** ؛ فهي تبين مدى تلقي البلد لموجات التكنولوجيا من الخارج و يمكن حصر بعضها في الواردات،الاستثمار الأجنبي المباشر ، و المغتربين من خلال تقليدهم و مدى تعلمهم التكنولوجيا لرفع الإنتاجية،**أما ما يتعلق بترقية القدرة**

**الاستيعابية للتكنولوجيا**؛فتقوم البلدان في هذا الصدد ببناء و إنشاء المعاهد،إصلاح البرامج التعليمية ، كما و تبذل جهودا جبارة لرفع و زيادة رأسمالها البشري،و بالنسبة **لخلق المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي**؛فيختلف حجم الاستثمار حسب كل بلد،و يتأثر بمناخ الأعمال (قطاع المؤسسات من سهولة في القيام بالأعمال،و الفساد على سبيل المثال لا الحصر) .

يختلف نمو الإنتاجية من بلد لآخر،و يبدو هناك الفرق شاسعا بين البلدان الثلاثة محل الدراسة (كوريا الجنوبية ،ماليزيا ، و الجزائر)،و إن هذا الاختلاف ما هو إلا نتيجة حتمية للاختلاف الحاصل في مستويات رأس المال البشري،المادي،و كذا المستوى التكنولوجي،و من أجل ذلك اتبعت كل من كوريا الجنوبية و ماليزيا سياسات و استراتيجيات مكونة من ثلاثة اتجاهات و هي : استغلال ميزة التخلف،ترقية القدرة الاستيعابية ، و خلق الظروف الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،و في كل ذلك تمكنت كوريا الجنوبية و إلى جانبها ماليزيا في إنجاح مسعاهما التنموي،في حين فشلت الجزائر في ذلك.

# الخاتمة العامة

بالرغم من افتقار كوريا الجنوبية و ماليزيا للموارد الاقتصادية،و صعوبة جغرافيتهما،و شدة الحروب في الأولى،و التعدد العرقي في الثانية،و التقسيمات التي عرفها البلدين،إلا أنهما تمكنا من النهوض من جديد،و من ثم تحقيق ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية؛و ذلك بفضل إرادة المورد البشري فيهما.

ساهمت عدة عوامل داخلية و خارجية في إنجاح التجربتين الآسيويتين في مجال التنمية الاقتصادية؛أما الداخلية؛فتمثلت أساسا في الدور المحوري الذي لعبته الدولة جراء تدخلها الإنمائي في الاقتصاد،و في المشاركة الشعبية في ذلك لإرساء دعائم التنمية الحقيقية،و أما الخارجية فتمثلت في قبول المساعدات الخارجية من قبل الو.م.أ و اليابان ،فضلا عن فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر سعيا منها لتحرير التجارة و الاقتصاد.

إن هذا البحث يدعم فكرة السعي للتمكن من الاستفادة من التحليل المفصل للتجربتين التنمويتين لكوريا الجنوبية و ماليزيا ،نظرا لما يقدمانه من دروس قيمة وثمينة لباقي الدول النامية عموما و للجزائر خصوصا؛خاصة فيما يتعلق بالتدابير،السياسات ،و الإجراءات المحفزة للنمو الاقتصادي ؛و من ثم التمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة.

و بناءا على نظريتي Spence- Lim ؛فإن دعم النمو الاقتصادي و مواصلة مسار التنمية الاقتصادية الشاملة يستدعي وجود إطار استراتيجي للسياسة مستند أساسا على مواصلة الجهود دون كلل قصد تعزيز الاتجاهات الثلاثة التالية: استغلال ميزة التخلف،رفع مستوى القدرة الاستيعابية، و تهيئة المناخ الملائم و المواتي للاستثمار،فضلا عن إحداث التغيير الهيكلي و الجذري،ومن ثم تحقيق الكفاءة.

لقد خطت الجزائر في سبيل تحقيق و تعزيز نموها الاقتصادي خطوات جبارة؛تجلت في سعيها لتقليص الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة ،إلا أنها تبقى غير كافية كما و نوعا، و هو ما يؤكد عدم النجاح التام بل و النسبي؛خاصة إذا ما قورن بنظيراتها من الدول حديثة التصنيع ككوريا الجنوبية و ماليزيا لكونهما انطلقتا من نفس النقطة التي انطلقت منها ،و مع ذلك تركا فارقا شاسعا بينهما و الجزائر ،بل و تمكنا من اللحاق بركب الدول المتقدمة ،إن لم نقل تجاوزا بعضها في بعض الأحيان.

كما أن التعلم من مثل تلك التجارب الناجحة خاصة لدول جنوب شرق آسيا ككوريا الجنوبية و ماليزيا كسبيل لاستنساخها ؛يستدعي ضرورة دراسة و تحليل مختلف الممارسات الفعلية للهياكل التنظيمية ،و المبادرات السياسية للحكومة و مختلف مشاريعها ، لكون البلد المتعلم -و مهما كان- في تكراره لمثل هذه الممارسات فإنه قد يفشل نظرا لاختلاف ظروفه الداخلية و شروط التنمية؛و التي تبقى خاصة به لوحده و تختلف عنها في نظيراتها من ظروف البلد الآخر المقارن به، و عليه وجب انطلاق جهود التعلم ؛و هي من أكثر التقديرات صحة للأسباب الجذرية لنجاح و تفوق البلدان،و من ثم إتباعها،بعد الفهم المعمق لمختلف استراتيجيات التنمية للبلد ذي النمو الاقتصادي السريع و المستدام و المتفوق اقتصاديا.

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع الموسوم بالتنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ،ماليزيا ،و الجزائر-دراسة مقارنة-،و من خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنتها مختلف الفصول و الأجزاء من البحث توصلنا إلى جملة من **النتائج** و لعل من أهمها:

- تعتبر عملية التنمية الاقتصادية؛ عملية ديناميكية متتابعة،وهي شاقة تستدعي بذل الجهود والنفقات الهائلة والوقت الطويل،وتنوع الاستراتيجيات.

- إن تفاوت الأداء فيما بين البلدان لا يكمن في التفاوت في الظروف العامة بقدر ما يكمن في سياساتها المتبعة؛ فقد تتشابه الظروف العامة للبلدان، إلا أن أداءها الاقتصادي يختلف.

- لا يمكن استنساخ تجارب الدول بحذافيرها؛ فالظروف و العوامل تختلف من بلد لآخر ، كما و أن لكل بلد خصوصياته التي تؤهله للنجاح أو التخلف اقتصاديا.

- سبب فقر الدول لا يكمن في حلقة الفقر المفرغة بقدر ما هو كامن في ضعف سياساتها .

- حيوية دور الدولة في تسيير شؤون الاقتصاد ، و ضرورة الاندماج و التكتل خاصة الإقليمي منه.

- السياسات الصحيحة أو السليمة لا تكفي في إنجاح التجارب التنموية، بل يجب تشجيع الاستثمار خاصة الأجنبي منه؛وذلك من خلال إنشاء صورة جيدة عن الاستثمار في الدول النامية، ومن ثم خلق أكثر فرص للاستثمار، وأكثرها استمرارا.

- الأهمية البالغة للبحث العلمي ،و تعزيز استراتيجيات البحث و التطوير،و ضرورة الإصلاحات البناءة و تنفيذها حسب مقتضيات الظروف المعاشة.

- أهمية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة على اختلاف أشكالها (مادية،مالية،وبشرية).

-ضرورة تحصيل التكنولوجيا الحديثة من خلال اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر،وتكييف ذلك وفق متطلبات البيئة الاستثمارية من موارد اقتصادية، فضلا عن الدور الفعال للخبرات (اليد العاملة الماهرة) التي يجلبها الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال عملية احتكاك وتقليد اليد العاملة المحلية لها.

- العجز في التأطير المؤسساتي ؛حيث لم تتحدد صلاحيات و واجبات الأطراف الاقتصادية ؛فرغم وجود مبدأ الاستقلالية ،إلا أن الدولة مازالت تملي القرارات ،و تتدخل في شؤون الاقتصاد .

-- في إطار الانتقال من اقتصاد تقليدي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، يستدعي الأمر تحول الإدارة من تقليدية هرمية التسيير، تنتقل فيها المعلومات بشكل عمودي،إلى إدارة الكترونية حديثة تنتقل فيها المعلومات بشكل أفقي.

تمكنا بفضل الدراسة و التحليل لمختلف معطيات التنمية الاقتصادية للبلدان الثلاث محل الدراسة من استخلاص جملة من **التوصيات و الاقتراحات** و لعل من أهمها:

- إن التحول نحو اقتصاد المعرفة هو النموذج المؤسس لاقتصاد ما بعد البترول.

- اعتماد سياسة وطنية للتربية و التعليم ،و التكنولوجيا(سياسة نقل التكنولوجيا و توطينها).

- إعادة هيكلة الإنفاق العام بما يسهم في دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأهمية البالغة في المساهمة في إجمالي الناتج المحلي،وضرورة رفع هذا النوع من الإنفاق.

- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية، والاستراتيجيات المتبعة، بما يدعم عملية التنمية والنمو الاقتصاديين،و دعم سياسة الابتكار و الإبداع و تحفيز رأس المال البشري بصفته غاية و هدف للعملية التنموية.

- ضرورة الاهتمام برأس المال الفكري،و تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري ؛لرفع القدرات المعرفية و الإبداعية قصد إنتاج الأفكار الجديدة ،و من ثم ابتكار المنتجات ،و مخرجات العملية الإنتاجية بصفة عامة.

- وضع برنامج وطني داعم للتنمية الاقتصادية من خلال تجميع آراء و تكهنات وزراء الدولة كل في مجال تخصصه.

- ضرورة انتهاج النموذج التصديري ، وإعادة هيكلة الاقتصاد ، و توجيه الجهود لدعم الصناعة ، و تشجيع الصادرات.

- إنشاء المؤسسات الصناعية العملاقة كالتي في كوريا الجنوبية( الشيبول).

- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة اقتصاديا كاليابان.

و من خلال الخوض في موضوع التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية،ماليزيا والجزائر محل الدراسة المقارنة، تبين أن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث نقترحها كإشكاليات بحوث ودراسات؛بل و **آفاقا للبحوث** على أمل نيلها حقها من الدراسة والتحليل،ولعل من أهمها:

- دور الاقتصاد المعرفي في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر.

- الدراسة المقارنة بين الاقتصاد الجزائري و اقتصادات أخرى و في جوانب أخرى كالتعليم،الاقتصاد المعرفي،و استيعاب تكنولوجيا المعلومات.

# فهرس المصادر و المراجع

# فهرس المراجع و المصادر:

## قائمة المراجع :

### I- المراجع باللغة العربية:

### 1) الكتب:


- إسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة" أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل"**،دار الطبع،الطبعة الثانية،الجزائر،1996.

- أحمد بعلبكي،**موضوعات و قضايا خلافية في تنمية الموارد العربية** ، قضايا ومعوقات التنمية، تونس ،2007، ،ص18.

- بازم عثمان ،**إستراتيجية التصنيع في ماليزيا ،النموذج الماليزي للتنمية** ،برنامج الدراسات الماليزية،مركز الدراسات الآسيوية،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،جامعة القاهرة ،2005.

- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، د.م.ج، الجزائر 02-2004.

**-تيري لين كارل،مخاطر الدولة النفطية :تأملات في مفارقة الوفرة النفطية و الاستبداد الاقتصادي والسياسي للدولة الريعية** ،ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية ،ط1،بيروت،2001.

- جابر سعيد عوض ، **محاضير محمد و قضية التعددية في المجتمع الماليزي**،في الفكر السياسي لمحاضر،القاهرة،جامعة القاهرة،برنامج الدراسات الماليزية،2006.

- جابر سعيد عوض ،**دور الدولة بين الاستمرارية و التغيير في الخبرة الآسيوية** ،مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 2009.

- حسين درويش العشري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

- حواس،أمين . و زرواط ،فاطمة الزهراء، **مقدمة في النمو الاقتصادي**.دار المناهج للنشر و التوزيع،الأردن،2018، ص ص 281-285

- دانيال برومبرغ ،ترجمة عمر سعيد الأيوبي ،**التعدد و تحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة و كيف تستمر**،بيروت، دار الساقي،الطبعة الأولى ،.1991.

- سامح فوزي ، **دور الدولة الكورية في التنمية** ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ،1996.

- سمير زهير الصوص،**تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية** ، قلقيلية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، قسم السياسات و التحليل و الإحصاء ،2006 .

- شوقي أحمد،**" دنيا الإسلام والتنمية الاقتصادية"**، دار الفكر العربي, بيروت 1979 الطبعة الأولى.

- عادل الجوجري ،**النمر الأسيوي مهاتير محمد من شاب متمرد إلى بطل إسلامي**، دار الكتاب العربي دمشق- القاهرة الطبعة الأولى 2008.

- عادل عبد العظيم ،**التجارب الدولية : تجربة ماليزيا** ، المعهد العربي للتخطيط،بدون تاريخ.

# فهرس المراجع و المصادر:


- عبد الحسن الحسيني ، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا**،الدار العربية للعلوم/لبنان،2008.

- عبد الرحمن بودافجي، **التنمية الاقتصادية**، منشورات كلية الاقتصاد،جامعة دمشق،2004.

- عبد الفضيل محمود،2000، **العرب و التجربة الآسيوية : الدروس المستفادة** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2000.

- عبد الله عبد المحسن الطريقي ، **الاقتصاد الإسلامي أسس مبادئ و أهداف**،المديرية العامة للمطبوعات، الرياض ، السعودية، ط3،س1414 هـ.

- علي عبد الرازق الحلبي ، **التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية، أضواء و دروس**،الدراسات المعرفية،جامعة عين شمس،مركز كلية الآداب بالقاهرة،2008

- عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، م1،ط1، 1975.

- .قحطان عبد السعيد ، **الأزمة المالية 1997**،**الأزمة العالمية 2008** ،**الأسباب الآثار و الدروس المستفادة ،دراسة مقارنة**،كلية عمان للإدارة و التكنولوجيا ، مسقط،2009.

- كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، دراسة خاصة. ص.ن.د، 1998.

- كمال سعيد المنوفي ،جابر سعيد عوض،**النموذج الماليزي للتنمية**،القاهرة،برنامج الدراسات الماليزية،2005.

- ماجدة علي صالح ، **الثقافة السياسية لماليزيا و دول جنوب شرق آسيا** ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،2005.

- مالكولمجيلز، دوايت بيركنز، مايكل رومر، دونالد سودجراس، **اقتصاديات التنمية**، تعريب طه عبد الله منصور و عبد العظيم مصطفى ،دار المريخ، الرياض،1995.

- ماير ،**التنمية الاقتصادية - الجزء الأول**-ترجمة د. عبد الله صائغ مكتبة لبنان، 1964.

- محسن محمد صالح ، **النهوض الماليزي : قراءة في الخلفيات و معالم التطور الاقتصادي** ،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،أبو ظبي ،2008.

- محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

- محمد السيد سليم :**الإسلام و التنمية في ماليزيا** ، جامعة القاهرة ، 1999.

- محمد العماري ،**التنمية الاقتصادية والتخطيط"**، مطبعة دار الحياة، دمشق، 1969.

- محمد عبد الشفيع عيسى،**الدور التنموي للدولة** ،دراسة مقارنة للخبرة المصرية،2011.

- محمد صادق اسماعيل،**التجربة الماليزية :مهاتير محمد و الصحوة الاقتصادية** ،العربي للنشر و التوزيع، 2014.

# فهرس المراجع و المصادر:


- محمد صادق اسماعيل ، **النهوض الماليزي : قراءة في الخلفيات و معالم التطور الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره،2014.

- محمد نبيل جامع،**التنمية في خدمة الأمن القومي**،منشأة المعارف المصرية،2000.

- مصطفى محمد العبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**،دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ط1999،1.

- مصطفى محمود منجود ، **المتغير الثقافي و التنمية في ماليزيا** ، في كتاب كمال منوفي ، مرجع سبق ذكره.

- موريس دوب، **التنمية الاقتصادية والدول النامية**، ترجمة صالح نامق، دار النهضة العربية ،القاهرة،2003.

- ميشيل توادور،**التنمية الاقتصادية**،ترجمة أ.د محمود حسن حسني،دار المريخ للنشر،السعودية 2006.

- نبيه فرج أمين الحصري، **تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي** ، تحليل و تقييم م-د: دار الفكر ، الطبعة الأولى،2009 .

- نعمة الله نجيب إبراهيم ، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000.

- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي**، دار المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1998.

- هدى ميتكيس ، **العلاقة بين التنمية و الديمقراطية في ماليزيا**،2007.

- هدى ميتكيس ، **القيم الآسيوية و الثقافة الماليزية في مجموعة مؤلفين في كتاب القيم الآسيوية**، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ،2007.

- هوشيار معروف ، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء للنشر، ط1،2005.

- وفاء لطفي ، **اللامركزية و التنمية في ماليزيا** ، مركز الدراسات الآسيوية ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2011 .


**<u>الموسوعات العلمية:</u>**


- محاضير محمد ، **المعجزة الآسيوية ، اسطورة أم حقيقة ؟**،ورقة مقدمة في افتتاح منتدى ماليزيا ، الولايات المتحدة لتكنولوجيا المشاريع ، سان فرانسيسكو، 1996/05/20، في موسوعة مهاتير ، الكتاب الخامس ، بعنوان ماليزيا .

- محاضير محمد ، **رؤية عام 2020الطريق للأمام.**

-**موسوعة الدكتور** مهاتير ،دار الكتاب المصري، القاهرة،دار الكتاب اللبناني بيروت،دار الكتاب ماليزيا ،دار الفكر ،كوالالمبور، الطبعة الأولى ،2004.

-**موسوعة مهاتير** ، الكتاب الخامس،ماليزيا،دار الفكر اللبناني،ط1، 2004.

**2) الملتقيات ،المجلات،و المقالات:**

- إحدادن توفيق، **سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999**، يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28 جوان 2000.

- إيثار عبد الهادي آل فيحان ،**المقارنة المرجعية الإستراتيجية في صناعة الالكترونيات –دراسة مقارنة بين الصناعات الالكترونية في العراق والسويد**-، مقال منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 2005/54؛

- بن نكاع عبد الحكيم، **هيكلة البحث العلمي وواقع مراكز البحوث العلمية في الجزائر**، ورقة مقدمة خلال ورشة العمل القومية حول دور البحث والتطوير في التنمية الصناعية، دمشق5-7 نوفمبر 2001.

- توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النُّمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.

- **دراسات اقتصادية** ،مركز البحوث و الدراسات الإنسانية البصيرة ، العدد الثاني ،مؤسسة ابن خلدون للدراسات و البحوث،2000.

- راتول محمد ،**تحولات الاقتصاد الجزائري برنامج التعديل الهيكلي و مدى انعكاسته على مستوى المعاملات مع الخارج** ،بحث منشور في العدد 23،مجلة بحوث اقتصادية عربية،ص13.

- روابح عبد الباقي وعلي جمال، **التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي حول: العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 15-16 ماي 1999.

- صالح بلاسكة، نور الدين مزياني ، **مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات –دراسة مقارنة شركتي الحضنة والمراعي**، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد 2013/04؛

- صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)**،مجلة الباحث ،العدد4/2006.

- صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي**، دراسات اقتصادية، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، 1999.

- صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حول: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، يومي 16-17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر.

- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: **قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الحاج لخضر- باتنة، السنة الجامعية: 2009 - 2010.

- **مجلة المنار الإسلامي**، العدد 5، الطبعة 1988.

- محاضير محمد، **رؤية لعام 2020، الاقتصاد و التنمية في الوصفة الماليزية** ، القيت في ملتقى جدة ، السعودية ،2004/01/17، عمر الرفاعي .

- محمد شريف بشير، **حول استثمار البشر في ماليزيا** .جامعة بترا ماليزيا كولالامبور،2008

- محمد قويدري ، **واقع وآفاق أنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية**،ورقة مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة ، 2004 .

-مختار الحمال ، **نماذج التنمية في شرقي آسيا** ، أوراق آسيوية ، العدد 3، اوت 1995.

-ناصريوسف،**دينامية التجربة اليابانية فيالتنمية المركبة**،دراسةمقارنةالجزائر و ماليزيا،سلسلةأطروحاتالدكتوراه(83)،مركزدراساتالوحدة العربية،ط1،لبنان،2010.

- و.وروستو، **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962. www.al-hakawati.net

**3) الرسائل و الأطروحات:**

- السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب ( دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2005.2004.

- بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنُّمو الاقتصادي - دراسة نظرية** - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2009.2008 -

- بوطمين سامية، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2001.

- حسام محمد زكي صالح الشمري، **أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان نامية مختارة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية ، جامعة المستنصرية،2005.

- روابح عبد الباقي وغياط شريف، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، الجمعية العلمية: "نادي الدراسات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ملحقة خروبة، جامعة الجزائر، سنة النشر مجهولة.

-زروني مصطفى، **النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات دول جنوب شرقي اسيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراهفي العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

- سحنون فاروق،**قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**،دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة كجزء من متطلباتشهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ،2010.

- عبد الرشيد الديب، **تنظيم وتطوير التجارة الخارجية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراهدولة في العلوم الاقتصادية ،فرع: التسيير، جامعة الجزائر،2003/2002.

- عبد الفضيل محمود ،العرب **والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

- غربي سليمة ،**دور الجباية في التنمية الاقتصادية** ، جامعة الجزائر ، 2000.

- فارس رشيد البياتي ،**التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**،أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد تقدم بها،2008.

- كبداني سيد أحمد، **أثر النُّمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، السنة الجامعية: 2012 - 2013.

- معد العبيدي ، **العلاقة بين الديموقراطية و التنمية في آسيا** ، نموذج الدراسة ماليزيا و اندونيسيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد،مجهولة التاريخ.

- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النقطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2011.

**4) التقارير ،و الوثائق :**

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام رقم 34،أرشيف 2005.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت،2004.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005.

- المديرية العامة للجمارك،أرشيف إحصائيات سنة 2005، www.douane.gov.dz

- بنك الجزائر،التطورات الاقتصادية و النقدية لعام 2012 و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013،الجزائر،ديسمبر 2013

- صندوق النقد الدولي، أكتوبر 1994، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013.

**5) مواقع الأنترنت :**

- رغد كي قاسم السعدي، مفهوم النُّمو والتنمية الاقتصادية.http://econ.to - relax.net

- عبداللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ - batna.dz

- عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث. **www.faculty.mu.du.sa**.

- محرك البحث Google، وزارة الخارجية الجزائرية

، www.mae.dz .10.09.2016

- محرك البحث Google، في 26 أفريل 2018، الاقتصاد الجزائري في الفترة 1991-1993.

- مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com

-الهيئة الكورية للاستعلامات ما وراء البحار، حقائق عن كوريا،الإصدار2003 .

برنامج الامم المتحدة للتنمية http:// hdrstats.undp.org/en/indicators/103106.html

- موقع كوريا فوكس

- معهد شرق آسيا الكوري

- منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية .

- موقع كوريا نت الحكومي .http://www.korea.net/NewsFocus/Busniss/Views?articleId=104050

- موقع يور بين ستاديز ألاينز

- وزارة التجارة و الصناعة و الطاقة http//:www.korea.net

- وزارة المالية و الاقتصاد http//:www.korea.net

- بنك كوريا http//:www.korea.net

- بيانات البنك العالمي ،2018/06/21 ،من خلال موقع KNOEMA

- معطيات موقع KNOEMA للمعطيات الاقتصادية بتاريخ 2018/08/03.

**II: المراجع باللغة الأجنبية -**

**1- LES OUVRAGES:**

- Abramovitz, M. (1986). **Catching up, Forging Ahead, and Falling Behind**. Journal of EconomicHistory,Vol4.

- Amsden,A,H,1989,**Asia's Next Giant South Korea and Late Industrialization**, NewYork. OxfordUniversity Press.

- Ben achenhou Mourad**,"Inflation,Dévaluation,Marginalisation**,Alger:DarEcharifa,1993.

- Barro, R .and Lee, J. (2015**),Education Matters: Global Schooling Gains from the 19th to the 21st Century.** Oxford: Oxford University Press.

BruderK.A.J.RandGrayE.MandOthers,**Public Sector Benchmarking .Apratical Approach ,Management**Vol 76.N° ,1994.

- Byung-KOOK Kim and Ezra F.**Vogel,The Park Chung Hee ERA**,The Transformation of South Korea ,Harvard University Press ,Cambridge,Massachusetts,London,England,2011.

- Carl Dahlman and Thomas Andersson,Korea **and knowledge-based-economy**,OECD,2000.

- Chang, Ha-Joon,1999, Industrial Policy and East Asia –The Miracle,The Crisis ,and The Future ,World Bank,www.econ.com.ac.uk?Constant,1995,US DOLAR.

- Dae-oup Chang,**Capitalist Development in Korea**, Labour,Capital,and The myth of the Developmental State, Routledge Advances in Korean Studies,2009.

- Donald L. Kirkpatrick, -**Evaluating training programs: The four levels**, 1994, San Francisco: Berrett Koehler.

- Edwards, S. (1998). **Openness, productivity and growth: What do wereally know?** The Economic Journal, Vol.108 (447).

- FicherR.J ?**An Over View of Performance Management**, Public Management ,Vol 76,N°9,1994,S2-S1.

- Gaiden Gerald and Kim Bun Woong , **A dragon's Pregress ,administrative Developement in Korea** ,kumarian,1991.

- Gerschenkorn,1962,1966.

- Hamidreza Nemation,**A Comparative Analysis of South Korea and Iran Banking Structure (Based Benchmark approach)**,on Line Available at http://www.akes.or.kr/papers(2013)/49abs.pdf.

-Haggar Stephen and Kim Byung,**The transition to export led growth in South Korea, 1954-1966**, Asian studies,N°4,November 1991.

- Haknohkim,**REGIONAL INNOVATION POLICY OF SOUTH KOREA**, Compared in the learning From The European Union,2007.

-Han Sung-Joo,**changing values is Asia-their Impact on Governmance and Development,**Siongapore:Instituteof the South East Asia Studies,2004.

- Harrington H. James and Harrington James,**Hight Performance Benchmarking :20 stepstoSucces** ,McGraw –Hill , New York 1996.

-Hemmert,M,2007,**The Korean Innovation System:From Industrial Catch-Up to Technological Leadership?** In Mahlich,Tand W.Pasha(eds),Innovation and Technology in Korea:Challenge of a Newly Advanced Economy,Springer ,Heidelberg.

- Hillebrand W,1996,**Shaping Competitive Adnantages:Conceptual Framework and the Korean Approach ,**Frank Cass,London .

-Hiro Kojima,**Sustainable Urbanization Women's status and Relihion in South EAST Asia** ,Tokyo, National Institute of Population and Social Security Research,2000.

- Hong, K.et al.(2010**),The Role of Science and Technology for Korea'sEconomicDevelopmentfrom the Perspective of Developing Countries**, Science and Technology Policy Institute, Korea.

- Horngren Charles T,**DatarSrikant M and Foster Georges ,Cost Accounting : A managerial Emphasis ,**9 thed ,Pearson Education INC.UPPER Saddle River ,New Jersey,1997.

- Industrial ,**Policy and Terretorial Development Lessons from Korea**

- Jong-in Kim,**The Presidency and Economic Democracy**,December2012- Joon hae Suh and DerekH.C.Chen,2007,**Korea as a Knowledge Evolutionary Preccess and Lessons Learned**.

-Joon ghae Suh and DerekH.C.Chen,2007,**Korea as a Knowledge Evolutionary Preccess and Lessons Learned.**

- Kim Dong-Yul,**The Middle Class Is Losing Confidence**,octobre 2010.

- Kokko,2002,p13.**Healey Derek and Lutkenhorst**,Wilfried,1989,Export Processing Zones :The case of the Republic of Korea ,UNIDO,Industry and Development ,n°26.

- Krugman , Paul R and Obsteld,Maurice ,2000,**International Economics Theory and Policy ,5th ed,Addison-Wesley** Publishing Campany,USA.

-KwonKai-Sun ,Chau Leung-Chuen, Francis T LUI,Larry D QIU,**The Industrial Development in SingaporeTaiwan and South Korea,**world scientific,2001.

- Lan,Chao-Wei,2001,**Singapore's Export Promotion Strategy and Economic Growth (1965-1984),**Working Paper,n°116,www.ac.uk/dpu.

- Landsberg Martin Hart and Burkett,Paul,1998,**Contradiction of Capitalist Industralization in East asia: ACritique of "Flying geese",** Theories of Development ,Economic Geography ,Vol.74,N°2,http://Links.Jstor.org.

-Lee ,Won-ho,1991,**Modern System Came Hard Way to Korea,Koreana**,V,3.

- Lim,C. (1991),**Development and Underdevelopment**. Singapore: Longman.

- Lim,C.(2008).SoutheastAsia:The Long Road Ahead,3rd Ed.Singapore: World Scientific.

- Lim,C.(2012).**The Trinity GrowthTheory: A Theory of Wealth and Poverty.** Nanyang TechnologicalUniversity. EGC Report No: 2012/03.

- Lin, J.(2012),**New structural economics: A framework for rethinkingdevelopment and policy. Washington,** DC: World Bank.

- Mc Nair .C.J.8 Leibfried .Kathleen.Hj.,**Benchmarking :Atool for continuous Improvement ,John Wiley and Sons ,**New York,1992,2001.

- MICHEAL P,TODARO AND STEPHENE SMITH,Economic Development,2010.

- Mohd Azizuddin Mohd Sami et Dian Diana AbdulHamed Shal,**FREEDOM OF RELIGIOUS EXPRESSION IN MALAYSIA ,**2008,Asian J Polit;in pdf.

-.M.Moier R.E.Baldwin,oKONOOMII.PolitycznegPwn Wazawa1969.

- Mohamed Nacer Thabet, **Les secteurs des hydrocarbures et le développement économique de l'Algerie ,l**'entreprise nationale du livre ,Alger,1989.

¯Oskooee,et al ,2005.

- Nathalie Aminian **,A Comparative Analysis of Trade and Economic Integration in East Asia and Latin America,** K.C. Fung and Francis Ng (francis.ng2013@gmail.com) ,Economic Change and Restructuring, 2009, vol. 42, issue 1.

- Page ,John,1994, **The East Asian Miracle : Four Lessonsfor Development Policy,NBER,Macroeconomics Annual** , Vol.9,http://Links.Jstor.org.

- Park Sei-Won and Lee Seung-Won,**Effects of Population Aging of Economy and Car Market** ,2011.

-Prescott, E. (1998). Needed: **A theory of total factor productivity .International Economic Review,** 39(3).

September2012.Rhee, Ross,Larson and Rhee, Ross,Larson and Pursell,1984.- -

- Roger/ Van Hoesel ,**New Multinational entreprises from Korea and Taiwan,Beyond exportled growth,Routlege Studies** INTERNATIONAL Business,London and New York ,1999,1968.

-Samul Kim;**Korea** ,Cambridge University,2000.

- SEBTI. K, **l'entreprise marocaine et la problématique de la mise à niveau,** EXPERDATA édition, RABAT, 1997, p 58.

- Sharma, R.(2012),**Breakout Nations: In Pursuit of the Next EconomicMiracles**. New York: W. W. Norton and Company.

-Smith ,Stephen C,1991,**Industrialization Policy in Developing Countries,Reconsidering the Real Sources of Export-Led Growth** ,Economic Policy Institute,Washington ,www.epinet.org.

- Solow, R. (1957). **Technical change and the aggregate productionfunction. Review of Economics and Statistics,** Vol.39 (3).

- Sung-Hee Jwa,**A New Paradigm for Korea's Economic Development,for Government Control to Market Economy**,Studies in The Korean Economy,2001.

- TAKASHI TORII,**The New Economic Policy and The United Malays National Organization —With Special Reference to the Restructuring of Malaysian Society**,1997.

- The Europeen Benchmarking Code of CorductRetrieved,July 156 th 2001.

- Wada,Robert,2003,**Governing the Market : Economic Theory and The Role of Governmentin East Asian Industrialization**,Princeton;Princeton University Press,www.press.princeton.edu.

- Weiss,jhon,2005,**export growth and industrial policy:lessons from the east asian miracleexperience,ADB**.

- Wesner John Z.HiattJeffray M and Trimble David C,1995,Winningzith Quality : **Applying Quality Principles in Product** ,1995.

-Westphal,Larry E,1978,**The Republic of Korea's Experience With Export-Led,Industrial Development** ,World Development,vol.6,,N°3.

- Wong, P.(2002). **ICT production and diffusion in Asia digital dividends or digital divide?**

-Woo,C. and Park, J. (2015).**The Korean Economy: Structural Changes and Challenges**. In Chu,Y.(ed.).Lost Decades in Growth Performance. England:Palgrave Macmillan.

- Yoo ,Jungho,1997,**Neoclassical Versus Revisionist Viewof Korean Economic Growth Harvard Institute for Internationaal Development**, Discussion Papeer,N°588,www.cid.harvard.edu.

-Young-Iob Chung,**South Korea in the fast Lane,Economic Development and Capital Formation**,Michigen University,Oxford,2007.

**2- LES COLLOQUES,REVUES ,ET ARTICLES:**

- Finance et développement / sept 1999, N°03 volume 36.

-Kokko,Ari,2002,**Export-Led growth In East Asian,Lessons for Europ's Transition Economics**,Working Paper,n°12,www.2hhs.se.

- Paul Cook and Colin Kirkpatrick,-Macroeconomics for developing countries ,book,november 2018, journal of SERBIULA (sistema Librum 2.0)

- Revue. Conjoncture n° 52-Algérie. Fev 1999, Pour l'année 1998

- Revue Conjoncture N° 53 Algérie – Mars – Avril 1999.

- Economics,Working Paper,n°12,www.2hhs.se. .

**3- LES RAPPOERTS , ET DOCUMENTATIONS:**

- CNES. Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998. Mai 1999.

-CNES, Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de l'ajustement structurel, Alger, Avril 1998.

- O.N.S, Quelques Statistiques et Indicateurs Economiques, Avril 2006.

- World Bank (2008). The growth report: Strategies for sustainedgrowth and inclusive development. Washington, DC: World Bank.

**4- SITES D'INTERNET:**

- Data from database: World Development Indicators 2016,21/05/2018

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/nammaa7-1-00/nammaa-b.asp.html

- http://www.keepeek.com/digital-asset-management/oecd/development /industrial policy and terretorial development _9789264173897.en.

http://www.keepeek.com/digital-asset-management/oecd/development /industrial policy and terretorial development _9789264173897.en.

http://www.KoreaFocus.or.kr/desing3/essays/views_asp?volume_Id=126 and content_Id=104209and category=G.

http://www.eai.or.kr/type/PanelViews.asp?bytag=p and catcode=eng_reportand idx=11865and

http://www.KoreaFocus.or.kr/desing3/essays/views.asp?volume_Id=127 and content_Id=104251 and category=G.

-Data from data base :World DevelopmentIndicators,21/05/2018.
http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/

-OECD.(2010).OECD Economic SurveyofKorea ,OECD,Paris. http://www.oecd.org/eco/economic-survey-korea.htm

-WDI,2016,urban and rural population of oecd,28/06/2018.
https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS

- WDI 2018.21/07/2018, https://data.worldbank.org/

الملخص

**الملخص:**

إن سرعة و عمق التحول الذي يشهده العالم اليوم؛ يوجب على الأطراف النشطة في المجال الاقتصادي تبني استراتيجيات معينة ؛و التي تعتبر بمثابة نقاط التفوق و النجاح اقتصاديا ؛توفيرا منها لمناخ ملائم و متماش مع حجم و طبيعة التحولات الاقتصادية بعثا منها لمعدلات النمو الاقتصادي قصد الوصول إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ،و في هذا الشأن تسعى الدولتين الماليزية و الكورية الجنوبية بصفتهما من أهم الدول حديثة التصنيع،و اللتين تمكنتا من اللحاق بركب الدول المتقدمة في غضون ثلاثة عقود من الزمن فقط إلى الحفاظ على مستويات نموهما الاقتصادي العالية ،خاصة في ظل هذه التحولات،و هو ما جعل أغلب دول العالم خاصة النامية منها،تسعى إلى تتبع مسارات تنميتها،و محاولة تكييف أوضاعها مع أوضاعها ،مواكبة منها لمجريات العصر من تقدم و تصنيع.

**الكلمات المفتاحية:**

التنمية الاقتصادية،النمو الاقتصادي،التجربة الماليزية،التجربة الكورية،التجربة الجزائرية،دور الدولة في الاقتصاد، استراتيجية اللحاق بالركب.

LE RESUME :

Le rythme et la profondeur de la transformation à laquelle le monde assiste aujourd'hui exigent que les acteurs actifs du domaine économique adoptent certaines stratégies, considérées comme des points d'excellence et de réussite économique, afin de leur assurer un climat approprié, en adéquation avec l'ampleur et la nature des transformations économiques, À cet égard, les deux pays malaisien et sud-coréen, l'un des plus importants pays nouvellement industrialisés, ont été en mesure de rattraper les pays développés en trois décennies à peine pour maintenir leur forte croissance économique, Compte tenu en particulier de ces transformations, la plupart des pays du monde, en particulier les pays en développement, cherchent à suivre leur trajectoire de développement et tentent d'adapter leur situation à leur situation en suivant les progrès de l'ère du progrès et de l'industrialisation.

**les mots clés:**

Le développement économique, l'expérience malaisienne, l'expérience coréenne du sud, l'expérience algérienne, le rôle de l'État dans l'économie, la stratégie de rattrapage (catch-up).

**Abstract :**

The pace and depth of the transformation that the world is witnessing to day necessitates that th active parties in the economic sphere adopt certain strategies, which are considered as points of excellence and economic success, that provide them with an adequate climate in line of the size and nature of the economic transformations, in order to achieve economic growth rates and achieve integration into the global economy. In this regard, Malaysia and South Korea as one of the most important newly industrialized countries have been able to catch up with developed countries in just three decades by maintaining high levels of economic growth, especially under these transformations. This is why most countries in the world, especially developing countries, are trying to follow their development paths and to adapt their situation to their current situation in order to emulate their progress and manufacture process.

**Keywords :** Economic Development , Economic Growth , Malaysian Experience , Korean Experience , Algerian Experience , Role of State in Economy , Catch Up Strategy.